١٤٠

اليمن

في الصحافة العربية

في

القرن العشرين

١٩٩٤

٣٩


بسم الله الرحمن الرحيم

(١٤٠)

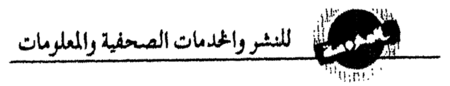
اليـــمـــن

فى الصحافة العربية

فى القرن العشرين

١٩٩٤

المجلد التاسع والثلاثين



فهرس/ قصاصات الصحف

الموضوع : اليمن 1994

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

وزير داخلية اليمن يزور القاهرة الاسبوع القادم

اليمن	الاهرام	94-08-07	199

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد التاسع والثلاثون) 1994



المصدر : الانباء اللبنانية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات .التاريخ : ٣/٨/١٩٩٤

الرئيس اليمني يقوم بجولة في الجنوب

عواصم – وكالات الانباء:

قام الرئيس اليمني علي عبدالله صالح بجولة في الاقاليم الجنوبية لاول مرة منذ ان هزمت قواته الانفصاليين الجنوبيين وارغمتهم على الفرار من البلاد في الحرب استمرت شهرين.

وقالوا ان صالح قام بجولة في عدد من المخيمات العسكرية في عدة اقاليم جنوبية يوم الاثنين واثنى على قواته المسلحة لانتصارها في الحرب.

وقال مصدر ان من المتوقع ان يزور صالح عدن في الايام المقبلة لتفقد المدينة ومتابعة عمليات اعادة الخدمات والوفاء بالحاجات الاساسية هناك. وزار صالح ايضا اثناء الجولة التي قام بها يوم الاثنين قاعدة العند العسكرية الواقعة شمالي عدن وهي منطقة استراتيجية وقاعدة جوية استولت عليها قواته في الاسابيع الاولى من الحرب. وعلم صحفيون زاروا القاعدة اثناء الحرب ان صالح كان قد منع من دخول القاعدة في عام 1993 عندما كانت تحت سيطرة الجنوبيين بالرغم من انه كان رئيسا لدولة الوحدة اليمنية التي اعلن قيامها عام 1990 والقائد الاعلى للقوات المسلحة انذاك.



المصدر : المجلة
السعودية
التاريخ : ٣٠ يوليو ١٩٩٤

كيف ستوزع الغنائم وهل يعود من خرج ومتى يبدأ الاستقرار؟

٤ سيناريوهات لما بعد «حرب اليمنين»

عبد الله حموده

هل وضعت الحرب اوزارها في اليمن ومتى يبدأ الاستقرار؟

رد مسؤول يمني سابق على سؤال «المجلة» بقوله «لا اعتقد أن الاوضاع في اليمن ستشهد استقرارا لمدة ٥٠٠ عام». وعلى الرغم من ان ذلك يعتبر تقييما مبالغا في التشاؤم، الا ان تحليل الموقف بعد توقف القتال في معركة تصفية القوة العسكرية للحزب الاشتراكي، التي تطلق عليها صنعاء اسم «حرب الوحدة»، يشير الى ان احتمالات الانفجار ما زالت واردة، سواء كان الحزب الاشتراكي طرفا فيها، او انها ستكون بين الاطراف الاخرى، التي حققت انتصارا في «حرب الوحدة»، للتوصل الى نوع من التوازن الجديد في ما بينها.

والسؤال المطروح على الساحة اليمنية حاليا بقوة هو: هل حسمت الحرب ضد الجنوبيين؟ أم ان ما حدث كان الجولة الاولى منها فقط، وما زالت هناك جولات اخرى؟ ان نشوب جولات جديدة قد يعني بالضرورة تأجيل الصراع في صفوف القوى المنتصرة حتى الآن، في ضوء حقيقة استمرار الخصم الذي توحدت هذه القوى ضده، ورفضه الاعتراف بالهزيمة او إلقاء السلاح والاستسلام لظروف الواقع الجديد الذي تروج

«الاصلاح» يسعى الى تأسيس نظام جديد يرأسه عسكري ومنظر ديني على غرار السودان



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ [illegible] ١٩٩٤

صنعاء لظهوره بعد الحرب.

بين هذا السؤال الرئيسي، والتساؤلات الفرعية الاخرى، تظهر الحاجة الى طرح سيناريوهات متعددة وبديلة للمواقف المحتملة للقوى اليمنية، والتأثير المتبادل بين هذه السيناريوهات والخيارات التي يطرحها ذلك امام تلك القوى، طبقا لتصورها للظروف التي تواجهها.

استمرار الحرب

فبينما تبحث قيادات الحزب الاشتراكي وجبهة القوى الجنوبية المتحالفة معه خيار استمرار الحرب، بدأ همس في صنعاء - تحت صيحات نشوة النصر - حول «دفع فاتورة الحرب»، ومساهمة كل طرف فيها، وفيها وحدات تنتمي الى قوى سياسية معينة على النحو التالي:

● القوات الرئيسية للجيش الشمالي، التي تتبع المؤتمر الشعبي العام.

● ١١ لواء من الوحدات التي كانت موالية للرئيس الجنوبي السابق علي ناصر محمد ابرزها لواء الوحدة ولواء شلال.

● ٤ الوية تابعة لحزب البعث اليمني، تحمل اسم «العروبة» مصحوبا بأرقام من ١ الى ٤.

● وحدات موالية للتجمع اليمني للاصلاح، من بينها لواء يعرف باسم «ابو موسى الاشعري»، و«كتائب المجاهدين»، التي بدأت الحرب وهي في لباس مدني، ثم انتهت وهي ترتدي ملابس الميدان مثل الوحدات العسكرية الاخرى، وكأنها تلقت تدريباتها النظامية كجنود وقيادات اثناء القتال الفعلي.

الفروقات المحلية

وعلى صعيد اخر فان القوات التي انتصرت لموقف صنعاء في الحرب تنقسم ايضا حسب معايير قبلية ومذهبية، فمن بينها:

● **مجموعة قوات سنحان:** التي تضم الفرقة الاولى المدرعة بقيادة العقيد علي محسن الاحمر - الاخ غير الشقيق للرئيس علي عبد الله صالح - والحرس الجمهوري - الذي يقوده محمد صالح الاحمر وهو اخ غير شقيق للرئيس ايضا - والقوات الجوية - التي يقودها اخوه غير الشقيق على صالح الاحمر - ووحدات الامن المركزي - التي يقودها شقيقه محمد عبد الله صالح، اضافة الى الوحدات الاخرى التي يقودها اقارب آخرون له مثل العقيد محمد اسماعيل والعقيد عبد الاله القاضي واخرون. وتنتمي قياداتها الى قبائل حاشد، وصغار الضباط والجنود الى بكيل.

● **مجموعة الالوية الجنوبية الاصل:** التي نزحت الى الشمال عام ١٩٨٦ مع الرئيس علي ناصر محمد، واصبح يمثلها على قمة القيادة العسكرية حاليا كل من العميد عبد ربه هادي منصور - وزير الدفاع - والعقيد محمد عبد الله الحسني - قائد القوات البحرية.

● **مجموعة البعث:** وهي تضم الالوية الاربعة التي تحمل اسم «العروبة»، وتنتمي في الغالب الى قبائل من غير حاشد، عدا القيادات.

● **مجموعة ابناء بكيل:** التي ينتشر افرادها في رتب الجنود والقيادات المتوسطة داخل مجموعات البعث وسنحان وتقول عناصر قيادية في بكيل ان ابناءها هم الذين دفعوا ثمن الحرب بدمائهم، بينما احتفظت سنحان وحاشد بأفرادهما في المواقع الخلفية والمساندة، حتى يجنوا ثمار النصر.

● **مجموعة وحدات المجاهدين (الذين عاد بعضهم من افغانستان):** تقول المصادر ان بعض المتطوعين ينتمون في الاساس الى قبائل من بكيل ومذحج، اضافة الى ابناء محافظات المناطق الوسطى مثل تعز وإب، الذين يتبعون المذهب الشافعي. وكانت صنعاء في المرحلة السابقة تقتصر في التجنيد في القوات المسلحة والترقية الى المراكز القيادية على العناصر الزيدية فقط.

وجدير بالذكر ان هذه الوحدات تضم عناصر من الجنوب - شافعية ايضا - يمكن ان تتضامن في مرحلة لاحقة مع الوحدات الجنوبية الموالية لعلي ناصر، اذا شعرت ان هناك اجحافا بحقها لصالح ذوي



الاصـــول القبلية الشمـــالية.

أزمة اقتصادية

جمعت نشوة النصر هذه القوى المتناقضة، ولكن الازمة الاقتصادية الطاحنة، اضافة الى مطالب المتضـــررين من الحـــرب، والمطالب السياسية لكل قوة بنصيب من الغنائم، تهدد بتفجير الاوضاع، خاصة اذا ما حاولت القوى الرئيسية تجيير النصر لمصلحتها، وتهميش دور القوى الاخرى التي اسهمت في تحقيقه، فبعض تلك القوى ليس لها اي تمثيل ملموس في البرلمان او في الحكومـة او حـتى على مستوى القيادة.

ومن ناحية اخرى اذا كان هناك تمثيل للتيار الاسلامي، سواء من خلال وجود عبد المجيد الزنداني في مجلس الرئاسة، وبعض الوزراء في الحكومـة، يرى هؤلاء ان وجـود الشيخ عبد الله بن حسن الاحمر - رئيس الهيئة العليا للتجمع اليمني للاصلاح - في رئاسة مجلس النواب يمثل نوعا من «العنصر الضابط» لدورهم، في صالح دور الرئيس علي عبد الله صالح والمؤسسة العسكرية، ويحفظ التـوازن بين الجـانبين. وهناك من يرى دلائل على تراجع نفوذ الشيخ عبد الله الاحمر مقابل بروز الزنداني.

اما بالنسبة لموقف مجموعة البعث، فعلى الرغم من ان البعض يقول ان الرئيس علي عبد الله صالح - نفسه - عضـو في الحـزب او متعاطف معه، فانهم يشعرون بضعف تمثيلهم البرلماني (٣ مقاعد) والحكومي (وزير واحد) ويرون أن هذا التمثيل جاء لأسباب قبلية وتقليدية وادارية، ليست لها علاقة مباشرة بالوضع السياسي لحزب البعث.

٤ سيناريوهات

وتظهر ٤ سيناريوهات للصراع في صنعاء حاليا:

السيناريو الاول: الصراع بين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح

ويعتبر هذا السيناريو - في حالة حدوثه - مواجهة بين العناصر الليبرالية في المؤتمر الشعبي من ناحية، وبين العناصر المتشددة في تجمع الاصلاح. واذا تفاقم بدرجة معينة، فان مراكز التوازن مثل الشيخ عبد الله الاحمر والرئيس علي عبد الله صالح، سينجحان في حل يقوم على التوفيق التقليدي، فترجح كفة المتشددين بتأييد المتعاطفين مع الاصلاح داخل المؤتمر الشعبي العام. ويساعدهم في ذلك موقف العقيد علي محسن الاحمر - قائد الفرقة الاولى المدرعة - فيحدث انقلاب اصلاحي في اليمن يضعف مواقف الليبراليين والبعثيين والعناصر الجنوبية.

ويؤدي ذلك في النهاية الى التمهيد لاقامة نظام في صنعاء على نسق النظام السوداني، يكون على رأسه عسكري ومنظر ديني يطمح للحكم، ويفتح المجال امام صراعات جديدة مع القوى الاخرى التي ستأخذ صفوف المعارضة.

السيناريو الثاني: الصراع بين الاصلاح والبعث

في الوقت الذي يحاول فيه حزب البعث البحث عن موقع سياسي له في اليمن، فانه يشعر بمرارة شديدة تجاه التقدم الكبير الذي حققه التجمع اليمني للاصلاح في السنوات الاخيرة، لأن البعث يطرح خطابا سياسيا مرفوضاً يفتقر الى القاعدة القبلية او الاسلامية التي يقف عليها تجمع الاصلاح. اضافة الى انه يمثل ظاهرة «علمانية» ممقوتة من جانب الاصلاحيين، وأن كان يتمتع بتأييد مالي وعسكري ومعنوي من العراق.

ويحاول البعث حاليا ان يحل محل الحزب الاشتراكي شريكا ثالثا في الائتلاف الحاكم، على اعتبار ان انتفاء اتهامه بالالحاد او الشيوعية، وتوجهاته العربية الوحدوية توفر له قاسما مشتركا مع كل من المؤتمر الشعبي العام، الذي يستهدف الابقاء على الرئيس علي عبد الله صالح على قمة السلطة في اليمن الموحد، ومع الاصلاح الذي يرغب في القفز بالنظام نحو الاصولية، خاصة في ضوء التحالف بينهم وبين النظام العراقي البعثي في المرحلة الحالية.

والسؤال المطروح حاليا هو ما اذا كان البعث سيقنع بمكانة الشريك الثالث كمخرج من عزلته في المرحلة السابقة، ولا يحاول تخطي القوانين الاكبر منه على الساحة اليمنية، أم انه سيحاول تحسين وضعه لملء فراغ يراه، مما يزيد مخاوف الآخرين منه، فيتجهون الى تحجيم دوره أو تصفيته، اذا ما زادت التناقضات بينه وبينهم.



المصدر : .... المجلة ....

التاريخ : .... ٢٠ يوليو ١٩٩٤ ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

البعث يرغب في الحلول مكان الحزب الاشتراكي في الائتلاف الثلاثي والصراع بينه وبين المؤتمر والاصلاح سيشتد

بالمعنى الحرفي. وكانت ادت مشاركة هذه الالوية في الحرب الاخيرة الى انتفاء هذه الصفة عنها، وتشجيع الوحدات - الشمالية - التي اكتسبت بعض الخبرة بطبيعة ارض الجنوب خلال سنوات الوحدة - على اختراق تلك الاراضي، وساعدت بدرجة كبيرة على تحقيق انتصارها، الى جانب عوامل اخرى عديدة، من بينها الكثرة العددية والتفوق في التسليح.

ومما يضيف الى مخاطر تفجر الصراع حسب هذا السيناريو، انه سيؤدي الى انضمام هذه القوة الى جانب قوات الحزب الاشتراكي المتبقية، وكذلك الجبهة الجنوبية المتحالفة معه، في عملية نضال تنهي مرارة الصراع بين الطرفين. ويتوقف الامر على قدرة كل منهما - من خلال التضحيات ضد نظام صنعاء - على نسيان اخر فصول تصفية الحسابات التي تمت اخيرا في عدن، اذا كانت ابعادها التي لم تتضح بعد تضمنت سفك دماء جديدة.

احتمالات مستقبل القيادة الجنوبية

عند هذه النقطة يمكن طرح السيناريوهات المحتملة لتحرك القيادة الجنوبية خلال الفترة المقبلة، وما اذا كانت ستقبل بالهزيمة، او تدخل مرحلة جديدة من الصراع المسلح من الخارج، ويمكن معالجة ذلك في ضوء ٣ احتمالات:

الاحتمال الاول:

قبول القيادة الجنوبية بالهزيمة:

احسنت صنعاء استغلال الفرصة الاعلامية عقب خروج القيادة الجنوبية من عدن والمكلا في ٦ يوليو (تموز) الحالي وقالت انها اجبرتها على الخروج من اليمن وزاد الموقف سلبية بالنسبة لقيادة الخارج عاملان:

الاول: هو الجدل الذي ثار حول احتمالات

السيناريو الثالث:
الصراع بين المؤتمر والبعث

تزداد احتمالات وقوع هذا السيناريو اذا ما شعر المؤتمر الشعبي بخطر من القوة العسكرية لحزب البعث (الالوية الاربعة)، او اذا ما شعر الرئيس علي عبد الله صالح بعودة الوفاق بين العميد مجاهد ابو شوارب والدكتور قاسم سلام - امين سر القيادة القطرية لحزب البعث اليمني - خاصة ان البعض يروج أن العميد ابو شوارب - وهو الرمز العسكري للبعث اليمني - يرى انه احق بتولي الرئاسة.

وربما تكون العلاقة الوثيقة بين الرئيس اليمني والرئيس العراقي عائقا امام وقوع هذا السيناريو، ولكن قدرة المصالحة المتوفرة لدى الرئيس صالح قد لا توقف الخلافات بين البعث والاصلاح، مما يتيح له الفرصة لتحقيق ما يريد على يد الاصلاح، ثم يتدخل هو لحسم الموقف بما يؤيد موقفه، ويساعده في ذلك انه خرج منتصرا من «حرب الوحدة».

السيناريو الرابع:
صراع القوى الشمالية والجنوبية

يتوقع بعض المراقبين ان يتفاقم هذا الصراع اذا ما رأت الالوية الجنوبية ان جسم الحرب لصالح صنعاء، لم يكن لصالح الوحدة بمعناها الصحيح الذي يطمع اليه اليمنيون. بل هو فرصة لتصفية حساباتها مع الحزب الاشتراكي. وان لم تحقق صنعاء درجة معقولة من المساواة مع الوحدات التي يمكن اطلاق اسم «مجموعة سنحان» عليها، سيظل الوضع بالنسبة للمحافظات الجنوبية والشرقية، «ضما والحاقا» للشمال، على النحو الذي يؤكده الحزب الاشتراكي.

وربما تشعر الوحدات الجنوبية ان ذلك «الضم والالحاق» اصبح الآن مفروضا بالقوة، ويشعر قادتها وجنودها بالذنب لأنهم اسهموا في ذلك الفرض، واستخدموا كأدوات لتحقيق اهداف الشماليين. واذا لم تتحول نتائج الحرب - التي توقف القتال فيها - الى نصيب ملموس لهم من ناحية، ورأوا تحسنا واضحا في الاوضاع داخل المحافظات الجنوبية والشرقية، ينفي اتهام الالحاق والطمع في نفط شبوة وحضرموت، ويحقق «المواطنة المتساوية» لجميع اليمنيين، قد يتفجر الصراع في هذه الحالة مجددا وسيكون صراعا شماليا جنوبيا



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ يوليو ١٩٩٤

اعتزال الرئيس علي سالم البيض العمل السياسي، ولكن اعلان ذلك جاء من جانب خارجي، وليس من جانبه شخصيا، او من جانب أحد زملائه، في وقت اصابت فيه القيادة الجنوبية حالة من الشلل بعد مغادرة الوطن، ولم يعلن انه مريض. وظلت حالة الاضطراب هذه حتى اعلن عبد الرحمن الجفري - نائب البيض ورئيس حزب رابطة ابناء اليمن - ان الرئيس مريض، ولديه حالة من انخفاض الضغط وصلت الى ٨٠ على ٦٠، مما فرض عليه ضرورة الراحة. بينما يعمل الجفري مع قيادات الحزب الاشتراكي الاخرى على جمع الشمل والتوصل الى قرارات محددة بشأن الحركة في الفترة المقبلة.

ويعتبر البيان الذي أصدره مجلس الرئاسة الجنوبي يوم الاحد الماضي حسماً لهذا الجدل، لان إسم البيض برز بين الموقعين عليه، داعين الى وقف «الممارسات الوحشية» في عدن والجنوب.

والعامل الثاني: زيارة وفد قبائل يافع الى صنعاء، في مهمة لتبرئة الذمة من قراري الحرب والانفصال. وزاد من تعقيد الموقف أن هذه التبرئة جاءت على لسان فضل محسن - عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي - حين قال ان القرارين لم يناقشا في اجتماع المكتب السياسي.

قرار الحرب

وجدير بالذكر ان الحزب الاشتراكي ينفي مسؤوليته عن قرار الحرب، ويتهم قيادة صنعاء بأنها هي التي شنتها، ومن ثم فانه ليس مسؤولا عنها. كما ان قرار الانفصال اتخذ في ظروف لم يكن بمقدور القيادة خلالها الاجتماع بكامل اعضائها، بسبب وجودها في عدن والمكلا، اللتين تفصلهما مسافة ٦٠٠ كيلومتر، وقوات الخصم، اضافة الى معارضة بعض اعضاء قيادة الحزب هذا القرار لأسباب عاطفية او سياسية.

واذا ما قبلت قيادات الجنوب بالهزيمة، فانه يتعين عليها ان تقبل بما تفرضه قيادة صنعاء،

سواء كان ذلك على مائدة مفاوضات باريس او في غير ذلك من الاماكن على ارض اليمن. على ان تظل هذه القيادات في الخارج او تعود لتقبل بأي حكم يصدر ضدها، خاصة ان عملية التصفيات التي تجري حاليا تستهدف إضعاف دورها بشكل متزايد. وسيؤدي قبولها بالهزيمة الى انهاء اي وزن سياسي لها في الشارع اليمني. ولكن يبدو ان قيادة الاشتراكي والتحالف الجنوبي تعد لمفاجأة خلال الأيام القليلة المقبلة، لاستبعاد هذا الاحتمال، وطرح «خطة عمل نضالية من اجل اليمن الموحد ككل».

وربما يكون ذلك ـ في حالة حدوثه ـ نوعا من المناورة، لأن اختفاء الخصم الذي توحدت ضده القوى السياسية المؤيدة لوجهة نظر صنعاء قد يسرع بتصعيد الصراع بين هذه القوى، وربما يتيح الفرصة امام عودة قيادة الاشتراكي في ثوب آخر وبصورة اخرى لتنفيذ ما ارادت من سياسات لتطوير اليمن في المرحلة السابقة. ولكن منطق الاشياء يشير الى ان «من خرج لا يعود»، وهناك امثلة كثيرة على ذلك، ربما كان ابرزها الرئيس السابق علي ناصر محمد الذي قد يعود في الظروف الحالية، اذا سمحت تلك الظروف بشروط مقبولة له وللرئيس علي عبد الله صالح على السواء.

الاحتمال الثاني: عودة بعض القيادات «الوحدوية» للعمل في صفوف المعارضة:.

ربما يكون هذا هو السيناريو المتوسط عمليا من وجهة نظر البعض، ولكنه سيكون عمليا لشق القيادة، واستبعاد عناصر فعالة منها، تحت دعوى صنعاء بأنها «انفصالية». وبطبيعة الحال فان ذلك سيؤدي الى إضعاف قيادة الاشتراكي، وسيساعد على شقها بشكل معين بين قيادة في الداخل واخرى «مستبعدة» في الخارج.

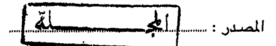
كما انه سيؤمن لصنعاء وجودا اشتراكيا منزوع السلاح يسعد افراد قيادتها وهم يتشفون بالنظر اليه ضعيفا، ويستخدمونه بشكل او بآخر ـ حسب درجة قدرتهم ودرجة ضعفه ـ في دعم موقفهم «الوحدوي». ولكنه من ناحية اخرى سيمكن بعض قيادات الاشتراكي، وهي لا يستهان بها من موقع قرب مركز القرار، يتيح لها فرصة تحقيق مكاسب اذا ما تسنى لها ذلك. بينما تترك مسؤولية الحرب والازمة الاقتصادية الناتجة عنها، اضافة الى تفاقم الموقف السياسي على عاتق قيادة صنعاء.

واضافة الى ذلك فربما يتيح وجود بعض قادة الاشتراكي في الداخل الفرصة ـ في صراعات مقبلة ـ امام قيادات الخارج للعودة والمشاركة، اذا ما تهيأت الظروف لذلك، على نفس النحو الذي تهيأت فرصه ـ وإن كانت محدودة ـ امام عودة الرئيس علي ناصر في المرحلة الحالية.

الاحتمال الثالث: التوجه الى العمل لاسقاط قيادة صنعاء.

ويتضمن ذلك شن عمليات عسكرية تستهدف استعادة بعض المحافظات الجنوبية الشرقية، كقاعدة لمقاومة قيادة الرئيس علي عبد الله صالح، وطرح قيادة يمنية وحدوية جديدة، تنفي صفة الانفصال عن القيادة الجنوبية. ويتضمن ذلك:



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣٠ يوليو ١٩٩٤

أولاً: شن عملية تحرك سياسي واسع النطاق لضمان استمرار التعاطف العربي، وتفادي توجه الدول التي توجد في اراضيها اسلحة او وحدات جنوبية اعادتها الى صنعاء، وسماح هذه الدول لعناصر «المقاومة الجنوبية» بالتحرك من اراضيها. مما يسهم في اذكاء وجهة النظر الدولية بان «الوحدة لا يمكن ان تفرض بالقوة»، ويساعد على تحريك المفاوضات على غير هوى صنعاء.

ثانياً: الشروع في تحرك اعلامي قوي في الداخل والخارج، يستهدف تعزيز التحرك السياسي والعمل العسكري من ناحية، ويعيد اكتساب ثقة الشعب في الجنوب، بعد إن اصبحت قطاعات واسعة منه تتهم قيادته بالهروب وتركه عرضة للنهب والتهديد والتصفية بواسطة «الغزاة الشماليين» ويشعر كثيرون منه بالهزيمة والاستسلام.

وقالت مصادر رفيعة المستوى في القيادة الجنوبية انها كانت بصدد عقد اجتماع في الايام السابقة على لقاء باريس للمفاوضات بين وفدها (المهندس حيدر العطاس رئيس الوزراء، ومحسن محمد بن فريد نائب رئيس الوزراء، وعبد الله الاصنج وزير الخارجية) ووفد القيادة الشمالية (الدكتور عبد الكريم الارياني وزيرا التخطيط والتنمية، وعبد الوهاب الانسي نائب رئيس الوزراء، وعبد الله الاشطل مندوب اليمن الدائم لدى الامم المتحدة).

وفي الوقت الذي ما زالت فيه التساؤلات معلقة حول مستقبل الاستقرار في اليمن، ينتظر الكثيرون صدور موقف واضح من القيادة الجنوبية، بشأن قدرتها على مواجهة سياسات صنعاء، اما بتعجيل انفجار الصراعات او بتأجيلها ■



المصدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣ يوليو ١٩٩٤

الابراهيمي: مفهومنا للعفو انه يشمل حتى البيض

اجتماع جنيف لم يحلّ عقدة مكان الحوار الوطني في اليمن

□ جنيف -
من خيرالله خيرالله:

■ ارضى الأجتماع الذي عقد مساء اول من امس في جنيف طرفي النزاع اليمني، كما ارضى المبعوث الخاص للامين العام للامم المتحدة السيد الاخضر الابراهيمي الذي اعتبر انه كسب رهانه ونجح في عقد الاجتماع الذي حصل اتفاق مسبق في شانه على رغم حسم الجيش الحكومي الحرب لمصلحته.

وقالت مصادر قريبة من الاجتماع ان ما حصل في جنيف مساء الخميس كان انقاذا للمظاهر اكثر من اي شيء اخر، على رغم انه بدا ان طرفي النزاع يلتقيان عند نقطة اساسية تتمثل في وجود ازمة عميقة يحتاج حلها الى حوار سياسي في العمق. واوضحت هذه المصادر ان العقدة الاساسية القائمة تتعلق بمكان انعقاد الحوار الوطني وان وفد صنعاء برئاسة الدكتور عبدالكريم الارياني وزير التنمية والتخطيط شدد مجدداً على ان «لا حوار خارج اليمن»، في حين اكد الطرف الاخر برئاسة المهندس حيدر ابو بكر العطاس ان المكان المناسب للحوار هو الخارج وبمشاركة عربية الى جانب الأمم المتحدة، لان الداخل لا يوفر ضمانات امنية للمشاركين في الحوار.

ورات مصادر عربية في جنيف تابعت الاجتماع عن كثب ان صنعاء سجلت نقطة سياسية بظهورها في مظهر الطرف القابل للتعاون مع قراري مجلس الامن ومع جهود الامين العام للامم المتحدة، وذلك من دون ان تقدم اي تنازل على صعيد شروطها للحوار او مفهومها له. اما «القيادة الجنوبية»، وهي العبارة التي بدات تستخدم اكثر من السابق في وصف الطرف الاخر في النزاع الذي كان اعلن «جمهورية اليمن الديموقراطية»، فهي اظهرت عبر اجتماع جنيف انها لا تزال طرفا موجودا وان صنعاء التي ترفض التعاطي مع قادة «التمرد» انما جلست الى الطاولة نفسها مع احد ابرز رموزه اي مع حيدر العطاس. الى ذلك، اكتسب الاجتماع الذي يمكن اعتباره «حوارا من اجل الحوار» اي من اجل الوصول الى حوار في مكتب السيد الابراهيمي في مبنى الامم المتحدة، اهمية رمزية خصوصاً ان صنعاء كانت تفضل عقده في مكان اخر. وهذا يشكل تنازلا اخر من جانبها على الصعيد الشكلي يتيح لها، على حد تعبير احد الديبلوماسيين، كسب مزيد من الوقت لتحقيق مكاسب على الارض عبر ايجاد أمر واقع في اليمن وتكريسه.

وعلى رغم ان كل شيء ممكن في اليمن، خصوصاً على صعيد التغيير السريع في التحالفات، فإن مصادر قريبة من الاجتماع اعتبرت انه قد يكون الاخير بين الجانبين. لكن هذه المصادر رات ان مجرد انعقاده يمكن ان يكون مؤشراً مهماً الى رغبة الرئيس علي عبدالله صالح في المحافظة على توازنات معينة في البلد وعدم اخذه براي الجناح المتشدد الداعي الى رفض مجرد فكرة اللقاء مع «المتمردين».

ويمكن ان يفسر انعقاد الاجتماع التفاؤل الحذر جداً الذي ابداه مبعوث الامين العام للامم المتحدة الى اليمن بعد الاجتماع الذي استغرق زهاء ثلاث ساعات. فالابراهيمي خرج للمرة الاولى عن صمته منذ توليه مهمته قبل نحو شهرين، وقال: «المهم ان الاجتماع عقد استنادا الى ما تقرر في نيويورك على رغم التكهنات التي ظهرت في الصحف في شان عدم انعقاده. الجو كان طيباً وكان اجتماعا بين اناس مسؤولين يدركون ان اليمن مرت في ازمة في غاية الخطورة وان وقف القتال اوقف النزف، لكن المشاكل التي ادت الى الحرب ما زالت قائمة ويتطلب حلها حواراً سياسياً». واوضح ان «هدف الاجتماع هو محاولة المساهمة في ايجاد جو يسمح باستمرار الحوار السياسي وانجاحه».

ولاحظ ان جنيف هي احد الاماكن التي يدور فيها الحوار اذ ان لقاءات تمت في صنعاء واخرى في ابو ظبي وفي سلطنة عمان «وان كلا من الجانبين سيرفع تقريراً الى قيادته في ضوء ما جرى في جنيف.. وسنرى بعد ذلك ما يمكن عمله». وكشف ان الساعات الثلاث اتاحت للجانبين «البحث في كل المسائل واتفقا على اشياء محددة كما طرحا اسئلة معينة».

وكان ملفتا قول الابراهيمي في مؤتمره الصحافي ان مفهوم الامم المتحدة للعفو العام الذي صدر عن صنعاء انه «يشمل مبدئياً الجميع» مشيراً الى ان الامين العام للامم المتحدة فهم ذلك من الرئيس علي عبدالله صالح. وهذا يعني ان العفو يشمل السيد علي سالم البيض والعطاس والشخصيات الـ ١٤ الاخرى.

وفي ما بدا انه محاولة منه لطمانة صنعاء، انهى الابراهيمي مؤتمره الصحافي بإشارته الى نوع من التفهم لموقفها الرافض للتدويل الكامل للازمة اليمنية، وقال في هذا المجال «انهم يقدرون دور الامين العام للامم المتحدة ولكن لديهم تحفظا عن فكرة التدويل بشكل عام، وهذه امور لا يريدها احد لليمن».



المصدر : الأهرام
القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣١ يوليو ١٩٩٤

الحوار .. أفضل الخيارات فى اليمن

نعم.. صنعاء كسبت المعركة العسكرية الا ان المعركة السياسية التى ستواجهها ستكون اصعب على المستويين الاقليمى والدولى.. فافضل الخيارات هو بدء حوار داخلى جاد وموضوعى بين اطراف الازمة كان ذلك تعليق احد الدبلوماسيين العسكريين الغربيين فى صنعاء حول مستقبل الازمة اليمنية وسبل فك الاشتباك الداخلى.

وقد عكست كلمات الملحق العسكرى الغربى ذلك فهما عميقا لابعاد الازمة والخصائص التى تنفرد بها التركيبة الاجتماعية القبلية السياسية اليمنية واذا كان الملحق الغربى قد استوعب تلك التركيبة اليمنية الخاصة على مدار ثلاث سنوات فى الخدمة والحياة داخل اليمن فإنه من الطبيعى ان يتفق رايه فى حتمية الحوار مع رئيس وزراء اليمن الدكتور محمد سعيد العطار الذى صرح للأهرام قائلاً نحن مستعدون للحوار مع الجميع بما فى ذلك من تبنى فكرة الانفصال وعاد عنها او شمله العفو العام من قيادى الانفصال.

والحقيقة التى لايمكن تجاهلها والتى كان يمكن لاى زائر مدقق ان يرصدها بسهولة اثناء الحرب التى وضعت اوزارها مؤخرا فى اليمن الشقيق ان الغالبية العظمى من المدنيين من سكان الجنوب وداخل الجيش الجنوبى انحازوا للوحدة بشكل قاطع خلال الازمة وماتلاها من حرب وقد اتضح ذلك بشكل جلى على صعيدين خلال الحرب :

الصعيد الاول: انه من خلال الجولات الميدانية فى خمس من محافظات الجنوب كان السكان يقومون بتشكيل دوريات لحفظ الامن والنظام الداخلى بانفسهم لكى يوفروا على قوات الشرطة والجيش سواء الجنوبية او الشمالية مشقة عبئا يمكن ان يشغلهم عن حرب الحفاظ على الوحدة .

الصعيد الثانى: وهى ان اكثر من ١٣ لواء مدرعا كانوا ينتمون لما يعرف بجيش الجنوب هم الذين كانوا يسيطرون ويخوضون القتال على اهم محورين فى الجبهة وهما: محور شبوة ـ حضرموت ـ ومحور زنجبار ـ عدن ـ وذلك ضد القوات الانفصالية .. تلك الالوية كانت تمثل مايقرب من ٦٣٪ من حجم القوات البرية للجيش الجنوبى!!

ويلخص رئيس الوزراء الدكتور العطار آراء جميع السياسيين فى اليمن بقوله: اول اساس لاجراء الحوار هو توحيد الجيش فلن يكون هناك سوى جيش واحد لدولة واحدة هى اليمن الموحد. ويستطرد الرجل قائلا: وهناك عدد من الاسس الاخرى ونحن مستعدون ونرحب بها مثل:

الاستعداد لمنح اللامركزية المالية والادارية لمحافظات الجنوب وبشكل يحقق المصلحة لجميع افراد الشعب اليمنى.. لاتميز بين اى يمنى فى اى بقعة ايا كان موقفه السياسى من الوحدة طالما لايعمل ضدها من خلال العنف وهو المبدا الذى صدر بناء عليه العفو العام عن جميع المتمردين.. كما انه لن يكون هناك تمييز بين يمنى واخر فإنه ليس هناك مجال فى الانتخابات التشريعية المقبلة باى تمييز حزبى.. فالاحزاب الفائزة ستحصل على تمثيل نيابى وحكومى بقدر فوزها وذلك فى اشارة لتمييز الحزب الاشتراكى بمقاعد فى الحكومة اكثر من المقاعد التى حصل عليها فى المجلس التشريعى

وبالفعل اذا ماكان وجود جيش مقسم يهدد الوحدة بشكل مباشر وله مضاعفات خطيرة فى حالة حدوث ازمة سياسية فان التقسيم السياسى الذى كان مكرسا خلال اربع سنوات من الوحدة والذى انعكس فى تقسيم مجلس الوزراء الى مايشبه فريقى كرة قدم متنافسين فى احراز الاهداف وتسجيل النقاط على بعضهما البعض.. وتقسيم الوزارات من الداخل الى معسكرين، كان يؤدى بالاضافة الى وقف اى جهود للتنمية الى سرعة التهاب اى سوء للتفاهم بين الحزبين المتالفين اسما فقط: حزب المؤتمر والحزب الاشتراكى

إلا انه واذا كان الجميع قد اتفق على حتمية الوحدة وحتمية الحوار لإرساء دعائمها وحتمية اسس معينة لانجاح الحوار والوحدة فإن هناك ظروفا موضوعية يجب ان يتم مخاطبتها بالتغيير لكى تنجح جميع هذه الخطوات ولكى لاتتحول الحرب الشاملة الى حرب عصابات لاتنتهى.. هذه الظروف تتمثل فى ضرورة تهدئة جموح بعض القوى السياسية على الساحة اليمنية وطمأنة جميع الاطراف ان الجميع سيلتزمون بقواعد اللعبة الديمقراطية ولاشك ان الجسور التى حرص الرئيس على عبدالله صالح على مدها بين حزب المؤتمر الذى ينتمى له وحزب الاصلاح اليمنى الذى برز خلال الانتخابات الاخيرة نحو الازمة ومن بعدها الحرب. ممثلة فى وضع الشيخ عبدالله الأحمر شيخ مشايخ قبائل حاشد ورئيس النواب على راس الحزب وفوق زعيمه ومنظره الحقيقى الشيخ عبدالمجيد الزندانى كانت خطوة تستهدف شيئين : الاول: وهى استثمار الشعبية القوية لحزب الاصلاح . الثانى: ضمان سلوك الحزب فى الشارع وتجاه القيادة السياسية.

نقول ان نغمة التحريض التى اعتمدها حزب الاصلاح من خلال سيطرته على مساجد اليمن ومن خلال الخطباء ضد الحزب الاشتراكى وانصاره كان يمكن ايجاد مبرر لها اثناء محاولة

رسالة اليمن :
يحيى غانم

الانفصال والحرب.. الا انها ستكون من الخطورة بمكان استمرارها فى المستقبل ولن يكون لها اى عذر فبالرغم من ان كلا من زعيمى حزب الاصلاح عبدالله الاحمر وعبدالمجيد الزندانى اكدا فى تصريحات خاصة «للاهرام» قبولهما لمبدأ الحوار مع الحزب الاشتراكى وحتى مع القيادات الانفصالية ومن كان يدعمها الا ان الشيخ الاحمر قال عبارة لها مغزاها وهى: كان لايجب ان نساعد الحزب الاشتراكى للخروج من ازمته السياسية فى نهاية الثمانينات بسبب تهاوى النظم الشيوعية المساندة له فى

المصدر : الأهرام
التاريخ : ٢٨ يوليو ١٩٩٤



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العالم وتصاعد المعارضة الداخلية له فى الجنوب.. كان يجب ان نتركه يتهاوى أولا ثم نبدا وحدتنا مثلما حدث عقب تهاوى النظام الشيوعى فى المانيا الشرقية وبدأت الوحدة الالمانية بسيادة نظام واحد فى الالمانيتين!!.. وبغض النظر عن مدى صحة قول الشيخ فان مثل هذا المبدا سيكون له مضاعفات خطيرة فى حالة اذا ماحاولت اطراف تطبيقه الآن وبعد اكل هذه الاحداث.

لقد وصف الدكتور عبدالملك المخلافى احد المثقفين البارزين فى اليمن وزعيم الحزب الناصرى ذو الشعبية الكبيرة والذي يميل بافكاره للحزب الاشتراكي بحكم الانتماء السياسى. وصف احد اسباب الازمة بتحول الحزب الاشتراكى فى ممارساته بعد الوحدة الى مايشبه القبيلة من حيث السعى وراء الغضبية والسلطة فى مقابل اى شئ.. ومثل تلك الافكار التى قد تدور فى اذهان البعض فى حزب الاصلاح اوغيره قد تدفع البقية فى كوادر الحزب الاشتراكي الى مزيد من التقريب ومذيد من القبلية اى مزيد من التفتيت والاضطرابات الداخلية.

ولعل اطرف مافى الازمة. اذا ماكان هناك شيئ طريف بها. ان بيان الانفصال الفاشل جاء حافلا بمتناقضات غريبة منها: اننا ننفصل كمقدمة للوحدة !! ان دستور الجنوب هو نفس دستور الوحدة !! إلخ .. واذا كانت تلك المتناقضات تثير الفكاهة فى احيان الا انها تشير وبقوة الى ان الوحدة شئ حتمى حتى فى اذهان الانفصاليين .. الوحدة بناء على جميع من سمعتهم من اليمنيين على اختلاف انتماءاتهم الجغرافية والسياسية هى مطمع وهدف وحلم لايمكن التخلى عنه.. الان وبناء على ماتم إرساؤه على ارض الواقع هناك وحدة.. ولكن الأهم هو حمايتها .. والتجربة القريبة الدامية خير دليل على ذلك.. الحوار الهادئ الموضوعى حتى وان اختلفت اطرافه هو السبيل طالما اتفق الجميع على الهدف.



[illegible] الاشتراكي

□ عدن – من إقبال علي عبدالله:

■ اكدت مصادر سياسية في عدن ان التجمع اليمني للاصلاح المشارك في الائتلاف الحكومي يرفض اي حوار مع الحزب الاشتراكي احد احزاب الائتلاف الذي تتهم قيادته بـ «الانفصال والردة».

واوضحت المصادر ان قيادة الاصلاح بزعامة الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيس البرلمان تطالب المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة بفك الائتلاف مع الاشتراكي وإبعاد وزرائه عن الحكومة التي يتوقع اعادة تشكيلها الشهر المقبل.

الى ذلك أكد السيد عبدالوهاب الانسي الأمين العام للتجمع اليمني للاصلاح نائب رئيس الوزراء، في تصريح الى «الحياة»، أن «الحوار مع الحزب الاشتراكي متوقف بالدرجة الاولى على الترتيبات التي سيقوم بها الحزب بشأن تقييم وضعه الماضي ومدى استيعابه للمستجدات على الساحات الوطنية والاقليمية والدولية الى جانب موقفه مما جرى من حرب قادها الانفصاليون في قيادته تحت مظلة شرعية الحزب الاشتراكي».

وقال الانسي في تصريح لـ «الحياة» مساء امس عند الاتصال به من عدن ان ما حدث في اليمن «أمر ضخم وكبير سواء على مستوى الوطن او في إطار الحزب الاشتراكي الذي عليه ان يقف وقفة جادة وموضوعية وان لا يستسلم ولا يستجيب للذين يحاولون أن يصرفوه عن مهمة التغيير وإشغاله بقضايا جانبية بعيدة عن وضع تصوره الجديد للمستقبل».

وحول العلاقة القائمة بين الاصلاح والمؤتمر الشعبي قال الأنسي: «نحن نتطلع الى مزيد من توطيد العلاقة والتنسيق مع المؤتمر الشعبي العام لا من اجل مصالح خاصة او تقاسم جديد وانما من منطلقات وطنية تجعل المصالح العليا للوطن هي جوهر هذه العلاقة».

واضاف انه «لا يوجد اي مؤشر في الاتجاه الذي يشيعه او يتمناه اعداء الاستقرار والامن في اليمن من وجود بعض الخلافات بين الاصلاح والمؤتمر». واكد ان «ما تحقق من انتصار على قوة الردة والانفصال كان نتيجة هذا التنسيق الذي يشكل دافعاً لمزيد من التعاون بين الحزبين وليس العكس».

ونفى الأمين العام للاصلاح «ما ردده بعض الاجهزة الاعلامية الخارجية عن قيام عناصر الاصلاح في عدن بمداهمة المنازل وجلد كل من توجد لديه مشروبات كحولية». وقال: «إننا نستبعد حصول مثل هذا العمل من عناصرنا واذا ثبت ذلك فعلاً فإننا لا نستبعد ان تكون من مكائد بعض عناصر الحزب الاشتراكي التي تعودت القيام بمثل هذه الأعمال الاجرامية غير الانسانية ونسبها للغير».

وطالب الجهات المعنية في عدن «بالتحقيق في مثل هذه الاعمال حتى يتضح للجميع من هي الجهات المسؤولة التي تقدم على هذه الاعمال».



المصدر : الأهرام - القاهرة

التاريخ : ٧ يوليو ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لا نتائج ملموسة لمباحثات المصالحة فى جنيف

اتجاه لعقد اجتماع موسع للحزب الاشتراكى اليمنى بالقاهرة أو دمشق

دمشق - صنعاء - أ.ش.أ - صرح مصدر مسئول بالسفارة اليمنية فى دمشق بانه يجرى التفكير حاليا لعقد اجتماع موسع لقادة ومسئولى الحزب الاشتراكى اليمنى فى دمشق او القاهرة بهدف وضع استراتيجية للحزب فى تعامله مع المعطيات الجديدة فى اليمن.

وقال المصدر ان جدول اعمال الاجتماع لن يتضمن تغيير قيادة الحزب، مشيرا الى انه فى حالة الموافقة على عقد الاجتماع فى دمشق سيقوم سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة اليمنى والامين العام المساعد للحزب بزيارة لسوريا لهذا الغرض.

واضاف المصدر انه بدا تنفيذ قرارات الدبلوماسيين من ابناء الجنوب اليمنى للعمل بالسفارات اليمنية فى الخارج بعد ان اوقفو عن العمل خلال الحرب اليمنية

وكان ممثلو حكومة صنعاء والقادة الجنوبيون قد اتفقوا، خلال مباحثاتهم فى جنيف امس الاول، على مواصلة الحوار السياسى الا انه لم يتم تحديد موعد اومكان تلك المباحثات. واستهدف اجتماع جنيف - الذى حضره الاخضر الابراهيمى مبعوث الامم المتحدة إلى اليمن - دفع المصالحة بين الطرفين، الا انه لم يحقق نتائج ملموسة فى هذا الصدد.

ومن ناحية اخرى، اختتم طه ياسين رمضان نائب الرئيس العراقى زيارة رسمية لصنعاء امس وصرح رمضان بانه قدم للرئيس اليمنى على عبدالله صالح تهانى بلاده ببقاء اليمن موحدا. واضاف انه بحث مع المسئولين اليمنيين سبل دعم علاقات البلدين.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : [illegible] المصرية
القاهرة

التاريخ : ٢١ يوليو ١٩٩٤

اشتباكات مسلحة بين الجيش ورجال القبائل فى حضرموت

اليمن

رفعت السلطات اليمنية حظر التجول الذى كان مفروضا فى عدن والذى كانت السلطات قد فرضته لايقاف اعمال النهب والفوضى التى كانت قد انتشرت على نطاق واسع فى المدينة التى خربتها الحرب الأهلية التى استمرت شهرين .

وقال سكان عدن ان القائمين باعمال النهب جردوا جميع المبانى الحكومية واملاكا اخرى عامة وخاصة بسبك ما فيها بمجرد سيطرة القوات الموالية للرئيس اليمنى على عبدالله صالح على المدينة فى ٧ يوليو الماضى بعد هزيمة خصومهم الجنوبيين فى الحرب .. وفور اغلاق المدينة التى فرض عليها منع التجول بدأت القوات الشمالية حملة واسعة لاقتحام المنازل للتفتيش على اسلحة وخمور وعثرت على كميات كبيرة منها ومن المنتظر ان يزور عدن الفريق على عبدالله صالح لتفقد الاحوال المعيشية للسكان الذين يعانون من نقص فى الطعام والمياه والخدمات العامة الاساسية .

هذا وقد عقدت الحكومة اليمنية اجتماعا فى مدينة جنيف السويسرية مع قادة يمثلون حكومة الجنوب التى كانت قد اعلنت فى عدن قبل دخول القوات الشمالية اليها .

ويرعى اللقاء الاخضر الابراهيمى المبعوث الشخصى للامين العام للأمم المتحدة الى اليمن .

وفى دمشق يجرى قادة الحزب الاشتراكى اتصالات مع زملائهم الموجودين فى العواصم العربية والاجنبية تمهيدا لعقد اجتماع حزبى يتخذ قرارات فى شان عدد من القضايا المستجدة على الصعيد اليمنى .. وقال احد قيادات الحزب انه ليس واردا حضور على سالم البيض لمثل هذا الاجتماع .

من جهة اخرى يقوم وفد يمنى برئاسة عضو مجلس الرئاسة عبدالعزيز عبدالغنى بزيارة الى عمان تتركز على اعطاء ضمانات شخصية لاكثر من خمسة آلاف عسكرى جنوبى كانوا قد لجاوا الى عمان بعد هزيمة الانفصاليين فى الجنوب اليمنى .

وتتوقع مصادر يمنية عودة معظم العسكريين الموجودين فى عمان واعادة تاهيلهم فى الجيش اليمنى الموحد .

ويعيش العسكريون اللاجئون فى عمان فى ظروف قاسية ، بعضهم يقيم على ظهر سفينة انزال بينما يعيش بعضهم فى مخيمات على الحدود اليمنية العمانية .

على صعيد آخر وقعت اشتباكات مسلحة فى منطقة جهم بين القوات الحكومية وبعض القبائل سقط فيها عدد من القتلى من الجانبين .

وكانت القوات الحكومية التى دخلت مدينة المكلا عاصمة حضرموت قد حاولت الاقتراب من منطقة جهم بصورة سلمية الا ان رجال القبائل منعوها واطلقوا النار على افراد القوة العسكرية واستمر تبادل النيران لاكثر من خمس ساعات .

واشارت مصادر الى ان المعلومات الواردة من المنطقة ذكرت ان ١٨ جنديا حكوميا وخمسة من رجال القبائل قتلوا فى الإشتباكات .

وفى مدينة عدن ذكر مصدر مسئول فى مستشفى الجمهورية ان حالات الاصابة بالكوليرا فى ارتفاع مستمر وقد بلغ عدد هذه الحالات ٣٠٢ مات منهم ١٨ فى يوم واحد .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط
المدينة
التاريخ : ٢٩ يوليو ١٩٩٤



اتساع الهوة بين «الشعبي» و«الإصلاح»

الجاوي يجري اتصالات في صنعاء لجمع شمل المعارضة اليمنية

لندن: من صالح قلاب

قرر حزب التجمع اليمني الوحدوي ايفاد امينه العام عمر الجاوي الى صنعاء أمس، لاجراء اتصالات مع الاحزاب والقوى السياسية المعارضة، في جهد لجمع شملها، واتخاذ موقف موحد من الحالة المأساوية التي تعيشها عدن وبقية المحافظات الجنوبية!

وتوقعت المصادر ان تشمل اتصالات الجاوي فصائل الاحزاب الناصرية وحزب الحق، وبعض القوى الاخرى التي لديها اعتراضات حقيقية على الطريقة التي تصرفت بها القوات الشمالية عند دخولها عدن، وعمليات السلب والنهب التي ما زالت سائدة في الجنوب بوجه عام.

ومن المتوقع ان تشمل الاتصالات قادة الحزب الاشتراكي المقيمين في صنعاء، والذين تصفهم المعارضة بانهم «اصبحوا مجرد شتات، لا يجمع بينه اي جامع»، وبعض رموز المؤتمر الشعبي العام، الذين اظهروا امتعاضا ازاء استباحة عدن وازاء التصرفات التي بدرت عن مقاتلي التجمع اليمني للاصلاح.

وتفيد المعلومات ان عمر الجاوي ربما يظل في صنعاء لمدة 3 ايام يعود بعدها الى عدن. وكانت مصادر في المؤتمر الشعبي العام قد اتهمته بالتبعية للحزب الاشتراكي، واعتبرته في صفوف «القوى المعادية»، رغم انه وقف منذ البداية ضد التشطير، ورفض قرار اعلان جمهورية اليمن الديمقراطية.

في هذه الاثناء اكدت مصادر يمنية في عدن ان عاصمة الجنوب لا تزال بلا كهرباء ولا ماء. وان الخراب لا يزال يعم، والطمانينة لا تزال مفقودة. ووصف احد رموز المعارضة هذه المدينة بانها مذبوحة من الوريد الى الوريد، وانها ما زالت مستباحة ومعرضة للسلب النهب.

وقال هذا المسؤول ان الصحافة توقفت تماما منذ دخول القوات الشمالية الى عدن، وان مراكز الصحف التي كانت تصدر في هذه المدينة ومن بينها «صوت العمال» الشهيرة قد تعرضت للمداهمة والتخريب، واكد ان المواطنين الذين يعانون من حالة رعب شديد يعتمدون في متابعة الانباء على الاذاعات الخارجية.

وفي ما يخص رفض مسلحي حزب التجمع اليمني للاصلاح تسليم اسلحتهم، قال هذا المسؤول ان «هذا الحزب ينقسم الى جناحين، احدهما معتدل يمثله بعض التقليديين والمثقفين، وآخر متطرف واكثر غلوا، تمثله مجموعة الجهاد التي تعتبر المسؤولة عن عمليات الارهاب والقتل، وتشعر بالقوة، وتحاول اقتطاف ثمرة النصر الذي تعتبر نفسها انها هي التي حققته».

واشار هذا المسؤول الى ان الهوة تزداد اتساعا بين حزب المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح، وقال ان الحزبين يتصارعان على السلطة، وان الايام المقبلة حبلى بالاحداث المرتقبة بين هاتين القوتين التي تدعي كل منهما انها صاحبة الفضل في الانتصار في الحرب الاخيرة.



المصدر : الـمـجـلـة
التاريخ : ٢١ يوليو ١٩٩٤
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجنوبيون راهنوا على المعارضة وانتفاضات شعبية في الشمال فدخلوا الحرب متأخرين وبقوات فقدت لياقتها العسكرية

وكما كانت مراهنات القيادة الجنوبية خاطئة وغير صحيحة على هذا الصعيد، كذلك ثبت ان مراهناتها على قوى المعارضة لم تكن في مكانها ايضا. فقد بقيت هذه القوى المتعددة الاحزاب والاتجاهات تنتظر اللحظة التي تتضح فيها مسارات العمليات العسكرية و[illegible] اكد مسألة من تكون الكفة الراجحة. وهكذا فان هذه القوى التي [illegible] احد [illegible] رهان القيادة الجنوبية لم تبادر الا الى اصدار بعض البيانات العامة التي تتحدث عن مساوئ القتال وتتحلى بال[illegible] وتطالب بـ[illegible]

لا شك في [illegible] كان هناك امتعاض [illegible] [illegible] في البلاد لكن عدم [illegible] الجنوبية [illegible] المجلس [illegible] لالتقاط انفاسهم وتنظيم [illegible] صفوفهم المطلوبة في اللحظة المناسبة [illegible] ومن المزيد من الايضاح بالنسبة لهذه المسألة بالذات فقد ثبت ان الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر [illegible] سلفا ولاء جميع افخاذ قبائل «حاشد» للرئيس علي عبد الله صالح ومجموعته، كما استطاع بوسائل متعددة، معروفة جدا في اليمن، ضمان حياد قبائل اخرى خصوصا في الفترة التي لم تكن قد اتضحت فيها بعد موازين القوى العسكرية، وهي الفترة الحساسة في ما يخص علاقات قيادة الشمال بالقبائل القوية.

الموقف الامريكي

وعلى غرار الحسابات الداخلية الخاطئة فقد كانت تقديرات القيادة الجنوبية لموقف الولايات المتحدة وبريطانيا والغرب عموما من احداث اليمن، غير صحيحة. ففي حين كانت تعتقد قيادة الحزب اليمني الاشتراكي ان واشنطن تسعى لتسديد حسابات قديمة مع الرئيس علي عبد الله صالح لموقفه المؤيد لاجتياح القوات العراقية للكويت ثبت ان ما يهم الامريكيين هو المستقبل وليس الماضي. وانهم اذا كانوا قد استاؤوا من موقف الرئيس اليمني تجاه حرب الخليج الثانية فان مصالحهم في اليمن تفرض عليهم النظر الى المنطقة من زاوية هذه المصالح وبعيدا عن الثارات القديمة.

وتجدر الاشارة الى ان علي سالم البيض قبل اعتكافه في عدن في اغسطس (آب) من العام الماضي، قام بزيارة بارزة الى الولايات المتحدة، وساد احساس لدى القيادة الشمالية، والقيادة الجنوبية وكل المتابعين ان الزعيم الجنوبي حسم موقف واشنطن بالنسبة لأحداث اليمن اللاحقة. وانه تفاهم مع الجهات الامريكية المعنية على كل شيء، وان الامريكيين باتوا اكثر قربا من موقف الجنوبيين واكثر تفهما للقضايا التي يطرحونها.

واستنادا الى كل هذا، فان القناعة التي كانت ترسخت لدى الجنوبيين ولدى الكثير من المراقبين في الخارج، ان الولايات المتحدة لن تسمح للرئيس علي عبد الله صالح بتجاوز الخطوط الحمراء، وانها لن تترك للقوات الشمالية قطف ثمار ميزان القوى غير المتكافئ والإطباق على المدن الجنوبية بما فيها مدينة عدن التي هي قاعدة الجنوبيين الرئيسية.

وانطلاقا من هذه القناعات التي ثبت انها في واد والحقائق في واد آخر، توقعت القيادة الجنوبية ان الولايات المتحدة ستتعاطف مع العودة الى اعلان جمهورية اليمن الديموقراطية في الجنوب، وانها لن تقف في وجه الاعتراف الدولي والعربي بهذه الدولة، وانها إن لم تبادر الى الاعتراف على الفور فانها لن تتأخر عن



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ يوليو ١٩٩٤

هذا الاعتراف في وقت لاحق.

وهكذا ولان حساباتهم وتقديراتهم كانت في غير مكانها فقد اصيب قادة الجنوب بالذهول والانهيار عندما رأوا بعد اعلان جمهورية اليمن الديموقراطية ان واشنطن مع بقاء وحدة اليمن وانها رغم تاييدها لقرار مجلس الامن الدولي الداعي الى وقف القتال في اليمن على الفور، غير مستعدة لممارسة اية ضغوط جدية على الرئيس علي عبد الله صالح لوقف زحف قواته على عدن والمناطق الجنوبية.

لقد امضى رئيس الوزراء الجنوبي حيدر ابو بكر العطاس اسابيع طويلة بعد اندلاع القتال، في الولايات المتحدة لاقناع المسؤولين فيها بوجهة نظر القيادة الجنوبية، خصوصا بالنسبة للعودة الى الاعلان عن قيام جمهورية اليمن الديموقراطية، وثبت ان الخارجية الامريكية كانت اميل واقرب الى وجهة نظر وزير التخطيط اليمني الشمالي، عبد الكريم الارياني مع انها كانت مع ضرورة وضع حد للقتال ووقف العمليات العسكرية.

التحالفات المتاخرة

ثبت ان من بين الاخطاء التي ارتكبها الجنوبيون انهم خلال سنوات «الوحدة»، وفي المراحل الاولى للأزمة لم يولوا بعض القوى التي تؤيد وجهة نظرهم اي اهتمام وانهم لم يتخلوا عن مواقفهم السابقة القديمة تجاهها الا بعد اندلاع الحرب بأسابيع وعلى الاصح عندما قرروا العودة الى اعلان جمهورية اليمن الديموقراطية.

وما ينطبق على هذه القوى، التي تقف رابطة ابناء اليمن بقيادة عبد الرحمن الجفري في مقدمتها ينطبق حتى على المجموعات التي يطلق عليها اسم جماعة علي ناصر. فالقيادة الجنوبية تركت امر هذه المجموعات بدون اية معالجة جادة، ونظرت اليها حتى بعد استفحال الازمة باستخفاف وعدم جدية. ان التطورات اللاحقة بعد انفجار المعارك اكدت ان هؤلاء شكلوا العامل الحاسم والاساسي في سقوط شبوة وابين وسقوط مناطق اخرى في المحافظات الشرقية.

الوقت ما يزال مبكرا لتقييم حرب اليمن، وستكشف الايام المزيد من الحقائق والوقائع. ولكن بصورة عامة ورغم الصمود البطولي ولمدة شهرين للقوات الجنوبية في ظل موازين قوى غير متكافئة، فان الاخطاء التي ارتكبتها القيادة الجنوبية وحساباتها غير الدقيقة قبل وبعد اعلان جمهورية اليمن الديموقراطية جعل النتائج تاتي على هذا النحو وبهذه الصورة المأساوية.

هناك اسئلة ستبقى تبحث عن اجابات شافية، ومن هذه الاسئلة:

* لماذا ترك الزعيم الجنوبي علي سالم البيض عدن قبل سقوطها بنحو شهرين؟
* كيف سقطت مدينة المكلا التي كانت تبعد عن خطوط القتال نحو ١٤٠ كيلومترا بهذه السهولة، ولماذا كانت الطرق مفتوحة امام القوات الشمالية التي تحركت بسهولة في اتجاه المحافظات الشرقية؟
* لماذا اعتبرت القيادة الجنوبية كل شيء منتهيا بمجرد سقوط عدن، ولماذا لم تقم بتجميع قواتها في منطقة المهرة ومناطق اخرى لمواصلة القتال على هيئة حرب العصابات بعد سقوط العاصمة الجنوبية؟
* هل كانت الخلافات تعصف بالقيادة الجنوبية خلال سير المعارك، وهل دخل الحزب الاشتراكي الحرب بدون قرار جماعي من مكتبه السياسي ولجنته المركزية؟ ■

المصدر : .... الحياة ..... الوسط

التاريخ : .... ٢٠ يوليو ١٩٩٤ ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الحرب اليمنية الثالثة ونتائجها: أي انتصار هو هذا الذي يسبق هزيمة الجميع؟؟

فريد هاليداي*

■ الحرب الثالثة في اليمن، التي انتهت في ٧ تموز (يوليو) الجاري بدخول قوات الشمال الى عدن، كانت عملية غير ضرورية واجرامية قام النظام الشمالي خلالها بفرض ارادته بالقوة على الجنوب، لأجل التغطية على الازمة التي كان هو سببها في البلاد. وادت الحرب الى مقتل الوف كثيرة، والى خسائر مادية تبلغ حسب التقديرات المعتدلة نحو ثمانية بلايين دولار (اي ما يفوق مدخول اليمن السنوي من النفط اضعافا مضاعفة)، اضافة الى نسف المسيرة نحو المزيد من التعددية والديموقراطية التي بدات مع الوحدة.

اضافة الى اطلاق الحرب، ضرب النظام الشمالي حصارا بربريا على عدن استمر اكثر من شهر، حرم فيه نصف مليون من السكان الماء والغذاء والكهرباء. بعد ذلك، وبتواطؤ كامل من السلطات العسكرية الشمالية، خضعت المدينة لعشرة ايام من اعمال النهب التي قام بها الجنود والعناصر القبائلية القادمة من الشمال. واعاد هذا الى اذهان اليمنيين سماح الامام احمد للقبائل بنهب صنعاء بعد الثورة الديموقراطية التي قام بها اليمنيون الاحرار في ١٩٤٨. كما ان على هذه الاعمال ان تجذب انتباه العالم اليوم الى طبيعة نظام صنعاء ودوافع الخطوات التي اتخذها اخيرا. انه نظام تشكله فئات قبائلية وعسكرية استعملت سيطرتها على الدولة خلال السنين الـ ١٥ الماضية لنهب الشمال لصالح جيبها الخاص، وفرضت على شعب اليمن سياسة كارثية بعد اخرى.

حاول نظام صنعاء تقديم نفسه على انه حامي «الدستورية» و«الشرعية»، الا انه كان هو نفسه الذي انتهك الشرعية ودمر النظام السياسي في اليمن، وعليه ان يتحمل المسؤولية عن الثمن الرهيب لهذه الحرب التي فرضت على شعب اليمن. ويقول النظام الشمالي مرارا وتكرارا ان القوى السياسية الجنوبية كانت «انفصالية»، الا ان هذا من قبيل الدعاية ليس غير. ذلك ان الجنوب لم يسر نحو الانفصال في نهاية ايار (مايو) الا بعدما اتضح بما لا يقبل الشك انه لم يعد هناك اي امكان للحفاظ على نظام ديموقراطي تقدمي لليمن ككل.

ان مسؤولية «انفصال» الجنوب لا تقع على القيادة في عدن، التي اجبرتها صنعاء على تلك الخطوة اليائسة، ولكن على ذلك النظام في الشمال الذي دمر التاييد للوحدة بين سكان الجنوب. وكان شعب الجنوب، حيث نادت القوى القومية بالوحدة منذ الخمسينات، رحب بالوحدة عندما اعلنت في ١٩٩٠، الا أن مشاعر الاحباط تنامت لديه تجاه وضعها موضع التنفيذ، عندما اجبرهم نظام الشمال على الخضوع له سياسيا واقتصاديا. وفي ١٩٩٣، بعد الانتخابات العامة، عكس الحزب القائد في الجنوب مشاعر السكان عندما بدأ بالدعوة الى نظام اكثر فيديرالية، حيث تحصل كل منطقة على سيطرة اكبر على شؤونها. هذا الاقتراح بعيد كل البعد عن «الانفصالية»، وهو، في احيان كثيرة، الضمان الافضل ضدها؛ وهو النظام المعمول به في دول كثيرة في انحاء العالم، منها الارجنتين والهند واستراليا والولايات المتحدة والمانيا وكندا. والنظام الفيديرالي بهذا جزء من الديموقراطية والوحدة الوطنية وليس مضادا لهما. وقد تظاهر النظام الشمالي بقبول ذلك في اتفاق عمان الذي وقعه في شباط (فبراير) من هذه السنة، لكنه، كما تبين لاحقا، لم ينو ابدا احترام اتفاق عمان او اقامة نظام ديموقراطي. ولم «ينفصل» الجنوب الا بعدما فشلت محاولاته في تطوير النظام السياسي، ولم يقم بالخطوة الا بعد ثلاثة اسابيع من شن



العسكريين الشماليين هجومهم المسلح على الجنوب. هكذا فان المسؤولية الكاملة عن الاتجاه الذي اخذته الاحداث تقع على عاتق النظام الشمالي، وكذلك على السياسيين والديبلوماسيين اليمنيين الذين دافعوا عنه امام الراي العام العربي والعالمي.

والأسلوب الذي اتبعه حكام الشمال في حربهم ابرز طبيعة نظامهم. فقد تعالت مبكرا اصوات في الشمال تقول ان السلام ممكن، وان المطلوب وقف النار. الا ان كل المفاوضات من اجل وقف النار كانت مزيفة، مثلما كان «الحوار الديموقراطي» قبلها واتفاق عمان، ولم يكن لها من هدف سوى كسب الوقت. وكان الجنوب، الاضعف بكثير عسكريا ومن حيث عدد السكان، مفتقرا الى اي تاييد عالمي مهم. وتردد الكثير من الكلام عن الدعم الخارجي لكل من الطرفين، وتسلمت كل من عدن وصنعاء بعض المساعدة من دول عربية. هكذا اذا كانت التهمة هي الدعم الخارجي، فان الطرفين مذنبان بالتساوي. لكن ما حصل في النهاية ان الدول التي كان يفترض انها تساند انفصال الجنوب لم يمكنها القيام بشيء.

اللجوء الى مجلس الامن ايضا انطوى على مخاتلة. ولم يكن الغرب مستعدا لفرض وقف النار على الارض، فيما اتسمت سياسة الدول العربية المتعاطفة مع الجنوبيين بالضعف والتضارب. واذا اثار القرار الاول من مجلس الامن الداعي الى وقف النار قلقا في صنعاء، فقد ارتاحت الى القرار الثاني الذي وضع اتفاقا بين الطرفين شرطا للسلام، واعتبرته بمثابة الضوء الاخضر لمتابعة اعمال القتل، فاستمر حكام صنعاء في التشدق بمعسول الكلام في نيويورك فيما مضوا في قتل وتجويع سكان عدن.

والمعنى الاشمل لهذه الحرب تمكن رؤيته في سياق المحاولات الفاشلة المتكررة لتحقيق الوحدة اليمنية. في الخمسينات عندما بدات الدعوة الى الوحدة من قبل القوميين في الجنوب والشمال، واعتبرت خطوة على الطريق نحو الوحدة العربية، اتفقت الاطراف على ان لا سبيل اليها الا على اسس من الديموقراطية والارادة الحرة والتاييد الشعبي. وكان ذلك السبب في رفض الكثيرين في الجنوب للوحدة تحت حكم الائمة الاستبدادي في الشمال. وكان الامل ان الوحدة ستتحقق بطريقة او باخرى بعد ان يغادر البريطانيون الجنوب. الا ان دولتين برزتا بعد ١٩٦٧، وسحق النظام العسكري في الشمال القوى الجمهورية الراديكالية هناك التي كانت تريد الوحدة الشعبية مع الجنوب. ولم تعد الوحدة ممكنة بسبب تفاوت مصالح الدولتين وطبيعة النظامين.

بعد اكثر من عشرين سنة اصبح للوحدة وجهان: اولهما الوجه الجماهيري الذي يعكس ارادة الشعب، والآخر ما يمكن تسميته الوجه الذرائعي الذي يعكس استعمالها من قبل النظامين، اي ان الوحدة في الوقت نفسه عنت رغبة الجماهير فيها ومحاولة كل من الدولتين استعمال الوحدة لفرض ارادتها على الاخرى. وهذا هو معنى حربي اليمن في ١٩٧٢ و١٩٧٩، حيث حاول الشمال في الاولى، بمساعدة دول عربية من بينها ليبيا غزو الجنوب وتنصيب مؤيديه هناك، وحاول الجنوب في الثانية، بمساعدة ليبيا ايضا، غزو الشمال مساندة لثوار الجبهة الوطنية الديموقراطية. وفشلت المحاولتان لكنهما ابرزتا كيفية استعمال الوحدة في سياسة الدولتين وسيلة لبسط نفوذ كل منهما على الثانية. وما رايناه في الحرب الثالثة بين النظامين اليمنيين هو نجاح الشمال في بسط نفوذه الفعلي على الجنوب.

ان الدروس العامة التي يمكن استخلاصها واضحة: بامكان الدول التوصل الى الوحدة اذا كان ذلك يعكس رغبة الشعب، لكن اساسها الحقيقي هو الديموقراطية وكذلك الفترة الطويلة من الوقت التي تحتاجها للتكامل وتتوطد. وهذه هي بالتالي قصة عملية الوحدة الاوروبية التي لم تكتمل بعد. اما الوحدة اليمنية فقد كانت مبادرة مستعجلة تناهت سريعا الى كارثة سياسية. والثمن الفادح لهذه الحرب واضح للعيان – على المستويات الانسانية والاقتصادية والسياسية – ولا يمكن ان يرحب بنتيجتها الا الذين يتعامون عن ذلك الثمن، او الذين يعيشون في عالم من الاحلام القومية الديماغوجية القديمة.

في اليمن نفسها نرى السياسة القديمة ذات الوجهين اياها: ففي الوقت الذي يستمر الشمال في كلامه المعسول عن المصالحة الوطنية والعزم على تشكيل حكومة ائتلافية جديدة، يستمر الشمال في نهب الجنوب، وهذا سيشمل نفطه وثرواته الطبيعية الاخرى، اضافة الى القمع المتزايد الذي يمارسه المنتصرون في الحرب. لقد اقفل مجال النقاش الديموقراطي، الا ان الحرب لم تحل بهذا مشاكل البلد بل عمقتها. فالوضع الاقتصادي حاليا اسوا مما كان عليه، وعلى اليمن ان تتوقع مساعدات اقل من الخارج سواء الرسمي منها او من القطاع الخاص. وعلى الصعيد السياسي لم يكن المنتصر الاكبر في الحرب علي عبدالله الصالح بل الشيخان عبدالله الاحمر والزنداني، قائدا حزب الاصلاح. وهما يطالبان بثمن مساندتهما للنظام في الحرب ويباشران فرض سياساتهما القمعية والمتخلفة على الجنوب. اما افق المستقبل فواضح: تفاقم الازمة الاقتصادية والاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي ضمن النظام الشمالي واستمرار الصراع مع العالم الخارجي والمعارضة في الجنوب لسيطرة الشمال. هذه هي ثمار الانتصار الفارغ الذي احرزه علي عبد الله صالح.

والخيار امام الشعب اليمني، وهو بالطبع متروك له، هو القبول بهذه النتيجة والعمل من خلال القيود التي يفرضها النظام او المعارضة بما يتاح من الوسائل. لكن على العالم الخارجي ان يفهم حقيقة هذا «الانتصار» – اي الازهاق الاجرامي للارواح وتدمير الاقتصاد والمكاسب السياسية للشعب اليمني كله.

---

* دارس بريطاني لشؤون العالم الاسلامي.



الحزب الاشتراكي اليمني واخطر ازمة في تاريخه .. مأزق العودة

□ صنعاء، القاهرة – من سليمان نصر:

■ يعترف قادة من الحزب الاشتراكي اليمني التقتهم «الحياة» في صنعاء والقاهرة ان حزبهم يواجه بالفعل أخطر أزمة مرت عليه في تاريخه بسبب الحرب التي خسرها في اليمن والتي شردت معظم قياداته والعديد من كوادره العسكرية في الخارج. ويقول جار الله عمر أحد القادة التاريخيين للحزب الذي كان موجوداً في القاهرة وغادرها الى دمشق «ان الحزب في مأزق خطير بالفعل ولكن هذا لا يعني ان الحزب انتهى لأن للحزب جذوراً تاريخية في اليمن ولا يمكن ان تنهيه اي حرب او مؤامرات فهو يمثل مصالح شرائح اجتماعية وجماهير واسعة وطموحاتها».

وفي الوقت الذي تواجه قيادات الحزب مأزق العودة الى اليمن، فإن قياداته وكوادره داخل اليمن تواجه أزمة الافتقار الى «مرجعية قيادية» رغم ان قيادات الحزب شكّلت خلال فترة الحرب قيادة ميدانية موقتة في صنعاء عُرفت باسم «لجنة التنسيق والاتصال» تضم سبعة من اعضاء المكتب السياسي واعضاء اللجنة المركزية الموجودين في العاصمة اليمنية برئاسة علي صالح عُباد (مقبل) نائب رئيس البرلمان اليمني ونائبه يحيى منصور ابو اصبع. ورغم ان الرئيس اليمني علي عبدالله صالح يرحب بعودة قيادات الحزب الاشتراكي وبخاصة اولئك الذين لم يصدر بحقهم قرار الملاحقة القضائية باعتبارهم مسؤولين عن الحرب. الا ان قيادات الحزب الموجودة حالياً في القاهرة وجدة ودمشق وعمان وجيبوتي ما تزال مترددة في العودة الى صنعاء. وذكر عضو المكتب السياسي للحزب السيد احمد السلامي لـ «الحياة» التي التقته في القاهرة «ان المشكلة ليست مشكلتنا نحن الذين قد لا تكون هناك تحفظات عن عودتنا الى صنعاء، لكن المشكلة هي مشكلة الآلاف من كوادر الحزب وعسكرييه الذين اضطروا الى مغادرة جنوب اليمن الى عمان او دولة الامارات وجيبوتي في الايام الاخيرة للحرب». وأشار السلامي الى وجود حوالى أربعة آلاف عسكري في عمان وقال «المطلوب تقديم ضمانات خطية وأكيدة في شأن سلامة هؤلاء بعد عودتهم الى البلاد قبل تأمين ضمانات لعودتنا».

ويشعر بعض قادة الحزب الاشتراكي مثل السيد سالم صالح محمد الامين العام المساعد للحزب والدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس هيئة سكرتارية الحزب بالمرارة تجاه التصرفات الانتقامية التي حصلت في عدن بعد دخول القوات الحكومية اليها مثل تدمير بيوتهم ونهبها والاستيلاء عليها وعلى ممتلكاتهم.

ويرى قادة الحزب الاشتراكي في الخارج من خلال حوارات معهم ان ما حدث من عمليات انتقامية وما يتواتر عن وجود حملات اعتقال ضد عناصر الحزب وكوادره في المحافظات الجنوبية يشير الى «وجود مشاعر عدائية لدى بعض اركان السلطة لا تبعث على الاطمئنان الى العودة الى اليمن».

لكن جار الله عمر يقول «هذا لا يعني اننا لن نعود الى البلاد، فسنعود قريباً مهما كانت الظروف فنحن ابناء هذا الوطن الذي لا نستطيع ان نفترب عنه». ونقل دبلوماسي يمني حكومي التقى السيد سالم صالح محمد قبل أيام عنه قوله له «اخبر الرئيس علي عبدالله صالح بأني سأعود الى اليمن اذا لم يكن جواً، فعبر الحدود المفتوحة والواسعة». وهذا الكلام له مغزى كبير ومعين.

وفي حديث الى «الحياة» في صنعاء ذكر عضو المكتب السياسي للحزب وأحد قيادييه المعروفين فضل محسن عبدالله بعد ان التقى الرئيس علي عبدالله صالح في صنعاء قبل اكثر من اسبوعين ان الرئيس اليمني ابلغه رغبته بعودة قيادات الحزب الاشتراكي الى صنعاء وترحيبه بذلك، ووسّطه للاتصال بهذه القيادات – وبخاصة القيادات التي رفضت الانفصال وتحفّظت عنه – من اجل اقناعها بالعودة سريعاً الى صنعاء. ويعترف السيد فضل محسن بأنه لمس ان هناك البعض من قياديي الحزب «ليس مرحباً بعودتهم اقله في الفترة الحالية». ورفض السيد فضل محسن كشف اسماء المتحفظ عن عودتهم الى صنعاء حالياً «من اجل ألا نخلق مشاكل امام عودة قيادة الحزب الى اليمن». ولكن تشعر في العاصمة اليمنية ان اكثر شخصية قيادية في الحزب الاشتراكي متحفَّظ عنها هي حيدر ابو بكر العطاس رئيس حكومة الوحدة السابق ورئيس وزراء ما كان يسمى «جمهورية اليمن الديموقراطية».

وفي الحوار السياسي غير المباشر الدائر عبر الاتصالات الهاتفية وغيرها بين صنعاء وقيادات الحزب الاشتراكي في الخارج، يبدو ان قضية عودة قياديي الحزب الاشتراكي مرتبطة بمواقف مطلوب من الذين في الخارج ان يتخذوا قراراً بشأنها وأولها ضرورة اتخاذ موقف يدين الانفصال وثانيها اجراء حوار مباشر بعيداً عن اي دور لطرف ثالث مثل الامم المتحدة او غيرها. وذكر الدكتور عبدالكريم الارياني لـ «الحياة» في صنعاء قبل توجهه الى جنيف للاجتماع مع العطاس «نحن لا نمانع، بل نرحب بعودة

التتمة في الصفحة (٤)



جميع قادة الحزب الاشتراكي الى صنعاء، لكن المطلوب ان يعبّروا عن ادانتهم للانفصال». ويرى الدكتور الارياني ان عودة جميع قيادات الحزب وغيرها من الخارج «ستغلق الباب امام تدخل الأطراف الخارجية في الحوار ولن يبقي معارضة يمنية في الخارج يمكن ان تتحالف مع قوى خارجية». ولكن يبدو ان اتخاذ قرار من قيادة الحزب حالياً بإدانة الانفصال امر صعب «ولا يمكن ان نقدم عليه في ظل الظروف الراهنة» على حدّ تعبير احد قادة الحزب الذي اوضح انه «اذا اردنا ان ندين الانفصال، الذي لم يُقرّه المكتب السياسي للحزب، يجب علينا ان ندين الحرب وندين من بدأها».

وترى قيادة الحزب الاشتراكي حالياً ان الأولوية في الحوار مع السلطة في صنعاء يجب ان تُعطى الى مسألة «العفو العام وتحقيق المصالحة الوطنية الفعلية». وهذه مسألة يبدو انه لم يحسم الامر بشانها حتى الآن. فالحكومة في صنعاء تقول ان هناك قراراً بالعفو العام صدر من الرئيس علي عبدالله صالح ويستطيع ان يستفيد منه كل من يريد العودة الى صنعاء للمشاركة في الحوار وفي الحياة السياسية. ولكن ما زالت مسألة هل ان العفو العام يشمل المطلوبين الـ ١٦ الذين صدر بحقهم قرار الملاحقة القضائية في اثناء الحرب ام لا يشملهم مسألة غير واضحة. فالدكتور الارياني صرح بعد انتهاء الحرب في نيويورك بان «العفو العام يشمل الجميع بمن فيهم الـ ١٦ شخصاً». ولكن بعد عودة الدكتور الارياني الى صنعاء وجد كثيرين يعترضون على تصريحه وبخاصة قادة التجمع اليمني للاصلاح الشركاء في الحكم الآن.

ومن المعروف ان التجمع اليمني للاصلاح يتصرف في اليمن حالياً تصرف المنتصر الذي يرى انه حقق هدفه بالقضاء على غريمه الحزب الاشتراكي. واذا كان المتشددون في التجمع اليمني للاصلاح لا يريدون اي عودة الى الحزب الاشتراكي فان المعتدلين في التجمع يقبلون بعودة الاشتراكي كحزب سياسي عادي مثل بقية الاحزاب السياسية الاخرى غير الممثلة في الائتلاف الحاكم.

ويضغط التجمع اليمني للاصلاح على الرئيس علي عبدالله صالح وعلى المعتدلين في السلطة وفي قيادة حزب المؤتمر الشعبي العام، من اجل عدم اعادة الحزب الاشتراكي الى الحكم.

ولا يكتفي التجمع بضغوطه بل يمارس داخل اليمن ممارسات «انتقامية» ضد الحزب الاشتراكي وعناصره، وتبدأ هذه الممارسات باستمرار حملة التحريض الدينية في الجوامع وفي المحافظات على الحزب. ويقود هذه الحملة الشيخ عبدالمجيد الزنداني الذي يلقي خطبة يوم الجمعة كل اسبوع يكرّسها للتحريض على «الحزب الملحد والكافر». وتنتهي الممارسات بقيام العناصر المسلحة في تجمع الاصلاح والتي استطاعت التسلل الى الوية الجيش وجهاز الامن السياسي بعمليات ملاحقة وتخوين لكوادر الحزب الاشتراكي في عدن والمكلا رغم تعليمات وزير الداخلية العميد يحيى المتوكل الشديدة بعدم التعرض لاحد. وذكرت انباء وردت الى مصادر ديبلوماسية غربية في صنعاء ان عناصر من جماعة «الجهاد الاسلامي» بقيادة طارق الفضلي الموجود حالياً في محافظة ابين الجنوبية تقوم بعمليات انتقام وصلت الى درجة القتل في حق بعض المسؤولين الامنيين السابقين في الحزب الاشتراكي.

ويرى مراقبون ان هدف كل هذه الممارسات الانتقامية والعدائية هو اخافة كوادر الحزب الاشتراكي في الداخل وخلق مشاعر عدم الاطمئنان الى العودة عند الكوادر الموجودة في الخارج.

وترى مصادر سياسية مطلعة ومحايدة في صنعاء ان هناك جهات اخرى في الحكم - غير تجمع الاصلاح - لا تريد عودة الحزب الاشتراكي كقوة سياسية لها ثقلها في اليمن، واعرب مصدر قيادي في الحزب الاشتراكي في صنعاء عن اعتقاده ان الرئيس علي عبدالله صالح لا يريد ان تكون للحزب الاشتراكي قيادة سياسية قوية تجعل من الحزب نداً سياسياً قوياً له سواء في المعارضة ام في الحكم. ومن هنا تخشى معظم قيادات الحزب الاشتراكي في الداخل والخارج من محاولات لخلق حزب بديل للحزب الاشتراكي يتشكل من نفس عناصر وكوادر الحزب تحت شعار «تغيير برنامج الحزب واسمه وقيادته» ومن اجل ذلك يبدو ان بعض قيادات الحزب الاشتراكي تريد استعجال عقد المؤتمر العام الرابع للحزب بينما قيادات اخرى ترى ان المؤتمر يجب ان يعقد بعيداً عن الضغوط التي يواجهها الحزب حالياً بعد خسارته للحرب.

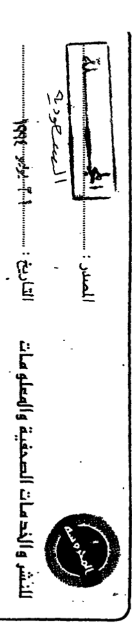
من ناحية اخرى اكد غير مصدر سياسي في صنعاء على اتصال مباشر مع الرئيس علي عبدالله صالح ان الرئيس اليمني يحتاج فعلاً الى عودة الحزب الاشتراكي للمشاركة في الحياة السياسية وفي الحكم في اليمن. ولكن يبدو ان الرئيس بدأ يقتنع بان عودة الحزب الاشتراكي الى الائتلاف يجب ان تتم دون الامتيازات التي حصل عليها بعد الوحدة وبعد انتخابات ٢٣ نيسان (ابريل) ١٩٩٣.



وتقول مصادر مسؤولة رفيعة المستوى في صنعاء «ان الحزب الاشتراكي حصل من خلال تلك الانتخابات على المركز الثالث لجهة عدد النواب بعد حزب المؤتمر والتجمع ولكنه حصل على حصة في الحكم مساوية لحزب المؤتمر وذلك حرصاً على الوحدة وبسبب دوره في تحقيق الوحدة اليمنية، لكن الوضع اختلف الآن، فإذا اراد الحزب الاشتراكي ان يعود الى الائتلاف، يجب ان يعطى حصته الحقيقية في الحكم». ومن هنا فان قيادات الحزب الاشتراكي ترى ان عليها ان تدفع استحقاقاً ثالثاً غير «استحقاق اعلان ادانة الانفصال» و«استحقاق اجراء الحوار دون وجود طرف ثالث»، اضافة الى الاستحقاق الرابع وهو عدم عودة جميع القيادات اقله في المرحلة الحالية.

وأمام هذه الاستحقاقات المطلوبة من الحزب الاشتراكي يتوقف قادة الحزب طويلاً مترددين في اتخاذ قرار العودة الى صنعاء لانه كما قال احد قادة الحزب في الخارج لـ «الحياة»: «اذا ارادت صنعاء تحقيق مصالحة وطنية حقيقية يجب ان تتم هذه المصالحة من دون شروط ومن دون الايحاء بأن هناك منتصراً ومهزوماً في هذه الحرب التي حصلت والتي لم نكن نحن من فجرها».

والآن يجري قادة الحزب الاشتراكي اتصالاتهم ويعقدون اجتماعات في دمشق لمواجهة «مأزق العودة الى اليمن» وللبحث في كيفية الخروج من هذه الأزمة. ولا شك ان ذلك يحتاج الى اجابات عن اسئلة عديدة وفي مقدمها من المسؤول عن قرار الانفصال ومن المسؤول عن الذي حصل.



أخطاء
القيادة الجنوبية
في حرب اليمن

الحسابات الداخلية لم تكن صحيحة
والتقديرات الخارجية كانت غير واقعية

صالح قلاب

بمجرد انتهاء العمليات العسكرية وسقوط عدن واجتياح القوات الشمالية للجنوب، بدأ الحديث عن الاخطاء التي وقع فيها الزعيم اليمني الجنوبي علي سالم البيض ورفاقه، يأخذ الطابع الملح والجدي.

فما هو سبب هذا الانهيار، وهل لم تكن القيادة الجنوبية تضع في حسبانها ان الرئيس علي عبد الله صالح سيواصل حربه التدميرية ويرفض الانصياع للقرارات التي اصدرها مجلس الامن الدولي بوقف الحرب على الفور؟

بداية لا بد من الاشارة الى انه لم يكن من المنتظر ان تصمد القوات الجنوبية في وجه القوات الشمالية، لمدة تزيد عن شهرين، فميزان القوى غير متكافئ والجيش الشمالي، باستثناء سلاح الطيران، يتفوق على الجيش الجنوبي باكثر من عشر مرات، عدة وعتاداً وقوى بشرية. وعدد سكان الجنوب لا يزيد عن مليونين بينما عدد سكان الشمال يزيد عن اثني عشر مليون نسمة.

ومع ذلك فانه كان بامكان الجنوبيين ان لا يتلقوا هذه الضربة المدمرة وتلحق بهم هذه الهزيمة الساحقة، لو انهم لم يخطئوا في حساباتهم ولو ان مراهناتهم كانت صحيحة، وقراءتهم للواقع العربي والمعادلة الدولية كانت اقرب الى الحقيقة منها الى التصورات غير الواقعية التي كانت بمثابة ضرب من الخيال.

في حقيقة الامر ان القيادة الجنوبية، ارتكبت اخطاء على صعيد الاستراتيجية والتكتيك. وربما لم تكن تتصور اصلا ان حربا بهذا الحجم وبهذه الضخامة سيشنها الرئيس علي عبد الله صالح وحلفاؤه على الجنوب. فوضعت حساباتها على اساس ان الحرب لن تتعدى الاشتباكات المحدودة، وانها لن تتجاوز كثيرا الحدود السابقة بين جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية والجمهورية العربية اليمنية.

البدايات الخاطئة

لو عدنا الى البدايات لوجدنا ان القيادة الجنوبية وبمجرد توقيع اتفاق مايو (ايار) العام ١٩٩٠ انتقلت من عدن الى صنعاء بصورة كيفية وتركت المناطق الجنوبية نهبا للفراغ، ولاختراقات الاستخبارات الشمالية واغراءات تجمع الاصلاح. وهكذا وخلال نحو ثلاثة اعوام حدثت تغيرات هائلة في الجنوب وحلت ولاءات جديدة محل الولاءات السابقة.

وعلى هذا الصعيد فاننا لو نظرنا الى ما حدث للجيش الجنوبي في سنوات ما بعد اعلان الوحدة واندلاع الحرب، لوجدنا ان هذا الجيش أهمل اهمالاً تاما من قبل قياداته العليا العسكرية والسياسية، ولوجدنا انه خلال سنتين فقد لياقته القتالية بصورة شبه نهائية، وفقدت اسلحته ودباباته ميزاتها التعبوية بسبب انعدام الصيانة المستمرة وعدم توفير قطع الغيار والتخزين الجيد.

وبالمقابل فان القيادة السياسية والعسكرية الشمالية، استغلت خلال هذه السنوات من الوحدة كل الوقت ولم تهدر اية فرصة سانحة لتحديث القوات الشمالية ورفع مستواها القتالي، وتزويدها بكل المعدات المتطورة المطلوبة، وارسلت ضباطها وقادتها في دورات خارجية الى العديد من الدول العربية وبعض الدول الاجنبية.

وفي حقيقة الامر أن القوات الشمالية كانت تستعد وباقصى الجهود المتوفرة منذ اللحظة التي وُقعت فيها اتفاقية الوحدة قبل اندلاع الحرب الاخيرة بأربعة اعوام، بينما القوات الجنوبية تركت للاهمال والفراغ والتشتت وعدم الانضباط، وجرى التعامل معها وكأن الجنوب بكل ما فيه انتهى بمجرد توقيع هذه الاتفاقية.

ثم ان القيادة الشمالية في ظل انشغالات القيادة الجنوبية وغيابها عن ساحة الجنوب، عمدت الى اعادة نشر القوات المسلحة في مرحلة ما بعد الوحدة وفقا لخريطة عجيبة اتضحت ابعادها ومراميها واسبابها بعد انفجار الحرب. فقد قامت الخطة على تركيز وجود الوحدات الجنوبية الاساسية في مناطق محاصرة ومعزولة في المناطق الشمالية وتركيز الوحدات الشمالية الاساسية ومن بينها لواء العمالقة الذي يصل عدد افراده الى نحو ١٢ الف جندي وضابط في المناطق الاستراتيجية، اما بمحاذاة الحدود السابقة او في عمق المحافظات الجنوبية والشرقية حول المدن الرئيسية.

لقد إتضحت اهمية هذا التوزيع والانتشار مع بدايات انفجار القتال في اوائل مايو (ايار) الماضي، حيث جرت تصفية الالوية والقوات الجنوبية الموجودة في الشمال وتدميرها، ثم



المصدر : ....[illegible]..........

التاريخ : ...... ٣١ يوليو ١٩٩٤ ......

بعد ذلك تم دفع القوات الشمالية الضاربة في اتجاه عدن وعتق وبعد ذلك في اتجاه المكلا وباقي المدن الجنوبية.

الخطيئة القاتلة

ولعل ما يمكن ان يعتبر خطأ قاتلا في المفاهيم والاعتبارات العسكرية، ان القيادة الجنوبية، بغالبية اعضائها لم تدرك ان الحرب بدأت بالفعل عندما قامت الفرقة الاولى المدرعة الشمالية بتدمير لواء عمران بعد توقيع اتفاقية «العهد والاتفاق» باقل من يومين، ثم تابعت عملياتها العسكرية فدمرت كل الالوية الجنوبية الموجودة على الاراضي الشمالية بالتنسيق مع لواء العمالقة الشمالي الآنف الذكر.

والمؤكد ان بعض اعضاء المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني ادركوا ان الحرب المدمرة قادمة لا محالة بعد تدمير لواء عمران والوحدات الجنوبية على ارض الشمال، ولقد اشار الى هذا الامر وزير النفط اليمني السابق الذي قتل في عملية غدر في الحرب الاخيرة صالح ابو بكر بن حسينون خلال جولته على بعض الدول العربية بعد انفجار المعارك بنحو اسبوعين، عندما قال انه كان على الجنوبيين ان لا يبقوا مكتوفي الايدي بعد ضرب قواتهم في الشمال وانه كان عليهم ان يبادروا لهجوم معاكس في اتجاه البيضاء وتعز لارباك القوات الشمالية.

وكان اليمن الجنوبي، في كل حروبه السابقة مع الشمال، يبادر الى اتخاذ موقف الهجوم وقام اكثر من مرة باحتلال منطقة البيضاء وبعض المناطق الاخرى من الاراضي الشمالية، وكان في كل مرة يحرز تفوقا عسكريا وتكون لها الكف الراجحة في المفاوضات السياسية وينتزع تنازلات من الجمهورية العربية اليمنية.

والثابت ان موضوع المبادرة لشن هجوم معاكس لاحتلال بعض المناطق الشمالية قد طرح من قبل بعض كبار رموز القيادة الجنوبية بعد تصفية لواء عمران وضرب القوات الجنوبية المتمركزة على الاراضي الشمالية. وعلى هذا الصعيد ذكرت بعض المصادر ان بعض الاقتراحات التي طرحت في ذلك الحين دعت الى قيام القوات الجنوبية باحتلال تعز لاسباب ديموغرافية وجغرافية متعددة.

وبما ان الحديث لا يزال يدور حول اخطاء الجنوبيين العسكرية، فانه لا بد من الاشارة الى ان احتلال مدينة المكلا التي تحولت الى عاصمة الجنوب الفعلية بعد انتقال الزعيم الجنوبي علي سالم البيض اليها وبعد ان [illegible] في فكي القوات الشمالية، ما كان يمكن ان يحصل لو كانت هناك مقاومة في الحدود المعقولة ولو ان الاهمال لم يصل الى حدود التسيب والتخلي عن اية مسؤولية قتالية.

واكثر من هذا فان مما يثير الاستغراب ان كل شيء انهار في الجنوب بمجرد سقوط عدن ودخول بعض الدروع والدبابات الى مدينة المكلا بدون اية مقاومة تذكر. وكان المتوقع ان تنتقل المقاومة من خط دفاعي الى آخر، وان تتحول منطقة المهرة الى قاعدة [illegible] للقوات الجنوبية [illegible] الجزء المحرر من [illegible] اليمن الديمقراطية الشعبية [illegible] استعداد [illegible] الرئيس علي عبد الله صالح التي [illegible] حتى الآن على جميع المناطق الجنوبية.

وحسب [illegible] ان القوات الجنوبية التي [illegible] اربعة اعوام بدون اية عناية او اهتمام كانت مخترقة على نحو خطير من قبل الاستخبارات العسكرية الشمالية [illegible] ومن قبل التنظيم [illegible] للاصلاح ايضا. والمؤكد ان بعض الضباط الذين يحسبون على الرئيس الجنوبي علي ناصر محمد رغم انه لم يعد يربطهم به اي ارتباط لعبوا ادوارا رئيسية وخطيرة في هذا المجال.

وبتجاوز المسائل العسكرية التي كانت [illegible] الاخطاء في مجالها مدمرة بالفعل، فان القيادة الجنوبية ارتكبت اغلاطا اخرى ايضا، عندما عقدت مراهنات خاطئة، واعتقدت ان ثورة شعبية عارمة سوف تندلع في الشمال بمجرد بدء العمليات العسكرية، وان مناطق مثل تعز وإب والحديدة ومأرب ذات الاغلبية السنية (على المذهب الشافعي) سوف تنتفض وتتحرك فور مباشرة الرئيس علي عبد الله صالح بشن الحرب على المناطق الجنوبية.

ويبدو ان القيادة الجنوبية اخذت في اعتبارها ان عدد اعضاء الحزب الاشتراكي وصل في المناطق الآنفة الذكر خلال سنوات الوحدة الى ١٥٠ الف عضو، وان هؤلاء في حال اندلاع الحرب سيشكلون قوة هائلة للعمل خلف خطوط القوات الشمالية والقيام بتمرد شعبي في مناطق كثيرة في اليمن الشمالي، لكن ثبت ان هذه التوقعات كانت غير صحيحة وبعيدة عن الحقيقة ايضا.

٢٥٠٠٠٠٣

الطريق الى اليمن السعيد !!



الآن استطاعت حكومة اليمن في الشمال ان تسيطر على الجنوب وتصبح لها اليد الطولى في تسيير امور البلاد . وانتهى الانفصال وعادت للبلاد وحدتها تحت القيادة الشرعية كما كان حكام صنعاء يدعون إلى ذلك بالقول ثم بالحديد والنار ..

والدول العربية جميعا تقف اليوم بجانب الحكومة الشرعية وأكدت جميعها انها ضد الانفصال ومع وحدة البلاد حتى تلك البلاد التى كانت

تتعاطف مع زعماء الجنوب لاى سبب من الأسباب .

ومفروض أن اى حكومة يهمها الموقف الموضوعى المعلن والرسمي .. فما من حكومة عربية اعترفت بحكومة الجنوبيين .. رغم كل التلميحات لذلك الاعتراف .. واغلب الظن ات تلك التلميحات كانت مرة للضغط على حكومة الشمال كي تكف عن استمرار الحرب وتحترم قرارات مجلس الأمن بوقف القتال واللجوء للحوار .. وإما لتشجيع الجنوبيين على الاستمرار في المقاومة حتى تستمر الحرب امدا كافيا يدمر اليمن ويحطم كل انجازاته ..

وقد غفلت حكومة الشمال عن هذين الاعتبارين وركبت راسها .

واستمرت في الحرب إلى ان أصبحت مدينة عدن وحدها في حاجة إلى أربعة مليارات من الدولارات لاعادة مرافقها كما كانت عليه قبل تلك الحرب الهوجاء ..

ماعلينا .. المهم الآن ماالعمل .. ولم تعد هناك دولة عربية لاتعلن انهامع وحدة اليمن. وحكومة اليمن الشرعية ؟ !

إن امام على عبد الله صالح طريقين لاثالث لهما .. الطريق الأول هو ان يفتتن بانتصار قواته ويفرض سيطرته بالقوة على كل انحاء الجنوب ويستبعد قادة الراى الحقيقيين في اليمن الجنوبي ويعتمد على من يصفهم بالجنوبيين الموالين للشرعية والدستورية ..

ويستكمل خطة تصفية الحزب الاشتراكى ويجعل السيادة الكاملة لجماعته وقبائل الشمال وحزب الاصلاح الاسلامى ..

والطريق الثانى : ان يعمل بسرعة على راب جراح الماضى .. ويتوقف عن التنكيل بالزعماء الجنوبيين الذين عارضوه ويكف عن محاولة تصفية حزبهم .. ثم يدعوهم جميعا بما فيهم القادة الذين حاربوه .. للحوار حول شكل ومستقبل اليمن المقبل .. ويمهد لاقامة حكومة موحدة ائتلافية قوية ويكون اساسها توحيد الجيش والشرطة .

ونحن ندعوه الى الطريق الثاني .. لان الطريق الأول سيقود اليمن إلى كارثة محققه .. فما يبدو استقرارا وسكونا ..

في الحقيقة سيتحول إلى انفجارات مكتومة في البداية ثم مسموعة .. ثم حرب عصابات .. ثم لاندرى ماذا سيحدث ... ولن تحدث تصفية للحزب الاشتراكي فالنظام في اليمن كله نظام قبلى ولايمكن تصفية القبائل ولا الروح القبلية بسهولة .. وستصبح اليمن مطمعا لكل انواع التدخلات الاجنبية .. خصوصا انها تواجه مشكلة المشاكل وهى مشكلة ماخربته الحرب .. ولن يقدم احد المساعدة لها ..

وستكثر عصابات الارهاب والقتل والاغتيال من كل الاطراف ولكل الأطراف .. وربما وجدت بعض القوى ان من مصلحتها تصفية بعض اقطاب النظام في الشمال نفسه .

إننا لا نريد الدخول في تفصيلات ماحدث قبل الحرب ولكن من المؤكد ان المسئول الاول عن قيامها هو الحكومة الشرعية الدستوريه .. ولو كانت هناك فطنة سياسية لما حدث ماحدث على الاطلاق ولو استمر الحوار لانهاء التناقضات عاما أو عامين .. المهم علينا ان نحاول تلافى اسباب الانفجار .. وعلاجها .. حتى يمكن طى صفحة الماضى ويعود اليمن يمنا سعيدا

عبدالستار الطويلة



المصدر : الوسط اللبناني

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣١ ... ١٩٩٤

الفراغ اليمني الجنوبي الكبير: ٣٥٠ ألف موظف و٤٠ ألف عسكري

و٦١ نائباً و٩ وزراء

تحقيق من صنعاء بقلم عبدالوهاب المؤيد

من اكثر الصعوبات التي تواجهها صنعاء بعد الحرب اعادة تشكيل سلطات الدولة واجهزتها، إذ اصبح من اولويات المرحلة الحالية ملء الفراغ، بما يترتب عليه في الجوانب السياسية والادارية والعسكرية.

ولعل اكثر المفارقات بروزا هي ان حكومة الحزب الاشتراكي في الجنوب، قبل الوحدة، شكلت الغالبية الساحقة في عدد الوظائف بعد الوحدة، على رغم ان عدد المواطنين في الشطر الجنوبي يومها لم يكن يتجاوز ثلاثة ملايين، بينما تجاوز العشرة الملايين في الشمال.

واستنادا الى مصادر يمنية، خصوصاً الى وزير سابق للخدمة المدنية، فإن ابرز الارقام هي الآتية،

– ان عدد موظفي الاجهزة الادارية في حكومة الشمال عند إعلان الوحدة كان في حدود ٥٠ الفاً يضاف اليهم حوالي ٢٠ الف موظف في مؤسسات القطاعين العام والمختلط. يمثل النسبة الكبرى منهم المدرسون اليمنيون المسجلون في سجلات الخدمة المدنية كموظفين ثابتين. وهذا العدد الذي يصل مجموعه الى ٨٠ الفاً لا يدخل ضمنه المتعاقدون الذين يشكل غالبيتهم الكبرى المدرسون غير اليمنيين.

– وعند قيام الوحدة وتشكيل دولتها بدمج الشطرين، ارتفع عدد الموظفين فيها الى ٣٥٠ الفاً. واصبح يشكل عبئاً كبيراً على الدولة، اذ ان حكومة الشطر الجنوبي حينها، اسهمت باكثر من ربع مليون موظف في مختلف الوزارات والاجهزة والمؤسسات.

وسألت «الوسط» الوزير السابق (المختص حينها) عن التفسير الموضوعي لهذه المفارقات. فركز الاجابة في الآتي،

اولاً، هذه المفارقات لا تعود الى ناحية فنية، من حيث كثرة الكوادر هناك، او نقصها هنا، باي حال. ولكنها تعود الى اختلاف الانظمة بين الدولتين، وكذلك الى اختلاف الوضع المعيشي والاقتصادي.

ثانياً، تبعاً للاختلاف كانت مؤسسات وشركات القطاعين المختلط والخاص، وكذا الاعمال والمهن الحرة في الشمال، تستوعب الجانب الاكبر من الموظفين والعاملين. بل ان معظمهم كان ولا يزال يفضل العمل في هذه القطاعات على العمل في اجهزة الدولة، تبعاً للحوافز المالية. بينما كان القطاع العام في الجنوب، يسيطر على معظم او كل المرافق والمؤسسات ومجالات العمل والانتاج. اضافة الى ان الدولة، بكل سلطاتها ومؤسساتها المدنية والعسكرية، تنضوي داخل الحزب الاشتراكي وتدار من قبل قياداته وعناصره.

ثالثاً، كان عدد افراد الشرطة في الجنوب اكثر من ثلاثين الفاً، بينما لم يكن عددهم في الشمال يصل حينها الى ٢٠ الفاً، وهذا لا يمثل نقصاً في عدد الشرطة (في الشمال)، لان وحدات من الجيش، كانت تغطي مهمة الشرطة، في بعض المحافظات.

وتقول المصادر ان العاملين (من عناصر الحزب الاشتراكي) منذ اعلان الوحدة لا يزالون يعملون فيها،



ولم يتأثروا بالازمة لدوافع سياسية. إلا ان العاملين منهم في المناطق التي كانت مسرحاً للحرب، اضطروا الى الانسحاب الموقت الى قراهم ومنازلهم، نظراً الى توقف عمل الاجهزة الادارية اثناء الحرب. ثم عادوا الى وظائفهم بعد انحسار الحرب عن مناطق عملهم، في محافظات لحج وشبوة وأبين، وفي محافظة عدن ومديرية المكلا وبعض المديريات في أبين وحضرموت، بدأوا يعودون منذ انتهاء الحرب وبالتالي فإن الفراغ الذي تركه الاشتراكي انحصر في المناصب القيادية لسلطات الدولة المركزية، كما ان ما هو مطلوب الآن، من إعادة تشكيل او ملء الفراغ في سلطات الدولة يتحدد في ثلاثة مجالات رئيسية، السياسي والاداري والعسكري.

الدور السياسي للاشتراكي

على رغم ان الحزب الاشتراكي جاء في الترتيب الثالث في عدد المقاعد التي حصل عليها في مجلس النواب ٦١ مقعداً الا انه حظي بامتيازات يتساوى في بعضها مع المؤتمر الذي حصل على ١٤٧ مقعداً، ويأتي في بقيتها، بعد المؤتمر وقبل الاصلاح الذي حصل على ٧٠ مقعداً.. ومن هذه الامتيازات، مثلاً، تساويه مع المؤتمر في مجلس الرئاسة، بعضوين لكل منهما، والخامس للاصلاح. واطلاق صفة نائب رئيس مجلس الرئاسة على امينه العام علي سالم البيض، على رغم ان هذا المنصب غير موجود في الدستور، وإسناد رئاسة الحكومة اليه (الاشتراكي)... الخ.

وتركز الدور السياسي للحزب الاشتراكي في الائتلاف بعد الانتخابات على اكمال تشكيلة المنابر الثلاثة، كما يرى السياسيون داخل الائتلاف وخارجه، ليعادل الاشتراكي في اليسار، الاصلاح في اليمين (الذي يرأسه الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، رئيس مجلس النواب). ويأتي المؤتمر (بزعامة الفريق علي عبدالله صالح، رئيس مجلس الرئاسة) في الوسط للحفاظ على توازن القوى الذي برز في ظل التعددية الحزبية. وبعد ان فقد الاشتراكي قيادته وقوته العسكرية فإنه لا يزال مطلوباً منه الاضطلاع بهذا الدور في المعادلة السياسية من خلال استمراره في الائتلاف. لكن المطلوب الآن من الاشتراكي ان يبدأ اولاً بإعادة تنظيم نفسه من الداخل. وهذا يتطلب منه ان يعقد مؤتمره العام الرابع الذي تأجل مرات عدة خلال اكثر من ثلاث سنوات. وهو امر لم يعد منه مفر، كما قالت قيادات فيه لـ «الوسط» مضيفة ان «التشاور جار الآن بين قيادات منه، لكن الفترة منذ انتهاء الحرب غير كافية». والمحت الى ان الموجودين حالياً لا يريدون التسرع باتخاذ اي موقف او قرار معين، بينما لا يزالون يتوقعون عودة شخصيات من قيادات الحزب الموجودة في الخارج، خصوصاً في ظل العفو العام الشامل الذي اكده الرئيس صالح. كما المحت القيادات الاشتراكية نفسها الى ان اتصالات تجري بينها وبين بعض قيادات الحزب في الخارج. وان قيادة المؤتمر الشعبي تشجع هذه الاتصالات، او لا تطرح اي تحفظ عنها.

وان القيادات الاشتراكية التي غادرت الحزب، عقب احداث ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦، اصبحت عودتها او بعضها الآن الى الحزب واردة، بمن فيها الأمين العام السابق علي ناصر محمد الموجود حالياً في سورية، والذي اعلن تأييده للوحدة عقب اعلان الانفصال في برقية بعث بها الى الرئيس صالح. كما اكدت هذه القيادات لـ «الوسط» انه مطروح الآن لدى بعضها تغيير اسم الحزب الاشتراكي، «الى الحزب الديموقراطي اليمني».

بين المؤتمر والاصلاح

وتبدو هذه الاسباب بالذات هي التي تؤجل التحضير لعقد المؤتمر العام الرابع للاشتراكي. وعلمت «الوسط» من مصادر مطلعة ومسؤولة في المؤتمر الشعبي ان قيادة الحزب لا ترى مانعاً من تأجيل اعادة تشكيل او تكميل سلطات الدولة، بما فيها تشكيل الحكومة الجديدة، لشهر او شهرين حتى يتمكن الاشتراكي من اعادة تنظيم نفسه، وانها مستعدة لدعمه ليتمكن من اعادة تنظيم نفسه من خلال المؤتمر العام الرابع. وتجدر الاشارة هنا الى ان هناك خلافاً قائماً الآن داخل الحكومة ومجلس النواب، بين جناحين، متشدد ومتسامح، على العفو العام، وهل يشمل الـ ١٦ الذين استثناهم قرار النائب العام وهل يعودون ومن تعاون معهم الى اعمالهم ومناصبهم التي كانوا يشغلونها قبل انفجار الحرب. وهل يظل الاشتراكي شريكاً في الائتلاف الحاكم أم لا؟ وتؤكد مصادر حزب المؤتمر ان قياداته تتزعم في البرلمان والحكومة الجناح المتسامح. بينما يتزعم قادة التجمع اليمني للاصلاح الجناح المتشدد، وان شخصيات من هذا الجناح تطالب بحل الحزب الاشتراكي، طبقاً لقانون الأحزاب.

ويرى الآن مراقبون من داخل الاشتراكي انه لن يستطيع ان يستعيد حضوره وتماسكه السياسي، ليس فقط لأنه فقد قيادته وقوته العسكرية وخزينته المالية، وهي عناصر كان يمثل بها دولة داخل الدولة، بل لأنه فقد وحدته السياسية الداخلية ورصيده في صنع الوحدة ومكانته في نظر الناس، وجمهوره بصفة خاصة. وقال قيادي اشتراكي سابق لـ «الوسط»، «إن الحزب على رغم مقومات قوته الأساسية التي فقدها يستطيع ان يعيد تشكيل نفسه من جديد». واستدرك، «لكنه سيصبح حزباً آخر، عندما يضاف الى ما فقده من عناصر القوة بتغيير اسمه وتخليه عن منهج وفكر الاشتراكية العلمية، كما هو مطروح الآن من داخله».

فرصة لتعديل الرئاسة

ويشارك الحزب الاشتراكي ضمن الائتلاف الثلاثي في المناصب القيادية لسلطات الدولة الثلاث الرئيسية، مجلس الرئاسة والحكومة ومجلس النواب. وبما انها مشاركة بدأت ببداية الوحدة، فإنها لم تتأثر كثيراً، بدخول الاصلاح بعد الانتخابات شريكاً ثالثاً.

وتتردد اخبار عن امكان ملء الفراغ في مجلس الرئاسة، لعل ابرزها احتمال استمرار المجلس برئيسه وعضويه، بصفة موقتة، حتى يتم تعديل الدستور، لتحويل مجلس الرئاسة الى رئيس للجمهورية. وهذا التعديل اصبح شبه مؤكد لدى معظم الأوساط السياسية.

وفي حكومة الائتلاف الحالية يشارك الاشتراكي بتسعة وزراء (١٧ للمؤتمر و٥ للاصلاح) من اعضاء مكتبه السياسي، تركوا وزاراتهم في صنعاء الى عدن، في فترات متتالية منذ خريف ١٩٩٣، وحتى نيسان (ابريل) الماضي. ومنهم اربعة ضمن الستة عشر الذين تضمنهم قرار النائب العام، وهم حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء وصالح عبيد وزير النقل وصالح ابو بكر بن حسينون وزير النفط الذي قتل في احدى المعارك وهيثم قاسم طاهر وزير الدفاع. وكان الرئيس صالح عين اربعة وزراء في هذه الوزارات، هم العميد عبد ربه منصور هادي وزيراً للدفاع، وعبدالقادر باجمال نائبا لرئيس الوزراء، وفيصل بن شملان وزيرا للنفط، واحمد مساعد حسين وزيرا للنقل. ويلاحظ ان الوزراء الاربعة من ابناء المناطق الجنوبية، كما انهم باستثناء وزير النفط من قادة الاشتراكي، قبل احداث يناير ١٩٨٦، جناح الرئيس السابق علي ناصر محمد.

وفي مجلس النواب حيث يبلغ عدد اعضاء الاشتراكي ٦١ نائباً قال مصدر نيابي ان الغائبين منهم بداوا يعودون «إذ بلغ عددهم في اول جلسة عقدها المجلس بعد الحرب (١٦ الجاري) اربعين نائباً». وما زال الباقون يتوافدون الى المجلس. وتوقع المصدر ان يعودوا «قبل نهاية يوليو الجاري باستثناء ذوي الظروف الخاصة».

القوة العسكرية

يلاحظ خلال السنوات الأربع الماضية ان الاشتراكي كرس قوته السياسية على اساس قوته العسكرية، التي ظل يسيطر عليها ويطورها حتى انفجار الحرب. وساعده على هذا ان القوات المسلحة لم يتحقق دمجها ولم تخضع بالتالي لسلطة الدولة المركزية. على رغم المحاولات التي بذلت، وكان عدد قوات الاشتراكي حوالي اربعين الفا في اكثر من عشرين لواء، في مختلف التشكيلات والمهمات العسكرية، الى جانب الميليشيات التي ظلت قيادة الاشتراكي تحتفظ بها في الظل، خلال سنوات الوحدة الماضية. وعلى رغم ان هذه القوات كانت مزودة بمختلف الأسلحة التي كان معظمها معروفا لدى قيادة وزارة الدفاع، الا أن ما كشفته الحرب من الأسلحة والذخائر والعتاد كانَ اضعاف ما كان معروفاً في حجمه ونوعه وترساناته»، كما قال قيادي عسكري شارك ميدانياً في الحرب، ضمن القوات الحكومية. واضاف في تصريحه لـ «الوسط»، «اكتشفنا على سبيل المثال، في قاعدة العند ومعسكرات مكيراس وخرز مخابئ ومخازن ومدارج للأسلحة الخفيفة والثقيلة والمدرعات والطائرات والأجهزة الخاصة بالسيطرة الآلية مركزياً». وحسب المعلومات الرسمية فإن ١٨ لواء من القوات التي كانت خاضعة لقيادة الاشتراكي تم انهاؤها اثناء الحرب بانضمام معظم الضباط والجنود فيها الى قوات الحكومة. وتقدر مصادر ديبلوماسية في صنعاء جانباً من الأسلحة الثقيلة التي كان يمتلكها الاشتراكي عند اعلان الوحدة بحوالي ٨٠ طائرة، منها (٣٠ سوخوي) و(٣٠ ميغ ٢١، وميغ ٢٣) و٢٠ طائرة نقل عسكرية، اضافة الى ٦٠٠ دبابة و١٠٠٠ عربة مدرعة.

ويقدر المصدر العسكري السابق حجم ما تبقى من القوات التابعة لقيادة الاشتراكي، عند انتهاء الحرب، بـ «ما بين ٥ و ٦ الاف ضابط وجندي، منهم حوالي ثلاثة الاف، في منطقة عدن. انضم معظمهم (الى قوات الحكومة). وتفرق آخرون تاركين اسلحتهم الثقيلة في المواقع التي كانوا فيها. وحوالي ٢٥٠٠ غادروا محور حضرموت (الكلا)، الى الصحراء خارج الحدود الشرقية. مصطحبين معهم عدداً من الآليات المدرعة والأسلحة». واضاف المصدر في تصريحه لـ «الوسط»، «ان قادة هذه القوات كانوا يفجرون ويدمرون كل الآليات والأسلحة والاجهزة، بما فيها الدبابات والمدفعية والعربات، في كل المواقع التي ينسحبون منها. كما انهم قاموا قبل ساعات من استيلاء قوات الدولة على مدينة عدن، بتوزيع كميات كبيرة من الأسلحة الخفيفة والذخائر والمتفجرات، على كثير من المواطنين في محافظة عدن. واشار الى ان قادة الاشتراكي «حصلوا على اسلحة متطورة اثناء الحرب، منها مدافع ذاتية الحركة، وكذا مقاتلات من طراز «ميغ - ٢٩»، ضمن صفقة تسلموا منها سرباً (١٢ طائرة) اثناء الحرب. يوجد منها في الداخل ست طائرات. ودفعوا بعدد منها مع قطع بحرية وآليات مدرعة الى خارج اليمن». وكان السيد عبدالعزيز الرواس، وزير الاعلام العماني، قال اثناء زيارته الاخيرة لصنعاء أن ما لدى سلطنة عمان من هذه القطع «هو موجود وموثق، بشكل سليم وقانوني، والاخوة في صنعاء على اطلاع كامل على كل شيء في وقته». واضاف انه سيتم اعادة هذه الأشياء الى اليمن. وتجدر الاشارة الى أن من اولى القرارات التي اصدرتها الحكومة اليمنية، بعد انتهاء الحرب في هذا الجانب، كان، «الغاء اي تشكيلات للميليشيات، أو اي تشكيلات مسلحة حزبية او خاصة، كما تلغى لجان الدفاع الشعبي، على ان تعود مقراتها، الى ملاكها الأصليين، وفقاً للقوانين السارية». و«إقرار الخطة المقدمة من وزير الدفاع، الخاصة بإعادة تشكيل وتنظيم وهيكلة القوات المسلحة والعمل على سرعة تنفيذها» ■

المصرف المركزي في صنعاء يحول الأموال الى مصارف الجنوب

■ صنعاء - رويتر - قالت حكومة اليمن في صنعاء امس السبت انها حولت اموالاً الى مصارف في الجنوب عقب عودة الوضع المالي الى ما كان عليه مع احكام سيطرة الشمال على الجنوب.

وذكرت وزارة المال اليمنية ان المصرف المركزي في صنعاء ارسل اموالاً الى فروعه في عدن ومناطق اخرى في الجنوب لصرف رواتب العاملين في الدولة عن شهري ايار (مايو) وحزيران (يونيو) الماضيين، واوقف صرف الرواتب عقب تفجر الحرب الاهلية في اليمن في ٤ ايار الماضي.

وافاد بيان للوزارة ان الوضع المالي في عدن والمحافظات الجنوبية الاخرى عاد الى ما كان عليه الآن بعد تدخل القوات الحكومية وبسط سيطرة الحكومة على كل محافظات الجنوب.

وقال مصدر في فرع المصرف المركزي في عدن انه يقوم بصرف شيكات للعاملين في الدولة منذ ثلاثة أيام وان لديه ما يكفي من السيولة النقدية لصرف كل المتاخرات عن شهري ايار وحزيران.

واضاف ان المصرف بدا ايضاً جمع عائدات من قطاعات الدولة، إلا انه لم يعط اي ارقام.



المصدر : الوسط

التاريخ : ١٠ يوليو ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليمن

اليمن: دياسبورا اشتراكية

لندن - عفاف زين

الهزيمة العسكرية التي مني بها الحزب الاشتراكي اليمني رافقتها ازمة سياسية حادة على مستوى القيادة الحزبية من المبالغة وصفها بالفراغ القيادي، فالحزب الاشتراكي، كهيكلية موجود، لكنه يمر بظروف استثنائية صعبة.

وتتوزع قيادات المكتب السياسي على غير عاصمة عربية وغربية. ففي سلطنة عمان يقيم الامين العام علي سالم البيض والدكتور عبدالعزيز الدالي "وزير الخارجية" في "جمهورية اليمن الديموقراطية"، وسالم جبران ومحمد سيد عبدالله محسن ومحمد حيدره مسدود، اما الدكتور ياسين سعيد نعمان، رئيس مجلس النواب السابق، فيقيم في الامارات العربية، فيما عاد سالم صالح محمد، الامين العام المساعد، من موسكو الى جدة. وفي جيبوتي يتواجد سيف صائل وابو بكر باديب "وزير الثقافة" في دولة الجنوب، وهيثم قاسم طاهر "وزير الدفاع" ومحمد علي احمد. وفي دمشق يقيم عبدالغني عبدالقادر وينتظر وصول ابو بكر باديب. وفي القاهرة يقيم جار الله عمر، وزير الثقافة والتربية في الجمهورية اليمنية، ومحمد علي السلامي، وانيس يحيى رئيس مجلس النواب في "جمهورية اليمن الديموقراطية"، اما حيدر ابو بكر العطاس فيتنقل بين لندن وباريس بعد مغادرته واشنطن، ولا يعرف اذا كان الاخضر الابراهيمي، مبعوث الامم المتحدة الى اليمن، سيشرف على لقاء ثنائي في باريس اواخر الشهر الجاري بين العطاس والدكتور عبدالكريم الارياني وزير التخطيط اليمني. ولم يتاكد خبر مصرع صالح منصر السييلي محافظ عدن. ويقيم عبدالواسع سلام وحسين الهمزة في عدن، بينما يتواجد وزير الثروة السمكية فضل محسن في صنعاء مع وفد من قبائل مديرية يافع في محافظة لحج. كما يتواجد في صنعاء منذ بداية المواجهة العسكرية علي صالح عباد، عضو هيئة رئاسة مجلس النواب، ويحيى الشامي الذي انتقل من عدن الى صنعاء، مفضلاً عدم مغادرة البلاد. وعبدالواحد المرادي.

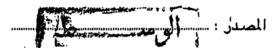
الاتصال بين قيادات المكتب السياسي خارج اليمن يتم بسهولة بين المجموعات المنسجمة في الراي والمواقف منذ قرار اعلان الانفصال وما سبقه من اجتماعات. ولم يتمكن المكتب السياسي في الخارج من تشكيل هيئة متابعة حرصاً على عدم ابراز التباين بهدف تاكيد وحدة الحزب. وفي هذا السياق يتخوف اعضاء في المكتب السياسي من ان يصيب الاشتراكي ما اصاب منظمة التحرير الفلسطينية عندما اضطرتها ظروفها للتواجد في اكثر من عاصمة عربية، ما سلبها حرية القرار.

وتقول قيادات اشتراكية اتصلت بهم "الوسط" خارج اليمن ان الاتصالات بينهم وبين الحكومة اليمنية، عبر لجنة المتابعة التي شكلها الحزب الاشتراكي في صنعاء، تتركز على ضرورة تطبيع الوضع المعيشي في عدن ومحافظات الجنوب الست لأن الاشتراكي يشعر بمسؤولية ادبية ومعنوية كبرى ازاء "جماهيره في المحافظات الجنوبية والشرقية". الى جانب رغبة الحزب في احتواء كل كوادره داخل البلاد بهدف الحفاظ على قواعده الشعبية سليمة في ذروة الاغراءات التي تتعرض لها هذه القواعد كي تلتحق بقوى سياسية صاعدة، لا سيما التيار الاسلامي.

"الإصلاحيون" يقضمون المحافظات

وفي هذا الاطار تتخوف قيادات المكتب السياسي من ممارسات "الاصلاحيين" (نسبة الى حزب التجمع اليمني للاصلاح) في الجنوب، لا سيما في محافظة لحج، حيث بدأ يمارس المحافظ "الاصلاحي" عوض بامطرف صلاحيات شبه مطلقة، اذ عين مديراً عاماً جديداً لمديرية يافع ومديراً جديداً للامن. ولوحظ ان تحركات حزب الاصلاح في مديرية يافع داخل محافظة لحج تزامنت مع توجه فضل محسن عضو المكتب السياسي في الاشتراكي الى صنعاء برفقة وفد من قبائل المنطقة بهدف السعي مع السلطات الى تطبيع الاوضاع المعيشية. كما يتبع الاصلاحيون



المصدر : 

التاريخ : ٢١ يوليو ١٩٩٤

سياسة القضم التدريجي للمحافظات، لا سيما خطتهم التدريجية للاستيلاء على المساجد. وتعتقد قيادات الاشتراكي الراغبة في طي صفحة الماضي ان تحركات الاصلاح، كطرف منتصر في الحرب، تتم وفق برنامج يهدف الى تحويل اعتدال القيادة السياسية في صنعاء الى توجه اعلامي فارغ من اي مضمون. ما سيشكل مستقبلاً مصدر تهديد لمشروع الدولة المدنية الذي تعهد الرئيس علي عبدالله صالح السعي تنفيذه مستعيناً بالتعددية السياسية والمشاركة الواسعة وفق خطة الحكم اللامركزي التي تضمنتها وثيقة العهد والاتفاق.

وفي الوقت الذي تعهدت الحكومة اليمنية، في رسالة وجهتها الى الامم المتحدة، باحتواء كل مظاهر الفوضى الناتجة عن المواجهات العسكرية، لوحظ، نقلاً عن قيادات اشتراكية في عدن، ان غالبية المخافر ومراكز الشرطة سيطر عليها الاصلاحيون حيث اقاموا مراكز تفتيش احرجت السلطات الحكومية الساعية الى تطبيع الاوضاع المعيشية في المدينة.

اللجنة المركزية بدورها تتوزع في اليمن وخارجه، وتشكلت في صنعاء هيئة السكرتارية الموقتة للجنة الاتصال والتنسيق بهدف تولي مهمات الاتصال بين قيادات الحزب ريثما تتوافر الظروف لعقد اجتماع اللجنة المركزية. وهذا الاجراء متاصل في تراث الاشتراكي وغالباً ما لجا اليه في ظروف مماثلة عندما تعذر الاتصال بين القيادات والكوادر وانقطاع المنظمات الرئيسية عن المركز. وتتكون هذه الهيئة من: علي صالح عباد، ويحيى منصور ابو اصبع ومصطفى عبدالخالق وعثمان عبدالجبار والدكتور عبدو علي عثمان وسيف احمد حيدر، وعبدالله مجيديع وعبدالله الفتيني وصالح حسن.

وتتحرك السكرتارية الموقتة باتجاه تسمية قيادة موقتة للحزب ريثما تتوافر الظروف لعقد اجتماع تنظيمي يتولى انتخاب قيادة اصيلة. وتدرس الهيئة ظروف مشاركة الاشتراكي في ائتلاف حكومي في صنعاء تحبذ قيادات المكتب السياسي في القاهرة أن تكون تركيبة ائتلافه موسعة وشاملة، اي ان لا تتكرر تجربة الائتلاف الثلاثي.

العفو

وعلمت «الوسط» ان السكرتارية الموقتة في صنعاء ناشطة في حوارها مع المسؤولين في صنعاء للحصول على عفو عام عن ١٦ عضواً قيادياً في الاشتراكي صدرت بحقهم مذكرات اعتقال. علماً ان مجلس الرئاسة اصدر عفواً عاماً بعد توقف الاعمال العسكرية. وسمعت هيئة السكرتارية «كلاماً ايجابياً» من الوزير الارياني مفاده ان العفو العام اذا لم يشمل المتهمين الستة عشر فإن درجات اتهامهم لن تكون على سوية واحدة. وفي هذا السياق تشعر قيادات في المكتب السياسي مقيمة في الخارج بان ممارسات التخوين تعرقل مساعيها الوحدوية لطي صفحة الماضي ومعالجة مخلفات الحرب.

ويتواجد نصف نواب الاشتراكي تقريباً داخل اليمن. ومنذ بدات الدورة الجديدة للمجلس في ١٥ تموز الشهر الجاري يشارك هؤلاء في الجلسات وهناك ٦ نواب من بين ١٦ قيادياً اشتراكياً صدرت بحقهم مذكرات اعتقال، وهم: حيدر ابو بكر العطاس وانيس حسن يحيى ومحمد علي قريحي واحمد بن دغر وقاسم عبدالرب. ورفعت الحصانة البرلمانية عن هؤلاء ولم تسقط عضويتهم ريثما يصدر حكم القضاء. وتتوسط هيئة السكرتارية الموقتة مع السلطات في صنعاء لايجاد ظروف تخفيفية للنواب الاشتراكيين. كما وعد الارياني قيادياً اشتراكياً بارزاً في القاهرة بدرس الموقف وبان التشكيلات الديبلوماسية الجديدة لن تتضمن اجراءات تعسفية بحق الديبلوماسيين الجنوبيين اذا لم تثبت مشاركتهم في الاحداث. ويبلغ عدد نواب الاشتراكي المفقودين والقتلى واللاجئين ٢٠ نائباً.

كتلة نواب الاشتراكي التي تشارك في اعمال المجلس النيابي قالت لـ «الوسط» انها تتصرف على اساس «وثيقة العهد والاتفاق» والشرعية الدستورية والتعهدات التي قطعها الرئيس علي عبدالله صالح بإثراء فكرة التعددية السياسية. وترى، ومعها قيادات في المكتب السياسي خارج اليمن، ان حزب المؤتمر الشعبي سيجد نفسه مضطراً الى اعادة صياغة معادلة علاقاته مع الاشتراكي في المستقبل القريب لاحتواء الخلل الذي اعترى التوازن الداخلي الدقيق في البلاد منذ حسمت المعركة لمصلحة المؤتمر وحلفائه في حزب «الاصلاح». وتعتقد هذه القيادات ان الاشتراكي سيكون «بيضة القبان» في معادلة التحالفات المستقبلية لاحتواء تعطش الاسلاميين الى السلطة، لا سيما انهم يملكون مشروعهم الجاهز وتتوافر لديهم ادوات تنفيذه، ما سيهدد مكاسب المؤتمر والاشتراكي. وفي هذا الاطار لم يكن انعقاد «مؤتمر النصر» الذي أعد له علماء اليمن سوى «المانيفستو» الاول لهذا المشروع الذي اعلن عن نفسه بصورة مدوية اقلق السلطة قبل مناوئيها. لذا بدا الاشتراكي يعد لاعادة النظر في ادائه القديم «فإذا كنا اصحاب مشروع الدولة المدنية الحديثة فنحن لا نمثل المحافظات الجنوبية الست انما كل المحافظات اليمنية». كما قال قيادي من الحزب.

في مثل هذه الاجواء قال قيادي في الحزب الاشتراكي مقيم في القاهرة، «نتفاهم بهدوء أو

نفترق من دون ضجيج» وتؤمن غالبية مجموعة القاهرة بان عقد المؤتمر الرابع للحزب، بعد ان تاجل اكثر من مرة داخل اليمن، «قضية غير واردة فاي مؤتمر يعقد في ظل الحرب تكون مقرراته غير عملية وغير تمثيلية. ولا نحبذ عقد هذا المؤتمر خارج اليمن». وترى المجموعة انه «من الصعب على السلطة في صنعاء تجاوز الاشتراكي. واذا كنا هزمنا عسكرياً فنحن نستطيع ان نعيد تنظيم صفوفنا كحزب مدني وليس بالضرورة ان نكون حزباً مدججاً بالسلاح، لاننا دعاة مشروع دولة القانون والمؤسسات». وتبدي تيارات اشتراكية بارزة في القاهرة رغبة ظاهرة للتجاوب مع قرارات تتخذها لجان الحزب الناشطة في الداخل «شرط ان تبتعد السلطة عن ممارسة اي وصاية عليها، او مطالبتها بعقد مؤتمرات ذات طابع قيادي. ويكفينا ضمانة اننا عنصر توازن في اي علاقة ستقوم بين حزب المؤتمر والاصلاحيين».

وتنصح غالبية قيادات المكتب السياسي المتواجدة خارج اليمن بتاجيل اي اجتماع قيادي في الظروف الراهنة، فالخلاف في وجهات النظر منذ قرار الانفصال «يجرجر اذياله في صفوفنا حتى الوقت الراهن». ومصدر الخشية ان يؤدي التباين الى ظهور انشقاقات في الاشتراكي. كما لا تنظر قيادات المكتب السياسي بارتياح شديد الى التصريحات والبيانات المتشددة التي تصدر عن مجلس الرئاسة في «جمهورية اليمن الديموقراطية»، «لا سيما ان المجلس لم يستشرنا في ذلك».

وحتى تنجلي ملامح المرحلة المقبلة، دولياً واقليمياً، تحولت كتلة الاشتراكي النيابية المتواجدة في صنعاء، كذلك هيئة السكرتارية الموقتة، الى قنوات للاتصال بين قيادات الاشتراكي خارج اليمن والقيادة السياسية في صنعاء، واي تاخير في إعادة صياغة العلاقة بين صانعي الوحدة سيكون لمصلحة «التجمع اليمني للاصلاح» ■

المدونة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : العالم اليوم القاهرة
التاريخ : ٣١ يونيو

رغم إلغاء جولة جينيف وتأجيل اجتماعات دمشق

صنعاء لاتزال فى انتظار «الشريك الاشتراكى»

تيار جنوبى قوى يؤيد تشكيل قيادة حزبية جديدة

□ كتب - مجدى الدقاق:

أكدت مصادر يمنية مسئولة فى العاصمة صنعاء أن أية اجتماعات تتم خارج حدود البلاد «الجمهورية اليمنية» غير مجدية. وقالت المصادر ان اعلان الحكومة اليمنية رفضها لعقد اجتماعات بين ممثليها وممثلى الحزب الاشتراكى اليمنى فى جينيف يأتى لقناعتها بأن ملف الأزمة اليمنية على المستوى الدولى قد أغلق وأنه لم تعد هناك حاجة لعقد أية اجتماعات خارج البلاد.

وأشارت المصادر - التى تعتبر وثيقة الصلة بمؤسسة الرئاسة فى اليمن إلى أن احد متطلبات نجاح الحوار بين أطراف الائتلاف الحكومى هو أن يتم داخل البلاد وخصوصا مع اعلان العفو العام والشامل الذى اصدرته الحكومة واعتبرته غير مرتبط بمدة زمنية محددة.

ورغم تأجيل اجتماع الحزب الاشتراكى الذى كان مقررا عقده فى العاصمة السورية دمشق.. أكد قيادى كبير داخل الحزب ان دمشق شهدت عددا من اللقاءات لقيادات الحزب فى الخارج، ونفى القيادى اليمنى وجود نية للحزب لعقد مؤتمره العام الرابع خارج اليمن، مشيرا إلى أن اللقاءات التى تمت بين قيادات الحزب والاتصالات التى أجريت مع القيادات فى الداخل وضعت الخطوط العامة لتوجهات الحزب وناقشت دعوات الحكومة اليمنية «للاشتراكى» للعودة إلى اليمن والمشاركة فى الحكومة إلى جانب بحث تأثيرات الاحداث الأخيرة على وضع الحزب.

ورفض المسئول مناقشة فكرة طرح أسماء جديدة لقيادة الحزب

وقال ان ذلك سابق لأوانه إلا ان مصادر داخل الحزب الاشتراكى أكدت أن هناك تيارا قويا داخل الحزب يؤيد فكرة اعادة تشكيل المكتب السياسى للحزب لتولى العناصر - التى رفضت قرار الانفصال - قيادة المرحلة الجديدة.

وأشار إلى ان مهمة الحزب الآن هى اعادة ترتيب أوضاعه.

ووفقا لقيادى آخر فى الحزب الاشتراكى غادر القاهرة منذ أيام فإن الحزب سيعيد من خلال اجتماعاته واتصالاته تأكيد المنطلقات الاساسية للحزب والتى بلورها منذ أكثر من عام اثناء اجتماعات قواعده الحزبية ويلخص القيادى اليمنى هذه المنطلقات فى انها: التمسك بالوحدة اليمنية وادانة الانفصال، والحيلولة دون تكرار استخدام السلاح فى حل الخلافات السياسية، والتأكيد على النهج الديمقراطى والتعددية السياسية فى إطار دستور اليمن الموحد، واعتبار كافة المواثيق والاتفاقات التى وقعها الحزب مع شريكه المؤتمر الشعبى العام هى قاعدة للاتفاق والعمل فى البلاد، والتأكيد على تمسك الحزب برؤيته تجاه القضايا الاقتصادية والاجتماعية كحزب يؤمن بالتحديث ودولة القانون.

وأشار إلى ان المستجدات التى لحقت بالواقع اليمنى والتى بدأت بالأزمة السياسية ثم الحرب

وتداعياتها تجعلنا نعيد التاكيد على أهمية وسرعة تجاوز هذه الآثار ومساعدة أبناء الجنوب على مواجهة الظروف الصعبة التى خلفتها الحرب. واشار إلى أن الحزب الاشتراكي فى اليمن لايزال طرفا فاعلا فى المعادلة السياسية فى البلاد رغم الضربات التى تعرض لها.

ومن جهة أخرى كشف مسئول يمنى بارز فى المؤتمر الشعبى العام عن أسباب تاخير اعلان الحكومة اليمنية الجديدة. وأوضح المسئول ان القيادة اليمنية تامل فى ان يسرع الحزب الاشتراكى لترتيب أوضاعه وإعادة تشكيل مؤسساته القيادية لانها ترى أنه لابديل عن مشاركة الحزب فى مرحلة اعادة بناء البلاد وتجاوز مرحلة الحرب.

ومن جهة اخرى أكد عبدالملك سعيد الوزير المفوض والقائم باعمال سفير اليمن فى القاهرة ان حكومة بلاده تعكف على معالجة الاحوال الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد لإعادة ترسيخ الاوضاع موضحا ان هناك قراراً من القيادة السياسية اليمنية باهمية بقاء المسئولين والوزراء داخل البلاد لمعالجة هذه الاوضاع، ولهذا كان تاجيل زيارات بعض الوزراء والمسئولين لعدد من العواصم العربية والأجنبية لحين تشكيل الحكومة ومعالجة الاوضاع الداخلية.

وأكد أن المشاورات والاتصالات مستمرة بين صنعاء والعديد من العواصم العربية والدولية ولايعنى تاجيل زيارة مسئول أو وزير لاية عاصمة توقف هذه المشاورات فهناك وسائل عربية للاتصالات واستمرار هذه المشاورات فى حالة عدم اتمام اية زيارة أو تاجيلها.



المصدر : الضفى المسا
القاهرة

التاريخ : ٣١ يوليو ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



على أرض اليمن .. لا يوجد إنسان بدون سلاح !

الطريق إلى جبهة القتال فى اليمن لم يكن سهلا .. فلايزيد على قسوة الطريق سوى قسوة الحرب التى تدور رحاها بين الشقيقين اليمنيين منذ ما يزيد على الشهرين.. وإذا كانت الطبيعة البرية فى صحراء اليمن وجبالها وعرة .. فجوها لا يقل وعورة إن لم يزد ! والسبب فى ذلك تلك الارتفاعات والانخفاضات المفاجئة والهائلة التى كان يضطر لها قائد الطائرة الهليكوبتر العسكرية التى كانت تقلّنا نحن مجموعة المراسلين الأجانب إلى المحافظات الجنوبية .. والسر فى تلك الارتفاعات والانخفاضات هو محاولة قائد الطائرة الهروب من رصد أجهزة الرادار الجنوبية



رسالة اليمن

يكتبها

ويصورها :

يحيى غانم

٠٠٠٠٣٦



المصدر : الشباب الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ يوليو ١٩٩٤

كان قائد الطائرة يهبط بشدة حتى ارتفاع ١٥ مترا فوق الأرض ، حتى خيل إلى أننى لو مددت كفى من كوة الطائرة فإننى سألمس حبات الرمال على أديم الصحراء ، ثم يرتفع فجأة وبشدة اثر ظهور أحد الجبال العملاقة التى تقف كالمردة على ظهر الصحراء ولكى يستطيع ان يتفاداها .. هذه المناورات - التى اشعرتنى وكان امعائى تتلوى داخل جوفى - ضرورية جدا .. ولمعرفة مدى أهمية مثل هذه المناورات يكفى أن تعلم أنه وفى الرحلة الثالثة لأحد محاور الجبهة وهو (زنجبار - عدن) لم يستطع نفس قائد الطائرة القيام بهذه المناورات بشكل سليم الامر الذى أتاح للجانب الآخر رصده واطلاق صاروخ على الطائرة لكى تسقط على بعد ١١ كم من مدينة عدن ويقتل طاقمها و١١ صحفيا اجنبيا على متنها .. سمعت الخبر الحزين وشعرت بالأسف على الضحايا ممن اختاروا أصعب مهنة على وجه الأرض الا وهى اعلام الناس بالحقيقة وخاصة ان معظمهم تكونت صداقات بينى وبينهم خلال اقامتنا فى اليمن .. ولكنها مخاطر المهنة ويجب قبولها كما هى .. وأن تحمد الله تعالى على اتاحته لك الفرصة للنجاة لكى تكمل مالم يستطع من الزملاء الشهداء عمله .

جعل قائد الطائرة يحلق فوق مكان واحد بعينه لمدة ٢٠ دقيقة قبل ان يهبط بالطائرة فى قاعدة « عتق » العسكرية فى محافظة شبوة الجنوبية ، حيث كانت القاعدة تتعرض لغارات جوية مكثفة من الجانب الآخر الذى يسعى للانفصال عن دولة الوحدة اليمنية .. الرحلة استغرقت ما يقرب من الساعتين من العاصمة صنعاء وحتى الجنوب . تجولنا فى مدينة « عتق » عاصمة محافظة شبوة التى بدت كقرية مصرية وإن كانت اكبر نسبيا ..

الناس فى المدينة يمارسون أعمالهم فى هدوء غريب لا يشعرك بأن هناك حربا ضارية تدور على مرمى حجر منهم ، ولا بأن تلك الحرب اتخذت من المدينة مسرحا لها منذ اقل من اسبوعين .. كل ما يمكن ان يُشعرك بالحرب هو ان جميع السكان يمارسون اعمالهم وهم يحملون السلاح على اكتافهم وفوق ظهورهم وحول بطونهم ! فالبنادق والمدافع الآلية على الأكتاف والقذائف المضادة للدبابات على الظهور والخناجر اليمنية التقليدية المعقوفة والمسدسات فى الأجناب وحول البطون .. لا فرق بين رجل وصبى .. **فالسلاح لليمنى هو يمينه التى يبطش بها وعقله الذى يفكر به وعصاه التى يتوكأ عليها** .. فى وقت السلم .. فما بالك فى زمن الحرب ؟!

« الناس على دين ملوكهم » .. تذكرت تلك المقولة عندما جلست على مقهى بالمدينة التى تسلحت حتى الأسنان تحسبا للغارات الجنوبية ، وبدأت اتجاذب اطراف الحديث مع بعض اليمنيين من الجلوس .. الجميع ليس لهم حديث سوى عن الوحدة والانفصال والحرب .. الجميع يهتفون للرئيس على عبدالله صالح عندما يأتى الحديث عن الحرب بالرغم من كونهم جنوبيين ، لم يشذ عن هذه القاعدة سوى رجل عجوز لم اميز من كلامه سوى جحوده لكل من الرئيسين : الشمالى والجنوبى والذى حملهما مسئولية ما يحدث .. وبدأ بعض الشباب فى الهجوم على الرجل الهرم .. فاكتفى بالنظر إليهم لوهلة ثم تركهم ليمضى لحال سبيله !

بعد جولات مرهقة خارج المدينة عدت إليها ليلا لأجدها غارقة فى الظلام بسبب قطع التيار الكهربائى عن معظم انحائها تحسبا من الغارات الجوية ..

وقادنى مرافقى إلى فندق صغير لم اميز منه فى الظلام سوى صغر حجم مبناه فتوجست خوفا .. إلّا ان النقيب حسين طمأننى ضاحكا : لا تخف إنه أحد فنادق سلسلة هيلتون العالمية .

ودخلت إلى الاستقبال وهنا أدركت أن الرجل كان يداعبنى وخاصة مع كل هذه القذارة التى استقبلتنى فى الداخل .. خلف مائدة معدنية صغيرة جلس ذلك اليمنى بزيه التقليدى ، وقد رسم على الحائط من خلفه بالطباشير شعار سلسلة فنادق هيلتون وكتب من تحتها بنفس الطباشير « هيلتون شبوة » !!

صعدت إلى الغرفة وارتميت على الفراش وأنا اشعر بالاختناق بسبب درجة الحرارة التى تجاوزت الخمسين درجة مئوية ونسبة الرطوبة فى الجو التى وصلت إلى ١٨٠٪ .. وبالرغم من ذلك ليس هناك حتى مروحة فى الغرفة .. كما كان الغطاء الوحيد فوق الفراش بطانية ثقيلة من مخلفات الجيش .. وكانت مشكلة لم يحسمها سوى الارهاب الشديد الذى كنت اشعر به .. استلقيت على الفراش وتوسدت بذراعى الوسادة النحيلة الوحيدة تحت راسى لكى أفاجأ بعدد من الجوارب المتسخة تحتها .. قيل لى : إن النزيل الذى سبقنى فى سكنى الغرفة قد نسيها اثناء

رحيلة !!.. الجو خانق والبعوض كبير الحجم بدرجة مذهلة ويأبى إلا ان يحط فوق جسدى .. والبطانية عندما اتقى بها شر البعوض يتحول الفراش إلى ما يشبه حمام « الساونا » .. واخيرا وبسبب التعب الشديد نجح البعوض فى إقامة حفل عشاء وافطار بدون ازعاج !!

الصباح .. كان حارا جدا وبشكل لا يطاق .. كنت اشعر بانه ولكر استطيع السير فى الشارع يجب على ان ادفع بالرطوبة فى الجو رفعا .. فوجئت بمحل بقالة متواضع امام « الفندق » وقد كتب فوقه بالطباشير : هنا يوجد خط دولى .. وهرولت للمحل فوجدت صاحبه مستلقيا على الارض وهو يمضغ القات .. وسألته : هل يوجد خط تليفون دولى هنا ؟.. لم يرد الرجل واكتفى بأن يشير باصبعه على ما كتب فى واجهة المحل .. سألته : هل يمكن ان أتصل بمصر ؟.. فرد الرجل متململا : كلا .. الخط الدولى هنا لا تتجاوز حدوده صنعاء !! كيف .. الستم دولة واحدة ؟.. هكذا سألته : فاكتفى بهز كتفيه بدون اكتراث .. قلت له : حسنا اعطنى التليفون للتحدث مع مسئول وزارة الاعلام فى صنعاء .. فرد علىّ بلامبالاة : ولكن الخط التليفونى مسحوب !! ابتعدت عن المحل وانا اتميز غيظا . انحشرت مع سبعة صحفيين اجانب فى عربة جيب صغيرة واحدة لكى نبدأ رحلة طويلة على ارض غير ممهدة تستغرق سبع ساعات لارض المعركة . صعدنا جميعا وكنت قبل الاخير وبقى صحفى يابانى الحجم والصناعة اسمه (تاشيما) وكنت قد قررت أن اطلق عليه (توشيبا) من قبيل التدليل .. وان كان يبدى غضبه من ذلك وبشكل غير مفهوم حيث إنه قال لى : إن كلا الاسمين ليس لهما معنى !!

بقى تاشيما خارج العربة الجيب ليس له مكان بعد ان انحشرنا جميعا بالداخل ومعنا أجهزة تصوير تليفزيونية ضخمة حتى اقترح مرافقنا العسكرى ان يجلس اليابانى على ساقى حيث قال : إنه صغير الحجم ولن يضايقك !!.. وكانت الرحلة عذابا .. فدرجة حرارة الجو خارج السيارة وصلت إلى ٥٣ درجة مئوية فإذا ما اضفنا اليها درجة حرارة جسم تاشيما ودرجة حرارة السيارة فبالتأكيد فإن درجة حرارتى ارتفعت إلى ٦٠ درجة على الاقل .

فى البداية أبديت التذمر .. الا اننى استسلمت بعد ذلك حيث لا بديل و .. لا توجد فرصة للتوقف

وظلت السيارة الجيب العسكرية تنهب الارض غير الممهدة فى صحراء جنوب اليمن ونحن محشورون بداخلها .. فوق وتحت معدات التصوير .. وكان من نصيبى ذلك الصحفى اليابانى تاشيما حيث رقد على صدرى وسط حلقات وسحب من الدخان الكثيف المنبعث من سجائر جميع الصحفيين داخل العربة ، الامر الذى اشعرنى باننى على وشك الاغماء وخاصة بسبب ارتفاع درجة حرارة الجو داخل السيارة إلى ما يقرب من ٦٠ درجة مئوية .

ظلت السيارة تضرب فى الصحراء حتى تحولت إلى زميلى اليابانى راجيا اياه ان يخفف من وزنه فوق صدرى قائلا له : تاشيما .. لقد وصلت درجة حرارة الجو مع درجة حرارة السيارة بالإضافة إلى حرارة جسدك إلى ١٠٠ درجة على الاقل ..

نظر إلىّ اليابانى ثم اخرج جهاز « ترمومتر » ونظر اليه سريعا ثم قال : أنت مخطىء .. درجة الحرارة لم تتجاوز ٥٨ درجة فقط !!.. وبدا لى تاشيما فى تلك اللحظة صناعة يابانية خالصة .. حيث إننى وانا شبه منطرح داخل السيارة تحدثت وكأننى افكر بصوت عال قائلا : آه .. لو كنت استطيع الاستماع لإذاعة القاهرة الآن .. وبالطبع فإن مثل تلك الأمنية كانت مستحيلة حيث ان الجبال الشاهقة الارتفاع من حولنا تحول دون وصول ارسال راديو صنعاء القريب منا نسبيا إلى جميع اجهزة الراديو التى كانت معنا .. وفورا فوجئت باليابانى يخرج جهاز راديو عجيب الشكل حيث انه لم يتجاوز حجمه حجم أصبعى كف بالضبط .. ثم قام بإخراج هوائى التقاط « انتينا » سمكه لا يتجاوز سمك الدبوس وان كان أطول .. ثم قام بالضغط على عدة أزرار قبل ان يخرج سماعة اذن صغيرة الحجم جدا لدرجة اننى شعرت بانها سقطت داخل أذنى الكبيرة نسبيا ..



المصدر : نصف الدنيا

التاريخ : ٢١ يوليو ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وفوجئت بصوت مذيعة راديو القاهرة يجلجل فى أذنى !!.. ولم أتمالك نفسى من الابتسام ..

وصلنا إلى احدى نقاط الجبهة المتقدمة فى موقع يسمى « ميفع » وكان القصف يأتى كله من ناحية الجنوب .. القصف كان يعتبر بالمقاييس العسكرية ـ وقياسا بجبهات قتال شهدتها من قبل ـ متوسطا حيث كان معدل سقوط القذائف الثقيلة قذيفة كل اربع او خمس دقائق وبقية الطلقات جاءت من اسلحة متوسطة وخفيفة .. رأيت صبيا يقف خلف حائط ويسند بندقية آلية فوقه وهو يطلقها فى اتجاه الجنوب .. تسللت إليه واختبأنا وراء الحائط قبل ان نتبادل هذا الحديث :

● اسمك ؟

□ محمد على ناصر

● عمرك .. ومهنتك ؟

□ ١٤ عاما ، وأنا طالب فى السنة الثانية من المرحلة الاعدادية ، وقد تركت الصف الدراسى لكى اشترك فى حرب الحفاظ على الوحدة ..

● الا تخاف ؟

□ كلا ..

● الا يخاف عليك والداك ؟

□ أمى تشجعنى .. وأبى يقف هناك يحمى ظهرى ويطلق نيران مدفعه هو الآخر !!

● ماذا تريد عندما تصير رجلا ؟

□ مهندس فى مجال الكهرباء .. ولكن دعنا ننتهى من شأننا هذا أولا !

تحدثت مع العديد من الضباط والجنود فى الموقع وكان كل منهم يبرز لى السلسلة المعدنية حول رقبته والتى كتب عليها فصيلة دمه واسمه و .. جيش اليمن الجنوبى كدليل على انتمائهم لليمن الجنوبى وانحيازهم للوحدة !!

طلبت مع أربعة صحفيين آخرين من مرافقنا النقيب حسين ان ننتقل إلى خطوط المواجهة الأمامية وهو أمر فى منتهى الخطورة حيث إن القصف فى منتهى العنف وحيث يتم تدمير أى هدف يتم رصده .. وعلى الفور حتى وإن كان عددًا من الصحفيين .. الرجل عارض بشدة وخاصة وان الطريق من « ميفع » إلى خطوط المواجهة الامامية والذى يبلغ ٧ كم فى منتهى الخطورة وعلى جانبيه الغام كثيفة .. وتراجع الرجل تحت إلحاحنا ..

قاد الرجل السيارة بنفسه وبسرعة جنونية لكى يجعل نفسه هدفا صعب المنال امام ضاربى المدفعية والقناصة من الجانب الآخر .. ومع ذلك جاءت بعض القذائف قريبة جدا .. وصلنا إلى خطوط المواجهة الامامية وقفزنا من السيارة بسرعة حيث كان هناك جبلان متواجهان والمسافة بينهما ٢٠ مترا تقريبا .. الجبل الايمن يسيطر عليه قوات الوحدة ، والايسر تسيطر عليه القوات الانفصالية التى كانت تقوم بقصف الجانب الآخر بمعدل قذيفة كل ست دقائق تقريبا ، كما قمنا بحسابها .. النقيب حسين اصدر تعليماته : انظروا يجب أن تصعدوا بسرعة شديدة فى هذا الطريق الرملى الذى يشبه الثعبان والذى يصعد فوق الجبل الأيمن .. حذار من الالغام المزروعة على الجانبين .. يجب أن تتبعوا آثار الاقدام فى منتصف الطريق الذى يضيق على ارتفاع ١٧ مترا لكى يتحول إلى درب ضيق لا توجد على جانبيه الغام .. بمجرد الوصول لأعلى يجب ألا تطلوا برءوسكم من خلف تلك الأحجار الضخمة حتى لا تطير بسبب رصاص القناصة .

قبيل بدء التسلق ملت على مراسل وكالة اسوشيتدبرس الأمريكى « جيروم » الذى بدا فى منتهى القلق وسألته : إذا كنت قلقا لا داعى لكى تأتى . كلا .. كلا .. انا تعوّدتُ ذلك : هكذا نطق بحدة ..

وبدأنا التسلق وفى المنتصف انفتحت أبواب الجحيم .. قذائف من كل نـوع : هاون .. كاتيوشا .. مورتار .. مدفعية ثقيلة ١٢٠ مم وغيرها ..

نظرت ورائى وفوجئت بجيروم الأمريكى وقد سقط على ظهره وقد أصيب بصدمة عنيفة ، وقد حملقت عيناه فى السماء يراقب القذائف الطائرة فى الهواء فوق رءوسنا .. وصرخت به لكى ينهض حتى نبحث عن ساتر خاصة وان بعض القذائف كانت تضل طريقها فتصطدم بالصخور القريبة منا



المصدر : روز اليوسف الدنيا

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣١ يوليو ١٩٩٤

محطمة إياها لكى تنطلق شظايا من الصخور فى وجوهنا وأجسادنا .. حاولت ان أجذبه الا انه تحول إلى ما يشبه حقيبة ضخمة ملئت بالصخور .. جلست بجانبه لحظات قبل ان اندفع إلى صخرة لكى اتخذها ساترا ، كما انها كانت تتيح لى ان اراقبه عن كثب ..

انتظرت حتى استوعب الرجل الصدمة قبل أن نواصل رحلة الرعب إلى قمة الجبل لكى نقوم بالتصوير .. وكما كانت رحلة الصعود مميتة فإن رحلة الهبوط كانت فى منتهى الخطورة وخاصة بعد ان بدأ الظلام فى الهبوط على المنطقة لالتزامنا مواقعنا لساعات بسبب شراسة القصف .

واضطررنا لقضاء الليل فى المنطقة حيث إن التحرك بالليل فى منتهى الخطورة .. فى اليوم التالى نجحنا فى عقد صداقات سريعة مع بعض المقاتلين ، وكان اليوم هادئا نسبيا .. طلب منى بعض المقاتلين الدخول فى مسابقة للرماية ببندقية الميدان .. ويبدو أن فكرة بعض اليمنيين عن مدى إجادة المصريين التصويب سيئة جدا .. ولهذا فقط قبلت الدخول فى المسابقة الحية على الخطوط الامامية للحرب .. اتخذنا من البطاريات « القلم » الصغيرة أهدافا على مسافة ١٠ أمتار وكانت النتيجة مدهشة لهم ولى حيث إن افضل رام من بينهم اصاب اربع بطاريات من ١٠ ، فى حين اصبت انا ستًا !! اليمنيون يقدرون جدا من يجيد استخدام السلاح ، ولهذا قرر صاحب البندقية إهدائها لى ، حيث ان السلاح هناك متوافر اكثر من الطعام بدون مبالغة !!

وبالرغم من أن البندقية وهى بندقية قناصة كانت مغرية جدا .. الا اننى اضطررت للاعتذار عن قبولها حيث أكدت لهم اننا لا نسير فى شوارع القاهرة حاملين السلاح .. فاصر الشاب الكريم على أن أقبل خنجره اليمنى المعقوف التقليدى .. وكان فى الرفض إهانة بالغة طبقا للتقاليد اليمنية حيث إن خنجر اليمنى جزء من روحه .. فقبلت ..

حكايات اليمن لا تنتهى .. حتى بتوقف إطلاق النار ..

قادة "الاشتراكي" اليمني يلتقون في دمشق الاربعاء

□ دمشق –
من ابراهيم حميدي:

■ اكدت مصادر يمنية رفيعة المستوى في دمشق لـ «الحياة» ان قادة «الحزب الاشتراكي» اتفقوا على عقد «لقاء تشاوري» في العاصمة السورية يومي الاربعاء والخميس المقبلين، واشارت الى ان وزير الثروة السمكية السيد فضل محسن عبدالله عضو المكتب السياسي في الحزب سيصل اليوم الاحد الى دمشق لحضور اللقاء الذي سيناقش قضايا عدة اهمها الموقف من التطورات الاخيرة في اليمن بما فيها الحسم العسكري لمصلحة صنعاء.

واوضحت المصادر ان «كل» اعضاء المكتب السياسي في الحزب سيحضرون اللقاء ومنهم وزير الثقافة جار الله عمر احد منظري الاشتراكي وعضو مجلس الرئاسة سالم صالح محمد ووزير الكهرباء احمد علي سلامة، وكل من ياسين نعمان وعبدالعزيز الدالي ومحمد سعيد عبدالله اضافة الى السفير اليمني الجنوبي محمد عبده شطفة. لكن مصادر مطلعة في صنعاء اكدت لـ «الحياة» ان الامين العام للحزب السيد علي سالم البيض لن يحضر اللقاء «الذي جاء الاتفاق على عقده بعدما اجريت مشاورات عدة انطلاقاً من دمشق» قام بها جار الله عمر والسفير شطفة.

وقال جار الله عمر لـ «الحياة» ان ظروف عقد اللقاء «اقوى» من الايام السابقة، موضحاً ان الظروف هي «انتهاء لقاء جنيف، وعدم وجود اية عوائق سياسية». واضاف انه لم يبق سوى «التدابير الفنية» لترتيب تنفيذ «الفكرة».

الى ذلك، قال الرئيس اليمني الجنوبي السابق علي ناصر محمد لـ «الحياة» انه اجرى اتصالات مع قادة الاشتراكي الموجودين في بعض دول الخليج «من اجل تحقيق المصالحة الوطنية بعدما انتهت المشكلة العسكرية». واضاف انه اجرى مشاورات ايضاً مع صنعاء «حول هذا الموضوع».

ونوه بنتائج لقاء جنيف «ونبارك اية جهود لاحتواء ذيول الازمة وتحقيق الاستقرار في اليمن والحفاظ على الوحدة». وذكر انه يجب على القيادة السياسية «رعاية الحوار لتطبيع الاوضاع» في البلاد، مشيراً الى استجابة الرئيس علي عبدالله صالح «اجراء مصالحة وحوار مع كل القوى السياسية بما فيها الحزب الاشتراكي».

٠٠٠٤٢١

الامين العام للاصلاح : لقاء الإرياني ـ العطاس لم يكن رسمياً

ياسين نعمان رداً على الانسي : رائحة كلامه لا تبشر بالخير لليمن

□ لندن – «الحياة»:
□ صنعاء – من فيصل مكرم:
□ عدن –
من إقبال علي عبدالله:

■ صرح الدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس هيئة سكرتارية الحزب الاشتراكي لـ «الحياة» امس بانه «ليس جديداً على عبدالوهاب الانسي الأمين العام للاصلاح ان يطلق هذه التصريحات ضد الحزب الاشتراكي اليمني. فقد أخذ على عاتقه طوال اربع سنوات اي منذ قيام الوحدة مسؤولية مناصبة العداء للحزب الاشتراكي اليمني سواء بالتحريض السياسي أو اصدار الفتاوى الدينية».

وأضاف نعمان الذي كان يرد من ابو ظبي على تصريحات أدلى بها الانسي الى «الحياة» أول من أمس انه «عندما يخذله المبرر السياسي، يلجأ الى الفتوى الدينية – السياسية. وعندما تنهار الفتوى الدينية ذات الطابع السياسي أمام الحقائق يلوح الانسي اليوم بنتائج الحرب كأولئك المنتصرين الذين يتقمصهم غرور اللحظة ويتخيلون ان في وسعهم شطب الآخرين عن الأرض. لذلك فإن تصريح عبدالوهاب الانسي ليس جديداً على الحزب. الجديد فيه هو ما يفوح منه من رائحة لا تبشر بخير لليمن إذا ما قدر للخط الذي يطرحه التصريح ان يسيطر على القرار السياسي في اليمن. اما حديث عبدالوهاب الانسي عن الوحدة، فهو يعرف قبل غيره انه من الذين عليهم ان يفكروا كثيرا قبل اتهام الآخرين بالانفصالية».

وكان الانسي وهو الامين العام لحزب الاصلاح ونائب رئيس الوزراء صرح لـ «الحياة» بان «الحوار مع الحزب الاشتراكي متوقف في الدرجة الاولى على الترتيبات التي سيقوم بها الحزب بشأن تقويم وضعه الماضي ومدى استيعابه للمستجدات على الساحة الوطنية والاقليمية والدولية الى جانب موقفه مما جرى من حرب قادها الانفصاليون في قيادته تحت مظلة شرعية الحزب الاشتراكي».

وقال الانسي في تصريح جديد الى «الحياة» أمس «ان ما تم في جنيف (يوم الخميس) بين الدكتور عبدالكريم الارياني وزير التخطيط والتنمية وحيدر العطاس يعتبر لقاء غير رسمي. الغرض منه أولاً وأخيراً تبليغ من يمثل المتمردين الانفصاليين بما توصلت اليه الحكومة اليمنية في الاسبوع الماضي حيال الحوار السياسي مع المتمردين والذي تضمنه بيان الحكومة في اجتماعها الأخير-الاربعاء الماضي».

واضاف «ان الحوار اصبح مسؤولية يمنية وان مهمة الدكتور الارياني اقتصرت على ابلاغ المتمردين موقف الحكومة اليمنية باعتبار ان السيد الأخضر الابراهيمي المبعوث الدولي ابدى رغبته بالابلاغ المباشر لموقف الحكومة اليمنية الى من يمثل المتمردين وفقاً للمعطيات والثوابت الوطنية وباعتبار ان الحوار مسؤولية يمنية. ولهذا لا يمكن اعتبار ما جرى في جنيف لقاء من اجل الحوار او التفاوض لان ذلك لم تقره الحكومة اليمنية. ولعل رسالة وزير الخارجية محمد سالم باسندوة الى الامين العام للامم المتحدة كانت واضحة ومحددة للموقف اليمني من الحوار».

واكد احترام حزبه (التجمع اليمني للاصلاح) مبدأ الحوار واعتبره «من الثوابت الوطنية» وقال: «ان الحوار مبدأ ثابت نلتزمه ونحترمه في تجمع الاصلاح، بل ونعتبره من الثوابت الوطنية المجمع عليها باعتباره خياراً وحيداً لحل الخلافات على الساحة اليمنية وما قد يطرأ عليها مستقبلاً. وعلينا التزام أسس الحوار بشروط تنطلق من التزام الثوابت الوطنية».

وخلص الانسي الى التأكيد مجدداً ان علاقة التجمع اليمني للاصلاح بالمؤتمر الشعبي العام «تنطلق من الثقة المتبادلة والتفاهم والتنسيق المشترك وان الذين يحلمون بخلافات بينهما ويروجون دعايات في هذا السياق يظلون أسرى اوهامهم، لأن المؤتمر والاصلاح اتفقا على أن يكون الحوار الجاد والبناء بينهما هو السبيل الأمثل لايجاد التوافق واجهاض المشكلات التي تطمح جميعاً الى عدم حصولها في المستقبل».

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٠ تموز ١٩٩٤

وكان الدكتور الارياني نفى أن يكون ادلى باي تصريحات في جنيف تضمنت قوله انه يجد صعوبة بالغة في إقناع التجمع اليمني للاصلاح بالحوار مع الحزب الاشتراكي.

وأفادت مصادر رفيعة المستوى في المؤتمر الشعبي العام ان الدكتور الارياني لم يدل باي تصريحات لوسائل الاعلام والصحافة في جنيف وان التصريح المنسوب اليه «انما ياتي في سياق الحملة الاعلامية المحمومة ضد اليمن وأمنها واستقرارها».

وفي عدن قال مسؤول في المؤتمر الشعبي العام ان «المؤتمر لا يعارض الحوار مع العناصر الوحدوية في الحزب الاشتراكي اليمني في اطار الثوابت الوطنية والشرعية الدستورية».

واضاف في تصريح الى «الحياة» امس ان «على الحزب الاشتراكي ان يعيد حساباته بخاصة بعد فشل قيادته الانفصالية وعلى راسها علي سالم البيض وحيدر ابو بكر العطاس في تمزيق الوطن وفق مخطط خارجي تسلم الانفصاليون ثمنه مقدماً».

واشار الى ان «حواراً جرى مع الوحدويين في الاشتراكي بهدف معرفة ترتيباتهم الجديدة وموقفهم من القيادة الانفصالية الموجودة خارج اليمن».

وكانت قيادة حزب التجمع اليمني للاصلاح المشارك في الائتلاف الثلاثي في السلطة (المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي وتجمع الاصلاح) «رفضت الحوار مع الاشتراكي باي شكل من الاشكال دون الاعلان عن قيادة وحدوية جديدة».

وقال عدد من القياديين في الاصلاح في عدن «ان الحزب الاشتراكي انتهى في اليمن ويمكن لقيادته الهاربة تشكيل معارضة في الخارج» مؤكدين انها «ستكون معارضة ميتة».

الى ذلك علمت «الحياة» من مصادر في الحزب الاشتراكي موجودة في عدن ان «الحزب سيعيد قريباً فتح مقراته في المدينة لاستئناف نشاطه الحزبي مع بقية احزاب الائتلاف والمعارضة».

من جهة اخرى، بدا امس في عدن صرف رواتب العاملين في الاجهزة الحكومية والقطاع الصناعي بعد توقف استمر ثلاثة اشهر.

وقال وكيل وزارة المال في عدن السيد محمد الهبوب ان الوزارة «تمكنت من توفير رواتب شهر حزيران (يونيو) الماضي وبلغت ٥٨ مليون و٣٣٠ الف ريال يمني، وستعمل على توفير رواتب شهري نيسان (ابريل) وأيار (مايو) الماضيين خلال النصف الاول من آب (اغسطس) المقبل الى جانب رواتب تموز (يوليو) الجاري».

واضاف المسؤول المالي ان «الانفصاليين في الحزب الاشتراكي واتباعهم عمدوا قبل هروبهم من عدن الى سرقة الاموال الموجودة في البنوك الحكومية والبنك المركزي والتي كانت مخصصة لدفع رواتب شهري نيسان وأيار».

وشهد الدولار انخفاضاً في سعر صرفه في الأسواق الخاصة اذ بلغ امس ٦٥ ريالاً فيما كان أول من امس ٧٥ ريالاً، لكن اسعار السلع الغذائية والاستهلاكية لم تشهد اي خفض منذ ارتفاعها بنسبة ١٠٠ في المئة بعد انتهاء الحرب في السادس من تموز الجاري.



الصليب الأحمر: وقف الخدمات الصحية أدى الى انتشار الكوليرا في عدن

الكويت - رويتر - أكدت اللجنة الدولية للصليب الاحمر ان عدم جمع القمامة وانسداد شبكة الصرف الصحي في مدينة عدن اسهما في تفشي الكوليرا ووفاة ١٢ شخصاً.

واوضحت البعثة الاقليمية للصليب الاحمر التي تتخذ من الكويت مقراً لها مساء اول من امس السبت ان ١٢ شخصاً توفوا بالكوليرا في عدن منذ تفشي المرض في الايام التي اتسمت بالفوضى واعقبت استيلاء القوات الشمالية على عدن في السابع من الشهر الماضي.

واكدت اللجنة في بيان «ان تفشي الكوليرا في الاونة الاخيرة ناشيء عن الظروف الصحية القطيعة في المدينة. ولا يبدو في الوقت الراهن ان المرض يواصل انتشاره».

واضاف البيان انه على رغم استئناف تشغيل محطات ضخ المياه بقدرات محدودة، فإن شبكة انابيب مياه الشرب التي تخدم عدن اصبحت تالفة.

وزاد البيان ان اكوام القمامة في الشوارع وانسداد شبكة الصرف الصحي «من العوامل الرئيسية التي ساهمت في ظهور الوباء». وتابع: «تفيد المعلومات التي جمعها الاطباء في اللجنة الدولية للصليب الاحمر في عدن انه في الفترة ما بين ٢٣ و٢٥ تموز (يوليو) توفي ١٢ شخصاً في المدينة من الجفاف الناجم عن الاسهال الحاد».

وقال خبراء صحيون في عدن الاسبوع الماضي ان ٢٨ شخصاً على الأقل توفوا بالكوليرا في عدن التي عانت نقصاً حاداً في الغذاء والمياه في اثناء الحصار.

وادت الحرب الى الحاق ضرر بالغ بمنشآت عدن ثم سطا أشخاص في ما بعد على مكاتب حكومية وأتلفوا معدات ضخ مياه والشاحنات المستخدمة في نقل القمامة. وبدات حكومة صنعاء في عملية تطهير المدينة وتنظيفها إلا ان مسؤولين يقولون ان الامر يحتاج الى اسابيع عدة للانتهاء من جمع القمامة من الشوارع.

واكد الصليب الاحمر ان «ليس بوسع المنظمة الانسانية وحدها اصلاح المنشآت الصحية في عدن. الامر متروك للسلطات اليمنية كي تتخذ الاجراءات اللازمة». وقال مسؤول في الامم المتحدة لـ «رويتر» الجمعة ان الامر يحتاج الى معونة طارئة حجمها ٢٥ مليون دولار على الأقل للجنوب الذي كان مسرحاً للمعارك في الحرب الاهلية.



المصدر : العربى القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ اغسطس ١٩٩٤

القائم بالأعمال اليمنى: ندعو الأمم المتحدة إلى إغلاق ملف «الأزمة اليمنية»

كتب حمدى عبد الرحيم :

.. اكد عبد الملك سعيد القائم باعمال السفير اليمنى بالقاهرة ان اليمن تتطلع إلى علاقات صحيحة مع دول الخليج العربى رغم الخطايا التى وقع فيها البعض.

وأشار فى تصريح خاص «للعربى» : أن دولة خليجية اعطت للانفصاليين اثناء الاقتتال فى اليمن (٣٠) طائرة حربية كانت قد اشترتها من اوكرانيا، وكان ذلك كفيلاً بقطع العلاقات مع هذه الدولة ولكننا راينا ان عدم الاعتراف رسمياً بالانفصاليين، يعطى فرصة طيبة إلى إقامة علاقات أخوية مع دول الجوار، والحوار معهم بشرط عدم التدخل فى الشئون الداخلية للبلاد.

وأما عن الحوار مع قيادات الحزب الاشتراكى فى اليمن، اكد القائم بالاعمال عبد الملك سعيد، أن صنعاء تسعى للحوار مع كافة الاطراف السياسية وعلى راسها الحزب الاشتراكي والتزامها بالنهج الديمقراطى وحقوق الإنسان، وإن اليمن تفتح بذلك الطريق إلى الحوار الوطنى الشامل، وذلك يمثل فرصة طيبة للاشتراكى ليجدد من اختياراته السياسية سواء بالمشاركة فى الحكومة الجديدة أو بترتيب اوراقه فى اطار المعارضة السياسية التى تعمل فى ظل دستور الوحدة.

كما اشار عبد الملك سعيد إلى مفاوضات المصالحة التي تجري فى جنيف برعاية الامم المتحدة مؤكداً على رغبة بلاده فى اجرائها فى اليمن لتجنب اية تاثيرات خارجية، ويرى ضرورة أن يغلق مجلس الأمن «ملف الازمة اليمنية»



المصدر : .... القبس ...... الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ...... ١ ...... ١٩٩٤

تجمع الاصلاح اليمني.. المعارضة والسلطة

رشيد البندر *

■ ورث تجمع الاصلاح اليمني، حركة الاخوان المسلمين الممتد تاريخها في شمال اليمن منذ اوائل الأربعينيات. وكانت هذه الحركة بعثت الى اليمن، بتوجيه واشراف مباشرين من مرشدها في مصر حسن البنا، الجزائري الفضيل الورتلاني والمصري عبدالحكيم عابدين، اللذين ساهما في حركة ١٩٤٨، التي فشلت بعد ستة وعشرين يوما على قيامها.

وقد ركز الاخوان على الجبهة التعليمية، وتمكنوا من ذلك عبر ارسال طلبة يمنيين للدراسة في مصر وارسال مدرسين الى اليمن. وكان الطرفان نواة لتنظيم الاخوان الحزبي. وقد ورد ملخص ذلك في كلمة الشيخ الورتلاني الى الامام يحيى وهو يحاول اقناعه بذلك: «بعدما تفضلتم بالاستماع الى خادمكم هذا، واقتنعتم بما عرضه على مسامعكم الشريفة، فلتم جلالتكم عرفنا الداء الآن وعرفنا الدواء، فماذا بعد؟ قلت لجلالتكم في كلمة واحدة: العلم».

ومن الجبهة العلمية والتربوية التي لا يزال التجمع مسيطرا عليها في شمال اليمن، نفذ الاخوان الى قيام التنظيم الحزبي، بجناحه المدني ثم العسكري بتاييد من الدولة في بداية الثمانينات. وقد تحول هذا التنظيم بكل اطره الى التجمع اليمني للاصلاح الذي قامت له فروع تنظيمية اخرى كجماعة السلف والتكفير والهجرة ومنظمة الجهاد وجماعة الدعوة وحركة النهضة اليمنية الاسلامية. وكان تجمع الاصلاح ثلاثيا في الائتلاف الحاكم مع حزب المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي اليمني، وثنائيا مع الحزب المؤتمر الشعبي منذ بروز الأزمة بشكل حاد. فكان طرفا اساسيا في الحرب ضد الحزب الاشتراكي في الجنوب، بل كان يسعى اليها بشكل فعلي، وتدل على ذلك خطب زعمائه في قطاعات القوات الشمالية، اذ تحدثوا عن «رجس في الجنوب» و«حرب مقدسة» و«اهل كفر وايمان».

كان تجمع الاصلاح اليمني، بفرعه الديني، وقبل الوحدة بايام، يشدد على قيامها، ولم يتحدث عن تاريخيتها بالطريقة التي يتكلم بها الآن، بل المعروف ان الشيخ عبدالمجيد الزنداني عضو مجلس الرئاسة اليمني بعد انتخابات نيسان (ابريل) ١٩٩٣، ورئيس التعبئة العامة خلال الحرب، كان يلهب المصلين في المساجد حماسة ضد الوحدة بمثل حماسته اليوم للحفاظ عليها. وكان اعتراض «الاصلاحيين» على الدستور اخر حجة لهم في قيام هذه الوحدة. وقتئذ صرح الدكتور عبدالكريم الارياني في مقابلة تلفزيونية ايام الاستفتاء على الدستور عام ١٩٩١ قائلا: «الدستور لا عيب فيه وانما العيب في من يرفضونه، الذين يفعلون ذلك بتوجيه من الخارج». والتصريح موجه الى الاخوان المسلمين الذين دخلوا مع اتحاد حاشد القبلي في تجمع الاصلاح اليمني تحت قيادة عبدالله بن حسين الاحمر شيخ مشائخ حاشد ورئيس البرلمان. والحجة في رفض الدستور، انه لا يشير الى اعتبار الشريعة الاسلامية، المصدر الوحيد للقوانين، في الوقت الذي وصف الدستور هذه الشريعة بانها المصدر الرئيسي للقوانين.

كان اعتراض الاسلاميين المتشددين على الوحدة بشكل عام والدستور بشكل خاص، نابعا من تخوفهم من المستقبل، لكون جناحهم العسكري نشا بتمويل من الدولة في الشمال لكي توازن به تمويل الجنوب الجبهة الوطنية في عملياتها العسكرية، التي توقفت نهائيا اوائل الثمانينات باتفاق بين الدولتين. كان ذلك ضمن سياسة الكيد المتبادل. ومن المرجح ان تنتهي اهمية هذا التوازن بعد انتفاء الحاجة اليه، ما يرجح اضعاف الاخوان بمطالبتهم بنزع سلاحهم والغاء معسكراتهم المستقلة في المحافظات الشمالية كمحافظة صعدة. اما رفضهم الدستور فيتفق مع موقف اقطاب الاخوان في الخارج، اذ ورد في صحيفة تجمع الاصلاح («الصحوة») الصادرة في صنعاء في عددها ٢٧٢ راي للدكتور حسن الترابي ينتقد فيه هذا الدستور بقوله: «لم تنفعنا الدساتير الديموقراطية، ينفعنا ان نكتشف اصالتنا من جديد حيث التوازن المطمئن بين الشباب والتطور في الدين».

وقد جاء قبول قادة الاخوان بالدستور بعد طمانتهم من جانب القيادة الشمالية، والاعتماد على نفوذ اتحاد حاشد في الدولة وعلى رغم ان قادة تجمع الاصلاح اظهروا مرونة سياسية في تصريحاتهم، لكنهم كانوا يعولون كثيرا على الخيار العسكري. ولنقرأ تصريح عبدالوهاب الآنسي الامين العام لتجمع الاصلاح الى صحيفة «الوحدة» الصادرة في صنعاء العدد ٧٢ بصدد الديموقراطية والحوار بين الاحزاب الاخرى، قال: «الحوارات، اصلا، بالنسبة الى التجمع اليمني للاصلاح هي الخيار الوحيد والوسيلة الوحيدة السليمة. وبما يحمله التجمع من مبادئ وقيم هي المبادئ والقيم نفسها التي يؤمن بها الشعب اليمني، وبالتالي فليس هناك من مبرر لانتاج اسلوب آخر لتحقيق هذه الاهداف والمبادئ». وعبدالوهاب الآنسي يمثل جناحا منفتحا في تجمع الاصلاح قياسا الى اقطابه الآخرين من منصبه الحزبي لا يعني شيئا بالنسبة الى نفوذ الزنداني وصعتر والديلمي.

لم يستطع الاخوان مد نفوذهم الى الجنوب، الا بعد قيام الوحدة. فقبل ذلك حظر عملهم السياسي في الجنوب بسبب اعتماد انذاك مبدأ الحزب الواحد وتحريمها اي نشاط سياسي باسم الدين. في مقابل ذلك كان تحريم العمل السياسي من نصيب الجبهة الوطنية واحزاب اخرى في الشمال. وللموازنة بين الأسلوبين في الشمال والجنوب، ورد في الفقرة الثامنة من قانون التنظيمات السياسية الذي صدر بعد الوحدة ما نصه «لا يجوز لاي حزب او تنظيم، يؤسس او ينشط المساس بعقيدة الشعب الاسلامية او الادعاء باحتكار تمثيل الدين». وقد اعتبرت الاحزاب الدينية ان هدف القانون هو استبعادها عن السلطة.

وعلى رغم تحريم نشاط الاخوان المسلمين في جنوب اليمن، الا ان حياة بعض اقطابهم كانت تسير بشكل طبيعي. فعلى سبيل المثال، كان الشيخ عبدالرب جابر مسؤول فرع التجمع في الاصلاح مدرساً في عدن منذ ١٩٦٢، وقد اعتقل لمدة ستة شهور في السبعينات ثم افرج عنه وظل يمارس عمله كمدرس للغة العربية في المدارس الثانوية، ويتلقى من الدولة ما يتلقاه ائمة المساجد الاخرون ويظهر على شاشة التلفزيون بشكل دوري ليلقي خطبة الجمعة. وقد حصل على منحة مالية من الدولة لتعمير بيته وترميم المسجد القديم الى جواره ليكون اماما له. وكان غير ممتعض من عمله لاعوام عديدة تحت ادارة امرأة لم تلتزم الحجاب. كذلك الشيخ احمد باهرمز مسؤول تجمع الاصلاح في محافظة ابين الذي كان مدرساً للغة العربية والدين وعضو في مؤسسة الشؤون الدينية التابعة لوزارة العدل والاوقاف الجنوبية. فقد ارسلته الدولة مرات عدة لزيارة بلدان اسلامية بمهمات رسمية دينية، وهو كان على علاقات متينة مع قيادات الحزب الاشتراكي انذاك.

برز هؤلاء مباشرة بعد قيام الوحدة ورفع الحظر عن العمل السياسي المضاد، كقادة في تجمع الاصلاح، ينادون بالغاء الحزب الاشتراكي، ويتكلمون عن اضطهاد شخصي اصابهم، على رغم ان الحزب الاشتراكي اليمني هو الحزب الوحيد الذي عرض سلبياته واعلن تصحيحها. ويحتسب له هذا الموقف مهما كانت المبررات الداعية اليه. لم يحاول تجمع الاصلاح الاستفادة من التغيرات التي حصلت في الحزب الاشتراكي، وظل يتعامل معه كعدو تاريخي، على رغم دعوات قادة الاصلاح لدعم الوحدة والحوار السياسي. وعلى هذا الاساس استمال تجمع الاصلاح، كما فعل المؤتمر الشعبي، جميع المتضررين من بقايا السلاطين وخصوم الاشتراكي وجذبهم الى مواقع قيادية فيه كما حل للفضلي نجل سلطان ابين. وقد تعامل هؤلاء في المحافظات الجنوبية بروح الانتقام والثار ما افسد الحوارات التي كانت تجري بين حين واخر بين قيادة الحزبين خصوصاً في مدينة عدن. وكان لهؤلاء دور كبير في الحرب التي مثل فيها قادة الاصلاح دور المحرض والداعم الشرعي من الناحية الفقهية، اذ اصدروا فتاوى عديدة فحواها تحريم وقف القتال وتصوير الطرف الاخر ككافر يحلل هدر دمه.

لقد عمد اعضاء تجمع الاصلاح الى احراق مراكز الوثائق الرسمية اذ انها تتضمن ما يدين شبكات الجهاد وتورطها في الاغتيالات والانفجارات التي حصلت في عدن بعد اطلاق سراحهم من السجن المركزي المعروف في المنصورة. كذلك احرقوا ارشيف «صوت العمال» الذي يحتوي على تقارير مهمة. وكانت هذه الصحيفة الواسعة الانتشار في اليمن اعتمدها الحزب الاشتراكي والاحزاب المناهضة للاصوليين في نشر المعلومات حول نشاط الجهاد التابع للاصلاح في الاغتيالات ومعسكرات التدريب وتوزيع الاسلحة في الجنوب. ومن القضايا المهمة التي اثرت في حزب الاصلاح في الجنوب، وتابعتها هذه الصحيفة بدقة، قضية الفتاة «لينا» ذات التسعة عشر عاما التي وجدت مقتولة امام دار الشيخ عبدالمجيد الزنداني. و«لينا» هي ابنة وزير العدل الجنوبي السابق ورئيس المحكمة العليا في الجنوب ثم المسؤول عن منظمة الحزب الاشتراكي في صنعاء. وبعدما انتمت هذه الفتاة الى تجمع الاصلاح حاولت الانسحاب لكنها، وحسب قولها لاهلها واجهت ضغوطا في ذلك، ثم اختفت لمدة شهرين وقد تسلم والدها مكالمة هاتفية من مسؤول في الاصلاح يطلب فيها موافقته على زواجها من شخصية مرموقة من دون ان يخبره باسم هذه الشخصية. وبعد رفض الوالد واصراره على البحث عن ابنته وجدت الفتاة مقتولة بمسدس يعود لعائلة الشيخ الزنداني. وقد ادعى الاصلاح انها انتحرت وظل الجثمان محفوظا بطلب من والدها شهوراً عدة، في التحقيق بالحادث، ولكن القضية حفظت في ملفات الشرطة في صنعاء وكان لصحيفة «صوت العمال» التي احرقتها عناصر الاصلاح اخيراً دور رئيسي في عرض القضية على الجمهور الذي نظم في عدن وتعز (مسقط راس والد الفتاة) تظاهرات عدة واعتصامات تدين الحادث، وتطالب بالقصاص.

والسؤال الذي يطرح نفسه هل يستطيع حزب الاصلاح بهذه الروح الانتقامية الاستمرار في السلطة بعدما لعب دور المعارضة والسلطة في آن؟ ان اسلوب الحكم في اليمن بشكل عام، سواء في الفترة الانتقالية او بعدها، لم يحترم التعددية الحزبية والديموقراطية، وظلت روح الاتفاق حول الاقطاب ومحاولة ايجاد التصادم بين القوى لمصلحة قوة اخرى هي السائدة. وهو ما حصل بين الاصلاح والاشتراكي والمؤتمر، وكان رد الحزب الاشتراكي على هذه السياسة دعوة الشخصيات المعارضة التي لا تزال تعيش في الخارج لاستقطابها في مواجهة الثنائي الاصلاح والمؤتمر.

كل هذا يدخل في السياسة المبطنة التي نفذت مباشرة بعد التوقيع على الوحدة ولا تعتمد التعددية السياسية او القرار المدني في حل الازمات الا في الخطط والتصريحات، وهذا ما ادى الى فشل وثيقة العهد والاتفاق واستبدالها بقرار الحل العسكري، بتشجيع خارجي واضح. وبهذا تكون التعددية السياسية بعيدة عن التاثير في تركيبة السلطة الاساسية، فلا مانع اذن من وجودها طالما انها بعيدة عن اي فعل.

ان ما يمارس الان في عدن والمحافظات الجنوبية الاخرى سيقود الى دورة جديدة من الثار والانتقام، وسيدفع هذا الوضع الى العمل السري المناهض. وليس بعيداً ان يكون هذا العمل قيد الاقرار، فهل تستطيع جماعة الاصلاح المتشددة التعايش مع مدينة عدن التي اعتادت على نوع من الانفتاح الاجتماعي منذ زمن طويل.

* كاتب وباحث عراقي مقيم في لندن، عاش في اليمن فترة طويلة.



دمار النفوس.. أخطر ما خلفته حرب اليمن

□ عدن ـ خاص:

المزاعم التى تتردد فى صنعاء حول توقف آلة الحرب النظامية فى شمال وجنوب اليمن لا تعنى بأى حال من الاحوال أن الاستقرار المنشود قد عاد إلى تلك البلاد فتوقعات المراقبين تذهب إلى درجة كبيرة من التشاؤم بسبب ما خلفته الحرب الاهلية الاخيرة من دمار فى البنية الاساسية والمؤسسات الاقتصادية والخدمية غير أن الاهم من هذا وذلك هو الجرح الذى استقر فى أعماق مواطنيه وربما سيظل غائرا على مدى أجيال حتى تصفو النفوس ويستعيد الشعب اليمنى ما وهبه الله من حكمة وتلك الحكمة التى افتقدها تماما وهو يدمر الذات إلى هذه الدرجة المخزية.



المصدر : العالم اليوم
القاهرة

التاريخ : ١ / ... 1992

تدهور الأمن الغذائي في اليمن

سباق لإنقاذ القطاع الزراعي من الاحتضار

□ صنعاء- العالم اليوم :

القطاع الزراعي اليمني يعاني خللاً هيكليا واهمالا من الايادي الزراعية التي هجرت اليمن وذهبت تبحث عن مصادر دخل اخرى من اغترابها في الخارج ورغم أن الزراعة في اليمن من اهم القطاعات الانتاجية والسلعية حيث إن مساهماتها في الانتاج المحلي توفر فرص عمل لحوالي 50٪ من القوى العاملة فإن ذلك قد انخفض في السنوات الاخيرة.

وتهدف السياسات الاقتصادية الرسمية في اليمن إلى زيادة معدلات النمو الزراعي حتى لايستمر زحف ابناء الريف إلى المدن والذي ينجم عنه انخفاض في كثافة الأيدي العاملة في القطاع الزراعي بنسبة اكبر من معدلات النمو السكاني.

وتؤكد دراسة للمهندس اسماعيل محمد المتوكل مدير المكتب الاقليمي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية بصنعاء إنه بالرغم من الجهود التنموية التي تبذل في تنمية القطاع الزراعي ومحاولة مواجهة النقص في الاحتياجات الغذائية من الانتاج المحلي عن طريق الاستيراد فإن الدولة تشعر بأن متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية والبروتينية لاتزال اقل من المعدل العالمي الموصى به حيث لوحظ أن ما تم بذله من الجهود التنموية على المستوى الوطني كان محدود الاثر على القطاع الزراعي بالمقارنة بقطاعات التنمية الاخرى، على العكس من ذلك هناك انحسار في الناتج الوطني الاجمالي أو مستوى انتاجية العمل والمشتغلين به الامر الذي انعكس على الزيادة في كميات وقيمة الواردات من المنتجات الغذائية.

وتقول الدراسة : إن تدني معدلات الاداء في القطاع الزراعي وزيادة الفجوة الغذائية للعديد من السلع الغذائية الرئيسية والاعتماد على الاسواق العالمية في تلبية الاحتياجات الاساسية يعود إلى القصور في بعض السياسات الزراعية والاقتصادية وانحسار الموارد المالية وانكماش الجهود المبذولة في مجال تطوير انتاج الغذاء ادى إلى تدهور أوضاع الأمن الغذائي في اليمن.

وتؤكد الدراسة التي تحمل عنوان (أوضاع الزراعة والغذاء في الجمهورية اليمنية) عددا من الحقائق المتعلقة بالوضع الزراعي، فذكرت أنه يقدر عدد قاطني الريف اليمني بحوالي (60٪) من عدد السكان وتعتبر الزراعة في اليمن اقرب إلى زراعة الكفاف اذ يشكل انتاج الحبوب حوالي 31٪ من متوسط انتاج اليمن حيث يحتل هذا الانتاج مساحة ارضية تقدر بـ (751685 هكتارا) اي حوالي 75٪ من متوسط اجمالي المساحة الزراعية ويقدر متوسط اجمالي المساحة المزروعة اخيرا 1071295 هكتاراً من اجمالي المساحة الصالحة للزراعة.

ويقول المتوكل في دراسته ومما لاشك فيه أن الانتاج الزراعي خلال الثمانينيات قد حقق نموا ملحوظا مقارنة بالعقدين السابقين كما يتوقع أن تنمو الطاقة الانتاجية خلال الاعوام القادمة.

غير أن معدلات النمو السكاني كانت ولاتزال وبصورة ثابتة تتحدى معدلات النمو الانتاجي، وتعزى قصور العملية الانتاجية إلى سياسات الاحلال والتفاضل التنافسية بين محاصيل المجموعة الواحدة وداخل المجموعات ايضا وذلك بسبب محدودية الاراضي وندرة المياه.



المصدر : العالم اليوم
القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : 1 [illegible] 1994

الحكومة اليمنية تبدأ

صرف مرتبات موظفى الجنوب

□ عدن - رويتر:

اعلنت الحكومة اليمنية انها نقلت اموالا للبنوك اليمنية فى جنوب البلاد بعد عودة الاوضاع المالية هناك إلى حالتها الطبيعية. وذكرت وزارة المالية ان البنك المركزى اليمنى نقل اموالا لفرعه فى عدن ولمناطق اخرى بالجنوب لدفع مرتبات موظفى الدولة عن شهرى مايو ويونيو الماضيين والتى كانت قد توقفت بسبب الحرب الاهلية. وكشف مصدر مصرفى ان فرع البنك المركزى فى عدن قد بدأ يصرف شيكات لموظفى الدولة وانه لديه سيولة نقدية كافية لتسديد جميع المعاملات عن شهرى مايو ويونيو.



عدن: ارتفاع كبير في الأسعار على رغم تحسن ملحوظ في التموين

■ عدن - ا ف ب - لم يتعاف سكان عدن، كبرى مدن الجنوب اليمني، بعد من نكبة الحرب والنهب الذي تلاها، حتى اجتاحهم ارتفاع مجنون في أسعار المواد الغذائية على رغم التحسن الملحوظ في عمليات التموين بعد أكثر من ثلاثة اسابيع على انتهاء المعارك بين الشماليين والجنوبيين.

وحل التجار الشماليون من تعز وصنعاء والحديدة بدلاً من مؤسسات القطاع العام، الموروثة عن النظام الشيوعي الجنوبي السابق، التي كانت تؤمن المواد الغذائية للمواطنين باسعار معقولة. وفرض هؤلاء «أسعاراً خيالية يحاولون بها تعويض ما قدموه من مساهمات في المجهود الحربي».

ومع ارتفاع سعر صرف الدولار الى ٧٥ ريالاً امس بعدما كان يتراوح بين ٤٥ و٥٠ ريالاً في السوق الموازية قبل الحرب (السعر الرسمي ١٢ ريالاً للدولار)، قفز سعر كيلوغرام اللحم من ٥٠ ريالاً الى ١٣٠ ريالاً وسعر كيلوغرام الدجاج من ٩٠ ريالاً الى ١٩٠ ريالاً وسعر عبوة الزيت (اربعة ليترات) من ١٠٠ ريال الى ٣٢٠ ريالاً.

اما السكر فتضاعف سعره اكثر من ثلاث مرات، في حين تضاعف سعر الارز مرتين والمياه المعدنية خمس مرات. ويذكر ان اسعار الارز والسكر والزيت مدعومة من الدولة.

ولا يتجاوز متوسط الرواتب في اليمن اربعة الاف ريال. وكان دفع رواتب الموظفين الجنوبيين الذي توقف بعد اندلاع القتال في الخامس من ايار (مايو) الماضي استؤنف قبل ايام تنفيذاً لتعليمات الحكومة في صنعاء.

وانتقدت صحيفة «١٤ اكتوبر» الحكومية، التي كانت مقربة من الحزب الاشتراكي وعاودت الصدور الاربعاء الماضي بعدما عينت السلطات على راسها احد اعضاء قيادة فرع حزب المؤتمر الشعبي العام في عدن، وصحف رسمية اخرى في صنعاء موجة الغلاء غير العادية خلال الايام الماضية واتهمت وزير التجارة بمهادنة التجار.

وقدرت لجنة تابعة الامم يوم الجمعة الماضي ان اليمن بحاجة الى مساعدات انسانية عاجلة بقيمة ٢٥ مليون دولار تشمل اغاثة ٣٧٥ الف متضرر، بينها اربعة ملايين دولار لسد الحاجات الغذائية.

اما في المياه، فان اعمال الاصلاح في محطة بئر ناصر (١٥ كيلومترا شمال عدن) وخزانات بئر احمد (ضاحية عدن الشرقية) تواجه صعوبات بسبب وجود الغام من مخلفات المعارك التي انتهت في السابع من تموز (يوليو) الماضي.

وبدأ ضخ المياه الى بعض أحياء عدن لمدة بضع ساعات يومياً بعدما اقتصر طوال اسبوعين على ساعة واحدة. وواصلت صهاريج اللجنة الدولية للصليب الاحمر تامين المياه الى بعض المناطق المرتفعة التي لا تزال محرومة منها وخصوصاً في حي كريتر. لكن طوابير المواطنين أمام محطات توزيع المياه اختفت.

وعاد التيار الكهربائي بعد اصلاح الاعطال في محطة التوليد في الحسوة من دون ان يخلو الامر من انقطاعات عرضية في بعض المناطق.

وعلى الصعيد الامني، تناقص عدد المسلحين المدنيين في شوارع المدينة بعد جهود المحافظ طه غانم لتخفيف المظاهر المسلحة في المدينة. وانتقدت صحيفة «١٤ اكتوبر» استمرار تجول الدوريات العسكرية في عدن من دون داع وطالبت الشرطة بممارسة واجباتها بدلاً منها.

ومع ان عمليات السلب والنهب الجماعية توقفت، إلا ان الشرطة لا تزال تتلقى تقارير وشكاوى عن حالات اقتحام بعض العسكريين المنازل.

ولا يزال مسؤولو المؤسسات العامة التي تعرضت للنهب خلال الأيام الأولى لاجتياح القوات الشمالية المدينة يتوجهون الى المدن الشمالية مثل تعز والبيضاء لاسترجاع السيارات والأثاث العائد لمؤسساتهم.

وكان حظر التجول الذي فرض على مدن رئيسية ومنها عدن رفع الثلثاء الماضي.



المصدر : الحياة اللندنية
التاريخ : ١ اغسطس ١٩٩٤
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

علي صالح سيطالب بتسليم المسؤولين الجنوبيين السابقين

□ صنعاء - «الحياة»:
□ عدن -
من إقبال علي عبدالله:

■ اعلن الرئيس اليمني علي عبدالله صالح امس ان اليمن بصدد المطالبة بتسليمه عدداً من المسؤولين الجنوبيين السابقين «ومنهم علي سالم البيض (رئيس مجلس الرئاسة في جمهورية اليمن الديموقراطية السابقة) لمحاكمتهم كمجرمي حرب».

وقال صالح في خطاب القاه في تعز (٢٥٦ كيلومتراً جنوب صنعاء) ان «بلادنا بصدد مطالبة الجهات المعنية في الخارج بتسليمها عدداً من المجرمين الفارين لمحاكمتهم داخل الوطن كمجرمي حرب».

وخص بالذكر علي سالم البيض الذي اعلن في ٢١ ايار (مايو) الماضي قيام «جمهورية اليمن الديموقراطية» في جنوب اليمن ثم لجأ الى سلطنة عمان بعد انتصار الشماليين في السابع من تموز (يوليو) الجاري في الحرب التي استمرت شهرين.

وسمى علي صالح ايضاً في الخطاب الذي نقلته وكالة الانباء اليمنية (سبأ) عبدالرحمن الجفري «نائب رئيس جمهورية اليمن الديموقراطية»، وحيدر ابو بكر العطاس «رئيس الوزراء» والعميد هيثم قاسم طاهر «وزير الدفاع».

واضاف ان هؤلاء القادة «مسؤولون مسؤولية مباشرة عن قتل العديد من الابرياء من الاطفال والنساء والشيوخ والمواطنين الامنين ناهيك عما تسببوا به من خراب ودمار (...) هؤلاء المجرمين سيلعنهم التاريخ... والشعب اليمني موجود داخل الوطن وليس لاحد حق الادعاء بتمثيله او الوصاية عليه في الخارج من اي جهة كانت».

وامهل الرئيس صالح الجنوبيين الاخرين الفارين في الخارج خمسة عشر يوما «للاستفادة من قانون العفو العام» الذي اعلن في ٢٤ ايار (مايو) الماضي، وجدد دعوته الى "الاخوة المغرر بهم الفارين في الخارج للعودة فورا الى داخل الوطن ابتداء من اليوم (امس الاحد) والاستفادة من قانون العفو العام" مشيرا الى ان «من لم يستجب لهذا النداء خلال هذه الفترة فسوف تتخذ ضده الاجراءات الدستورية والقانونية».

وعن الحوار بين القوى السياسية في اليمن اكد صالح انه لا «يؤيد الا الحوار داخل اليمن وبين الاحزاب والتنظيمات السياسية والقوى الوطنية التي تستهدف مصلحة الوطن وتحرص على وحدته ونهجه الديموقراطي ومسيرة تقدمه ونهضته».

واكد ناطق باسم الحكومة اليمنية امس الاحد ان الحوار اليمني «شأن يمني بحت»، وانكر ضمنا اي دور للامم المتحدة في الاشراف على هذا الحوار.

وفي عدن اكد السيد طه احمد غانم محافظ عدن ان الحياة عادت تدب مجدداً في عدن بعدما كانت محرومة ومشلولة تماماً من كل وسائل الحياة العصرية مثل توافر المياه والكهرباء والاتصالات وتعطل معاملات المواطنين ومصالحهم منذ فترة في عدد من المرافق.

واضاف ان النية تتجه الآن، بشكل حثيث، نحو تحويل عدن الى منطقة حرة بعد تطوير كل مرافقها وتحسين مستوى الخدمات فيها الى مرتبة افضل كثيراً مما كانت عليه في السابق وتعميم المنتزهات المختلفة للترويح عن المواطنين وإدخال مزيد من الجمالية الى المدينة في فترة وجيزة.

وقال محافظ عدن في تصريح نشر امس ان الرئيس علي عبدالله صالح اصدر توجيهاته لإعادة الحياة الطبيعية الى المدينة بشكل سريع «بعد القضاء على عصابة التمرد والانفصال في قيادة الحزب الاشتراكي في السادس من تموز

التتمة في الصفحة (٤)

٥٣٠٠٠٠

علي صالح سيطالب بتسليم

تتمة الصفحة الاولى

المنصرم».

من جهة اخرى اعلن مسؤول في مصفاة عدن لتكرير النفط ان الكلفة الاولية للدمار الذي لحق بالمصفاة نتيجة الحرب التي شهدتها البلاد خلال شهري أيار وحزيران (يونيو) الماضيين بلغت خمسة واربعين مليون دولار.

واضاف في تصريح الى «الحياة» امس ان خمسة خزانات احترقت نتيجة القصف العشوائي الذي تعرضت له المصفاة في الاول من حزيران الماضي اضافة الى تدمير المضخات ونقص الخطوط المغذية للمصفاة.

واوضح ان الحرائق التي لحقت بالمصفاة قضت على كل وسائل الاطفاء وادت الى مقتل ثمانية من عمال المصفاة وإصابة سبعة واربعين بجروح.

وكان تقرير اعدته وكالات الامم المتحدة العاملة في اليمن ذكر امس ان «اجمالي الاحتياجات الضرورية المطلوبة للمناطق التي تضررت من الحرب، ومنها عدن، للاشهر الستة المقبلة تقدر ب ٢٢ مليون دولار لقطاعات معينة منها التغذية والصحة والتربية والتعليم والمياه» منوهاً بان «قيمة ما قدم حتى الآن من جانب الامم المتحدة من ادوية ومضخات للمياه وبعض المعدات الخاصة لاصلاح شبكة المياه بلغت مليون دولار فقط».



المصدر : الأهرام

القاهرة

التاريخ : ٦ أغسطس ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

على صالح يحدد العفو العام بـ ١٥ يوما بدءا من الأمس

تعز - وكالات الانباء - حدد الرئيس اليمنى على عبدالله صالح فترة ١٥ يوماً، اعتبارا من امس، مهلة للاستفادة من قانون العفو العام. وهدد باتخاذ الاجراءات القانونية الدستورية ضد من لايستجيب خلال هذه الفترة.

واشار الى ان بلاده ستطالب بتسليمها بعض الاشخاص اليمنيين لمحاكمتهم بها.

ورحب بالحوار الوطنى بشرط ان يكون داخل اليمن وبين القوى الوطنية التى تحرص على وحدته.

وفى الوقت نفسه، قال الشيخ عبدالله الاحمر رئيس مجلس النواب اليمنى ان ملف الحرب اليمنية فى مجلس الأمن قد اغلق تماماً، وانه لم يعد للامم المتحدة ولالغيرها حق التدخل فى شئون اليمن الداخلية.



المصدر : الشرق الأوسط
اللندنية
التاريخ : ١ [illegible] ١٩٩٤

الرئيس اليمني يحدد 15 يوماً مهلة للعفو العام

كتائب الجهاد ترفض مغادرة قاعدة العند ومعسكر قرب تعز

لندن: من عبد الله حموده ولطفي شطارة
عدن: «الشرق الأوسط»
صنعاء: وكالات الأنباء

أعلن الرئيس اليمني علي عبد الله صالح ان صنعاء بصدد مطالبة الجهات المعنية في الخارج بتسليمها عدداً من المسؤولين الجنوبيين ومن بينهم علي سالم البيض لمحاكمتهم كمجرمي حرب.

ونسبت وكالة الأنباء اليمنية «سبأ» أمس الى الرئيس علي صالح قوله انه سيطالب ايضاً بتسليم كل من عبد الرحمن الجفري نائب رئيس جمهورية اليمن الديمقراطية وحيدر أبو بكر العطاس رئيس الوزراء وهيثم قاسم طاهر وزير الدفاع.

وحدد الرئيس اليمني فترة خمسة عشر يوماً اعتباراً من أمس للاستفادة من قانون العفو العام الذي صدر في صنعاء أخيراً، وقال ان من لا يستجيب لهذا النداء خلال هذه الفترة فسوف تتخذ ضده الاجراءات الدستورية والقانونية.

واضاف الرئيس اليمني الذي كان يتحدث أمس أمام القيادات الادارية والشعبية في محافظة تعز «اننا نرحب بالحوار وهو من الثوابت الوطنية في النهج الديمقراطي الذي نؤمن به ولكن نرحب بالحوار داخل الوطن وبين الأحزاب والتنظيمات السياسية والقوى الوطنية التي تستهدف مصلحة الوطن وتحرص على وحدته ونهجه الديمقراطي ومسيرة تقدمه ونهضته».

من جانب آخر كشفت مصادر سياسية يمنية مطلعة لـ«الشرق الأوسط» عن أن خلافات بدأت تتفاقم بين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح بشكل ملحوظ حول تنظيم حيازة الأسلحة الثقيلة والمتوسطة.

وكانت خلافات قد برزت بين الاصلاح والشعبي عقب انتهاء الحرب بسبب رفض الاصلاح اجراء أية مصالحة مع قادة الحزب الاشتراكي، في الوقت الذي كان المؤتمر الشعبي العام يبدي فيه مرونة في التعامل حتى مع الأشخاص الـ 16 الذين وردوا في قرار النائب العام من المسؤولين في الاشتراكي.

وذكرت المصادر ان الخلاف العسكري بين الاصلاح والشعبي يتركز حول إصرار كتائب المجاهدين رفضها مغادرة قاعدة العند الجنوبية التي سقطت في أيدي القوات الشمالية خلال الحرب، الى جانب معسكر لبوزة قرب تعز.

وكانت صنعاء تتجه الى اعادة ترتيب أوضاع القوات المسلحة والمعسكرات خاصة في المحافظات الجنوبية عدن، لحج وحضرموت، إلا ان كتائب المجاهدين عززت وجودها في قاعدة العند ومعسكر لبوزة بشكل ملحوظ مما استدعى انتقال الرئيس اليمني علي عبد الله صالح أواخر الأسبوع الماضي الى تعز والاشراف بنفسه على إعادة ترتيب الأوضاع العسكرية والأمنية في محافظتي عدن ولحج، الى جانب وضع خطة متكاملة ومتفق عليها بشأن الوضعية العسكرية لقاعدة العند ومعسكر لبوزة.

واكدت المصادر ان أجهزة الأمن الرسمية بدأت حملة مراقبة وتفتيش عن الأسلحة الثقيلة والمتوسطة التي تسربت من قوات الجيش اثناء الحرب، والعمل على استرجاعها بشتى الطرق.

وكشفت المصادر عن اعتقال العقيد عبد الولي الشميري قائد كتائب المجاهدين وعضو مجلس النواب مع موكبه في منطقة حيس في محافظة الحديدة قبل اربعة أيام، وقالت ان الشميري كان في طريقه الى مديرية مقبنة يرافقه عدد كبير من أنصاره وناقلات عسكرية كبيرة محملة

التتمة .... ص 4



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : 1 أغسطس 1994

اليمن

بالاسلحة وعدة اطقم، واحتجزت الناقلات والاطقم واعيدت الى تعز.

ونفى عبد السلام العنسي عضو اللجنة العامة - المكتب السياسي - للمؤتمر الشعبي العام وجود أية خلافات بين الرئيس صالح والزنداني، واعتبر العنسي في حديث لـ«الشرق الاوسط» ان ملف القضية اليمنية اغلق وان حزبه يرغب في حوار داخلي مع القوى الوحدوية في الحزب الاشتراكي اليمني.

واكد العنسي ان الحرب اليمنية افرزت واقعاً سياسياً جديداً يلزم استيعابه عند تشكيل الحكومة الجديدة.

وأكدت مصادر يمنية مسؤولة ان الاصلاح بدأ يستعد لمعركة سياسية ضد اية محاولة من جانب القوى المعتدلة في المؤتمر الشعبي التي تؤكد ضرورة عودة الحزب الاشتراكي اليمني الى المشاركة في الائتلاف الحاكم بعد ان دمرت قوته العسكرية خلال الحرب.

وكشفت المصادر ان عبد الوهاب الانسي نائب رئيس الوزراء الأمين العام لحزب الاصلاح رفض خلال لقائه الاسبوع الماضي في مسقط بعدد من القادة الجنوبيين الموجودين في سلطنة عمان اية مصالحة سياسية مع الحزب الاشتراكي.

وكان مسؤولون في الحزب الاشتراكي قد تقدموا في اجتماع مسقط بحضور عبد العزيز عبد الغني عضو مجلس الرئاسة بست نقاط تشمل تدابير حسن النية والمصداقية وبناء مناخ الثقة لمعالجة آثار الحرب ليعرضها على القيادة في صنعاء وهي كالتالي:

● وقف الملاحقات وحملات التفتيش والاعتقالات والغاء حالة الطوارئ.

● إطلاق سراح المعتقلين والاسرى والمفقودين.

● معاملة الضحايا والمفقودين معاملة الشهداء ورعاية اسرهم واستمرار دفع كامل رواتبهم ومستحقاتهم.

● إلغاء قرارات الفصل والابعاد من الخدمة المدنية والعسكرية وعودة الجميع الى اعمالهم.

● إعادة المساكن والسيارات والممتلكات المستولى عليها لاصحابها والتعويض لما دمر أو اتلف منها او جرى نهبها.

● تطبيع الحياة العامة والاسراع باصلاح شبكات المياه والكهرباء والخدمات التموينية والاجتماعية وإزالة الالغام من المواقع التي زرعت فيها، واحترام حقوق الانسان.

وأكدت المصادر ان صنعاء لم تعط اي رد على هذه التدابير، واعتبرت ان الاصلاح يسعى لينصب نفسه بديلاً عن الحزب الاشتراكي.

وكان عبد الوهاب الانسي قد قال بوضوح للمسؤولين الجنوبيين ان «ما يجري في الداخل لا يخصكم وان امامكم فقط قرار العفو العام إذا اردتم الاستفادة منه والعودة الى البلاد فاهلاً وسهلاً».

ومن جانب آخر اتهم مصدر يمني جنوبي رفيع المستوى صنعاء بالاستيلاء على 16 مليار ريال يمني منذ العام الماضي، من أرصدة البنك الأهلي اليمني (الجنوبي)، وعبر عن دهشته من ترويج نبأ اقراض البنك المركزي اليمني مبالغ من المال للمصارف الجنوبية، حتى تتمكن من دفع رواتب الموظفين الحكوميين العاملين في المحافظات الجنوبية، التي لم تدفع منذ أكثر من 4 اشهر، وهو تاريخ يسبق نشوب الحرب اليمنية بين الشمال والجنوب.

وفي حين قال المصدر ان دفع الرواتب يعتبر مسؤولية تقع على عاتق وزارة المالية في حكومة صنعاء، قال ان هناك 6 مليارات ريال يمني، تمثل النسبة القانونية التي احتفظ بها البنك الاهلي اليمني لدى البنك المركزي في صنعاء، لم يدفع البنك المركزي منها شيئاً منذ العام الماضي، مما ادى الى تفاقم مشكلة السيولة النقدية في المحافظات الجنوبية والشرقية، واسهم في تعقيد الازمة السياسية بين اطراف القيادة اليمنية.

وقد ترتب على ذلك عرقلة النشاط الاقتصادي والتجاري لعملاء البنك الاهلي اليمني من تجار ومؤسسات خاصة وحكومية، بسبب عدم توفر السيولة، وكانت حجة البنك المركزي في عدم الدفع هو ان تلك المبالغ حولت الى حساب وزارة المالية، وادرجت ضمن الميزانية العامة للدولة، ولم يصدر ما يقابلها من رصيد من البنك المركزي، علماً بان هذه المبالغ كانت ودائع تخص الافراد والتجار والمؤسسات.

واضافة الى هذا التصرف المخالف للعرف المصرفي، سحب البنك المركزي اليمني ايضاً ما قيمته 10 مليارات ريال يمني من الاوراق النقدية بالدينار الجنوبي، في اطار عملية توحيد العملة، واصدار الريال الموحد باسم الجمهورية اليمنية، ولم يصدر أوراقاً نقدية بالريال بدلاً منها، مما ادى الى تزايد حدة مشكلة السيولة في الاسواق.

عبد السلام العنسي لـ «الشرق الأوسط»

ملف اليمن أغلق وما جرى في جنيف ليس مفاوضات ولكنه لقاء لتوضيح موقفنا

لندن: من لطفي شطارة

انتقد عبد السلام العنسي عضو اللجنة العامة - المكتب السياسي - رئيس الدائرة العامة لحزب المؤتمر الشعبي العام اليمني والسفير السابق لصنعاء في الخرطوم ما تناوله الاخضر الابراهيمي مبعوث الامين العام للامم المتحدة في تصريحات صحافية اكد فيها انه يفهم ان قرار العفو العام الذي اعلنه الرئيس علي عبد الله صالح يشمل علي سالم البيض.

وقال العنسي الذي يعتبره كثير من قادة الحزب الاشتراكي بانه وضع في منصبه لمهاجمة حزبهم في حديث اجرته معه «الشرق الاوسط» عبر الهاتف من لندن ان استفتاء الاشخاص الـ16 هو من اختصاص السلطات القضائية اليمنية وحدها.

واكد المسؤول الشمالي ان صنعاء بصدد تشكيل حكومة جديدة قريبا سيراعي فيها نسبة التمثيل البرلماني للاحزاب وتستند الى الواقع السياسي والخريطة التي افرزتها الحرب اخيرا. وقال العنسي ان ملف القضية اليمنية اغلق.

وفي ما يلي نص الحديث:

● ترددت انباء عن تعديل وزاري او تشكيل حكومة يمنية جديدة، ما صحة ذلك؟

- ما تردد صحيح وطبيعي ان يتم بعد ان انتهت الازمة السياسية وتمخض عن ذلك واقع سياسي جديد اضافة الى ما تتطلبه طبيعة المرحلة من وجود حكومة قوية تعيد البسمة الى الشفاه وتبني ما دمرته قوى «الردة والانفصال».

● بمعنى ان الحكومة السابقة لم تقم بواجباتها؟

- نحن بحاجة اليوم الى حكومة للاعمار والحكومة السابقة اصيبت اعمالها بالشلل نتيجة انشغالها بالازمة وتداعياتها وابتعاد رئيس وزرائها وعدد من اعضاء الحزب الاشتراكي فيها عن مواصلة اعمالهم ووقوفه مع هذه القوى.

● ولكن بعض المراقبين يعتبرون ضغط حزب الاصلاح على المؤتمر الشعبي العام وقيادته وراء سرعة تشكيل الحكومة حتى تقطع الطريق على اية تسوية للمفاوضات الجارية في الخارج بين الدكتور الارياني وحيدر ابو بكر العطاس؟

- الضغوط ليست من الاصلاح للاسراع بتشكيل حكومة وانما تشكيلها اصبح مطلبا يتفق عليه الاصلاح والمؤتمر وكل القوى الوطنية الوحدوية في الساحة وليس الهدف من هذا الاسراع لقطع الطريق على اية تسوية للمفاوضات، لانه في حقيقة الامر لا توجد مفاوضات بين ممثلي الشرعية وبين «المتمردين»، وليكن واضحا ان المطالبة بسرعة تشكيل حكومة جديدة تاتي فقط للاسباب التي اشرنا اليها سابقا.

● قلتم ان الحوار يجب ان يكون في الداخل ونفيتم عقد اي لقاء للارياني مع العطاس في جنيف، ورغم ذلك استمر اللقاء اكثر من ثلاث ساعات، واتفق على موعد اخر. كيف تفسرون ذلك؟

- نعم قلنا وما زلنا نؤكد انه لم يجر حوار بين الارياني والعطاس وانما فقط جاء لقاء جنيف لكي يبلغ ممثلي «المتمردين» - العطاس والاصنج - بموقف القيادة الشرعية الوحدوية من موضوع الحوار السياسي وهو الموقف الذي تحدد في رسالة مجلس الوزراء الى الامين العام للامم المتحدة والذي يضع ضوابط وثوابت لاي حوار قد ينشا مستقبلا، وفي مقدمة تلك الضوابط والثوابت ان يتم الحوار في الداخل (اليمن) وتحت مظلة الشرعية الدستورية والاعتراف بنتائج الانتخابات البرلمانية والايمان المطلق بالوحدة اليمنية والحفاظ عليها، واستطيع ان اؤكد انه بعد لقاء جنيف الذي ابلغ فيه ممثلو «المتمردين» بحضور الاخضر الابراهيمي قد اصبح واضحا ان الحوار اصبح مسؤولية يمنية فقط ولا تدويل للحوار.

● ولكن الاجتماع دام اكثر من ثلاث ساعات وبحضور الابراهيمي، وتوصيل رسالة لا يحتاج الى هذا الوقت!

- نحن نعتبره لقاء شخصيا، وللتوضيح فإنه لم يتفق على موعد اخر للقاء قادم خارج اليمن.

● ولكن معلومات مؤكدة تقول ان لقاء قادماً سيعقد في ابوظبي؟

- لكم معلوماتكم ولكن ليست كل معلومات تصل اليكم يفترض صحتها. فملف اليمن قد اغلق.

● هل ابلغت الامم المتحدة صنعاء باغلاق ملف اليمن؟

- عمليا الملف مغلق بعد الحسم العسكري.

● الابراهيمي يرى ان العفو العام يجب ان يشمل الـ16 شخصا الذين وردت اسماؤهم في قرار النائب العام، كما ان الارياني يحاور العطاس، احد من اعتبرتهم صنعاء في قائمة الـ16، فماذا يعني ذلك؟

- مع احترامي لراي الاخ الاخضر الابراهيمي فإن استثناء الـ16 شخصا هو من اختصاص السلطات القضائية في اليمن باعتبارها الجهة التي وجهت الاتهام لهؤلاء الـ16.

● هل ترى ان قرار العفو العام هو بديل عن المصالحة السياسية الشاملة عن طريق الحوار؟

- في رأينا ان العفو العام اشمل وعلى الحزب الاشتراكي ان يتصالح اولا مع نفسه ثم مع الشعب.

● الحزب الاشتراكي يتهم صنعاء بانها لم تطبق على الواقع العملي قرار العفو العام او ما يؤكد حسن نيتها، من خلال اعادة الدبلوماسيين الجنوبيين الذين طردوا من مناصبهم واعادة المنازل التي استولى عليها البعض وايجاد حل عقلاني لا يقوم على نشوة النصر..

- ليس صحيحا، فقرار العفو العام طبق على كل المغرر بهم من مدنيين وعسكريين وقد عاد المئات الى اعمالهم ومنازلهم وهم الآن بين اهلهم ينعمون بالاستقرار، اما عودة المنازل التي استولى عليها البعض فاعتقد ان كل منزل اقتحمه البعض بغير حق اعيد الى اصحابه، وبعض القضايا في هذا

المجال سيبت فيها القضاء، اما الحوار العقلاني فالباب مفتوح للجميع للحوار في صنعاء ونحن احرص من الاشتراكي على الحوار.

اما قضية الدبلوماسيين الذين طردوا او ابعدوا من مناصبهم فهم اما دبلوماسيون انتهت مدة عملهم او دبلوماسيون تنكروا لواجبهم والتحقوا مع «الانفصاليين» وتغيبوا عن عملهم الدبلوماسي.

● ولكن لماذا اقتصر هذا التقييم على الدبلوماسيين الجنوبيين فقط وفي هذا التوقيت؟

ـ على اية حال هذه قضايا بسيطة تشمل اشخاصا لا يتجاوزون عدد اصابع اليد ويمكن حلها اداريا عن طريق وزارة الخارجية.

● ترددت اخيرا انباء عن خلافات عميقة بين الرئيس علي عبد الله صالح والزنداني وبين حزب الاصلاح والمؤتمر الشعبي بشكل عام بسبب بعض المرونة التي يبديها الرئيس مع الاشتراكي، ما صحة ذلك؟

ـ لا صحة لهذا تماما فالعلاقة بين الرجلين طيبة وقوية ولعل بعض اجهزة الاعلام المنحازة ضد اليمن ووحدته هي التي تنسج مثل هذه الاوهام.

● ولكن الرئيس صالح تراجع عن تصريحات كان قد اطلقها اثر توقف القتال مباشرة عندما اعلن ان العفو العام يشمل الـ16 شخصا بعد ان اكد الزنداني رفضه بقوة ان يشمل العفو العام الـ16؟

ـ لم يتراجع الرئيس عن قرار العفو العام باستثناء الـ16 شخصا ولم يعلن الرئيس اي استثناء.

● الاصلاح يطالب بنصيبه في السلطة بعد ان اختل التوازن بخروج قادة الاشتراكي، كما ان انصار الرئيس الجنوبي السابق علي ناصر محمد لا بد ان يطالبوا بثمن مشاركتهم في الحرب، كيف يستعد المؤتمر الشعبي لمواجهة ذلك؟

ـ لقد ذكرت لك ان الازمة السياسية التي انتهت بالحسم العسكري والانتصار على قوى «التمرد» افرزت واقعا سياسيا وخريطة يلزم مراعاتهما بعد ان فرزت تلك الازمة اعداء الوحدة من اصدقائها، فتميز من تميز من المدافعين عن الوحدة من تنظيمات سياسية وغيرها، واسهم من اسهم بجانب المؤتمر والاصلاح في خندق واحد للدفاع عن الوحدة والتصدي للانفصال، واي تشكيل حكومي جديد سيراعى فيه نسبة التمثيل البرلماني للاحزاب التي ستشارك في تشكيل هذه الحكومة، وهذا من حق الجميع ان يتمسكوا بهذا المعيار ما لم تقبل القوى الرئيسية ان تضع صيغة جديدة لائتلاف سياسي جديد، وعلى كل حال لكل حادث حديث.

● كيف ترى مستقبل اليمن على المدى القريب بعد ان سكتت اصوات المدافع؟

ـ انا متفائل جدا لمستقبل اليمن واؤكد لك ان يوم 7 يوليو (تموز) - عندما انتهت المعارك - هو يوم لا يقل اهمية عن يوم 22 مايو (ايار) 1990 - يوم قيام الوحدة - فالوحدة الآن اكثر رسوخا ونستطيع ان نمضي نحو البناء والتعمير ونحن اكثر تفاؤلا، فلن يشهد المستقبل الوحدوي اي ثنائية تشطيرية سواء على مستوى ادوات الحكم او غيرها، فالجيش واحد والعملة ستكون واحدة، وسيتمتع جميع المواطنين بالمساواة والعدالة وستتاح لهم في ظل نظام الحكم المحلي المرتقب اكبر قدر من المشاركة الشعبية في ادارة شؤون بلادهم.

● المؤتمر الشعبي العام يدعو الى التمسك بالديمقراطية السياسية والتعددية الحزبية ومع ذلك يطلب بان يتحاور فقط مع من يصفهم بالوحدويين فقط في الاشتراكي، الا ترى ان للآخرين في الاشتراكي رأياً ايضا يجب ان يسمع ويحترم؟

ـ المؤتمر الشعبي بالفعل يدعو ويناضل ويدافع عن الوحدة والديمقراطية السياسية والتعددية الحزبية، وكون انه يريد ان ينسق او يتحاور مع القوى الوحدوية فليس في هذا تناقض مع ما يدعو اليه، وكونه يرفض الحوار مع القوى «المتمردة» كالبيض والعطاس والجفري وغيرهم فهذا ايضا من حقه ولا يخل بهذه المبادئ التي يلتزم بها، اما ان يسمع رأي الوحدويين الاشتراكيين في الحزب نفسه فهذا شيء طيب والباب مفتوح للحوار معهم، ويجري الآن حوارا مع القيادات الموجودة داخل اليمن.

● ولكن قراري مجلس الامن الدولي يقولان ان الحوار يجب ان يتم دون شروط مسبقة؟

ـ كان ذلك الحوار عندما كان «المتمردون» يشكلون كيانا انفصاليا مزعوما ويحكمون قبضتهم على جزء كبير من قواتنا المسلحة التي يزج بها في حربهم «الانفصالية»، فكانت قرارات مجلس الامن تهدف اساسا الى ايقاف اطلاق النار، وذلك لن يتأتى الا عن طريق حوار، اما وقد وقف اطلاق النار بفعل الحسم العسكري الذي صنعه الشعب والجيش معا، وارتفعت اعلام الوحدة من جديد فوق سماء عدن والمكلا، فإن الحوار الذي يلزم دعمه هو الحوار الذي يجري بين اليمنيين داخل بلادهم ولا يجادل في هذا الا احمق.

● القادة الجنوبيون في الخارج يهددون بشن اعمال مسلحة اذا ما رفضت صنعاء استمرار الحوار في الخارج؟

ـ لو كان بيدهم القدرة على استمرار القتال لما هربوا بجلودهم فارين واصبحوا لاجئين ومشردين. اننا نعتقد ان مثل هذه التصريحات ليست الا حركة مذبوح وعلى كل حال فالمثل يقول: «ابشر بطول سلامة يا مربع».

● هناك عدد غير قليل من السياسيين والعسكريين الجنوبيين في الخارج مع اسلحتهم، اليس من مصلحة اليمن ان يجري الحوار في الخارج وبمشاركة اطراف عربية للوصول الى تسوية يقبلها الجميع ما دام كل اليمنيين يرون ان وثيقة العهد والاتفاق ما تزال صالحة للتطبيق؟

ـ عدد من العسكريين الموجودين في الخارج بداوا في العودة الى اليمن واستفادوا من قرار العفو العام والاسلحة بدات تعود ونحن احرص على جنودنا وموظفينا من الكوادر السياسية والادارية التي غرر بها والموجودة في الخارج ونحن احرص عليها من اية لجنة دولية او عربية او اقليمية واؤكد هنا من جديد دعوتنا لمن بقي منهم خارج الحدود ان يعودوا الى بلادهم ويمارسوا اعمالهم في اطار الوحدة والالتزام بالشرعية الدستورية ومؤسساتها.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط

اللندنية

التاريخ : ٩ [illegible] ١٩٩٤

7000 جنوبي يعودون من منطقة الحدود مع عمان

دبي - ر: قال دبلوماسيون امس ان عددا من بين اكثر من 7000 مواطن من جنوب اليمن تقطعت بهم السبل عند الحدود المشتركة مع سلطنة عمان بعد هزيمة الجنوبيين في الحرب اليمنية قبل ثلاثة اسابيع بداوا العودة الى ديارهم.

وذكر الدبلوماسيون ان اللاجئين بداوا العودة الى ديارهم خلال اليومين الماضيين بعد قرار العفو العام الذي اصدره الرئيس اليمني علي عبد الله صالح.

وذكر دبلوماسيون ان هناك اكثر من 7000 مواطن من بينهم عدد كبير من النساء والاطفال يعيشون في خيام عند الحدود في درجة حرارة ترتفع الى 40 درجة مئوية في النهار، وان الحكومة العمانية توفر لهم الماوى والطعام. وقال احد الدبلوماسيين «انهم يحصلون على الماء والغذاء الكافي لكن الاوضاع لا يمكن ان تكون مريحة ومن الافضل ان يعودوا الى بلادهم».

وذكر الدبلوماسيون ان ثلاث سفن على الاقل تنقل مئات اليمنيين الفارين من الجنوب تقطعت بها السبل وظلت في عرض البحر طوال اسبوعين على الاقل بعد ان رفضت عمان السماح لها بان ترسو وقالوا انهم لا يعلمون شيئا عن الزوارق وان قال البعض ان هناك زورق ركاب واحدا على الاقل لا يزال راسيا قبالة سواحل عمان.



عبد الرحمن الجفري لـ «الشرق الأوسط»

أدعو الرئيس صالح لمناظرة تلفزيونية

سيظل سقوط شبوة وحضرموت والمهرة لغزاً

لندن: من لطفي شطارة

دعا عبد الرحمن الجفري نائب رئيس جمهورية اليمن الديمقراطية التي اعلن قيامها في عدن، الرئيس اليمني علي عبد الله صالح الى مناظرة تلفزيونية تنظمها اية شبكة تلفزيون بينهما وعلى الهواء مباشرة للمكاشفة حول الاسباب التي قادت اليمن الى الاقتتال.

وقال الجفري في حديث لـ«الشرق الاوسط» رداً على ما أعلن من ان الرئيس علي صالح سيطالب الدول بتسليم القادة الجنوبيين الموجودين في الخارج لمحاكمتهم كمجرمي حرب، «انني اترك الحكم للشعب في الشمال اذا وافق صالح على مناظرة تلفزيونية او تشكيل محكمة شرعية من علماء المسلمين غير الحزبيين والمشهود لهم بالعلم والنزاهة». واتهم الجفري نظام صنعاء بممارسة القتل الجماعي والاغتيال والتدمير والقيام باعمال السلب والنهب وانتهاك الاعراض.

وكشف الجفري انه يعتزم القيام بجولة عربية الاسبوع الحالي مع عدد من الوزراء للقاء ببعض القادة العرب وطرح وجهة نظر القيادة الجنوبية وتبادل وجهات النظر بشانها.

واكد ان ملف القضية اليمنية لن يغلق وان ممثلي صنعاء سيحضرون لقاء مرتقباً في ابوظبي كما حضروا لقاء جنيف. وفي ما يلي نص الحديث:

● يستعد الرئيس علي عبد الله صالح لمطالبة بعض الدول التي يوجد فيها القادة الجنوبيون بتسليمهم الى صنعاء، واشار الى اسمكم ضمن من سيطالب بتسليمهم؟

ـ الاخ علي عبد الله صالح ـ هداه الله ـ يعكس الآية كعادته.. فهو يطالب بمحاكمتنا.. في الوقت الذي تجب محاكمته على كل ما ارتكبه هو ومن معه سواء في حق الجنوب او في حق الشمال.. فهو ومن معه الذين مارسوا القتل الجماعي والاغتيال ومارسوا التدمير وشنوا حرباً شاملة علينا ومزقوا اليمن وزرعوا الفتن والسلب والنهب وانتهاك الاعراض، لم يتركوا شيئاً في الجنوب الا ونهبوه ابتداء بكراسي روضة الاطفال وانتهاء باثاث ومعدات الجامعة والمستشفيات والمطارات والموانئ.. والمضخات من المزارع والمعدات بكل انواعها. بل احرقت كل السجلات والملفات في كل المحافظات ابتداء بسجل المواليد وانتهاء بسجل الوفيات وما بينهما من شهادات مدرسية او جامعية او احصاء، او خدمة مدنية او تامينات اجتماعية او احوال مدنية او سجلات الأملاك والمحاكم.

عملية تدمير شاملة لهوية الانسان في الجنوب وحتى التاريخ والمتاحف نهبوها وحرقوها حتى المكتبات والمخطوطات. وكل من تلك الجرائم تكفي لإنزال اشد العقوبة على مرتكبيها وكلها ثابتة بالصوت والصورة.

فماذا ارتكبنا نحن؟!.. نقر ونعترف، بفخر، اننا دافعنا بكل ما نستطيع عن اهلنا وارضنا وعرضنا.. نقر ونعترف، بكل فخر، اننا قاتلنا المعتدي قتال شرفاء.. نقر ونعترف اننا رفضنا ان نكون «رعايا» لنظام صنعاء.. نقر ونعترف، باعتزاز، اننا شاركنا شعبنا في امانيه وطموحاته في الانعتاق من هذا النظام.. نقر ونعترف، بكل الاعتزاز والفخر، اننا مع الوحدة التي تقيم العدل والمساواة وتحفظ الكرامة والحياة.. واننا ضد وحدة تقيم الظلم والتمييز وتدوس الكرامة وتنشر الموت.

نقر ونعترف، بكل العزة والفخر، اننا اقمنا نظاماً للجنوب يقوم على العدل والمساواة وينشر الخير ويحفظ حقوق الانسان ويطبق، بحق، شريعة الاسلام.. واننا أعلنا اننا سنقيم الوحدة عندما ياتي نظام في صنعاء يقوم على نفس المثل والقيم..

وبدأنا ننفذ ما نقول.. فاقفلنا المعتقلات الاستثنائية التي كانت قائمة في ظل نظام صنعاء.. واقفلنا مصنع الخمر الذي سكت عنه ادعياء الإسلام عندما وصلوا السلطة ثم دمروه بعد ان اقفلناه.. واعطينا الحرية لاحزاب نظام صنعاء (المؤتمر والإصلاح).. ونهبوا مكاتبنا واستولوا على وثائقنا واضطهدوا رجالنا عندما استولوا على الجنوب.. بل ان منزلي في صنعاء نهب كل ما فيه واحتله الأمن السياسي.. وهذه حالة ليس لها سابقة في التاريخ السياسي اليمني في الشمال.. حيث ظلت منازل السياسيين المعارضين واملاكهم مصانة في مختلف تاريخ الصراع السياسي في اليمن.. لكن اراد نظام صنعاء ان يظهر تمييزاً بين السياسي الشمالي والسياسي الجنوبي.. فتم السطو على منزلي ونهبه.. ولم اسمع من زعامات احزاب صنعاء من استنكر او اعترض.. بل ان اكثرهم يمجد ما يحدث ويمجد الزعيم.. خوفاً ورعباً منه..

ومع ذلك.. هل يقبل رئيس النظام في صنعاء بمناظرة تلفزيونية تنظمها اي شبكة تلفزيون على الهواء بيني وبينه ونترك الحكم بعدها للشعب في الشمال وانا اقبل بحكمه.

او ان تشكل محكمة شرعية من علماء المسلمين غير الحزبيين والمشهود لهم بالعلم والنزاهة.. فهل يقبل اهل النظام في صنعاء ورئيسه حكم محكمة كهذه؟

● هل توافقون صنعاء على دعوتها ان يكون الحوار داخل اليمن؟

ـ لقد كان هناك حوار داخل اليمن وانتهى الى وثيقة العهد والاتفاق. فهل نفذ نظام صنعاء حرفا منها.. ام رفض تنفيذ البند الاول منها وهو القبض على منفذي اعمال الاغتيالات والتفجيرات بدعوى انهم ملتجئون الى قبائلهم وهو لا يستطيع محاربتهم.. ثم رأينا هذا النظام كيف استطاع ان يشن حرب ابادة وتدمير على الجنوب كله، كما رأينا كيف ان المتهمين بتلك الاعمال من الجنوب قد تم القبض عليهم اما من الشمال فلم يقبض على احد.

والمهم ليس مكان الحوار وانما المهم الالتزام بما يتمخض عنه الحوار، فهل نظام صنعاء نظام يلتزم بتعهداته واتفاقاته؟!.. علمتنا التجربة المريرة انه نظام لا يلتزم بشيء.. ولذلك لا بد من ضمانات.. ولا اعتقد ان احداً سيقدم ضمانة على نظام كنظام صنعاء.. فالمفلس لا يضمنه احد.

● مسؤولون في المؤتمر الشعبي العام قالوا ان ملف القضية اليمنية اغلق بعد الحسم العسكري، وان لقاء جنيف هو آخر لقاء في الخارج بين ممثلين من صنعاء والقادة الجنوبيين..



المصدر : الشرق الأوسط

١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ يوليو ١٩٩٤

- اذا كان الحسم العسكري يغلق ملفات قضايا الشعوب.. لما كانت للشعوب قضايا مع المستكبرين ولاغلق ملف اليمن بعد الاحتلال التركي، ولاغلق ملف الجنوب بعد الاحتلال البريطاني ولاغلق ملف الكويت بعد الاحتلال العراقي.. ولاغلق ملف اوروبا كلها بعد الاحتلال النازي، الا اذا كان موظفو المؤتمر الشعبي يعتبرون ابناء الجنوب كالهنود الحمر الذين اغلق ملفهم في الولايات المتحدة.

ما أبرعهم في اغلاق الملفات بعد كل الموبقات التي يرتكبونها فهل يمكن اغلاق ملف وفيه كل تلك الدماء، وكل تلك الضحايا من النساء والاطفال والرجال. وفيه كل تلك الانتهاكات لحقوق الانسان والنهب والسلب ومحاولة الطمس لكل جنوبي.

اما ان يقولوا ان لقاء جنيف هو اخر لقاء في الخارج بين ممثلي صنعاء وممثلي القادة الجنوبيين فلا نمانع ان يقولوا مثل هذه الاقوال، فلقد قالوا انهم لن يحضروا الى جنيف وحضروا وهم اعقل من ان يرفضوا الحوار تحت اشراف الامم المتحدة. ونعتقد انهم سيقبلون بالجولة القادمة في ابوظبي وبجدول أعمال وجدول زمني للحوار، لانهم يعلمون تماما ان القضية لم تنته بل بدات بشكل اوضح واقوى بعد الاجتياح والاحتلال والممارسات التي لم تشهد مثلها منطقة عربية. بل حتى القلة من ابناء الجنوب الذين اندفعوا في البداية مع نظام رئيس صنعاء اما خوفاً او طمعاً او نكاية، حتى هؤلاء قد بدأوا يعيدون حساباتهم بعد ان شاهدوا ما تعرض له ابناء مناطقهم من مهانة واذلال واعتداء على الارواح والممتلكات والاعراض..

● حدد الرئيس صالح مهلة 15 يوماً لاستنفاد قرار العفو العام. هل تعتزمون حث انصاركم على العودة قبل نهاية المهلة المحددة؟

- ان انصارنا واحبابنا لم يغادر منهم احد الجنوب او الشمال الا نسبة ضئيلة جداً من القيادات المعروفة لا يتجاوز عددهم الآلاف (حوالي عشرين الفاً) اما بقية ابناء شعبنا وكله انصار واحبة، فهم في الوطن يقاومون الاحتلال ويرفضون الاذلال ويقومون باعمال بطولية في المقاومة وبدافع ذاتي دفاعاً عن كرامتهم وعرضهم. ونحن على ثقة انهم لن يخنعوا وسيصعدوا من اعمالهم وسيبتكروا وسائل جديدة عملياً واعلامياً. وسنلتقي بهم ان شاء الله على ارض الوطن..

اما مهلة عفوه الرئاسي والتي حددها بخمسة عشر يوماً فلنا سؤال، هو هل منفذ عفوه على من يعيش في الوطن؟ نحن وشعبنا والعالم نعلم جميعاً حقيقة الممارسات القمعية التي يمارسها نظامه.. حتى ضد الاطفال الرضع.. بل حتى ضد الجمادات.. من تدمير واحراق ونهب وسلب..

● هل رسمت القيادة الجنوبية خطة لتحركاتها سواء على الصعيدين العسكري والسياسي؟

- الحمد لله نسير برؤية واضحة.. وكل الخيارات امامنا.. «وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون» صدق الله العظيم. ونحن أصحاب قضية واصحاب حق ولن تموت قضيتنا ولن يضيع حقنا.. باذن الله وعونه.

● هناك معلومات عن تشكيل قيادة جنوبية جديدة في الخارج، هل يعني ذلك وجود خلاف في صفوف القيادة الحالية؟

- لا وجود لخلافات في صفوف قيادتنا وانما نحاول آن نوجد صيغة اكثر تطوراً ولا يعني ذلك، بالضرورة، تشكيل قيادة جديدة، فلقد خضنا تجربة معاً، وان كانت فترة قصيرة، ولكنها تجربة ثرية، لضخامة الاحداث التي خضناها معاً، وبالتالي لا بد من تطوير صيغة التعاون لتواكب المرحلة الجديدة التي افرزتها التجربة ولتؤدي الى تلاحم كل جماهير شعبنا في عمل مشترك يعيد الحق الى نصابه.. والى فرز واضح لقوى العمل الوطني يعكس نتائج التجربة الماضية.. بصورة جلية لا لبس فيها ولا ازدواجية على كل الاصعدة. ولا يوجد خلاف في صفوف القيادة حول تلك البديهيات.

● تؤكد صنعاء باستمرار انها على استعداد للحوار والمصالحة مع العناصر الوحدوية في الحزب الاشتراكي الذي يستعد لعقد لقاء تشاوري لرسم خطة لتحركاته المقبلة التي ربما تقوم على اساس الالتزام بوثيقة العهد والاتفاق كيف تنظرون لمثل هذه التحركات؟

- اولاً لا بد من ان يكون الامر واضحاً وجلياً.. فلقد عكس الصمود الاسطوري في عدن ان القضية ليست قضية حزب اشتراكي وعلي عبد الله صالح والاصلاح.. وبالتالي ليست قضية من يسميهم علي عبد الله صالح الوحدويين في الحزب الاشتراكي وغير الوحدويين. القضية التي عكستها المعارك - وبالذات حول عدن الباسلة - هي قضية باطل وحق. قضية معتد ومعتدى عليه.. قضية الجميع فهي قضية الرابطة وقضية الاشتراكي والتحرير والتجمع والوطني والوحدوي الناصري والمستقلين وكل قطاعات شعبنا التي قادت وشاركت في المعارك ورفضت الاحتلال.. ولم يعد احد من تلك الهيئات يملك اوراق القضية وحده، بل ولا يملك الاشتراكي حتى اغلبية في اوراق القضية.. فالقضية قضية شعب بكامله في البداية وقف الناس في الجنوب على الحياد. ولكن عندما اتضحت الصورة، وبالذات في المعارك حول عدن وفي اطرافها، وقف الشعب كله مقاوماً ببسالة وصمود اسطوري حير كل المراقبين والمتابعين، وان كان لم يحيرنا لاننا كنا مع شعبنا ونعرف طبيعته ونعرف ماذا يريد فالبتنا له ان المعركة معركة الجميع، وانها بالتالي معركته. ولذلك فاستعداد صنعاء للحوار والمصالحة مع عناصر في الاشتراكي لن يؤدي الى نتيجة لاننا نعلم ان صنعاء لن تتصالح الا مع الاطراف في الاشتراكي.. وانها حتى لو تصالحت مع اي جهة بمفردها.. فما ذلك الا للالتهامها واذلالها.

فلقد كانت صنعاء شريكة مع كل الاشتراكي ولم ينتج عن تلك الا الازمات والتمزق وقد كان الاشتراكي يمتلك نصف كل شيء في السلطة ولكن صنعاء لم تمكنه.. وحاولت التهامه.. وصنعاء تعرف قبل غيرها ان المعادلة قد تغيرت تماماً.. وان عليها ان تحسبها بطريقة مختلفة.. شكلاً وموضوعاً.. ولكنها - اي صنعاء - تحاول ان تهرب من مواجهة الحقيقة.. لاضاعة الوقت متخيلة ان الوقت يخدمها.. وهذا خطا اخر في حسابات صنعاء وستضطر الى اعادة النظر في حساباتها.. ولكن لن ينتظرها احد طويلاً.

اما استعداد الاشتراكي لعقد لقاء تشاوري فهذا امر طبيعي.. بالنسبة لكل حزب.. ونحن في الرابطة.. ايضا نعقد اجتماعات لتقييم ما حدث ولوضع ملامح لخطواتنا المستقبلية.. لكن خطة التحرك لن يضعها اي من احزابنا على حدة وانما سنضعها معا من خلال اطرنا التي سبق واعلناها معاً.. ومن خلال تطوير صيغة عملنا المشترك.

اما وثيقة العهد والاتفاق فسبق وان اشرت اليها ونحن ملتزمون بها كاساس وجاء ذلك في اعلان 21- 1994/5/22م بقيام جمهورية اليمن الديمقراطية.

● كيف تواجه القيادة الجنوبية معاناة كثير من النازحين الموجودين في دول مجاورة؟

- نحن سنظل مدينين لكل من وقف معنا في محنة شعبنا ونقدر كل المواقف الطيبة كما نقدر الظروف المحيطة بكل جهة. ولا نريد ان نسبب حرجاً لاحد خاصة اولئك الذين وقفوا معنا في وقت الشدة وتقف القيادة دائماً امام كل قضايا المعاناة التي يمر بها زملاؤنا والحمد لله نجحنا في تذليل كثير من الصعوبات.. وما حدث وما يحدث ادخلنا في تجربة ثرية اخرى من العمل والتي غربلت كل النوايا والتوجهات. وخرجنا من هذه التجربة بزاد كبير يعيننا على مواجهة تحديات المستقبل.. واهم ما في هذه التجربة اننا امام المعاناة نسينا انتماءاتنا الحزبية واصبحنا نهتم، وبصورة جادة ومسؤولة، بقضايا كل الناس الذين صمدوا، بصرف النظر عن اي انتماء حزبي.. بل لا نكاد نتذكر هذا الامر.. ويشهد زملائي من الاحزاب الاخرى،



الاشتراكي. التجمع الوطني. التحرير - المستقلين، انني، وانا رئيس لحزب الرابطة، لم افكر في يوم من الايام، سواء في عدن او خارجها، ان اميز قيادياً في الرابطة او عضواً فيها عن قيادي في حزب اخر او عضو فيه او مستقل.. بل اعتبرت الجميع زملاء واخوة.. واكثر من ذلك انني في كثير من الاحيان اهتم بغير الرابطيين اكثر من اهتمامي بالرابطيين. فالمعركة والقضية قد اذابت الجليد. واظهرت التجربة حقيقة ما نكنه ونتنويه لشعبنا على اختلاف اتجاهاته.. واننا نستطيع ان نعمل معاً مترفعين عن اي تعصب حزبي او مناطقي.. وان هذا الاسلوب.. هو وحده.. الذي يزرع الثقة بيننا.. وينمي ثقة شعبنا بنا واطمئنانه الينا.

● سقوط المكلا دون مقاومة يعتبره المراقبون اهم لغز في الحرب التي دارت في اليمن.. هل يمكن توضيح أسباب حدوث ذلك؟

- بوضوح وصراحة هذا ما زال هو اللغز الكبير. فما حدث ليس سقوطاً للمكلا بل انهيار وانسحاب من كل حضرموت والمهرة دون وجود لقوات شمالية مهاجمة بل انها، اي القوات الشمالية، لم تقترب من اي منطقة في حضرموت الا بعد الانسحاب منها بيوم او يومين ولا لوم على حضرموت ولا على اهلها، فلم يتم استيعابهم ولا تهيئتهم للقتال، ولم تبذل جهود حقيقية - خاصة على المستوى الادنى - لافهام الناس بان المعركة معركة الجميع ولا بابعاد القضية، ولم يشرك الآخرون في التعبئة ولا في ادارة الامور، ولم يعش الناس جو الحرب وبالتالي لم يبال الناس بما يحدث. وهذا حدث قبل ذلك في شبوة وسقطت بنفس الطريقة ومع ذلك فهناك امور لم يحن الوقت بعد لكشفها. وبالتالي سيظل سقوط شبوة وحضرموت والمهرة لغزاً في نظر المراقبين. كما ان استشهاد بطل حضرموت الشهيد صالح ابو بكر بن حسينون قد احدث ارتباكاً كبيراً.. وساهم سقوط حضرموت في اتخاذ قرارنا بالانسحاب من عدن.

● هناك اراء تقول بان ما جرى في اليمن هو سيناريو خارجي وان الانهيار المفاجئ كانت وراءه وعود بتسوية سياسية لوقف نزيف الدم..

- هذه تحليلات واقوال ينفيها الواقع الذي نعرفه جيدا والذي عشناه. وكان بامكان وقف نزيف الدم بتسوية سياسية دون الحاجة الى هذا الانهيار الذي لا يشرف احداً ان يجعله ثمناً لتسوية سياسية اياً كانت. فنحن قاتلنا دفاعاً عن مصالح شعبنا وحريته وكرامته. ولا يمكن ان نرضى بان يكون اذلال شعبنا ومهانته ثمناً لتسوية سياسية، فهل يمكن ان يكون التنازل عن الغاية هو الثمن لتسويات سياسية ذليلة..؟! نحن اكبر من ان نقبل هذا على انفسنا وعلى شعبنا..

● الى اي مدى كان للنفط دور في كل ما جرى في اليمن؟

- لا شك ان الثروة النفطية في الجنوب قد اسالت لعاب المتنفذين في صنعاء، وبالتالي ارادوا ان يذلوا شعبنا ليتمكنوا من التحكم في الثروة النفطية. كما لا شك ان مصالح دولية كبيرة لها وجود على ارضنا وان النفط في الجنوب موجود بكمية كبيرة جداً وسيحتاجها العالم في مطلع القرن 21.. وكل تلك الامور اثرت وتؤثر سلباً وايجاباً على قضيتنا.

ونحن ندرك ما للغير من مصالح في بلادنا، وندرك ان تبادل المصالح عامل هام من عوامل الاستقرار.. وليس لنا اعتراض على تلك المصالح.. بل على العكس فمن مصلحة بلادنا تنمية المصالح المشتركة مع الغير والحفاظ عليها.. ولكن، وفي نفس الوقت، ارجو ان لا يعتقد احد ان احداً في الجنوب سيقبل ان تستثمر ثروته بعيداً عنه او لصالح غيره.. او ان استقرارا يمكن ان يفرض في ظل وحدة مفروضة بالقوة والاحتلال.. او ان جبروتاً يمكن ان يجعلنا نركع ونخضع.. او نقبل بان يتحكم احد في ثرواتنا وان يحرم شعبنا من حقه في الحياة وفي اختيار الطريق الذي يريده لنفسه.. او ان يستكين شعبنا لامر واقع مفروض..

● هل هناك اتصالات مع علي سالم البيض والقيادات الاخرى.. وما هي الاسباب التي تمنعه من المشاركة العلنية في اللقاءات؟

- الاتصالات بين الاخ الرئيس علي سالم البيض والقيادات الاخرى مستمرة والذي يمنعه من المشاركة في الاجتماعات هو حالته الصحية..

● هل تنوون زيارة بعض الاقطار العربية؟

- نعم هناك جولة ستبدا خلال هذا الاسبوع لزيارة عدد من الاقطار العربية.. وسيرافقني فيها الاخ عضو مجلس الرئاسة سليمان ناصر مسعود والاخ نائب رئيس الوزراء ووزير النقل صالح عبيد احمد والاخ وزير الداخلية محمد علي احمد والاخ وزير الدفاع هيثم قاسم طاهر والاخ وزير التامينات والشؤون الاجتماعية الدكتور حازم علي شكري والاخ عضو الجمعية الوطنية جمال محمد عبد الله بن هادي وسنلتقي ببعض الزعماء العرب لنطرح عليهم وجهة نظرنا ونتبادل وجهات النظر ونستمع لآراء الاشقاء. وفي نفس الوقت فان الاخ رئيس الوزراء حيدر ابو بكر العطاس والاخ محسن محمد ابو بكر بن فريد نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتنمية والاخ نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية السيد عبد الله الاصنج يقومون بزيارة لفرنسا وبريطانيا لشرح وجهة نظرنا وتبادل الآراء. كذلك فان عدداً من القيادات الرئيسية موجودون الآن في بعض البلدان العربية ويقومون بدور فاعل في نفس الاتجاه.

ونحن على ثقة ان الله معنا وعلى ثقة ان ابناء شعبنا اينما وجدوا يقفون الى جانبنا سواء في الداخل او المغتربون في البلدان العربية او في اوروبا واميركا وافريقيا وجنوب شرق اسيا.. وما ضاع حق وراءه مطالب.



إعلان الإبراهيمي فشل الأمم المتحدة في اليمن اعتراف دولي بانتهاء الازمة لصالح صنعاء

القاهرة – الرأي العام

ذكرت مصادر دبلوماسية عربية في القاهرة ومقربة من الوضع في اليمن ان اعلان المبعوث الدولي الاخضر الابراهيمي بفشل جهود الامم المتحدة في تحقيق مصالحة وطنية في اليمن من خلال عقد اجتماعات في جنيف او غيرها خاصة بعد انتهاء العمليات العسكرية في اليمن يعتبر اعترافا دوليا يؤكد انتهاء الازمة اليمنية بالفعل لصالح الشمال والرئيس علي عبد الله صالح خاصة وانه كانت هناك بعض القوى المؤيدة للجنوب تحاول ابراز ان القضية اليمنية لم تحسم بالانتصار العسكري الشمالي على الجنوب وتحاول ايضا اظهار وجود حوار بين الشمال والجنوب على الاقل لتبرير ان المعونات المقدمة للجنوب لم تذهب هباء وأكدت ان الازمة اليمنية ستلقى بظلال كثيفة على اجتماعات اليمن الى ذلك ذكرت مصادر الجامعة العربية ان جهود الجامعة بشان اليمن منصبة على النواحي الانسانية حيث يوجد حاليا ١٧ طبيبا مصرياً في اليمن يعملون تحت مظلة الجامعة ويتم اعداد دفعة اخرى لارسالها الى المناطق المتضررة لتقديم الخدمة الطبية.



المصدر : الرأي العام الاردنية
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/٨/١٩٩٤

اللاجئون اليمنيون في عُمان بدأوا العودة لبلدهم

دبي - رويتر

قال دبلوماسيون أمس الاثنين ان عددا من بين اكثر من ٧٠٠٠ مواطن من جنوب اليمن تقطعت بهم السبل عند الحدود المشتركة مع سلطنة عمان بعد هزيمة الجنوبيين في الحرب الاهلية اليمنية قبل ثلاثة اسابيع قد بدأوا العودة الى ديارهم.

وذكر الدبلوماسيون ان اللاجئين بدأوا العودة الى ديارهم خلال اليومين الماضيين بعد قرار العفو العام الذي اصدره الرئيس اليمني علي عبدالله صالح.

واعطى صالح اللاجئين الجنوبيين في المنفى الذين ايدوا الانفصال ١٥ يوما للتمتع بالعفو او مواجهة اجراءات دستورية وقانونية تتخذ ضدهم.

وقال احد الدبلوماسيين /ليس لدينا ارقام محددة لكن البعض بدأ يعود للاستفادة من العفو/.

وذكر دبلوماسيون ان هناك اكثر من ٧٠٠٠ مواطن من بينهم عدد كبير من النساء والاطفال يعيشون في خيام عند الحدود في درجة حرارة ترتفع الى ٤٠ درجة مئوية في النهار.

وقالوا ان الحكومة العمانية توفر لهم المأوى والطعام، وقال احد الدبلوماسيين /انهم يحصلون على الماء والغذاء الكافي لكن الاوضاع لا يمكن ان تكون مريحة ومن الافضل ان يعودوا الى بلادهم/.

ولم تقل الحكومة العمانية شيئا عن اللاجئين اليمنيين اكثر من التأكيد على ان المواطنين الذين لجأوا الى عمان هم احرار في العودة الى بلادهم.

وقال دبلوماسيون ان الامم المتحدة والصليب الاحمر لم يشاركا في تقديم المساعدات للاجئين الا انهما بدأ يشعران بالقلق ازاء مصيرهم.



المصدر : الشرق الأوسط

اللندنيه

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣ اغسطس ١٩٩٤

* * *

الحل السياسي هو الانتصار اليمني

● مهمة الحل السياسي للأزمة في اليمن لا تقع على كل كاهل طرف دون آخر، كما لا يمكن إنجازها بفرض شروط المنتصر على المهزوم

ما يحدث في اليمن اليوم، يشبه قصة الزعيم العمالي البريطاني انورين بيفان. لقد اعلن بيفان اضراباً عمالياً شاملاً، واضعاً سلسلة من المطالب التي رفضها زعيم حزب المحافظين الحاكم، واشتدت المعركة دون حل.

واخيراً، انهزم زعيم حزب المحافظين، واستدعى بيفان الى مكتبه.

يروي بيفان في كتابه «بدلاً من الخوف» بقية القصة، يقول:

«ابلغني زعيم حزب المحافظين انه يعترف بهزيمته أمام اضراب العمال، وانه قرر الاستقالة، وطلب مني الاستعداد للذهاب معه الى قصر الملكة لقبول تسلم منصب رئيس الوزراء بدلاً منه». ولكنه يضيف قائلاً: «في لحظة الانتصار تلك شعرت بالهزيمة. ادركت انني كرئيس للوزراء لن استطيع تحقيق مطالب العمال بسبب وضع الخزينة، وفوراً طلبت من رئيس الوزراء ان لا يستقيل، وبدأت معه مفاوضات لوضع صيغة حل وسط، وتم انجاز ذلك».

واليوم يعيش الحكم في صنعاء في نشوة الانتصار على «جيش الانفصاليين المتمرد على الشرعية»، ولكن الانتصار لا يعني في بعض الاحيان نهاية القصة بل بدايتها. فالانتصار العسكري يجب ان يترجم الى حل سياسي، وإلا فإنه يتحول الى واحد من اثنين: القمع او الهزيمة.

وبما ان الهدف هو الوحدة، فلا يمكن انجاز هدف من هذا النوع، إلا عبر تفاهم سياسي، يصل الى حد صياغة عقد اجتماعي بين طرفي البلد الواحد والشعب الواحد، بعد ان وصل الاختلاف الى حد حمل السلاح. وبما أن صنعاء لم تستطع ان تفرز فوراً الاحزاب والكتل والهيئات المؤيدة لها في الجنوب، ولم تستطع ان تدفع المؤيدين لها الى احتلال موقع القيادة كممثلين للجنوب، فلا مفر إذاً من صياغة هذا الحل السياسي المنشود عبر الحوار والتفاهم مع القوى نفسها التي شاركت في القتال، ولا بد هنا من تأكيد نقاط الانطلاق التالية:

اولاً: يمكن في سياق البحث عن صيغة الحل السياسي، الحديث طويلاً عن المهمات المطلوبة من زعامات الشطر الجنوبي، ويمكن الرد بالحديث طويلاً عن المهمات المطلوبة من زعامات الشطر الشمالي، ولكن مثل هذه المناكفة يمكن ان تستمر الى الابد، ما لم يقر الطرفان بأن المهمات المطلوبة هي مهمات متبادلة. فيطالب كل طرف الآخر بالمهمات المطلوبة منه ويبلغه في اللحظة نفسها انه سيقوم من جهته بتنفيذ مهمات مماثلة.

ثانياً: ان الحرب تولد مشكلات للمنتصر وللمهزوم على السواء. وبعض المنتصرين اليوم يرفضون التعاون مع الحزب الاشتراكي، او يعترضون على قرار العفو العام، او يتنكرون لمنطق الحوار. وبالمقابل فإن بعض المنهزمين اليوم يهددون بالحرب الأهلية، او يعجزون عن عقد الاجتماع القيادي في دمشق، او يرفضون الدعوة للحوار على اساس الائتلاف الثلاثي الذي كان قائماً، دون ان يبلوروا صيغة الحل الذي يريدون، ومطلوب من كل طرف أن يحل مشكلاته، ليمكن نصب طاولة الحوار في المكان والزمان الملائمين.

ثالثاً: لقد تفاوض الجنوب طويلاً، وهو يمسك بعنان الجيش الخاص به، وهو سيتفاوض الآن للمرة الأولى بدون جيش، وعليه ان يقبل ذلك ويقر به كأمر واقع، ولكن يخطئ «الشمال» كثيراً، ان هو تفاوض بمنطق قوة الجيش. فالحلول التاريخية والمصيرية لا يمكن ان تفرض بالقوة. الحلول التاريخية والمصيرية تحتاج الى القناعة، وإلا فإنها لا تدوم، او تعيش دائماً على فوهة بركان. وعدن تعيش على فوهة بركان، بالمعنى المادي للكلمة لا بالمعنى المجازي.

ومن حسن الحظ في اليمن، أن مخاض الوحدة قد افرز وثيقتين تمت صياغتهما بالحوار الطويل: وثيقة الدستور، ووثيقة العهد والاتفاق، ويمكن الاستناد الى هاتين الوثيقتين لتأكيدهما، او لتطويرهما، ليكونا اساساً للحل السياسي المنتظر، وللعقد الاجتماعي اللازم في اليمن.

بلال الحسن

* * *



اليمن يبلغ الامم المتحدة والجامعة العربية بقرار العفو عن قيادات الجنوب

شخصيات يمنية ترشح نفسها لخلافة البيض فى مجلس الرئاسة

ابلغت القيادة السياسية فى صنعاء الدكتور عصمت عبدالمجيد الامين العام للجامعة العربية والاخضر الابراهيمى الامين العام المساعد للامم المتحدة ومبعوثها الخاص بشان اليمن بقرار العفو الذى اصدرته القيادة السياسية اليمنية لتفتح الباب امام عودة جميع اعضاء الحزب الاشتراكى وقيادات الانفصال الى اليمن والذى يسرى حتى مساء يوم ١٥ اغسطس الجارى

واوضح السفير احمد لقمان مندوب اليمن الدائم بالجامعة العربية «للاهرام» ان الحكومة اليمنية ستطالب بتسليم القيادات التى سترفض العودة لمحاكمتهم عن الجرائم التى ارتكبوها خلال فترة الحرب وماقبلها.

واشارت الانباء الواردة من صنعاء الى ان عددا من الشخصيات اليمنية البارزة قام بالترشيح لعضوية مجلس الرئاسة اليمنى فى مجلس الرئاسة اليمنى لشغل المقعد الذى كان يشغله على سلم البيض ويعد محمد بن على مسلم عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكى والمحامى منصور الحماطى والعميد على صالح الحودى من ابرز المرشحين لشغل المنصب.

وفى تعز اكد الرئيس اليمنى على عبدالله صالح ان اليمن ستطلب تسليم قادة الحزب الاشتراكى من الدول الشقيقة التى فروا اليها عقب سقوط عدن والمكلا وبخاصة البيض وعبدالرحمن الجفرى الذى عينه البيض نائبا له وحيدر ابو بكر العطاس رئيس وزراء اليمن السابق وهيثم قاسم طاهر وزير الدفاع السابق.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشعب

القاهرة

التاريخ : ٤ ... ١٩٩٤

أمريكا.. واليمن

قبل سفري إلى اليمن انتقدت الموقف الأمريكي من الحرب اليمنية باعتباره كان مسانداً للانفصاليين استناداً لبعض التصريحات الرسمية، ومعرفة حقيقة الموقف الأمريكي كان من أهم الاستنتاجات التي خرجت بها من الرحلة.

فالواقع -وهو ما يؤكده سير الأحداث- أن الولايات المتحدة لم تكن متحمسة للانفصال، وإن مدت الخيوط مع كل الأطراف، بل كانت دول عربية (معظم دول إعلان دمشق) مع الأسف هي المتحمسة لتشجيع الانفصال.

ولم تر الولايات المتحدة في وحدة اليمن خطراً على مصالحها، ولم تتعامل بروح الانزعاج من التحالف القومي- الإسلامي الحاكم في اليمن.

ولأول مرة منذ فترة طويلة لا تصطدم الولايات المتحدة في أزمة كبيرة مع المصلحة العربية، فهل يمثل الموقف الأمريكي من الأزمة اليمنية نقطة تحول، نحو مزيد من ترشيد لسياستها الخارجية في المنطقة.. أم أن هذا موقف خاص باليمن؟ هذا ما ستكشف عنه الأيام القادمة.

م.أ.ح



رفع حظر التجول في اليمن .. وإخلاء سبيل جميع المعتقلين

أعلن في اليمن عن الرفع الكامل لحظر التجول في كل انحاء اليمن بما في ذلك مدينة عدن.. تمهيداً لوقف العمل بحالة الطوارىء التي أعلنت مع بداية الحرب.

وصرح أحمد لقمان السفير اليمني بالقاهرة للشعب بانه قد تم الإفراج عن جميع المعتقلين، ولايوجد الآن اى معتقل من الذين رفعوا السلاح ضد الشرعية، في ممارسة غير مسبوقة بالنسبة للاحوال المماثلة سواء في اليمن او خارجها.

واضاف السفير ان المياه والكهرباء قد انتظمتا في عدن وأن خدمات النظافة اصبحت منتظمة.. في وقت اكد فيه ممثل منظمة الصحة العالمية في صنعاء انه لاتوجد حالات كوليرا في عدن.. وأن ماتم رصده هو حالات محدودة

ماتم رصده هو حالات محدودة

للإسهال عادة ما تحصل في الصيف.

وأكدت الحكومة اليمنية أن العفو العام الصادر عن كل الذين شاركوا في التمرد المسلح لايزال سارياً حتى ١٥ اغسطس الحالي.



المصدر : الرأي العام الاردنية

التاريخ : ٢/٨/١٩٩٤

زعماء «الاشتراكي» اليمني بـــــــدأوا يتوافدون الى دمشق لبحث مستقبل الحزب

دمشق - رويتر

بدأ زعماء من الحزب الاشتراكي اليمني الجنوبي يتوافدون الى دمشق لعقد اجتماع قيادي لبحث خطط الحزب المستقبلية في اعقاب اخفاق محاولة الانفصال عن الشمال الشهر الماضي.

وقال مسؤولون يمنيون لرويتر ان فضل محسن عبدالله وزير الاسماك في حكومة الرئيس علي عبدالله صالح الذي رفض الانضمام للحكومة الانفصالية التي يتزعمها رئيس الحزب الجنوبي علي سالم البيض وصل الى العاصمة السورية امس للمشاركة في هذه الاجتماعات.

وقال محمد عبده شطفة سفير اليمن السابق لدى سوريا الذي عزلته حكومة صنعاء بعد المحاولة الانفصالية ان رئيس الوزراء السابق حيدر ابو بكر العطاس سيصل الى دمشق قريبا للمشاركة في الاجتماعات.

ولكنه قال ان علي سالم البيض الذي هرب الى عمان لن يحضر.

ولم يحدد شطفة موعدا لبدء الاجتماعات الا انه قال انها ستبدأ خلال الايام القليلة عندما يستكمل حضور كافة الاطراف المشاركة.



المصدر : القبس الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢/٨/١٩٩٤

صالح يزور عدن لا والحوار في طريق مسدود

صنعاء - عدن - وكالات - ادى قرار صنعاء حصر اي حوار يمني مع «العناصر الوحدوية في الحزب الاشتراكي» الى انهاء الحوار الفعلي مع القيادات الجنوبية قبل ان يبدأ مع ترك الباب مفتوحا امام ١٢ من قياديي الحزب بالعودة «خلال ١٥ يوما» بعد استبعاد ٤ اخرين من خلال الدعوة الى محاكمتهم وهم الزعيم الجنوبي علي سالم البيض ونائبه عبد الرحمن الجفري ورئيس الوزراء حيدر ابو بكر العطاس ووزير الدفاع هيثم قاسم.

وقد رفض قادة الاشتراكي المتواجدون في الخارج شروط صنعاء وبدأوا بالتوجه الى دمشق لعقد اجتماع موسع لتحديد خياراتهم في المرحلة المقبلة.

وفي هذه الاثناء وصل الرئيس اليمني علي عبدالله صالح الى مدينة عدن امس في اول زيارة تفقدية له للمحافظات الجنوبية بعد انتهاء الحرب بين شطري اليمن في مطلع يوليو الماضي.

وذكرت انباء رسمية ان الرئيس صالح الذي يرافقه عدد من الوزراء سيقوم غدا بزيارات تفقدية للمواقع والمنشآت التي تضررت من جراء الحرب ومنها مصفاة ومطار عدن ومبنى الاذاعة والتلفزيون كما سيلتقي عددا من الشخصيات السياسية والاجتماعية والاعلامية في المدينة.

واشارت الى انه من المتوقع ان يوجه صالح كلمة للمواطنين بمناسبة انتهاء الحرب بين الشمال والجنوب الذي كان يسيطر عليه الحزب الاشتراكي منذ اعلان الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو عام ١٩٩٠.

ويذكر ان الرئيس اليمني قد قام بزيارة لعدن في فبراير العام الماضي كان يرافقه فيها علي سالم البيض بصفته نائبا له قبل اقصائه من هذا المنصب في ابريل الماضي.



المصدر : القبس الكويتية

التاريخ : ٢/٨/١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قادة الاشتراكي بدأوا بالوصول الى دمشق

صنعاء تغطي خلافاتها بالتصعيد ضد الحوار

غلاء فاحش في عدن وتحرك «المسلحين» لم يتوقف

صنعاء - عدن - وكالات - التقاء الرئيس علي عبدالله صالح وعدد من قيادات حزبه، حزب المؤتمر الشعبي العام، وتجمع الاصلاح الاصولي، على رفض الحوار مع «العناصر الوحدوية في الحزب الاشتراكي» كشف عن محاولة لتغطية الخلافات الداخلية بموقف ظاهره موحد وباطنه يخفي نظرات مختلفة للحوار تتراوح بين رافض له وداع لعدم تقديمه لمنع عزل الموقف اليمني عربيا ودوليا.

وقالت مصادر مجلس النواب اليمني امس ان عددا من الشخصيات تقدمت بالترشيح لعضوية مجلس الرئاسة اليمني لملء المقعد الشاغر الذي كان يشغله علي سالم البيض.

وذكرت الصحيفة ان ابرز تلك الشخصيات النائب محمد علي بامسلم عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي والمحامي منصور الحماطي والعقيد علي صالح الحوري.

قادة الاشتراكي في دمشق

وفي هذه الاثناء بدأ زعماء من الحزب الاشتراكي اليمني الجنوبي يتوافدون الى دمشق لعقد اجتماع قيادي لبحث خطط الحزب المستقبلية.

وقال مسؤولون يمنيون لرويتر ان فضل محسن عبدالله وزير الثروة السمكية في حكومة الرئيس علي عبدالله صالح الذي رفض الانضمام للحكومة الانفصالية التي يتزعمها رئيس الحزب الجنوبي علي سالم البيض وصل الى العاصمة السورية امس للمشاركة في هذه الاجتماعات.

وقال محمد عبده شطفة سفير اليمن السابق لدى سوريا الذي عزلته حكومة صنعاء ان رئيس الوزراء السابق حيدر ابو بكر العطاس سيصل الى دمشق قريبا للمشاركة في الاجتماعات.

ولكنه قال ان علي سالم البيض الذي لجأ الى عمان لن يحضر.

ولم يحدد شطفة موعدا لبدء الاجتماعات الا انه قال انها ستبدأ خلال الايام القليلة القادمة عندما يكتمل حضور كافة الاطراف المشاركة.

عودة اللاجئين

وفي دبي قال دبلوماسيون امس ان عددا من بين اكثر من ٧٠٠٠ مواطن من جنوب اليمن تقطعت بهم السبل عند الحدود المشتركة مع سلطنة عمان بعد هزيمة الجنوبيين في الحرب الاهلية اليمنية قبل ثلاثة اسابيع قد بدأوا العودة الى ديارهم.

وذكر الدبلوماسيون ان اللاجئين بدأوا العودة الى ديارهم خلال اليومين الماضيين بعد قرار العفو العام الذي اصدره الرئيس لمدة اسبوعين.

وقال احد الدبلوماسيين «ليس لدينا ارقام محددة لكن البعض بدأ يعود للاستفادة من العفو».

وذكر دبلوماسيون ان هناك اكثر من ٧٠٠٠ مواطن من بينهم عدد كبير من النساء والاطفال يعيشون في خيام عند الحدود في درجة حرارة ترتفع الى ٤٠ درجة مئوية في النهار.

وقالوا ان الحكومة العمانية توفر لهم المأوى والطعام.

وقال احد الدبلوماسيين «انهم يحصلون على الماء والغذاء الكافي لكن الاوضاع لا يمكن ان تكون مريحة ومن الافضل ان يعودوا الى بلادهم».

ولم تقل الحكومة العمانية شيئا عن اللاجئين اليمنيين اكثر من التاكيد على ان المواطنين الذين لجأوا الى عمان بعد قمع حركة الانفصال على ايدي قوات حكومة صالح في الشمال هم احرار في العودة الى بلادهم.

وقال دبلوماسيون ان الامم المتحدة والصليب الاحمر لم يشاركا في تقديم المساعدات للاجئين الا انهما بدءا يشعران بالقلق ازاء مصيرهم.

وذكر الدبلوماسيون ان ثلاث سفن على الاقل تنقل مئات اليمنيين الفارين من الجنوب بعد انتصار الشمال تقطعت بها السبل وظلت في عرض البحر طوال اسبوعين على الاقل بعد ان رفضت عمان السماح لها بأن ترسو.

وقالوا انهم لا يعلمون شيئا عن الزوارق وان قال البعض ان هناك زورق ركاب واحدا على الاقل لا يزال راسيا قبالة سواحل عمان.

وذكروا انهم لا يعرفون شيئا عن عدد ركابه او حالتهم.

اوضاع عدن

وعلى صعيد آخر فان سكان عدن الكبرى لم يتعافوا بعد من نكبة الحرب والنهب الذي تلاها، حتى اجتاحهم جنون اسعار المواد الغذائية رغم التحسن الملحوظ في عمليات التموين بعد اكثر من ثلاثة اسابيع على انتهاء المعارك بين الشماليين والجنوبيين.

فقد حل التجار الشماليون من تعز وصنعاء والحديدة بدلا من مؤسسات القطاع العام، الموروثة عن النظام الشيوعي الجنوبي السابق، التي كانت تؤمن المواد الغذائية للمواطنين باسعار معقولة، وفرضوا اسعارهم الخيالية التي يحاولون بها تعويض ما قدموه من مساهمات في «المجهود الحربي».



المصدر : القبس
التاريخ : ٢٠/٨/١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ويؤكد مواطنون عدنيون ان رجال القبائل الشمالية الذين اعملوا النهب في المدينة بعد سقوطها استثنوا من «جهادهم» شركات ومستودعات التجار الشماليين في عدن.

ومع ارتفاع سعر صرف الدولار الى ٧٥ ريالا امس بعدما كان يتراوح بين ٤٥ و٥٠ ريالا في السوق الموازية قبل الحرب (السعر الرسمي ١٢ ريالا للدولار)، قفز سعر كيلوغرام اللحم من خمسين ريالا الى ١٣٠ ريالا وسعر كيلوغرام الدجاج من تسعين ريالا الى ١٩٠ ريالا وسعر عبوة الزيت (اربعة ليترات) من مئة ريال الى ٣٢٠ ريالا.

اما السكر فتضاعف سعره اكثر من ثلاث مرات، فيما تضاعف سعر الارز مرتين والمياه المعدنية خمس مرات، يذكر ان اسعار الارز والسكر والزيت مدعومة من الدولة.

ولا يتجاوز متوسط الرواتب في اليمن اربعة الاف ريال (حوالي ٥٣ دولارا)، وكان دفع رواتب الموظفين الجنوبيين الذي توقف بعد اندلاع القتال في الخامس من مايو استؤنف قبل ايام بناء لتعليمات الحكومة في صنعاء.

وقد انتقدت صحيفة «١٤ اكتوبر» الحكومية (التي كانت مقربة من الحزب الاشتراكي والتي عاودت الصدور الاربعاء الماضي بعدما عينت السلطات على رأسها احد اعضاء قيادة فرع حزب المؤتمر الشعبي العام في عدن) وصحف رسمية اخرى في صنعاء موجة الغلاء غير العادية خلال الايام الماضية واتهمت وزير التجارة بمهادنة التجار.

وقدرت لجنة تابعة للامم المتحدة يوم الجمعة الماضي ان اليمن بحاجة الى مساعدات انسانية عاجلة بقيمة ٢٥ مليون دولار تشمل اغاثة ٣٧٥ الف متضرر، بينها اربعة ملايين دولار لسد الحاجات الغذائية.

وفي ما يخص المياه، فإن اعمال الاصلاح في محطة بئر ناصر (١٥ كلم شمال عدن) وخزانات بئر احمد (ضاحية عدن الشرقية) تواجه صعوبات بسبب وجود الغام ارضية من مخلفات المعارك التي انتهت في السابع من يوليو الماضي.

وقد بدأ ضخ المياه الى بعض احياء عدن لمدة بضع ساعات يوميا بعدما اقتصر طوال اسبوعين على ساعة واحدة، وواصلت صهاريج الصليب الاحمر الدولي تامين المياه الى بعض المناطق المرتفعة التي لا تزال محرومة منها وخصوصا في حي كريتر، لكن طوابير المواطنين امام محطات توزيع المياه اختفت.

وقد عاد التيار الكهربائي بعد اصلاح الاعطال في محطة التوليد الكهروحرارية في الحسوة، بدون ان يخلو الامر من انقطاعات عرضية في بعض المناطق.

وعلى الصعيد الامني، تناقص عدد المسلحين «المدنيين» في شوارع المدينة بعد جهود المحافظ طه غانم لتخفيف المظاهر المسلحة في المدينة، وانتقدت صحيفة «١٤ اكتوبر» استمرار تجول الدوريات العسكرية في عدن بدون داع وطالبت الشرطة بممارسة واجباتها بدلا منها.

ومع ان عمليات السلب والنهب الجماعية توقفت الا ان الشرطة لا تزال تتلقى تقارير وشكاوى عن حالات اقتحام المنازل من قبل بعض العسكريين وهي اوقفت خلال الاسبوع الفائت احد عشر متهما بالسرقة.

ولا يزال مسؤولو المؤسسات العامة التي تعرضت للنهب خلال الايام الاولى لاجتياح القوات الشمالية المدينة يتوجهون الى المدن الشمالية مثل تعز والبيضاء لاسترجاع السيارات والاثاث العائد لمؤسساتهم.

وكان حظر التجول الذي فرض على المدن اليمنية الرئيسية ومنها عدن رفع الثلاثاء الماضي.



الجفري: سقوط المكلا لغز ومطلوب محاكمة الرئيس اليمني

علي صالح في عدن للمرة الأولى منذ الحرب

□ عدن -
من إقبال علي عبدالله:
□ لندن - «الحياة»:

■ وصل الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة اليمني مساء امس الى عدن في اول زيارة تفقدية للمدينة بعد انتهاء المعارك العسكرية بين القوات الشمالية والجنوبية في السادس من تموز (يوليو) الماضي.

ومن المقرر ان يستقبل علي صالح اليوم في قصر الرئاسة في عدن وفداً من الشخصيات السياسية والاجتماعية يمثل ابناء المدينة «وذلك لتقديم التهاني له وللقيادة السياسية الشمالية في اث لنصر الذي تحقق على الانفصاليين من قيادة الحزب الاشتراكي اليمني وفي مقدمهم علي سالم البيض».

وكان رئيس مجلس الرئاسة وعدد من الوزراء والمسؤولين قاموا صباح امس بزيارة تفقدية لبعض مناطق محافظة لحج قبل وصولهم الى عدن من محافظة تعز. واطلع الرئيس اليمني على الاضرار الناتجة عن الحرب وبخاصة تلك التي لحقت بالمحطة الرئيسية لضخ المياه الى عدن.

وتجدر الاشارة الى ان اخر زيارة تفقدية للرئيس علي عبدالله صالح لعدن كانت في شباط (فبراير) ١٩٩٣ ومعه زعيم الحزب الاشتراكي السيد علي سالم البيض بصفته نائباً لرئيس مجلس الرئاسة.

من جهة اخرى، رد السيد

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : .... الحيـــاة .... اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : .... ٢ .... اغس ١٩٩٤ ....

علي صالح في عدن

تتمة الصفحة الاولى

عبدالرحمن الجفري رئيس حزب رابطة ابناء اليمن ونائب رئيس مجلس الرئاسة في «جمهورية اليمن الديموقراطية» في اتصال اجري معه من لندن على ما اعلنه الرئيس اليمني عن انه يريد من الدول المجاورة تسليمه عدداً من المسؤولين الجنوبيين السابقين بينهم الجفري نفسه. وقال لـ «الحياة»: «انه يطالب بمحاكمتنا في الوقت الذي يجب ان يحاكم هو ومن معه بعد كل الذي ارتكبوه في حق اليمن كله جنوباً وشمالاً. فهم مارسوا القتل الجماعي والاغتيال والتدمير وشنوا حرباً شاملة علينا ومزقوا اليمن وزرعوا الفتن».

واتهم المسؤولين في صنعاء بانهم «لم يتركوا شيئاً في الجنوب الا ونهبوه ابتداء بكراسي روضة الأطفال وانتهاء باثاث الجامعة والمستشفيات والمطارات والموانئ ومعداتها ومضخات المزارع. بل وصل بهم الحقد على الجنوب واهله الى درجة ان يامروا بحرق كل السجلات والملفات في كل المحافظات... ابتداء بسجل المواليد وانتهاء بسجل الوفيات وما بينهما من شهادات مدرسية او جامعية او احصاء او خدمة مدنية او تامينات اجتماعية او احوال مدنية او سجلات الاملاك والمحاكم. حصلت عملية تدمير شاملة لهوية الانسان في الجنوب... حتى المتاحف نهبوها وحرقوها، حتى المكتبات والمخطوطات وكل من تلك الجرائم تكفي لانزال اشد العقوبة بمرتكبها وكلها ثابتة بالصوت والصورة على النظام الذي يراسه الاخ علي عبدالله صالح. فماذا ارتكبنا نحن؟ نقر ونعترف بفخر اننا دافعنا بكل ما نستطيع عن اهلنا وارضنا وعرضنا، ونقر ونعترف بكل فخر اننا قاتلنا المعتدي قتال شرفاء، ونقر ونعترف اننا رفضنا ان نكون رعايا لنظام صنعاء، ونقر ونعترف باعتزاز اننا شاركنا شعبنا في امانيه وطموحاته في الانعتاق من هذا النظام، ونقر ونعترف، بكل الاعتزاز والفخر، اننا مع الوحدة التي تقيم العدل والمساواة وتحفظ الكرامة والحياة واننا ضد وحدة تقيم الظلم والتمييز وتدوس الكرامة وتنشر الموت».

وللمرة الاولى اشار الجفري الى ما سماه «اللغز الكبير» المتمثل في سقوط المكلا وقال: «ان سقوط المكلا من دون مقاومة كان لغزاً كبيراً، فالذي حصل كان انهياراً. ان القوات الشمالية لم تقترب من اي منطقة في حضرموت الا بعد الانسحاب منها بيوم او يومين... وهذا ما حصل قبل ذلك في شبوة التي سقطت بالطريقة نفسها».

وكان مسؤولون حكوميون في صنعاء امكن الاتصال بهم من عدن قالوا «ان الائتلاف بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني والتجمع اليمني للاصلاح قام اثر الانتخابات الاشتراعية التي جرت في نيسان (ابريل) العام الماضي على اساس الوحدة والتزام الشرعية الدستورية. الا ان الاشتراكي برئاسة علي سالم البيض الذي كان نائباً لرئيس مجلس الرئاسة غيّر موقفه من هذا الائتلاف واعلن الانفصال في ايار (مايو) الماضي بعد اشعاله فتيل الحرب».

واضاف المسؤولون الحكوميون لـ «الحياة» ان «ذلك يعني ان على الحكومة الائتلافية من الاحزاب الثلاثة والتي كان يراسها حيدر ابو بكر العطاس وهو من الاشتراكي ان تعيد ترتيب حقائبها من دون وزراء الاشتراكي السبعة الذين غابوا عن اجتماعات الحكومة قبل الحرب وخلالها ما يؤكد وقوفهم مع الانفصال الذي فشل في السادس من تموز (يوليو) الماضي مع دخول قوات الوحدة والشرعية عدن وهروب قيادات الانفصال الى خارج البلاد».

الى ذلك قال مسؤول قيادي في الاصلاح ان «هناك تغييراً وزارياً مرتقباً ستستبعد مشاركة الاشتراكي فيه ما لم يحدد اعضاؤه الموجودون في البلاد موقفهم السريع من القيادة الانفصالية وانتخاب قيادة وحدوية بديلة». وقال الشيخ محمد عبدالرب جابر رئيس فرع الاصلاح في عدن ان «اعضاء الاصلاح تعرضوا للاعتقال ودهمت منازلهم ونهبت مقرات للحزب على يد الحزب الاشتراكي قبل دخول قوات الوحدة المدينة».

واضاف في تصريح الى «الحياة» امس ان «شباب الاصلاح خرجوا من السجون التابعة للاشتراكي مرفوعي الراس واكثر حماسة للعمل الانساني وهم بعيدون كل البعد عن الانتقام».



لاجئون يمنيون يعودون من عمان للاستفادة من العفو الذي منحه صالح

دبي - عدن - ا ف ب - رويتر : بدأ عدد من بين اكثر من سبعة الاف مواطن من جنوب اليمن تقطعت بهم السبل عند الحدود المشتركة مع سلطنة عمان، بعد هزيمة الجنوبيين في الحرب الأهلية اليمنية قبل ثلاثة أسابيع بالعودة الى ديارهم.وقال امس دبلوماسي ان اللاجئين بدأوا العودة الى ديارهم خلال اليومين الماضيين بعد قرارالعفو العام الذي اصدره الرئيس اليمني علي عبد الله صالح . واعطى صالح اللاجئين الجنوبيين في المنفى الذين ايدوا الانفصال ١٥ يوما للتمتع بالعفو او مواجهة اجراءات دستورية وقانونية تتخذ ضدهم. وقال احد الدبلوماسيين . ليس لدينا ارقام محددة، لكن البعض بدأ يعود للاستفادة من العفو.وذكر دبلوماسيون ان هناك اكثر من سبعة الاف مواطن من بينهم عدد كبير من النساء والاطفال يعيشون في خيام عند الحدود في درجة حرارة ترتفع الى ٤٠ درجة مئوية في النهار. وقالوا ان الحكومة العمانية توفر لهم المأوى والطعام. واعلن احد الدبلوماسيين . انهم يحصلون على الماء والغذاء الكافي لكن الاوضاع لا يمكن ان تكون مريحة ومن الافضل ان يعودوا الى بلادهم.

ولم تقل الحكومة العمانية شيئاً عن اللاجئين اليمنيين اكثر من التأكيد على ان المواطنين الذين لجأوا الى عمان بعد قمع حركة الانفصال على ايدي قوات حكومة صالح في الشمال هم احرار في العودة الى بلادهم.وقال دبلوماسيون ان الامم المتحدة والصليب الاحمر لم يشاركا في تقديم المساعدات للاجئين الا انهما بدأ يشعران بالقلق ازاء مصيرهم.وذكر الدبلوماسيون ان ثلاث سفن علي الاقل تنقل مئات اليمنيين الفارين من الجنوب تقطعت بها السبل وظلت في عرض البحر طوال اسبوعين على الاقل.وقالوا انهم لايعلمون شيئا عن الزوارق ، وان قال البعض ان هناك زورق ركاب واحدا على الاقل لا يزال راسيا قبالة سواحل عمان. وذكروا انهم لا يعرفون شيئا عن عدد ركابه او حالتهم.

وقال صالح اول من امس ايضا انه سيطلب من الدول التي تستضيف قادة الجنوب تسليمهم لتقديمهم الى المحاكمة وعلى رأسهم نائبه السابق علي سالم البيض الذي قاد الحركة الانفصالية.والبيض الذي فر الى عمان هو من بين ١٦ زعيما جنوبيا تتهمهم حكومة صنعاء بالخيانة ولا يشملهم العفو.



المصدر : [illegible]

التاريخ : ٢ أغسطس ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لاجئون يمنيون يعودون من عمان الى بلادهم

■ دبي - رويتر - قال ديبلوماسيون في دبي أمس الاثنين ان عدداً من بين اكثر من سبعة الاف يمني جنوبي تقطعت بهم السبل عند الحدود اليمنية مع سلطنة عمان بعد هزيمة الجنوبيين في الحرب الاهلية اليمنية قبل ثلاثة اسابيع بدأوا العودة الى ديارهم.

وذكر الديبلوماسيون ان اللاجئين بدأوا العودة الى ديارهم خلال اليومين الماضيين بعد قرار العفو العام الذي أصدره الرئيس اليمني علي عبدالله صالح.

وأعطى علي صالح اللاجئين الجنوبيين الذين أيدوا الانفصال مهلة ١٥ يوماً للتمتع بالعفو أو مواجهة اجراءات دستورية وقانونية.

وقال احد الديبلوماسيين «ليس لدينا أرقام محددة لكن البعض بدأ يعود مستفيداً من العفو».

وذكر الديبلوماسيون ان هناك اكثر من سبعة الاف مواطن بينهم عدد كبير من النساء والاطفال يعيشون في خيام عند الحدود في درجة حرارة ترتفع الى ٤٠ درجة مئوية في النهار.

وقالوا ان الحكومة العمانية توفر لهم المأوى والطعام.

وأوضح أحد الديبلوماسيين ان هؤلاء «يحصلون على الماء والغذاء الكافي لكن الاوضاع لا يمكن ان تكون مريحة ومن الافضل ان يعودوا الى بلادهم».

ولم تتحدث الحكومة العمانية عن اللاجئين اليمنيين اكثر من التاكيد ان المواطنين الذين لجأوا الى عمان بعد قمع حركة الانفصال هم أحرار في العودة الى بلادهم.

وأوضح الديبلوماسيون أن الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر لم يشاركا في تقديم المساعدات للاجئين الا انهما بدآ يشعران بالقلق إزاء مصيرهم.



المصدر : الرأى العام

التاريخ : ٢/٨/١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

صالح وضل عدن

ا محكمة يمنية لمحاكمة الانفصاليين

صنعاء: الراي العام/كونا

باشرت الحكومة اليمنية بتشكيل محكمة وطنية لمحاكمة الانفصاليين الذين تسببوا في الحرب الاهلية التي دارت رحاها بين الحكومة ومسلحي الحزب الاشتراكي في عدن.

وذكرت مصادر مطلعة في الحكومة اليمنية ان تشكيل هذه المحكمة تم بناء على طلبات من



المصدر : الرأي العام

التاريخ : ٢٠/٨/١٩٩٤م

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

- سحضيات رسمية وشعبية في اليمن وزعماء القبائل الذين اكدوا على ضرورة محاكمة الانفصاليين وتقديمهم للعدالة حتى يكونوا عبرة لغيرهم.

واكدت المصادر قائلة وعلى ضوء هذه المحاكمة سوف تقوم الحكومة اليمنية رسمياً بطلب تسليمها المتهمين ومن تقع عليهم مسؤولية المساس بحقوق الوطن والمواطنين من الدول التي يتواجد فيها المطلوبون ومن يثبت بحقهم الجرائم وذلك لتقديمهم للعدالة وتنفيذ حكم المحكمة بحقهم.

ومن جهة اخرى وصل الرئيس اليمني علي عبد الله صالح الى مدينة عدن أمس في أول زيارة تفقدية له للمحافظات الجنوبية بعد انتهاء الحرب بين شطري اليمن في مطلع يوليو الماضي.

وذكرت انباء رسمية أن الرئيس صالح الذي يرافقه عدد من الوزراء سيقوم اليوم بزيارات تفقدية للموقع والمنشآت التي تضررت من جراء الحرب ومنها مصفاة ومطار عدن ومبنى الاذاعة والتلفزيون كما سيلتقي مع عدد من الشخصيات السياسية والاجتماعية والاعلامية في المدينة.

وأشارت الى انه من المتوقع ان يوجه الرئيس صالح كلمة للمواطنين بمناسبة انتهاء الحرب بين الشمال والجنوب الذي كان يسيطر عليه الحزب الاشتراكي منذ اعلان الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو عام ١٩٩٠.

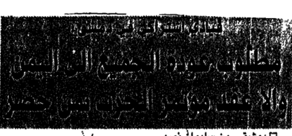
ويذكر ان الرئيس اليمني قد قام بزيارة لعدن في فبراير العام الماضي وكان يرافقه فيها علي سالم البيض بصفته نائبا له قبل اقصائه من هذا المنصب في ابريل الماضي.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢/١٢/٩٢



قيادي اشتراكي في دمشق:

مطلوب عودة الجميع الى اليمن والا عقد مؤتمر الحزب بمن حضر

□ دمشق – من سليمان نمر:

■ وصل الى دمشق مساء اول من امس وزير الثروة السمكية اليمني وعضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني السيد فضل محسن عبدالله وذلك للمشاركة في اللقاءات التي سيعقدها قادة الحزب في العاصمة السورية اعتباراً من يوم بعد غد الخميس.

وصرح السيد فضل محسن لـ «الحياة» في دمشق بانه «قدم الى دمشق للالتقاء مع قادة الحزب الاشتراكي الموجودين فيها ومع الذين سيتوافدون على

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ نوفمبر ١٩٩٤

مطلوب عودة الجميع الى اليمن

تتمة الصفحة الاولى

العاصمة السورية خلال اليومين المقبلين وذلك بقرار من قيادة الحزب الموجودة داخل اليمن للمطالبة بعودة قيادات الحزب الى اليمن من أجل اعادة ترتيب اوضاع الحزب ولم شمله بعد الهزيمة التي تعرض لها بسبب الحرب». واوضح ان قيادة الحزب في الداخل كانت تشكلت خلال فترة الحرب من عدد من اعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية برئاسة السيد علي صالح عباد (مقبل) عضو المكتب السياسي وسميت في حينه «لجنة التنسيق» وأكد عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي ان معظم اعضاء المكتب سيبدأون الخميس المقبل عقد لقاءات واجتماعات للتشاور حول سبل ايجاد مخارج عملية من المأزق الذي يمر فيه الحزب.

ورأى ضرورة ان يبحث الذين سيلتقون في الخطوات المطلوبة للاسراع في عقد المؤتمر الرابع للحزب وأكد أن هذا الرأي يمثل راي ستة من اعضاء الحزب الاشتراكي و٤١ عضواً في اللجنة المركزية هم في الداخل. وأشار الى ان معظم كوادر الحزب في الداخل يؤيدون الاسراع في عقد المؤتمر الرابع بحضور جميع الاخوة القياديين الموجودين في الخارج الآن أو من يتمكن من الحضور منهم «واذا لم يعودوا فسنضطر الى عقد المؤتمر العام للحزب بمن يحضر منهم».

ونفى ان يكون ذلك تلويحا بانفصال الحزب عن قيادته في الخارج «بل ان هذا هو المطلوب حالياً لانقاذ الحزب وعودة قوته اليه قبل فوات الأوان». وقال: «فكرة أن تنشأ قيادة للحزب الاشتراكي في الداخل من دون القيادات التي في الخارج أمر غير مطروح وغير مقبول على الأطلاق، لكن فكرة ان تبقى هناك قيادة للحزب في الخارج امر غير مقبول من قواعد الحزب وكوادره في الداخل».

وعن عدم وجود ضمانات أكيدة لسلامة عودة بعض قياديي الحزب الى صنعاء قال فضل محسن: «ان هناك قراراً بالعفو العام يجب الاستفادة منه وبالنسبة الى الضمانات فانا نفسي ليست لدي ضمانات. هناك رغبة عند الرئيس علي عبدالله صالح بعودة الذين يشملهم قرار العفو وهذا ما ابلغني اياه ويجب على من يستطيع العودة أن يعود حتى ولو أدى ذلك الى احتجازه، فيجب على قيادة الحزب ان تقود النضال الوطني الديموقراطي بالوسائل المشروعة من الداخل». وأشار الى انه سينقل الى زملائه قادة الحزب ما سمعه من الرئيس علي عبدالله صالح في هذا الشأن ورأي القوى السياسية الوطنية الأخرى المؤيد لعودتهم وعودة الحزب الى ممارسة دوره في هذه المرحلة المهمة من تاريخ اليمن «فالحزب له موقع قيادي في اليمن سواء شاء الذين يريدون الغاء دوره أم لا». وأشار الى ان بعض التيارات داخل قوى سياسية معينة (اشارة الى التجمع اليمني للاصلاح) تتمنى عدم عودة الحزب الاشتراكي الى ممارسة دوره النضالي والسياسي في اليمن».

وأكد ضرورة عقد المؤتمر العام الرابع للحزب في أسرع ما يمكن لتقويم ما حصل واجراء عملية نقد ذاتي شامل لممارسات بعض قياديي الحزب خلال الفترة التي تلت توقيع «وثيقة العهد والاتفاق» في عمان بما فيها قرار الانفصال. ودعا الى «ادانة قرار الانفصال». وأشار الى ان هناك اتجاهاً لادانة الانفصال والحرب معاً، لكنه قال «إذا كانت ظروف الحرب اضطرت بعض ضعاف النفوس في القيادة الى اتخاذ قرار انفصال، فإن الحرب انتهت الآن ويجب تاكيد وحدوية الحزب». وأكد ان قرار ادانة الانفصال يجب ان يصدر عن هيئات الحزب «وليس تحت ضغوط بعض القوى السياسية في صنعاء لأننا حزب وحدوي ولا يمكن ان نقبل الانفصال». ورأى انه يجب على الحزب اعادة النظر في برنامجه وأطروحاته السياسية «ليس تحت وطأة الهزيمة التي تعرض لها ولكن استجابة للمتغيرات المحلية والاقليمية والدولية والواقع الحالي في اليمن»، وأنه يجب على قيادة الحزب ان تستوعب انها خسرت المعركة وتعيد النظر في اوضاع الحزب بعيداً عن اي ابتزاز او ضغوط داخلية او خارجية او عن ضغوط نتائج الحرب». وقلل من المخاوف التي تثار حول امكانية خضوع كوادر الحزب للضغوط التي سببتها نتائج الحرب عليهم من قبل بعض القوى السياسية مثل الضغوط الممارسة حالياً من التجمع اليمني للاصلاح.

وعلمت «الحياة» ان بعض قيادات الحزب الاشتراكي تتحفظ حاليا عن الدعوة الى عقد المؤتمر العام الرابع للحزب خوفاً من ضغوط نتائج ما بعد الحرب على كوادر الحزب وأعضاء المؤتمر.

الى ذلك اكد مصدر قيادي في الحزب الاشتراكي في دمشق ان حوالى ١٣ شخصاً من اعضاء المكتب السياسي الذين يبلغ عددهم ٢٢ عضواً سيحضرون لقاءات دمشق وهم سالم صالح محمد الأمين العام المساعد للحزب، والدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس هيئة سكرتارية الحزب، وحيدر ابو بكر العطاس، وهيثم قاسم طاهر، وجارالله عمر، وأحمد علي السلامي، ومحمد سعيد عبدالله (محسن)، وأبو بكر باذيب، والدكتور عبدالعزيز الدالي، وسيف صايل، وأنيس قاسم يحيى، وفضل محسن، ومحمد قاسم الثور اضافة الى عدد آخر من اعضاء اللجنة المركزية. ولن يحضر الامين العام للحزب السيد علي سالم البيض المعتكف حالياً في مسقط اللقاءات، وإذا كان فضل محسن يمثل خمسة آخرين من المكتب السياسي، فإن ذلك يعني أن معظم اعضاء المكتب السياسي للحزب سيلتقون في دمشق وستكون قراراتهم الزامية.

وذكر المصدر لـ «الحياة» ان استكمال وصول هؤلاء الى العاصمة السورية سيعتمد على توفير الظروف المطلوبة لسفرهم من العواصم التي هم فيها.



٢٢٠ لاجئا صوماليا يغادرون اليمن الى بلادهم

صنعاء - ر - غادر ٢٢٠ لاجئا صوماليا اليمن أمس عائدين الى بلادهم تحت اشراف الامم المتحدة وتوقع متحدث باسم المنظمة الدولية فى صنعاء ان تجلى المنظمة ٣٠٠ لاجيء صومالى اخرين اليوم من مطار عدن الى مطار «بربرة» الصومالى.





اليمنيون حائرون بشأن المستقبل بين انتهاء الحرب بين الشمال والجنوب

الخلافات بين المؤتمر والاصلاح تؤخر أولويات صنعاء

واستمرار تماسك قيادة الاشتراكي يهدد النصر العسكري

لندن: «الشرق الاوسط»

قال مراقبون سياسيون يمنيون ان زيارة الرئيس علي عبد الله صالح الى عدن ترمي الى هدفين في آن واحد، الاول: هو محاولة ملء الفراغ الذي نشأ بعد خروج القيادات الجنوبية، وتاكيد انه اصبح الآن الحاكم الفعلي في كل اراضي اليمن. والثاني: هو العمل على تعزيز سلطة الدولة والمؤتمر الشعبي العام في مواجهة الوجود الفعلي الذي تفرضه ميليشيات التجمع اليمني للاصلاح في المحافظات الجنوبية، وممارسة السلطة بشكل غير منظم.

ويؤكد هؤلاء المراقبون ان نجاح هدفي زيارة الرئيس اليمني للجنوب ما زال مستبعداً، لان تحركه الحالي ياتي في ظل النظام السائد في الشمال، والذي بمقتضاه تتمتع المحافظات بنوع من الاستقلال الذاتي ـ بعيداً عن سلطة صنعاء ـ في ظل مشايخ القبائل، ولكن صالح يحاول الاستفادة من القواعد التي تحكم النظام على النحو الذي كان سائدا هناك قبل الوحدة.

ويستند انصار ذلك الراي الى انه بعد مرور اكثر من 3 اسابيع على تحقيق النصر العسكري الشمالي على القوات الجنوبية، واقتحام عدن والمكلا، وفرض واقع جديد في المحافظات الجنوبية والشرقية، فإن صنعاء لم تستطع حتى الآن فرض الواقع السياسي الذي كانت تتطلع اليه وتستهدف تحقيقه من الحرب التي شنتها.

وكانت القيادة اليمنية في صنعاء قد بحثت موضوع تشكيل حكومة جديدة، وملء الفراغ في مجلس الرئاسة، والمسارعة بتحقيق مصالحة وطنية، لتفادي نشوب اي مضاعفات سياسية تقضي على ما حققه النصر العسكري، ولكن هذا «الارتخاء السياسي» الذي اصاب القيادة بعد الحرب، والجدل الذي ثار حول لقاء المصالحة في جنيف، واصبح يهدد مساره بالتوجه الى طريق مسدود، جعل حجم المشاكل المطروحة اكبر من ان تحله الانجازات العسكرية.

فصنعاء حاليا تجد نفسها امام استحقاقات متعددة الاتجاهات على الاصعدة الوطنية والاقليمية والدولية، ومن ثم فإنها تخشى من انها اذا عجزت عن الوفاء بتلك الاستحقاقات واستمرت عرضة للضغوط الناتجة عن ذلك العجز، فإن التعاطف ـ على الاصعدة الثلاثة ـ تجاه القيادة الجنوبية سيستمر، ومن ثم تخسر القيادة الشمالية بالسياسة ما كسبته بالحرب.

واضافة الى فشل القيادة الشمالية في تحديد اولويات واضحة ومحددة لسياساتها في المرحلة المقبلة، برزت تناقضات بين مواقف المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح منذ الاسبوع الاول لانتهاء الحرب حول مختلف القضايا السياسية والعسكرية والامنية، وبدا المناخ اليمني مهيأ لمرحلة جديدة من الصراع، لكن المسؤولين في المؤتمر والاصلاح حرصوا على تجنب اي تصادم من شانه تفجير الصراع بينهما، خاصة وانهما ما زالا يشعران بان هناك عدواً مشتركاً يتهددهما.

الا ان التكتم والحرص لم يمنع من ظهور تباين في المواقف ازاء فكرة المصالحة الوطنية، وتشكيل الحكومة، وانتخاب عضو جديد في مجلس الرئاسة بدلا من علي سالم البيض ـ الامين العام للحزب الاشتراكي ـ وايضا الخلاف في وجهات النظر حول



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ اغسطس ١٩٩٤

لقاء جنيف.

فقد كان «انصار المرونة» في المؤتمر الشعبي العام - ومعهم الرئيس علي عبد الله صالح - يرون ضرورة تسديد ما تبقى من فاتورة حساب لدى صنعاء تجاه المجتمع الدولي، والذهاب الى جنيف لابلاغ المبعوث الخاص للامين العام للأمم المتحدة بقرارهم النهائي، وهو ان ملف القضية اليمنية يعتبر - من وجهة نظر صنعاء - قد اغلق على الصعيد الدولي، وان كان مبدأ الحوار قائما في الداخل دون اشراف المنظمة الدولية.

ويؤكدون على ان الحرص على التوازن الداخلي ينبغي ان يتحقق من خلال الابقاء على الاشتراكي شريكا فاعلا في الحكم، بينما اعترض تجمع الاصلاح على ذلك بشدة، وقال ان موضوع الاشتراك قد انتهى، ولم يعد هناك مجال لعودته الى الحكم، كما ان لقاء جنيف لا مبرر له، وانما لا بد من حسم الموضوع سياسيا على الصعيد الداخلي، والاسراع بتشكيل حكومة جديدة من الاصلاح والمؤتمر وحدهما، يرث فيها الاصلاح حقائب الاشتراكي.

ولكن هذه القضية ما زالت معلقة كغيرها من القضايا الاخرى. والسبب في ذلك، كما يرى بعض المحللين، يعود الى التناقضات التي برزت على الصعيد الامني والعسكري بين «حلفاء النصر» نتيجة مسارعة تجمع الاصلاح بفرض سيطرته الكاملة على مراكز الشرطة في عدن، ولحج، وتركيز كتائب الجهاد التابعة له في قاعدة العند، ومعسكر لبوزة، ورفض تسليم الاسلحة الثقيلة التي شاركوا بها في الحرب.

بل دخل بعض قيادات الاصلاح العسكرية في تنافس محموم في عدن في قوات الامن الشمالية على اقتسام مراكز الشرطة والامن، مما تطلب تحرك العميد يحيى المتوكل - وزير الداخلية - والعقيد غالب مطهر القمش - رئيس جهاز الامن السياسي (المخابرات) - الى عدن، للاشراف مباشرة على اعادة ترتيب اوضاع اجهزة الامن والشرطة.

وتفيد المعلومات الواردة من عدن انه تم اقتسام مراكز الشرطة بين كتائب مجاهدي الاصلاح، والمؤتمر الشعبي، والوحدات العسكرية الموالية للرئيس السابق علي ناصر محمد، اما محافظتا لحج وابين فتكاد تخضعان كلية لتجمع الاصلاح، وتزايدت الانباء عن تطلع قوات الاصلاح العسكرية «المجاهدون» الى الوجود بقوة في عدة معسكرات في عدن ولحج وابين، بالقرب من مناطق النفوذ الرئيسية للحركة الاسلامية العقائدية في تعز واب.

وضاعف من خطورة هذه التوجهات زيادة مخزون الاسلحة في ترسانة قوات الاصلاح في هذه المناطق، وتطلعهم للعب الدور الرئيسي في صناعة القرار السياسي اليمني، وقد ادت هذه التطورات التي رافقها تحرك عبد المجيد الزنداني، عضو مجلس الرئاسة، في زيارة مباشرة لمحافظات البيضاء، وابين، وحضرموت. فكان على الرئيس علي عبد الله صالح ان انتقل الى تعز مطلع الاسبوع الماضي، ليتولى الاشراف المباشر على اعادة تنظيم المعسكرات، واجهزة الامن في ابين وعدن ولحج، ومحاولة انعاش القوى السياسية الاخرى الموجودة في هذه المحافظات.

وقالت مصادر ان الرئيس صالح يستهدف احتواء وجود تجمع الاصلاح هناك او يبعث برسالة الى قياداته، مضمونها انهم ليسوا وحدهم في الساحة،



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٦ [illegible] ١٩٩٤

وانه ليس بمقدورهم الانفراد بالامور، بل هناك من يرى ان تمركز صالح في تعز، والتحرك من هناك لزيارة المعسكرات الشمالية في عدن ولحج، وابين، يحمل دلالات على قدرته للتصدي لاي محاولة اصلاحية في عقر دارها، ومركز ثقلهم الرئيسي في تعز.

ومما لا شك فيه ان لعبة المتناقضات الخفية والظاهرة احيانا بين الرئيس صالح، وتجمع الاصلاح اثرت على تسيير الحياة السياسية، ومحاولات تطبيع الاوضاع في هيئات الدولة العليا، وفي الوقت نفسه شكل استمرار تماسك الحزب الاشتراكي في الداخل والخارج احد ابرز المعوقات للتحرك السياسي لصنعاء.

وكانت القيادة الشمالية تراهن على فصل «اشتراكيي الداخل عن اشتراكيي الخارج» لكن ذلك لم يتم، بل على العكس بدا - خلال الايام الاخيرة - ان جميع المؤشرات تؤكد تماسك الاشتراكيين في الداخل والخارج، وعلمت - «الشرق الأوسط» - من مصادر وثيقة الاطلاع، انه يجري الآن صياغة بيان في صنعاء باسم الحزب الاشتراكي (في الداخل والخارج)، اضافة إلى أعضاء الكتلة البرلمانية الاشتراكية، يتضمن اعلان موقف واضح مما جرى اثناء وبعد وقبل الحرب.

وجدير بالذكر ان الرئيس علي عبد الله صالح كان يطالب الاشتراكيين بذلك، لانه - رغم المحاولات التي تجريها كافة الاطراف السياسية اليمنية، لتجاوز آثار المحنة، ومحاولة الاتيان بمبادرة جديدة لكسر الجمود، الذي خيم على الوضع العام في البلاد - ما زالت حالة الترقب القلق تسود الاوساط السياسية والشعبية، نظراً لتعثر حسم الموقف نهائيا مع القيادات الجنوبية في الخارج.

وزاد من تعقيد الموقف ان بعض التباينات في مواقف الدول المجاورة تجاه الوضع الراهن في اليمن برزت على السطح، وكذلك تناقض المواقف من قبل الإطراف الدولية، حتى ان بعض المراقبين اليمنيين انفسهم يتساءلون بسخرية هذه الايام عما ينتظر بلدهم في المستقبل المنظور، ويقولون «ماذا يريد المخرج بعد توقف الحرب؟» ويكتفون بذلك مطلقين العنان لافكارهم للخوض في المزيد من التامل، والتطلع نحو المجهول.



المصدر : السياسة الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات · التاريخ : ٣ / ٨ / ١٩٩٤

بالأخلاف

الحوار المشتعل

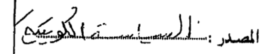
بقدر ماكانت مبشرة انباء اجتماع الحوار الوطني اليمني في جنيف برعاية الأخضر الابراهيمي مبعوث الأمم المتحدة على رغم ما احاط بالاجتماع من دلائل غطرسة من جانب حكومة صنعاء بقدر ماكانت منفرة تلك التصريحات التى ادلى بها منذ أيام الفريق علي عبدالله صالح رئيس اليمن ودعا فيها الى ضرورة تسليمه كلا من علي سالم البيض رئيس جمهورية اليمن الديمقراطية التي اعلنت من جانب واحد في ٢١ مايو الماضي في جنوب اليمن ونائب الرئيس عبدالرحمن الجفري ورئيس الوزراء حيدر ابوبكر العطاس ووزير الدفاع هيثم قاسم طاهر وذلك لمحاكمتهم بوصفهم «مجرمي حرب»..فالأمر الواضح هو ان علي صالح استمرا التعامل بمنطق المنتصر واعتبر الجنوبيين وزعماءهم مهزومين وهذا يتناقض تماماً مع الموقف الاستراتيجي الذي كان هو نفسه قد اعلنه من ان الحرب التي دارت رحاها على ارض اليمن كانت حربا من اجل الوحدة..وكذلك فان التعامل بهذا المنطق لايمكن الا ان يؤجج نيران العداوة من جديد داخل صدور اليمنيين الجنوبيين في عدن وحضر موت ويذكا جراحا من الافضل لعلي صالح ان يحاول مداواتها..

واذا كان صالح يتهم البيض والآخرين بانهم« مسؤولون مسؤولية مباشرة عن قتل عدد من الابرياء من الأطفال والنساء والشيوخ والمواطنيين الآمنين ناهيك عما تسببوا فيه من خراب ودمار» فانه ورجاله سواء من حزب «المؤتمر» او حزب «الاصلاح» يتحملون كذلك نفس المسؤولية.. ثم ان قبول اطراف مختلفة للأمر الواقع في اليمن بعدالحرب العبثية التي دارت هناك كان بناء على ما اعلنه صالح من عفو عام عن الجميع والاحتكام الى آليات الديمقراطية للتوصل الى حل شامل ودائم للأزمة اليمنية..

وعليه يصبح الحديث بهذا الأسلوب «الانتقامي» ردة عن التعهدات ومبرراً قوياً لدى الزعماء الجنوبيين لاستمرار النضال ضد الوحدة التي فرضت بقوة السلاح..وكيف يتصور علي صالح ان يعود «الاخوة المغرر بهم الفارون في الخارج فورا الى داخل الوطن». وهذا نص دعوته في ظل استخدام لغة التهديد والوعيد البغيضة باستعمال القوة واتخاذ الاجراءات الدستورية والقانونية ضد من لايستجيب لهذا النداء.

إن علي صالح يعلم تمام العلم ان هناك الالاف والالاف من الجنوبيين في الداخل والخارج من الذين بقوا او الذين آثروا الفرار كانوا يؤيدون مواقف البيض والرفاق ولايزالون يرون ان الوحدة- التي كانت حلما واملا- لم تحقق ماكانوا يحلمون به ويأملون فيه.. وان صنعاء والشمال كانت هي المستفيدة الاكبر من كل عناصر الوحدة الاندماجية من خلال تركيز السلطات والمشاريع التنموية فيها..وان الشماليين كانوا هم اصحاب الحظوة في تولي المناصب والوظائف العليا على حساب الجنوبيين.. وان هذه الاخطاء كانت هي السبب الأول والرئيسي وراء المواجهة التي وقعت وتطورت الى حرب عسكرية على رغم كل محاولات المصالحة والتصالح التي كانت ذروتها في توقيع ميثاق « العهد والاتفاق» في عمان.. وهوالميثاق الذي كان يحدد بدقة خطوات الاصلاح...

وهناك ملاحظة اخرى غريبة في اسلوب تعامل علي صالح الحالي هي انه يتصرف كما لو كان الرئيس الوحيد او القائد الأوحد ناسيا ان دستور الوحدة في اليمن ينص على انه يدير الدولة مجلس رئاسي من

المصدر : السياسة الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٤/٨/٣

خمسة اعضاء بينهم الرئيس ونائب الرئيس.. ولما كان نائب الرئيس طبقاً للانتخابات التي جرت بالفعل هو علي سالم البيض.. ولما كان صالح يعتبر البيض حاليا مجرم حرب فان المنطق يقتضي الدعوة الى انتخابات جديدة لإعادة تشكيل مؤسسات الدولة.. وبعد ذلك يمكن اصدار الاحكام بادانة هؤلاء اوتبرئة اولئك.. وربما اكدت نتائج الانتخابات لعلي صالح اشياء اخرى لم يضعها في حسبانه..

ان كل الذين قالوا ان الحرب لم تنته بل بدات في اليمن يبدو انهم كانوا على حق.. لكن علي صالح من الواضح انه تجاهل هذه الحقيقة بالمرة.. وتجاهل معها كذلك كل نداءات الدعوة الى تضميد الجروح.. ومالم يسارع علي صالح ومستشاروه بالعودة الى صوت العقل وتغليب لغة الحوار مع منافسيهم الحقيقيين حتى تكون الدعوة الى لم الشمل مخلصة.. ولن يتأتى ذلك الا بالاستجابة الى دعوة الامم المتحدة ممثلة في مبعوثها الاخضر الابراهيمي الى مواصلة الحوار للاتفاق على الاتفاق.. ولما كان احد طرفي الحوار يعد من وجهة نظر صالح مجرم حرب فان الحديث عن ضرورة ان يتم الحوار على ارض الوطن يصبح بعيداً عن المنطق وبعيداً عن العقل.. اذ كيف نتحاور معا تحت تهديد السجن والمحاكمة؟!

حامد عزالدين

زيارة علي صالح لعدن اقتصرت على المعسكرات

صنعاء تباشر اجراءات لحجز ممتلكات الجفري

☐ عدن – من إقبال علي عبدالله:

■ افادت مصادر مسؤولة في صنعاء امكن الاتصال بها من عدن امس ان «النائب العام للجمهورية السيد محمد البدري سيطالب بالحجز على ممتلكات السيد عبدالرحمن الجفري (نائب رئيس مجلس الرئاسة في جمهورية اليمن الديموقراطية) رئيس حزب الرابطة والمتهم من السلطات بالمشاركة في قيادة الانفصال».

وقالت هذه المصادر ان «النائب العام عزا أسباب ملاحقة الجفري الى ارتكابه عدداً من الجرائم بينها السطو على الاموال التي كانت في البنك الاهلي في عدن قبل هروبه الى الخارج الى جانب استيلائه على عدد من الأراضي في المدينة من دون سند قانوني والاستيلاء ايضاً على عدد من الشحنات التجارية التي تم فتح الاعتماد لها من الاموال العامة لمصلحة محافظتي عدن وحضرموت».

واشارت المصادر الى ان «النيابة العامة للجمهورية لديها الوثائق التي تؤكد قيام الجفري وبمساعدة أحد اقربائه بتحويل عدد من البواخر التي كانت محمّلة بالبضائع والاسلحة الخاصة بالجمهورية اليمنية لحسابه الشخصي».

وكان النائب العام للجمهورية وجّه في وقت سابق تهمة الخيانة للجفري بإصداره الاوامر بإطلاق صواريخ «سكود» على المدنيين في محافظات صنعاء وتعز وابين.

الى ذلك أكدت مصادر رسمية في وزارة الخارجية

التتمة في الصفحة (٤)



صنعاء تباشر اجراءات

تتمة الصفحة الاولى

بصنعاء ان الحكومة اليمنية ستطالب بتسليم عبدالرحمن علي الجفري عبر الانتربول.

واشارت في تصريح الى ان «الوزارة ستسحب جواز السفر اليمني من الجفري». ويذكر ان للجفري عدداً من العقارات والبنايات في كل من صنعاء وعدن والحديدة.

وكان الجفري دعا اول من امس الى «محاكمة الرئيس اليمني علي عبدالله صالح هو ومن معه بعد كل الذي ارتكبوه في حق اليمن كله شمالاً وجنوباً».

وكان الجفري سافر امس الى ابو ظبي في بداية جولة عربية كما يقوم وفد جنوبي آخر بجولة اوروبية. ويضم الوفد السيد حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء في «جمهورية اليمن الديموقراطية» والسيد عبدالله الاصنج نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية والسيد محسن ابو بكر بن فريد العولقي نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والامين العام لحزب الرابطة. وقد وصل الوفد الى باريس اول من امس ويتوقع ان ينتقل اليوم او غداً الى لندن.

على صعيد آخر قالت مصادر مسؤولة في عدن امس ان «الزيارة السريعة التي قام بها علي عبدالله صالح للمدينة اول من امس كانت في اطار جولة شملت ايضاً محافظتي لحج وابين عاد بعدها الى محافظة تعز».

واضافت ان «زيارة الرئيس علي عبدالله صالح اقتصرت على المعسكرات في هذه المحافظات اذ قدّم التهاني الى الجنود والضباط بانتصار الوحدة والشرعية الدستورية ودحر قوات التمرد والانفصال الموالية للحزب الاشتراكي بخاصة قيادته التي هربت خارج البلاد عند دخول قوات الوحدة مدينة عدن في السابع من تموز (يوليو) المنصرم».

واكدت هذه المصادر ان «علي صالح سيقوم قريباً بزيارة تفقدية لعدن يطلع خلالها على سير الاعمال الخاصة بعودة الحياة الطبيعية الى المدينة والتي شهدت دماراً نتيجة المعارك الضارية بين القوات الشمالية والجنوبية خلال شهري ايار (مايو) وحزيران (يونيو) الماضيين».

وقال علي صالح امام الجنود والضباط والمسؤولين في محافظة ابين شمال عدن ان «قيادة الحزب الاشتراكي ظلت تعمل بكل جهدها من اجل الا يصل خير الثورة الى ابين وغيرها من المحافظات». واضاف: «لقد برهن شعبنا على اصالته وتمسكه بالوحدة والتصدي ببسالة لمخطط الانفصال ولم تخدعه تلك الشعارات التي اطلقتها القيادة الانفصالية في الحزب الاشتراكي وحاولت من خلالها دغدغة الجماهير وكان المشروع الحضاري الذي رفعته هذه القيادة هو ذلك المشروع الخياني الذي كان يعني كسب الاموال الحرام والقصور والاراضي على حساب الشعب».

واشار الرئيس علي صالح الى ان «قرار العفو العام الذي صدر قد اعطى المتمردين فرصة الاستفادة منه والعودة الى الوطن خلال فترة زمنية محددة». واكد ان «الوظيفة العامة لن تعتمد الا على الكفاءة والسلوك والاخلاص وحسن التعامل مع المواطنين والقدرة على تحمل المسؤولية الوطنية».

الى ذلك فوجئ بعض المؤسسات والمرافق التابعة في عدن امس بتوقيف كل المعاملات المصرفية الخاصة بها بما في ذلك دفع رواتب العاملين للاشهر الماضية وفق ما جاء في قرار مجلس الوزراء الذي انعقد في عدن الشهر المنصرم.

وذكر مصدر مسؤول في فرع البنك المركزي ان «هذا الاجراء جاء بناء على توجيهات البنك المركزي في صنعاء».



المصدر : الأمس
القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٤

على صالح يزور محافظات الجنوب لأول مرة منذ توقف الحرب

عدن، صنعاء - لندن - وكالات الانباء - واصل الرئيس اليمني على عبدالله صالح زياراته التفقدية امس لعدن وللمحافظات الجنوبية، لأول مرة منذ توقف الحرب، لمتابعة اعادة الحياة الى طبيعتها، وللاشراف - شخصيا - على الجهود التى تبذلها الحكومة اليمنية لتشغيل الاجهزة المعطلة وتلبية احتياجاتها من الموظفين والموارد المالية.

وكان الرئيس صالح قد قام امس الأول بزيارة قاعدة العند الاستراتيجية وبعض المواقع العسكرية فى محافظة لحج الجنوبية، واطلع على حجم الدمار الذى لحق بها والتقى بالشخصيات السياسية والاجتماعية من ابنائها.

علي ناصر يطالب بحوار وطني ومصالحة شاملة في اليمن

■ دمشق – رويتر – قال الرئيس اليمني السابق السيد علي ناصر محمد امس ان الانتصار العسكري الذي حققته القوات اليمنية الشمالية لم يحسم المشكلة السياسية في البلاد. ودعا الى «حوار وطني ومصالحة شاملة لتطبيع الاوضاع وحلّ الخلافات كافة».

واكد في حديث الى وكالة «رويتر» ان الحوار يتطلب مشاركة كل القوى والاحزاب على الساحة اليمنية وعودة اكثر من ١٥ الف شخص من قياديي الحزب الاشتراكي اليمني واعضائه الذين فروا من البلاد. وتابع علي ناصر الذي يتخذ من دمشق مقراً له منذ إطاحته عام ١٩٨٦ ان التجربة التي مرّ بها «اثبتت انه يمكن اي طرف ان يحسم الامور عسكرياً ولكن لا يمكن ان تُحسم الامور سياسياً».

وعزا المشاكل التي شهدها اليمن خلال الفترة الماضية الى عدم تماسك الوحدة التي اعلنت عام ١٩٩٠ لانها «لم تبن على جبهة وطنية متماسكة وتركت كثيراً من المسائل معلقة».

واضاف انه سيقدم كل مساعدة ممكنة لاعضاء الحزب الاشتراكي الذين تجمعوا في دمشق لإجراء محادثات في شان مستقبل الحزب، لكنه لن يشارك في هذه الاجتماعات ولن يقبل تولي أي منصب على رغم انه احد مؤسسي الحزب.

وزاد: «طرح كلام عن عودتي كي اكون على راس الحزب، لكنني لا افكر في العودة الآن، وسابذل ما استطيع كي اساعد الحزب على إجراء المصالحة الشاملة والمشاركة الفاعلة في الحياة السياسية في البلاد».

ولفت الى ان قياديي الحزب الاشتراكي سيجرون خلال اجتماعات دمشق مراجعة شاملة لاوضاع الحزب ومستقبله، ومسالة المشاركة في السلطة، والعلاقة مع المؤتمر الشعبي العام واوضاع اليمن. واشار الى انه اجرى اتصالاً هاتفياً بالرئيس علي عبدالله صالح الاسبوع الماضي اكد خلاله ضرورة إجراء المصالحة الوطنية وتحقيق الوحدة الوطنية «وهذا يتطلب عودة الذين نزحوا بعد الاحداث الاخيرة كي يعودوا لممارسة اعمالهم». واعلن انه اجرى ايضاً اتصالات بقياديي الحزب الاشتراكي الموجودين في الخارج وان الجميع رحبوا بدعوته الى اجراء الحوار. واوضح ان هذه الاتصالات لم تشمل علي سالم البيض رئيس مجلس الرئاسة في «جمهورية اليمن الديموقراطية» سابقاً. ولم يفصح الرئيس السابق عن خططه الخاصة بالمشاركة او عدم المشاركة في الحكم لكنه اضاف: «ان توفرت النيّة الصادقة لتحقيق المصالحة بين القوى اليمنية كافة، وتطبيع العلاقات، لن اتردد في القيام باي دور لخدمة الشعب».

اكدت عزمها على اعادة ترتيب أوضاع الحزب

قيادات الاشتراكي في صنعاء تعلن رفضها لقيام معارضة سياسية خارج اليمن

صنعاء(أ.ف.ب) :

اعلن قياديو الحزب الاشتراكي اليمني المتواجدون في صنعاء عزمهم على اعادة ترتيب اوضاع الحزب «في ضوء الاوضاع الجديدة» واكدوا رفضهم لقيام معارضة سياسية خارج اليمن معتبرين ان قرار الانفصال الذي اعلن في 21 مايو اتخذ «بصفة شخصية» في اشارة الى علي سالم البيض وان الذين وقفوا وراءه «خارجون على الحزب ومنه».

جاء ذلك في بيان صدر امس الثلاثاء عن «اللجنة العليا للاتصال والتنسيق» في الحزب الاشتراكي بعد اجتماع عقدته الاحد الماضي في صنعاء وحضره اعضاء في المكتب السياسي واللجنة المركزية والكتلة البرلمانية وسكرتيرو المنظمات الحزبية في المحافظات وعدد من الكوادر الحزبية.

ويأتي هذا البيان الذي صدر باسم الحزب عشية اجتماع من المقرر ان يعقده في دمشق بعد غد الخميس عدد من قيادات الحزب الاشتراكي الموجودة خارج اليمن (16 من اعضاء المكتب السياسي من اصل 26) لبحث « التحرك السياسي المقبل للحزب».

واوضح عضو المكتب السياسي علي صالح عباد (مقبل) الذي يرأس لجنة التنسيق لوكالة فرانس برس ان 48 قياديا حزبيا حضروا اللقاء بينهم اربعة من اعضاء المكتب السياسي هم اضافة اليه شخصيا يحيى الشامي وحسين الهمّجة وعبد الواحد المرادي و14 من اعضاء اللجنة المركزية (من اصل 75).

واعتبر عباد، وهو من القيادات الاشتراكية التي عارضت الانفصال وبقيت في صنعاء خلال المعارك بين القوات الشمالية والجنوبية، ان «اعادة تنشيط مؤسسات الحزب الاشتراكي ضرورية لاعادة ترتيب اوضاعه بعد هزيمته في الحرب واختيار قيادة جديدة».

وكان الرئيس اليمني علي عبدالله صالح دعا الاربعاء الماضي الحزب الاشتراكي الى «اعادة ترتيب اوضاعه وتكييف نفسه للتعايش مع الاوضاع الجديدة ومع الديمقراطية والتعددية وان يتخلى عن ما اسماه ممارساته السابقة التى اضرت به وبالوطن كثيرا».

وراى عباد ان «الحزب لن يغفر اطلاقا للذين قاموا بعملية الانفصال» مؤكدا ان القيادات التى بقيت في اليمن « لا تعترف باي عضو حزبي خارج البلاد» داعيا كل الموجودين في الخارج الى العودة «لاستعادة شرعيتهم».

وردا على سؤال حول الشخصيات الست عشرة التي لم يشملها عفو اصدره الرئيس صالح بعد انتهاء الحرب في السابع من يوليو الماضي قال عباد ان على هؤلاء «تسليم انفسهم وانتظار حكم القضاء».

واوضح عباد ان «القيادة المؤقتة» للاشتراكي في صنعاء «ارسلت عضو المكتب السياسي فضل محسن عبدالله (وزير الثروة السمكية) الى دمشق لابلاغ القياديين هناك بضرورة عودتهم جميعا الى اليمن».

قيادة الداخل للاشتراكي تدين الانفصال ونهب عدن

□ صنعاء - من فيصل مكرم:

■ أصدرت «سكرتارية اللجنة العليا للحزب الاشتراكي اليمني للاتصال والتنسيق»، وهي تضم مسؤولين في الحزب بقوا في صنعاء خلال الحرب على راسهم السيد علي صالح عباد (مقبل) عضو المكتب السياسي بياناً أمس تضمن سلسلة من النقاط التي دانت قرار الانفصال كما دانت اعمال النهب التي تعرضت لها عدن ومدن اخرى في المحافظات الجنوبية والشرقية في اليمن. وهنا أهم ما ورد في البيان:

«١- يؤكد الحزب الاشتراكي اليمني ادانته اعلان الانفصال كعمل غير وطني وغير دستوري من ناحية ويخالف برنامج الحزب وتوجيهاته ونشأته الوحدوية ودوره الوطني من ناحية ثانية. ويؤكد الحزب الاشتراكي ان هيئاته الشرعية لم تتورط في قرار الانفصال أو في صياغة مبرراته. ولم يعبر (الانفصال) إلا عن راي أصحابه بصفاتهم الشخصية...

٢- واستناداً الى مسؤوليته الوطنية والتاريخية، يدين الحزب الاشتراكي اليمني الحرب المأسوية التي عصفت

التتمة في الصفحة (٤)



قيادة الداخل للاشتراكي

تتمة الصفحة الاولى

بالوطن (...) ويستنكر اعمال النهب والتدمير التي تعرضت لها المنشآت الاقتصادية ومؤسسات الدولة ومنازل المواطنين وممتلكاتهم خصوصاً في مدينة عدن وغيرها من قرى ومدن المحافظات الجنوبية والشرقية كاعمال الحقت الضرر بمصالح الناس وامكانات البلاد واساءت الى الوحدة الوطنية في البلاد.

٣- يعلن الحزب الاشتراكي اليمني رفضه لاستخدام العنف كوسيلة لمعالجة الخلافات السياسية الداخلية، ويؤكد اهمية الحوار السلمي، ويدعو كل الاطراف السياسية في البلاد من دون استثناء الى التزام الحوار السلمي والديموقراطي. واتخاذه نهجاً ثابتاً للبحث في جميع القضايا المختلف عليها. وعلى ذلك يرى الحزب الاشتراكي اليمني ان الحرب لم تلغ اسباب الازمات والتوترات الداخلية، التي لا يمكن تصفيتها إلا بتحقيق تسوية سياسية فعالة ومصالحة وطنية شاملة تاخذ في الاعتبار مصالح جميع الأطراف ومطالبها المشروعة في إطار وحدة البلاد واحترام حقوق المواطنة المتساوية لكل ابنائها وضمان الممارسات الديموقراطية ونزاهتها، ويدعو الحزب كل القوى السياسية للمباشرة الفورية في الحوار الوطني من أجل معالجة قضايا الوطن والتي سبق الاتفاق عليها في وثيقة العهد والاتفاق والاخذ في الاعتبار الظروف المستجدة ومعالجة آثار الحرب على الوطن والوحدة الوطنية للشعب اليمني.

٤- يؤكد الحزب الاشتراكي اليمني احترامه للشرعية الدستورية، وتقيده بنتائج انتخابات ٢٧ نيسان (ابريل) ١٩٩٣ ويجدد تمسكه بالدستور والقوانين النافذة في البلاد، ويؤكد ضبط ممارساته في الحياة السياسية وفقاً لنصوص قانون الاحزاب والتنظيمات السياسية، ويتطلع الى ان تبادر كل الاحزاب والتنظيمات السياسية الى اعلان موافقتها والتزامها وثيقة الشرف للعمل السياسي التي سبق ان وقعها مع المؤتمر الشعبي العام، ويدعو الحزب بقية القوى السياسية اليمنية ذات النفوذ في البلاد الى اتخاذ مواقف جدية تقوم على التمسك بالدستور والقوانين.

٥- دعوة مجلس النواب الى مضاعفة جهوده والاضطلاع بمسؤولياته في إزالة آثار الحرب وتطبيع الحياة السياسية والديموقراطية في البلاد، والتوجه نحو بناء دولة النظام والقانون ومكافحة الفساد في مختلف الأجهزة، والاسراع في سن التشريعات القانونية على طريق تنفيذ وثيقة العهد والاتفاق.

٦- يعلن الحزب الاشتراكي اليمني رفضه اي صيغة تدعو الى قيام معارضة سياسية تتخذ من الخارج مركزاً لها، او ممولاً لنشاطاتها، ويرى ان مثل هذه الصيغة ستشكل ارتهاناً لقوى اجنبية. ويشكل القبول بها تفريطاً وتهاوناً بحقوق السيادة الوطنية لليمن، واضراراً بمصالحها العليا. ويطالب الحزب الجهات ذات النفوذ على القرار في الدولة ومؤسساتها ان تتخذ موضوعي السياسات والاجراءات التي لا تسمح بنشوء اساس موضوعي لقيام معارضة من الخارج، وذلك من خلال التقيد بالحقوق الديموقراطية للجميع، وعدم الانزلاق الى اية ممارسات من شانها تعويض ذوي الآراء والمواقف المختلفة للقمع.

٧- بغض النظر عن الحرب والنتائج الماسوية التي تمخضت عنها، فإن الحزب الاشتراكي اليمني يرى ان وثيقة العهد والاتفاق لا تزال تحتفظ بجوهرها الصحيح والملائم لحل مشاكل البلاد وازماتها، وانها تشكل الاساس البرنامجي المشترك الذي يضمن خلق وحدة وطنية متينة، وتصحيح المسار السياسي للدولة، وايجاد الشروط الواقعية لوضع حد للفساد المستشري وتجاوز آثاره التي تسببت في كل ما تعانيه البلاد من تشوهات واختلالات واخفاقات.

٨- يدعو الحزب الاشتراكي اليمني الحكومة الى الوفاء بالتزاماتها للشعب



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ أغسطس ١٩٩٤

الممثلة بقرارات مجلس الرئاسة ورسالة مجلس الوزراء الى الامم المتحدة، ويلفت نظر الحكومة الى ان الاجراءات التي تتخذ ضد الموظفين في الاجهزة الحكومية في المحافظات الجنوبية والشرقية لاسباب حزبية لا تتفق مع هذه الالتزامات ولا تؤكد وفاءها بما تعهدته في قرار العفو العام. كما يطالب الحزب بالغاء الاجراءات الاستثنائية المتخذة اثناء اعلان حال الطوارئ، والتي جمدت أموال الحزب الاشتراكي، وحجزت على ممتلكاته، واغلقت صحفه ومقراته المركزية ومقرات منظماته، ويناشد الحزب الحكومة وضع حد لاعمال النهب التي استهدفت وتستهدف منازل أعضاء الحزب أو وضع اليد عليها ونهب محتوياتها، ويطالب برد هذه الممتلكات وتعويض الاشخاص والجهات الذين نهبت ممتلكاتهم أو تضررت من جراء المعارك الحربية.

أما على صعيد الحياة الحزبية الداخلية فإن سكرتارية اللجنة العليا للحزب الاشتراكي اليمني للاتصال والتنسيق قد أقرت الآتي:

١- العمل على تهيئة الظروف لعودة أعضاء الحزب الموجودين في الخارج ليواصلوا ادوارهم في خدمة قضايا الشعب وكفاح الحزب من اجلها.

٢- دعوة الهيئات القيادية في منظمات الحزب في المحافظات والمديريات الى مواصلة نشاطها الحزبي والسياسي والجماهيري والمساهمة في السعي الى تطبيع الأوضاع السياسية في البلاد.

٣- التحضير لانعقاد دورة اللجنة المركزية للحزب في اقرب وقت ممكن في صنعاء تكون مهماتها:

أ - استعادة النشاط الطبيعي لهيئات الحزب القيادية.

ب - النظر في الوضع القيادي للحزب وإعادة ترتيبه في ضوء الأوضاع الجديدة.

ج - إقرار الرؤية السياسية للحزب للفترة الراهنة.

د - بحث التحضير لانعقاد المؤتمر العام الرابع للحزب واتخاذ الترتيبات والاجراءات اللازمة لذلك».



المصدر : الأهرام
القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ اغسطس ١٩٩٤

السؤال «اللغز»..

كيف سقطت دولة الجنوب فى اليمن؟!

هذا السؤال ظل لغزا محيرا لكل باحث عن حقيقة ما جرى وما يجرى فى اليمن اثناء حرب ضروس استمرت ما يزيد على الشهرين الكاملين، وقبل ان يسدل الستار تماما عن تلك الملحمة التراجيدية، التقى «الاهرام» بقائد المحور الجنوبي فى عمليات القوات الحكومية العقيد محمد ضيف الله، وتم هذا اللقاء فى عدن بُعيد اسكات آلة المقاومة على الصعيد النظامي، وكان الدمار والترقب والحذر لايزال ماثلا فى كل بقعة تقع عليها العين المجردة، وحتى تكتمل الصورة تماما، التقى «الاهرام» بقائد محور يافع فى عمليات القوات الانفصالية الوزير فضل محسن، وتم اللقاء فى مكتبه بصنعاء بعد لحظات من تسليم نفسه الى الرئيس على عبدالله صالح.

حصيلة هذين اللقاءين كانت على درجة كبيرة من الاهمية، جنبا الى جنب مع اللقاءات التي اجريناها مع القيادات السياسية المسئولة والمستقلة فى كل من عدن وصنعاء، وكذلك بعد زيارات ميدانية لبعض مواقع العمليات فى المحافظات الجنوبية بحثا عن اجابة للسؤال «اللغز» : كيف سقطت دولة الجنوب فى اليمن؟

مظاهر التصعيد العسكرى

بعد فشل الوساطات والحوارات بين طرفى النزاع فى شمال وجنوب اليمن، وكذلك الفشل الذريع فى تطبيق ما جاء فى وثيقة العهد والاتفاق التى تم توقيعها فى العاصمة الاردنية - عمان - فى فبراير الماضى، ونظرا لعدم دمج القوات المسلحة فى كلا الشطرين السابقين وما يصاحبها من ميليشيات مسلحة، وبعد ان زاد «الطين بلة» بتبادل وحدات مسلحة من كل جانب لدى الجانب الآخر كمظهر من مظاهر حسن النية لاتمام الوحدة الاندماجية، وهو ما لم يسلم - بدوره - من التحرشات والاستفزازات بلغت اقصاها بنجاة قوات العمالقة الشمالية التى تتمركز فى محافظة ابين الجنوبية - وكان قوامها قرابة ١٢ الف مقاتل - من محرقة اعدتها لها القيادة الجنوبية، وسحق الوحدات الجنوبية الست التى كانت تتمركز في المحافظات الشمالية، نقول.. بعد كل هذا وما صاحبه من تصعيد فى التوتر السياسى والعسكرى كانت الحرب حتمية بين الطرفين.

وقد استغل الطرفان طول فترة الازمة السياسية فى التعبئة ورفع درجات الاستعداد لدى الوحدات العسكرية، ونقل العديد من هذه الوحدات الى مواقع الحدود الشطرية السابقة، واستقبال الامدادات من الخارج فى شكل اسلحة ومعدات وقطع غيار بمليارات الدولارات.

وبينما نجحت القوات الشمالية فى تصفية الوحدات العسكرية الجنوبية التى كانت تتمركز فى اراضيها وهى : اللواء الخامس مشاة فى حرف سفيان، واللواء الثالث مدرع فى عمران، ولواء باصهيب فى زمار، واستسلام اللواء الخامس مظلات، واللواء ١٤ مشاة، واللواء الاول امداد وتموين، لم يتمكن الجنوبيون من المساس بقوات لواء العمالقة فى ابين، او اللواء الثاني مدرع، وحققوا نجاحا فقط فى تصفية كتيبة الأمن المركزى الشمالية التى كانت تتمركز بالقرب من مطار عدن واصبح واضحا - فى ذلك الوقت الذى سبق نشوب الحرب الشاملة - ان الحزب الاشتراكي ومعاونيه فى المحافظات الجنوبية يعتزم التضحية بوحداته المتمركزة فى المحافظات الشمالية، واثقا من الوعود المقدمة اليه بتعويضها، ولايجاد المبرر فى توجهه نحو اعلان الانفصال فيما بعد، معتمدا على ترسانته الهائلة من الاسلحة والتى قدرها العقيد محمد ضيف الله قائد المحور الجنوبي بأنها كانت تفوق ٥ اضعاف ما كان فى حسابات القوات الشمالية.

الخطط وسير العمليات

تلخصت خطة القيادة الجنوبية - فى عدن - فى الدفاع عن مناطق محددة على طرق الاقتراب المنتظرة للقوات الشمالية، وحشدت لهذا الهدف ٦ الوية مشاة عند خطوط الحدود الشطرية السابقة، واحتفظت بقواتها المدرعة والميكانيكية جنوب الحائط الجبلي للقيام بهجمات مضادة واستعادة اية مواقع تسقط فى خط الحدود الشطرية، مع تخصيص قوة مناسبة لتامين مواقع البترول فى المحافظات الشرقية اى فى شبوة وحضرموت.

على الجانب الآخر، تلخصت خطة القيادة الشمالية - فى صنعاء - فى فصل عدن التى تمثل الراس عن باقى الجسد فى المحافظات الجنوبية والشرقية بالسيطرة على طريق مكيراس - زنجبار، وتدمير القوات الشطرية السابقة فى لحج والضالع، ومن ثم فتح الطريق الى عدن.

ولتحقيق هاتين الخطتين، بدأت القيادة الجنوبية - فى فجر الخامس من مايو الماضى - بتصويب ضربتها الجوية ضد المطارات فى المحافظات الشمالية وقيادة وزارة الدفاع ومقر الرئيس علي عبدالله صالح فى العاصمة صنعاء، ويبدو - بل ومن المؤكد - ان هذه الضربة لم تحقق غايتها لقلة عدد الطائرات المغيرة، فى حين حققت القوات الحكومية نجاحا فى هجومها الرئيسى باتجاه البيضاء - زنجبار، ووصلت الى ساحل خليج عدن خلال الايام الثلاثة الاولى من الحرب، وبذلك نجحت فى تحقيق خطتها الاساسية بفصل عدن عن باقي المحافظات الشرقية.

وعلى طريق تعز - كرش، الذى زاره

رسالة عدن

كمال جاب الله

مراسل «الاهرام»، وشاهد على الطبيعة حجم العمليات التى خلفتها الحرب فوق ارضه، نجحت القوات الشمالية بعد معارك غاية فى الصعوبة، فى التغلب على دفاعات لواء «لبوزة» المشاة، واصبح الطريق مفتوحا امامها، للوصول الى قاعدة العند، التى زارها ايضا مراسل «الاهرام» وشاهد واستمع الى الروايات والاساطير التى كانت تروى عنها، وليس هنا المجال لروايتها، ونواصل سرد سير القتال كما سلكته القوات الشمالية.

فى طريق قعطبة - الضالع، وهو الطريق الموازى لطريق تعز - كرش، حاول لواء عبود المشاة «الجنوبي» التمسك بمواقعه عند الحدود الشطرية السابقة، ولم تتمكن القوات الشمالية من فتح هذا الطريق حتى نهاية الحرب، بينما اكتفت بالاستيلاء على مدينة الضالع، التى تبعد قرابة ٢٠٠ كيلومتر من عدن، ويعيش سكانها مناخ الحرب المخيفة حتى الآن، واستوقفت نقاط التفتيش الحكومية المتعددة مراسل «الاهرام» وهو يتجول فى طرقاتها التى خيم عليها الظلام الدامس.

التقدم خطوة.. خطوة

وفى اليوم الرابع للقتال.. فتحت القوات الشمالية محور تقدم جديد الى عدن من اتجاه خرز - باب المندب، وتعثرت هذه القوات فى الالغام الكثيفة التى زرعتها القوات الجنوبية فى هذا المحور، واستمر الهجوم الشمالى مدة تزيد على الشهر فى قاعدة العند، ويؤكد العقيد ضيف الله لمراسل «الاهرام» ان القاعدة سقطت بعد خمسة ايام فقط من حصارها، واتجهت القوات الحكومية لصد الهجمات المدرعة التى شنتها القوات الحكومية من عدن فى اتجاه زنجبار ولحج، وكثفت من ضرب المطارات الجنوبية التى تفوق الطيران الجنوبى فى اظهار حرية حركة من خلالها لعرقلة القوات الشمالية.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ أغسطس ١٩٩٤

ومن منطلق الاصرار على تنفيذ اهدافها، تقدمت القوات الشمالية خطوة خطوة، واجتازت باصرار وعناد قاعدة العند، وتمكنت - في النهاية - من احكام الحصار عليها من كافة الاتجاهات باستثناء البحر، وانتظرت استسلامها دون اقتحامها، وشجع توقف الزحف الشمالي الى المحافظات الشرقية وتركيزه على عدن ولحج وابين طوال الفترة الاولى من القتال الى انتقال على سالم البيض زعيم الحزب الاشتراكى الى المكلا عاصمة حضرموت، وهو كان هروبا بمعنى الكلمة عندما انفردت «الاهرام» بنشره فى حينه، وكانت القيادة الجنوبية تامل من خلال انتقالها إلى المكلا فى أستمرار المقاومة وتدخل المجتمع الدولى، وارسال مراقبين دوليين لتكريس الانفصال، غير أن القيادات الشمالية ناورت بنجاح اضافى يحسب لرصيدها السياسى والعسكرى، لاحتواء ردود الفعل الدولية، واستمرت فى التقدم خطوة خطوة لتضييق الحصار حول الراس فى عدن، تلتها نجاحات ميدانية مذهلة بالتقدم سيرا على الاقدام فى متاهات حضرموت للتقليل من الخسائر فى دباباتهم التى كان من الممكن حصدها بالصواريخ المضادة للدبابات التى حصلت القيادة الجنوبية على امدادات هائلة منها خلال فترة الحرب، وسقطت المكلا قبل ان تسقط عدن، وهرب على سالم البيض منها باتجاه المهرة ثم الى حدود سلطنة عمان، ولم يجد المدافعون عن عدن مهربا سوى الاستئذان من الرئيس على عبدالله صالح بالهروب بحرا الى جيبوتى، وفقدت دولة الوحدة فى اليمن على اهم عوامل ضعفها، وهو الجيش النظامى فى الجنوب.

دلالات وعبر اضافية

واذا كانت تلك هى مظاهر التصعيد العسكرى والخطط وسير العمليات كما رواها قادة عسكريون وسياسيون ومستقلون يمنيون «للاهرام»، فان هناك عوامل اخرى ساهمت فى سقوط دولة الجنوب فى اليمن، نتوقف عند البعض منها لاخذ الدلالات والعبر فى محاولاتنا الاجابة عن السؤال اللغز :. وهو كيف سقطت هذه الدولة؟

فمهما تعددت الآراء فى طبيعة ونمط الاداء للقيادة السياسية فى صنعاء الا انها تمكنت من كسب تعاطف المجتمع الدولى باعتبارها تمارس مهام سيادية اقرتها الاسرة الدولية، والتف من حولها الشعب اليمنى فى الداخل مستعدا للذود عن مكتسباته بالغالى والثمين مهما زادت التضحيات وساهم فى تحقيق اهدافها ميدانيا وقتاليا الوضع «الجيوبوليتيكى» السيىء للطرف الآخر فى الجنوب حيث «الراس» فى عدن وباقى الجسد فى المحافظات الجنوبية والشرقية، وجاءت الضربة القاضية للراس عندما تم خنقها فى محور مكيراس - زنجبار، ومع حسن توزيع القوات الشمالية، التى كانت متمركزة - فى الاصل - فى المحافظات الجنوبية، جرى استغلالها - هى ذاتها - كراس حربة لتنفيذ خطة الهجوم الشاملة، بينما تبعثرت القوات الجنوبية المماثلة فى المحافظات الشمالية دون أن تحقق اى هدف من وجودها السابق.

ومهما تعددت الآراء فى طبيعة ونمط الاداء للقيادة السياسية فى عدن الا انها تركت اخطاء سياسية وعسكرية قاتلة لدى ابناء المحافظات الجنوبية والشمالية، ليس فقط بالرصيد المر من سنوات الحكم الشمولى الدموى، ولكن بقبولها المخاطرة والتآمر على حاضر ومستقبل الشعب اليمنى باكمله، واسقاط صواريخ «اسكود» فوق رأس سكانه الذين كانوا اكثر حماسا لبرامجهم وتوجهاتهم التنموية والتحديثية، غير القشة التى قصمت ظهر البعير ظهرت فعليا عندما تم الاعلان عن الانفصال فى نفس اليوم الذى كان قد تم الاعلان فيه عن الوحدة فى ٢٢ مايو ١٩٩٠، والاستعانة باعداء الامس، والهاربين من العدالة، لكى يكونوا هم قادة دولة الجنوب مما ولد شعورا سيئا لدى العديد من القيادات الجنوبية ذاتها.

وفى ذات السياق كان لهروب البيض من ميدان القتال الحقيقى فى عدن - مهما قيل عن ذلك من توزيع للمهام القتالية - وقع الصدمة فى صفوف مقاتليه، خاصة وان خصمه الرئيس على عبدالله صالح لم يغادر صنعاء رغم سقوط الاطنان من أسلحة الدمار الشامل فوق راسه، ونجاحه فى استمالة العديد من قيادات الوحدات الجنوبية الى حد رشوتهم لانتزاع ولائهم واستسلامهم دون قتال، ولم يتوقف الامر عند هذا الحد، بل ذهبت القيادة الشمالية فى صنعاء الى استمالة القبائل فى الشمال والجنوب والشرق والغرب على السواء، وجعلتها خصما للقوات الجنوبية ونقاطا للامداد والتموين للقوات الشمالية، والتوقف عن تنفيذ اية عمليات ارهابية كما كان يحدث فى الماضى، ومشاركتها الفعلية فى القتال جنبا الى جنب مع القوات الشمالية فى شبوة وبيحان، وهكذا سقط رهان اخر للقيادة الجنوبية، ولم تتحول اليمن الى «الافغنة» او «الصوملة» كما كان يتوقع الكثير من المراقبين.

هذه كانت الحصيلة الميدانية لما دار من احداث فى اليمن خلال الشهور الاخيرة فى محاولة للاجابة عن السؤال «اللغز» : «كيف سقطت دولة الجنوب؟»

قياديو «الاشتراكي» رفضوا المعارضة خارج البلاد

ناصر محمد: الانتصار العسكري لم يحسم المشكلة في اليمن

دمشق ـ صنعاء ـ عدن ـ ا ف ب ـ رويتر، قال الرئيس اليمني الجنوبي السابق علي ناصر محمد أمس ان الانتصار العسكري الذي حققته قوات الرئيس علي عبد الله صالح لم يحسم المشكلة السياسية في اليمن، ودعا الى اجراء حوار وطني ومصالحة شاملة لتطبيع الاوضاع في البلاد وحل الخلافات كافة.

من ناحيتهم ، اعلن قياديو الحزب الاشتراكي اليمني المتواجدون في العاصمة عزمهم على اعادة ترتيب اوضاع الحزب في ضوء الاوضاع الجديدة واكدوا رفضهم لقيام معارضة سياسية خارج البلاد معتبرين ان قرار الانفصال اتخذ ، بصفة شخصية، في اشارة الى علي سالم البيض، وان الذين وقفوا وراءه ، خارجون على الحزب وحقه»

واعلن الرئيس السابق في حديث صحافي ان حل الخلافات يتطلب مشاركة القوى والاحزاب كافة على الساحة اليمنية، وكذلك عودة اكثر من ١٥ الف شخص من قياديي واعضاء الحزب الاشتراكي اليمني الجنوبي فروا من البلاد اثر اخفاق المحاولة الانفصالية التي تزعمها رئيس الحزب البيض.

وقال ناصر محمد الذي يتخذ من دمشق مقرا له منذ الاطاحة به عام ١٩٨٦، ان التجربة التي مرت به شخصيا ، اثبتت انه يمكن لاي طرف ان يحسم الامور عسكريا، لكن لايمكن ان تحسم الامور سياسيا ويترك خللا وسط افراد الشعب لا يمكن ان يحله الا الحوار والتفاهم وتحقيق الوحدة الوطنية».

واضاف ان المشاكل التي تعرض لها اليمن خلال الفترة الماضية هي ان الوحدة التي قامت عام ١٩٩٠ لم تكن متماسكة لانها لم تبن على جبهة وطنية متماسكة وتركت كثيرا من المسائل المعلقة.

وقال محمد انه سيقدم المساعدات كافة لاعضاء الحزب الاشتراكي الجنوبي الذين تجمعوا في دمشق لاجراء محادثات حول مستقبل الحزب، الا انه لن يشارك في هذه الاجتماعات ولن يقبل تولي اي منصب على رغم انه احد مؤسسي الحزب.

وقال محمد ، طرح كلام حول عودتي لكي اكون على رأس الحزب، لكنني لا افكر بالعودة الآن الانني سأبذل ما استطيع لكي اساعد الحزب على اجراء المصالحة الشاملة والمشاركة الفاعلة في الحياة السياسية في البلاد».واضاف ان قياديي الاشتراكي سيجرو خلال اجتماعات دمشق مراجعة شاملة لاوضاع الحزب ومستقبله ومسالة المشاركة في السلطة والعلاقة مع حزب المؤتمر الشعبي العام الشمالي واوضاع اليمن وكيفية الخروج من الازمة التي وصلت ......



المصدر : السياسة الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ / ٨ / ١٩٩٤

اليها البلاد.واشارالرئيس السابق الى انه اجرى اتصالا هاتفيا مع الرئيس صالح الاسبوع الماضي، اكد خلاله على ضرورة اجراء المصالحة الوطنية وتحقيق الوحدة الوطنية، وهذايتطلب عودة ما يزيد عن ١٥ الف شخص نزحوا بعد الاحداث الاخيرة لكي يعودوا لممارسة اعمالهم والمشاركة في الحياة اليومية».
وقال محمد انه اجرى ايضا اتصالات مع قياديي الاشتراكي الموجودين حاليا في عمان والامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وجيبوتي ومصر وسورية حيث رحب الجميع بدعوته الى اجراء الحوار.
واشار محمد الى ان الاتصالات لم تشمل البيض.
ولم يفصح الرئيس السابق من خططه الخاصة بالمشاركة او عدم المشاركة في الحكم، الا انه قال « ان توفرت النية الصادقة والجادة لتحقيق المصالحة والوحدة الوطنية بين القوى اليمنية كافة وتطبيع العلاقات فانني لن اتردد بالقيام باي دور لخدمة الشعب اليمني».

ترتيب أوضاع الحزب

وفي صنعاء، اعلن قياديو الاشتراكي عزمهم على اعادة ترتيب اوضاع الحزب، وذلك في بيان صدر امس عن «اللجنة العليا للاتصال والتنسيق» في الحزب الاشتراكي بعد اجتماع عقدته الاحد في العاصمة وحضره اعضاء في المكتب السياسي واللجنة المركزية والكتلة البرلمانية وسكرتيرو المنظمات الحزبية في المحافظات وعدد من الكوادر الحزبية.
ويأتي هذا البيان الذي صدر باسم الحزب عشية اجتماع من المقرر ان يعقده في دمشق غدا الخميس عدد من قيادات الحزب الاشتراكي الموجودة خارج اليمن (١٦ من اعضاء المكتب السياسي من اصل ٢٦) لبحث التحرك السياسي المقبل للحزب.
واوضح عضو المكتب السياسي علي صالح عباد (مقبل) الذي يراس لجنة التنسيق ان ٤٨ قياديا حزبيا حضروا اللقاء، بينهم اربعة من اعضاء المكتب السياسي، هم اضافة اليه شخصيا يحيى الشامي وحسين الهمجة وعبد الواحد المرادي و ١٤ من اعضاء اللجنة المركزية (من اصل ٧٥).
واعتبر عباد وهو من القيادات الاشتراكية التي عارضت الانفصال وبقيت في صنعاء خلال المعارك بين القوات الشمالية والجنوبية ان اعادة تنشيط مؤسسات الحزب الاشتراكي ضرورية لاعادة ترتيب اوضاعه بعد هزيمته في الحرب واختيار قيادة جديدة.
وكان الرئيس صالح دعا الاربعاء الماضي الحزب الاشتراكي الى اعادة ترتيب اوضاعه وتكييف نفسه للتعايش مع الاوضاع الجديدة ومع الديموقراطية والتعددية وان يتخلى عن ممارساته السابقة التي اضرت به وبالوطن كثيرا.
وراى عباد ان «الحزب لن يغفر اطلاقا للذين قاموا بعملية الانفصال»، مؤكدا ان القيادات التي بقيت في اليمن لاتعترف باي عضو حزبي خارج البلاد، داعيا كل الموجودين في الخارج الى العودة لاستعادة شرعيتهم.
وحول الشخصيات الست عشرة التي لم يشملها عفو اصدره الرئيس صالح، قال عباد ان على هؤلاء تسليم انفسهم وانتظار حكم القضاء.



المصدر : السياسة الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٤/٨/٣

واوضح عباد ان القيادة المؤقتة للاشتراكي في صنعاء ارسلت عضو المكتب السياسي فضل محسن عبدالله (وزير الثروة السمكية) الى دمشق لابلاغ القياديين هناك بضرورة عودتهم جميعا الى اليمن.

واورد بيان لجنة التنسيق ان المجتمعين في صنعاء قرروا التحضير لانعقاد دورة للجنة المركزية للحزب في اقرب وقت ممكن في العاصمة تكون مهمتها استعادة النشاط الطبيعي لهيئات الحزب القيادية والنظر في الوضع القيادي للحزب واعادة ترتيبه في ضوء الاوضاع الجديدة والتحضير لانعقاد المؤتمر الرابع للحزب.

واكد البيان ادانته لاعلان الانفصال كعمل غير وطني وغير دستوري ومخالف لتوجهات الحزب الوحدوية ودوره الوطني مشددا على ان هيئات الحزب الشرعية لم تتورط في اقرار الانفصال او تسويغ مبرراته وان اعلانه لم يعبر سوى عن اصحابه بصفاتهم الشخصية ودون اي صلة بالحزب او اي من هيئاته مما يجعله خروجا على الحزب ومن الحزب.

واعلن البيان رفض اية صيغة تدعو لقيام معارضة سياسية تتخذ من الخارج مركزا لها او ممولا لنشاطاتها وراى ان مثل هذه الصيغة ستشكل ارتهانا لقوى اجنبية يمثل القبول بها وتهاونا بحقوق السيادة الوطنية لليمن واضرارا بمصالحه.واشار الى ان الحرب لم تلغ اسباب الازمات والتوترات الداخلية التي لايمكن تصفيتها الا بتحقيق تسوية سياسية فاعلة ومصالحة وطنية شاملة تاخذ بعين الاعتبار مصالح جميع الاطراف في اطار وحدة البلاد معتبرا ان وثيقة العهد والاتفاق لاتزال تحتفظ بجوهرها الصحيح والملائم لحل مشكلات البلاد وازماتها.

من جهة ثانية قالت مصادر سياسية ودبلوماسية امس، ان اليمن الذي قبل على مضض وساطة الامم المتحدة في حربه يضغط لانهاء تدخل المنظمة الدولية في المصالحة في فترة مابعد الحرب.

وافاد مصدر رسمي «اننا نعتبر ان قرارات مجلس الامن استنفدت غرضها. فالامم المتحدة بذلت جهودا لانهاء العمليات العسكرية وقد توقفت هذه العمليات بالفعل».وافادت صنعاء انها ترى الحرب الاهلية وما تلاها شانا من الشؤون الداخلية الخالصة، وقال مصدر سياسي ان الحكومة «تعتقد ان تدخل الامم المتحدة في المستقبل يمكن ان يزيد من تعقيد جهود المصالحة».



دعا إلى تكثيف الحوار بين أطراف الأزمة..

ناصر محمد: دخول عدن لم يحسم المشكلة السياسية في اليمن

أكد الرئيس اليمني الجنوبي السابق على ناصر محمد امس ان دخول القوات الشمالية عدن لم يحسم المشكلة السياسية في اليمن ودعا الى اجراء حوار وطني ومصالحة شاملة وحل كافة الخلافات .. وقال في حديث لرويتر ان هذا يتطلب مشاركة كافة القوى والاحزاب على الساحة اليمنية وكذلك عودة اكثر من ١٥ الف شخص من قياديي واعضاء الحزب الاشتراكي اليمني الجنوبي وقال ناصر محمد ان التجربة التى مرت به شخصيا اثبتت انه يمكن لاي طرف ان يحسم الامور عسكريا ولكن لا يمكن ان يحسم الامور سياسيا باستخدام القوة ويترك خللا لا يمكن ان يحله الا الحوار والتفاهم وتحقيق الوحدة الوطنية.. وقال ان المشاكل التى تعرض لها اليمن خلال الفترة الماضية هي ان الوحدة التى قامت عام ١٩٩٠م لم تكن متماسكة لانها لم تبن على جبهة وطنية متماسكة وتركت كثيرا من المسائل المعلقة.. وقال انه سيقدم كافة المساعدات لاعضاء الحزب الاشتراكي الجنوبي الذين تجمعوا في دمشق لاجراء محادثات حول مستقبل الحزب.. ونفى تفكيره في العودة.. واشار الى ان قياديي الحزب الاشتراكي سيجرون خلال اجتماعات دمشق مراجعة شاملة لاوضاع الحزب ومستقبله ومسالة المشاركة في السلطة واوضاع اليمن وكيفية الخروج من الازمة التى وصلت اليها البلاد..



اسبوعان ويصبحون جميعا مطلوبين ومجرمين

اقفال الملف اليمني بتمزيق اوراق الصراع!؟

الملف اليمني «اقفل» ام لايزال مفتوحا

الحوار اليمني هو بين «طرفين» ام «اطراف» ام.. طرف واحد

المطروح حل سياسي ام ان المدفع والدبابة قد «حلا» كل شيء

اسئلة مطروحة اليوم، ربما اكثر من اي وقت مضى، بعد السجالات التي اعقبت اللقاء بين عبدالكريم الارياني وحيدر ابو بكر العطاس في جنيف برعاية الامم المتحدة والذي اسميناه مسبقا بـ«اللقاء اليتيم» بين الطرفين. ومن المؤسف القول ان حدسنا كان في محله!!

والاسئلة مطروحة بحدة في ضوء القرارات الجديدة التي اصدرتها سلطات صنعاء هذا الاسبوع بالذات واهمها المطالبة «بتسليم» قياديين جنوبيين «لمحاكمتهم داخل الوطن كمجرمي حرب» وبصفتهم «مسؤولين مباشرة عن قتل العديد من الابرياء من الاطفال والنساء والشيوخ والمواطنين الامنين ناهيك عما تسببوا به من خراب ودمار».

سبق ذلك، جملة من المؤشرات على ان القوى الرئيسية في الحكم اليمني في صنعاء لاتزال تصر - مع اختلاف في اسلوب كل منها، وفي تحركاته وفي «مطامحه» الحزبية والقبلية - على استبعاد اي حوار جدي مع القيادة الجنوبية... لا بل رفض وجود قيادة جنوبية تشكل تعبيرا سياسيا عن طرف - ولو منهزم!!

اما المؤشر الاكثر وضوحا، فهو ما يجري عمليا «على الارض» في عدن وفي المكلا ومناطق الجنوب اليمني بصورة عامة. فالحصار «الامني» والمعيشي والخدماتي على الاهالي لايزال على اشده، ويجري استكمال «تطهير» كافة المرافق والمؤسسات والادارات من اي شخص لم يكن منشقا عن القيادة الحكومية والحزبية في الجنوب، ولم يكن مؤيدا لصنعاء ضد عدن. ونشرت الصحف قبل ايام، معلومات عن السوق الشعبي المستجد، في صنعاء، لبيع الاف الاطنان من المسروقات التي نقلت او لا تزال تنقل من الجنوب، بينها محتويات البيوت وموجودات الشركات والبنوك ومجموع المرافق المتعلقة بالميناء وفروعها وامتداداتها، وحتى معدات المستشفيات الهزيلة الامكانات والتي تعج بالاف



المصـــدر القبس الكويتية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريـــخ : ٤ / ٨ / ١٩٩٤

المصابين والمرضى والمشوهين والمعاقين وضحايا الكوليرا والامراض المعوية الناجمة عن التلوث وانعدام مياه الشفة!!

وعلى حد تعبير احدى الشخصيات الجنوبية المحايدة والبعيدة كل البعد عن الحزب الاشتراكي، فاذا كان الرئيس علي عبدالله صالح راغبا حقا في تطبيع الاوضاع، وفي ضبط الامن على الاقل، فكيف يسمح باستمرار الاستباحة المخيفة الحاصلة؟

ويصف بانه «بينما توفد صنعاء وزراء ومسؤولين الى الدول الخليجية للعمل على اعادة النازحين الى ربوع البلاد على حد تعبيرها، فانها تعمل، ميدانيا، بكافة الوسائل لاجل حمل السكان الجنوبيين على الهجره من البلاد، والتحول الى شعب عائم، ولا وجود له على الخريطة!»

اقصى ما يعطى: رفع حظر التجول!

وقد يكون تشاؤم هده الشخصية الجنوبية في محله، والمرارة التي يتضح بها كلام المواطن الجنوبي العادي ان تنجح في «تحليتها» البيانات الرسمية التي تتعاطى مع الرأي العام وكأن الامور على ما يرام، وان كل شيء قد انتهى، وان اقصى ما يمكن ان يعطى لهؤلاء الجنوبيين المنهزمين هو رفع حظر التجول، وهذا قد تحقق، وكفى!!

و«اقفال الملف» في الداخل مع بقاء السرقات والمصادرات والاعتقالات وحرمان عشرات الاف العائلات من الوظيفة ومن لقمة العيش، يرافقه او يقابله «اقفال ملف الازمة» على الصعيد الدولي، واعتبار القضية منتهية، والقول ان اللقاء الذي عقد مع الارياني في مقر الامم المتحدة الاوروبي كان



المصـــدر القبس

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريـــخ : ٤ / ٨ / ١٩٩٤

مجرد تحاوب تشكلي مع المبـــعـــوث الدولي الاخضر الابراهيمي، واننا كسلطة شرعية يمنية ذهبنا الى جنيف ليس للتـــاحث بين قـــادتين او طرفين، وانما لتبليغ بيان من الحكومة اليمنية وكفى!

لماذا تعز؟!

وقـبل الدخـول في التباين بين «لهجة» كل من المؤتمر الشـعـبي العـام برئاسـه الرئيس صـالح من جـهـة، والتـجـمع اليمني للاصـلاح برئاسـة عـبـدالله بن حـسين الاحمر من جهة ثانية، في تقـييم التطورات وفي «رسم افـــاق» الوضع اليـمـني، فلابد من القول ان الرئيس صالح عـاد واطـلق، من تعز، هذا الاسـبـوع بالذات «القنبلة» المتـمـثلة في مطالبة الدول العربية بتسليم عدة قياديين جنوبيين.. بينهم العطاس بالذات، وهو الذي اجـتـمع به ممثل حكومة صنـعـاء قبـــلها بيومين فقط!

واخـتـيـار تـعـز لاطلاق هذه «القنبلة» لم يكن مـجـرد صدفة. فالرئيس صالح يعـــتمد على «خصوصية» هذه المنطقـة التي كـان يتـــولى المســـؤوليـة عنهـا قبل وصوله الى رئاسة الجمهـورية (اذ كان قـائدا للواء تعز في السبـعـينات) ومن هناك انطلق، رغم ضـعف امكاناته وحـتى ضـعف نفـوذه القبلي انذاك، لتـعـزيز دوافعه وللافادة من فرصة الفراغ في الحكم بعد اغتيال الرئيس الرئيس الراحل ابراهيم الحمدي ثم اغتيال خلفه الغشمي في صيف ١٩٧٨.

وتعز شهدت، اثناء الحرب اليمنية الاخيرة، تحركات «ضد» الحرب الشمالية على الجنوب، وهذه المدينة هي على تماس مـباشر وذات مـصـالح مـتـشـعـبـة مع الجنوب. ولوحظ على هامش هذه المسالة، انه كـان قد نقل الى تعز عدد كبير من المسؤولين الامنيين الجنوبيين الذين اعـتقلوا بعد الاقـتـحام الشمـالي لعدن، او ضـمن الاعتقالات اللاحقة، وسيقوا مخفورين الى سجن «الامن السياسي».

الخطاب جاء معاكسا «للتوقعات»

كانت بعض الاوساط اليمنيـة تنتظر ان يكون خطاب الرئيس صـالح بداية لمعـالجـة نتـائج الحـرب ولمداواة الجراح: اولا لانه ياتي بعد اجتماع جنيف بين الارياني والعطاس والذي يتوقع البعض ان تتبعه محادثات في ابوظبي او في عـاصـمـة اخرى في المنطقة. وثانيا لانه ياتي بعد البيانات والتصريحات المتشنجة التي اطلقها جناح متطرف في تجمع الاصلاح، وكان البـعض يتوقع ان ينهج الرئيس اليمني نهجا مغـايرا، فيطرح ضرورة متابعة الحوار مع الحزب الاشتراكي - ولو تحت شروط متعددة ومنهـا مـا يتـعلق بالوضع الداخلي للحزب.

٤٠١٠٤



المصـــدر القبس

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريـــخ : ١٠ / ٨ / ١٩٩٤

..منفور. وقالنا لان صنعاء سبق وبعثت بموفدين الى ..دول التي يتواجد فيها النازحون، داعية اياهم للعودة، ..وكان يفترض ان تكرر الرئيس هذه الدعوة، وتدرسها ..بهدف معالجة احد جوانب الانعكاسات المأساوية ..للحرب.

..لذي حصل كان نقيض ذلك. فقد لجأ الرئيس صالح ..الى اسلوب «القفز الى امام»، على حد تعبير احد ..الدبلوماسيين المينيين، فلجأ الى تقسيم الجنوبيين، باعتبارهم منهزمين في الحرب - الى «مجرمين فارين» من جهة و«اخوة مغرر بهم» من جهة ثانية، ولابد ان يدفع كل منهما الثمن، بطريقة او باخرى!

من بين المطلوب تسليمهم «لمحاكمتهم داخل الوطن».. القياديون الجنوبيون علي سالم البيض وعبدالرحمن الجفري وحيدر ابو بكر العطاس والعميد هيثم قاسم طاهر. اما العفو عن جميع الباقين (والمطلوب منهم العودة وتسليم انفسهم للافادة من العفو) فقد تقرر تمديده اسبوعين!

سيصبح الجميع مجرمين!

وبكلام اخر، فبعد اسبوعين يصبح جميع الاخرين بمثابة «مجرمي حرب فارين»، بعد ان كانوا قد اعطوا فرصة لنيل البراءة. وبعد هذه المهلة، القياسية في قصرها، لا تكون الحكومة في صنعاء مضطرة لمراعاة وجود (او حياة) احد!

وقد يكون المقصود بذلك، هو التعجيل باقفال الملف، من الناحية القضائية ايضا، بعدما اقفل هذا الملف في مجالي الامن والاغاثة كما اسلفنا (بخصوص وضع عدن التي ستترك تتخبط بمآسيها)، وكذلك في المجال السياسي والدبلوماسي، وباعتبار ان الجلسة التي عقدت في جنيف لن تتكرر، ولن تؤدي الى فتح اي ملف.

وهكذا فان الالاف المؤلفة من الجنود الفارين الى دول المنطقة وخارجها، ومعهم مئات المسؤولين الجنوبيين والاداريين وغيرهم، كل هؤلاء يجب ان ينجزوا كافة معاملاتهم ويتخذوا جميع ترتيباتهم للعودة ولتسليم انفسهم وذلك في خلال اسبوعين!! والا فان فرصة العفو العام تكون قد ضاعت «وانما جنت على نفسها براقش»!! ولسوف تتخذ بحق من لم يستجب لهذا النداء الاجراءات الدستورية والقانونية».

وهكذا فلم يبق شيء في الملف، وذمة الحكم اصبحت بريئة، واما الحوار فيريده صالح «داخل اليمن وبين الاحزاب والتنظيمات السياسية والقوى الحريصة» على تأييد نهج صنعاء المعلوم.

حوار في ابوظبي؟

الا ان هذه الرغبة الملحاحة في اقفال الملف من خلال «طيه و«تمزيق» القضايا التي يحتويها، لم تلق اية اذان صاغية لدى معظم المعنيين بالازمة اليمنية، سواء في المنطقة حيث تدعو الدول الخليجية الى حوار جدي وبناء وبمشاركة الجميع، اما في العواصم الدولية المعنية والتي سبق ونبهت الى ان اقتحام عدن وانتصار فريق على فريق اخر لا يعني انتهاء الازمة وانما قد يكون هو البداية لازمة اشد خطورة.

وفي الامم المتحدة، وبعد النتائج الهزيلة التي تمخض عنها اللقاء اليمني في جنيف، لاتزال المساعي تبذل لتامين مكان لمتابعة الاجتماعات وللدخول في حوار يكون له حد معين من الجدية. ويقال انه كان هناك اتفاق «من حيث المبدأ» في اجتماع جنيف على استئناف الحوار في عاصمة خليجية، وان الابراهيمي ينتظر رد صنعاء خلال



فترة ١٠ أيام الى أسبوعين.

ويبدو ان هذه هي النتيجة الوحيدة التى تمخض عنها لقاء جنيف. وحتى هذه النتيجة تعمل معظم اوساط الحكم الشمالي لنسفها بكافة السبل سواء بقرارات الرئيس صالح «وتجريم» العطاس بالذات، ام بتضييق الفسحة الضئيلة اصلا، المعطاة لعودة النازحين، ام عبر سلسلة التصريحات التى ادلى بها نائب رئيس الوزراء عبدالوهاب العنسي (وهو الامين العام لحزب تجمع الاصلاح) والتي شطب فيها كليا على اجتماع جنيف معتبرا اياه «غير رسمي» معلنا ان «الحوار مع الحزب الاشتراكي متوقف .

الترتيبات التي سيقوم بها الحزب بشان تقويم وضعه الماضي، ومدى استيعابه للمستجدات (....) وموقفه مما جرى من حرب قادها الانفصاليون في قيادته».

هنا تطرح عدة امور، تركزت عليها الانظار في المدة الاخيرة، ومنها مدى قدرة صنعاء على اعادة تركيب «حزب اشتراكي» على النحو الذي تريد.

البدائل الثانوية... اسلوب فاشل

لقد حاولت صنعاء استقطاب عناصر ثانوية في الحزب الاشتراكي، مستفيدة من الوضع الصعب الذي يعانيه الحزب، معتبرة هذه العناصر «وحدوية».. وحاولت هذه العناصر القيام بجهد معين، مرة تحت عنوان ايجاد بديل للبيض، ومرة اخرى تحت شعار عقد «مؤتمر» للحزب الاشتراكي... لكن هذه المحاولات لم تؤد الى اي نتيجة. ولوحظ ان بعض اوساط المؤتمر الشعبي العام الذي يراسه الرئيس صالح تشجع هذه المساعي، علها تجد مجالا للابقاء على اسم «الاشتراكي» في السلطة، وخوفا من ان تتحول الاوراق كلها الى ايدي «الاصلاح».

ولوحظ في الوقت نفسه ان الخطاب السياسي السائد لدى عدة اطراف في السلطة في صنعاء يميل الى اعتبار «العفو العام» بديلا عن المصالحة، وعن الوفاق الوطني والحل السياسي. واوردت صحيفة «الشرق الاوسط» ان الانسي قد ابلغ قادة جنوبيين نزحوا الى صلالة في سلطنة عمان، عندما التقاهم الاسبوع الماضي، ان لا مصالحة شاملة وانما عليهم - فقط - ان يستفيدوا من قرار العفو العام، دون ان يقدم اية ضمانات لعودة النازحين.

مراوحة... فتدهورا

وفيما يعاني الحزب الاشتراكي من مصاعب جمة، ويقوم بمحاولات متعثرة لعقد لقاء موسع في دمشق يجمع شمل معظم القياديين والمسؤولين المتواجدين في بلدان مختلفة، فان بعض المراقبين يرون ان طروحات تجمع الاصلاح وبعض تصريحات الرئيس صالح بالذات، باتت تحرج القلة المسماة بـ«الوحدوية» او «المعتدلة» في الحزب الاشتراكي، او اولئك القائلين بضرورة التوجه للاقامة في صنعاء ومراعاة الوضع..

فقد تبين ان الثمن الذي سيدفعه اي اشتراكي لكي يكون «مقبولا» وغير مرفوض من جانب صنعاء، هو ثمن غال جدا.

كما تبين انه مهما كانت ازمة الحزب الاشتراكي معقدة،



وقدرته على تجميع صفوفه ضعيفة، فان هذا لا يمنع من القول ان الاسلوب الذي تتعاطى به قيادة صنعاء لا يكسبها ولن يكسبها اي صديق، واي حليف، في مساعيها لتوسيع قاعدة حكمها، او لفرض تمرير خطوات شكلية تكون بديلة عن الحل السياسي وعن الحوار الجدي والمسؤول.

وفي حالة كهذه، فالمعاناة سوف تتفاقم، سواء في الجنوب اليمني ام في الشمال، والوضع الاقتصادي والسياسي سيبقى متاجرحا وسيتجه الى التدهور، وخاصة في غياب اي مصداقية تجاه العالم الخارجي، وفي غياب اية ثقة متبادلة مع المحيط الخليجي والعربي.

احمد سلامة



المصدر : العالم اليوم
القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ ... ١٩٩٤

آثار الحرب اليمنية تعطل تشكيل الحكومة الجديدة

«الاشتراكى» مازال طرفا فى اللعبة السياسية.. رغم الهزيمة العسكرية

□ صنعاء ـ محمد على الديلمى:

اصبح تشكيل الحكومة اليمنية امرا شديد التعقيد فى ظل الحسابات اليمنية رغم ان الشيخ عبدالله
الاحمر الزعيم القبلى لجناح الإصلاح ورئيس مجلس النواب نفى اية تحفظات على تشكيل الحكومة المرتقبة
والتى تاتى بعد وقف الحرب اليمنية التى استمرت إزاء شهرين واكد ان تشكيل الحكومة القادمة لن يكون
حكرا على احد، ورحب باية صيغة يتفق عليها لتشكيل الحكومة الجديدة سواء من حزب المؤتمر الشعبى
العام وحده او من المؤتمر والإصلاح او من المؤتمر «الاشتراكى». ولكن تلك التاكيدات التى وردت على لسان
رئيس مجلس النواب اليمنى يكتنفها الكثير من التفاؤل وتجاهل الحسابات السياسية التى قامت على
اساسها الحرب فى اليمن فالحزب «الاشتراكى» وبعد هزيمته التى منى بها عسكريا يعتبر ان القضية لم
تمت حتى الآن وان لديه اوراقا سياسية يمكن ان يلعبها اقلها تحجيم نفوذ الإصلاح المتصاعد وهو ما
يحسب له الرئيس اليمنى على صالح الف حساب ويخشى معه ان تتحول اليمن إلى سودان آخر.

□ صالح يخشى تعاظم دور «حركة الإصلاح».. وتحول اليمن إلى سودان آخر

ويرى المراقبون السياسيون فى صنعاء انه بالرغم من توقف القتال فإن التسوية النهائية لم تتحقق بعد، وربما يكون السبب فيما أعلن من فشل اجتماعات جنيف بين وفد صنعاء برئاسة الدكتور عبدالكريم الاريانى وزير التخطيط والتنمية ووفد الجنوبيين برئاسة حيدر أبو بكر العطاس ومشاركة مبعوث الامم المتحدة الاخضر الإبراهيمى. وكما صرح الإبراهيمى فإن مواقف الجانبين لاتزال متباعدة جدا وان الخلافات التى أدت إلى استمرار الحرب بين الشماليين والجنوبيين لاتزال قائمة، ومع ذلك يبدو ان الحزب «الاشتراكى» اليمنى والذى كان يتزعمه على سالم البيض يحاول اعادة التكيف مع الاوضاع والتطورات الجديدة ويعقد آمالا عريضة على اجتماعه القادم لقياداته الذى من المتوقع ان يعقد فى دمشق أو أية عاصمة عربية أخرى لتحديد موقفه من المشاركة فى الحكومة ومن الواضح ان «الاشتراكى» يعيش مرحلة صعبة بعد انتكاسته فى معقله السابق فى المحافظات الجنوبية والشرقية ونتيجة لتلك الانتكاسة فإنه أصبح يبحث عن حلول عاجلة لوضعه، ولعل عملية الاندماج بينه وبين المؤتمر الشعبى العام ان تكون آخر تلك الحلول. إلا أن قيادات فى «الاشتراكى» نفت بشدة وان يكون لديها النية فى عملية الدمج مع حزب الرئيس صالح بسبب ان الفكرة قد سبق رفضها عندما كان الحزب قويا وان وجود قياداته خارج اليمن لايعنى التسليم بالدمج مع حزب المؤتمر من منطلق تابع ومتبوع لأن الدمج فى هذه المرحلة لايعنى سوى التسليم بالهزيمة السياسية إلى جانب الهزيمة العسكرية ومع ذلك تبقى مسالة المصالحة الوطنية هى الاساس فى تضميد الجراح الهائلة التى خلفتها الحرب اليمنية وسيتوقف استقرار اليمن على اجراء تلك المصالحة ولكن ما يجعل أمر المصالحة شيئا فى عداد المستحيل هو التناقض فى كل المواقف فالحكومة اليمنية أعلنت انها ملتزمة بمحادثات المصالحة مع قادة الجنوب الذين هزموا فى الحرب الاهلية. إلا أن الحكومة فى نفس الوقت تعتبر ان الحوار شأن من شئون اليمن الداخلية وأن الهدف من اجتماع جنيف كان لمجرد إقناع مبعوث الأمم المتحدة الاخضر الإبراهيمى بأن الحكومة ملتزمة بالحوار والمتتبع لمسار الحرب اليمنية يعلم بأن الحكومة اليمنية وجهت رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة فى السابع من يوليو الماضى تؤكد التزامها بالحوار من اجل المصالحة الوطنية وبعد ان وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود.

وحسب بيان حكومة صنعاء فإن المفاوضات حول تسوية النزاع اليمنى قد انتهت دون نتيجة وبهذا يبدو مستقبل المصالحة الوطنية فى اليمن مبهما حتى الآن رغم ان النخبة السياسية فى اليمن تعول على دور الرئيس صالح فى انتهاج سياسة مرنة تعمل على تحسين صورته اقليميا ودوليا من خلال عقد مصالحة مع قيادات الجنوب حتى يستطيع الحصول على بعض المساعدات لتمويل اعادة بناء ما خربته الحرب والذى يقدر بعدة مليارات من الدولارات، والنهوض بالاقتصاد اليمنى المدرج فى قائمة أكثر الدول فقرا فى العالم، وقد أدت الحرب إلى وقوع اضرار جسيمة فى المنشآت الاساسية وخصوصا المطارات والموانىء ومصفاة النفط الوحيدة ومؤسسات حيوية أخرى، ويعول الرئيس صالح على المساعدات الاقليمية والدولية لاعادة بناء ما دمرته الحرب، لذلك قالت مصادر عليمة لـ «العالم اليوم» ان هذه الاوضاع ستنعكس بالضرورة على تشكيل حكومة وطنية ستكون أغلب عناصرها وجوها جديدة لم تلطخ سمعتها ولم تتلوث بالفساد المالى والادارى، وهذا ما نبه إليه أحد قيادات المؤتمر الشعبى العام عضو مجلس النواب عبدالوهاب الروحانى عندما قال مؤخرا انه صار من حق كل ابناء الوطن ان ينظروا لمستقبل يحمل روح العصر ويبشر بمجتمع ديمقراطى تحكمه الانظمة وتسيطر عليه القوانين ويخلو من روائح الفساد ومنجهية المفسدين وعصبية الجهلة ونزعات الحاقدين والقضاء على الفساد والمفسدين كاهم خطوة.

والسؤال هل ستتحقق أمنيات ذلك النائب اليمنى فى القضاء على الفساد والمفسدين لتحقيق دولة عصرية تستمد قوتها من روح النظام والقانون أم ان تلك الامنيات ستصطدم بحسابات المصالح؟ التوجهات الأخيرة تذهب إلى ان هناك نية جادة للتغيير وهو ما أكد عليه وزير الاعلام حسن اللوزى بأن الجهود ستبذل لدعم البناء الاقتصادى القائم على الديمقراطية والتحديث وجعل الجيش اليمنى ملكا لكل الشعب اليمنى بعيدا عن أى ولاء حزبى أو تنظيمى!!!

ولعل حاجة اليمن فى الوقت الحاضر للمساعدات الاقليمية وخاصة دعم الصناديق فى الدول العربية والصناديق الدولية فى عملية اعادة بناء مادمرته الحرب يعد أمرا أكثر الحاحا لأن الخسائر كبيرة جدا وتفوق كل التقديرات وتصل إلى مليارات الدولارات لان الهياكل الأساسية والمنشآت العامة دمرت اضافة إلى ما

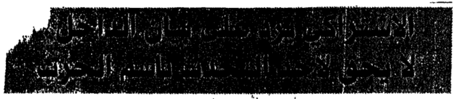
يعانيه الاقتصاد اليمنى من ديون خارجية كبيرة ومعدلات تضخم وبطالة عالية ونمو سلبى فى اقتصاده وعجوزات مزمنة فى ميزانى التجارة والمدفوعات والميزانية فالعجز فى الحساب الجارى بلغ مئات الملايين من الدولارات ويبلغ حجم الورادات اضعاف حجم الصادرات وحسب أخر احصائية صدرت بلغ العجز فى الميزانية حوالى 800 مليون دولار العام الماضى ووصلت الديون الخارجية تسعة مليارات دولار على الرغم من الزيادة المضطردة فى مبيعات النفط اليمنية ليصل إلى نحو 350 الف برميل يوميا اضافة إلى أن معظم المساعدات التى كانت تعتمد عليها اليمن فى السابق قد توقفت، علما بأنها كانت تقدر بنحو عشرة مليارات دولار منذ عام 1973 وحتى عام 1990 ابان اندلاع حرب الخليج، التى تسببت أيضا فى توقف تحويلات المهاجرين اليمنيين التى كانت تصل إلى قرابة الملياري دولار وكانت تشكل عائدا قوميا أعلى من دخل البترول.

ويعول الاقتصاديون اليمنيون على التوجه الجاد للمرحلة القادمة من عمر اليمن ويعتبرون ان الخروج من النفق الاقتصادى المظلم والشديد القتامة يعتمد على تشكيل الحكومة القادمة ويأملون ان تضم نخبة من رجال الاقتصاد المشهود لهم ببراءة الذمة حتى تتمكن اليمن من تحقيق برنامج اصلاحات اقتصادية ينتشل البلاد من الوضع الماساوى الذى وصلت اليه!



المصدر : الحياة ... لندن

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤ [illegible] ١٩٩٤



□ لندن - «الحياة»:

■ تلقت «الحياة» امس بيانا صادراً عن مصدر مسئول في الامانة العامة للحزب الاشتراكي اليمني رداً على قيادة الداخل في الاشتراكي التي دانت الانفصال وجاء في البيان:

اولاً - إن مشاورات متواصلة تجري الان لعقد اجتماع استثنائي لقيادة الحزب في الخارج والمكونة من ١٨ عضوا في المكتب السياسي و٤٦ عضوا في اللجنة المركزية اضافة الى عدد من الوزراء واعضاء مجلس النواب وعشرات الكوادر القيادية من المدنيين والعسكريين وهذه هي القيادات الشرعية للحزب وممثلوه في اجهزة الدولة.

ثانياً - ما يصدر من بيانات او تصريحات من اشخاص في صنعاء او في الخارج ليس له اي صلة بقيادة الحزب وممثليه في اجهزة الدولة، ولا يعبر عن وجهة نظرها اذ اجبرتها ظروف نتائج الحرب الخاسرة في اليمن على الانسحاب القاهر الى عدد من البلدان العربية.

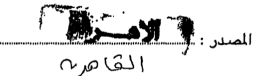
ثالثا - لا تمتلك مجموعة او فرد حق اتخاذ القرارات المصيرية التي هي من حق هذه الهيئات وحدها فقط.

رابعا - ان القيادة رغم ظروف الحرب وقساوتها موحدة تماما ومطلوب منها في الوقت الراهن المساهمة مع القوى السياسية الاخرى الموجودة في الخارج في:

أ - لملمة اوضاع المشردين والنازحين والاسرى والمفقودين ومواساة اسر الشهداء والذين نهبت ممتلكاتهم ومنازلهم والموقوفين عن اعمالهم وتخفيف معاناتهم رغم بشاعة النتائج التي فرضتها الحرب المرفوضة سلفاً نتائجها.

ب - مقاومة الاوضاع العسكرية والاحتلال العسكري وكل الاجراءات والخيارات العسكرية التي استخدمت وتستخدم ضد عدن والمكلا وبقية مناطق الجنوب، وعمليات النهب والسرقة واستحلال الأعراض والممتلكات الخاصة والعامة.

ج - مواصلة العمل لفرض منطق الحوار لقيام مصالحة وطنية تعترف بحق كل طرف لاخراج اليمن من ازمتها الدائمة والطاحنة (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) اساسها تطبيق قراري مجلس الامن ووثيقة العهد الاتفاق، وخلق علاقات مثلى مع دول الجوار بعيداً عن سياسة العداء الحالية التي ينتهجها النظام العسكري المستند الى التكتلات الاقليمية الضيقة التي عفى عليها الزمن ودفعت اليمن ثمناً باهظاً عمره عقود من زمن الضياع والتخلف والمعاناة.



المصدر : الأهرام
القاهرة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ أغسطس ١٩٩٤

الجيش اليمنى يطالب المواطنين بتسليم أسلحتهم خلال أسبوع

صنعاء ـ وكالات الانباء ـ دعت وزارة الدفاع اليمنية جميع المشايخ والاعيان والمواطنين فى كافة محافظات اليمن إلى تسليم مابحوزتهم من الاسلحة والذخائر والمعدات العسكرية التى حصلوا عليها من الحزب الاشتراكى أو قيادته خلال مرحلة الازمة والحرب.

وقرر مجلس الوزراء اليمنى امس اجراء الاتصالات مع الدول التى لجأ إليها ١٦ قياديا فى الحزب الاشتراكى لتسليمهم لليمن كى يمثلوا امام القضاء بتهمة الخيانة العظمى.

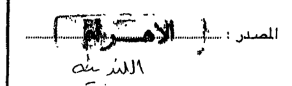
من ناحية أخرى ندد اعضاء الحزب الاشتراكى اليمنى، عقب اجتماع لهم فى صنعاء بعلى سالم البيض ورفاقه الموجودين حاليا فى المنفى.

وجاء فى بيان صدر باسم الحزب ان الانفصال كان عملا غير وطنى وغير دستورى وجاء متعارضا مع سياسة الحزب واشار إلى أن الحزب يرفض اى معارضة سياسية من خارج البلاد.

ويأتى ذلك فى الوقت الذى أكدت فيه مصادر بالحزب الاشتراكى ان زعماء الحزب الهاربين سيبحثون خلال اجتماعهم اليوم فى العاصمة السورية دمشق خمسة محاور أساسية فى مقدمتها ترتيب اوضاع الحزب بما فى ذلك انتخاب قيادات جديدة وإجراء مراجعة شاملة لأدائه فى السنوات الاربع الماضية.

واكدت هذه المصادر فى تصريحات صحفية أن السيد على سالم البيض لن يشارك فى الاجتماع، لكنها قالت أن نقاط البحث تتناول التأكيد على بقائه أمينا عاما للحزب.





الفتوى الظالمة

وصلتني هذه الرسالة من الاستاذ ابراهيم بن علي الوزير المجاهد الاسلامي الكبير .. قال « قرات ببالغ الدهشة والاستنكار الجراة على الحقيقة فيما نسبته وكالة الانباء الالمانية « د . ب . ا » والذى نشرته جريدة السياسة فى عددها الصادر بتاريخ ٢٦ يوليو ١٩٩٤ ان الزنداني دافع عن الاعتداءات التى وقعت فى عدن بقوله « ان النبى محمدا صلى الله عليه وسلم اقر نهب ارض العدو بعد هزيمته، واقر كذلك بيع نساء العدو واطفالهم كعبيد فى المزاد »

إن الفتوى المنسوبة اليه تقع فى اكثر من خطا قاتل بالنسبة الى الاسلام والانسانية ، هى فتوى يكفر بها مسلمين على طريقة الذين اتخذهم الجهلة اربابا من دون الله ، وهى فتوى باطلة إذ تفترى على الرحمة المهداة للعالمين ، إن رسول الرحمة الإلهية حين دخل مكة واهلها مشركون لم يقر نهب احد ولا استعباد احد ، وانما قال لهم فى سماح وهم الذين كذبوه وقاتلوه وقتلوا فى « احد » ٧٠ من اصحابه وفيهم عمه حمزة - اذهبوا فانتم الطلقاء ..

هذا وقع بالنسبة للمشركين المعتدين ، فكيف تكون فتوى على مسلمين يشهدون ان لا اله إلا الله .. كيف بهم وهم المعتدى عليهم فى عقر دارهم رغم نداءات السلام محليا ودوليا .

لقد جاء الاسلام والرق نظام عالمى فجفف ينابيعه ، اما اسرى الحرب فقد جعل تحرير رقابهم كفارة كبرى للذنوب ، الاسلام شرع العتق ولم يشرع الرق ، ولنسمع قوله تعالى « وهديناه النجدين فلا اقتحم العقبة وماادراك ما العقبة فك رقبة » تلك هى الصيحة القرانية التاريخية التى وضعت حدا للرق وامرت تحرير الرق فى العصر الحديث ، وهكذا عمل منهج الاسلام بكل الطرق والوسائل لتحرير الرقيق حتى تمت والحمد لله نهاية الرق فى العالم .

اليس من الظلم والافتراء اعادة العقبة الكؤود إلى البشرية بعد خلاصها منها .

اننى ادعو العلماء وكل مسلم يؤمن بمنهج الوحى، وكل انسان يحترم انسانيته الا يقف صامتا ازاء هذه الفارية التى تنسب للرسول مالم يقله، وتنسب للاسلام ماليس فيه .. والله هو الهادى الى سواء السبيل

هذه رسالة الأستاذ ابراهيم الوزير .

أحمد بهجت

٤٠١١٣



المصدر : الشرق الاوسط

اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ اغسطس ١٩٩٤

بلاغ من سكرتارية اللجنة العليا للحزب الاشتراكي اليمني للاتصال والتنسيق (صنعاء)

وقفت «سكرتارية اللجنة العليا للحزب الاشتراكي اليمني للاتصال والتنسيق» ـ في اجتماعها يوم الاحد 31 يوليو (تموز) 1994، في العاصمة صنعاء ـ امام ورقة مقدمة من اللجنة المكلفة باستخلاص نتائج الاجتماع الحزبي الموسع، الذي انعقد يوم 25 يوليو 1994، وضم الموجودين في صنعاء، والقادمين اليها من اعضاء اللجنة المركزية للحزب، واعضاء كتلته البرلمانية، وسكرتيري المنظمات الحزبية في المحافظات، وعددا من الكوادر الحزبية القيادية.

وقد تداول الاجتماع الموسع ـ ومن بعده السكرتارية ـ في مجموعة من الامور السياسية الوطنية العامة، والقضايا الحزبية الداخلية، واكد كافة الآراء والمقترحات المقدمة من قادة الحزب ومنظماته، واعضائه في داخل الوطن وخارجه، اهمية اعلان موقف واضح للحزب بشأنها، حتى تتضح الحقيقة، ويزال اللبس الذي يحاول البعض تعميمه لتشويه مواقف الحزب والتشهير به.

ونظرا لأن الظروف التي مرت بها البلاد جراء الحرب المأساوية ـ التي تعرضت لها ـ قد حالت دون التئام اي من هيئات الحزب الشرعية، لاتخاذ المواقف المعبرة عنه حولها، فان «اللجنة العليا للحزب الاشتراكي اليمني للاتصال والتنسيق» قد حرصت على أن تقوم بمهامها التنظيمية والسياسية في حدود صلاحياتها، ولم تجازف باعلان مواقف معينة، قبل ان تتبين الآراء والمواقف الحقيقية للآخرين، سواء كانوا في الهيئات الحزبية المركزية، او منظمات الحزب المحلية.

وخلال الفترة المنصرمة منذ تشكيل اللجنة وحتى الآن، جرت اتصالات ومداولات واسعة، شملت قياديي الحزب وكوادره في الداخل والخارج، عبرت حصيلتها عن النهج الوطني والوحدوي الواضح لحزبنا، وتمسكه بالخيار الديمقراطي كخيار وحيد، يرتبط به مستقبل الوطن والشعب اليمني، وتحقيق آماله وتطلعاته.

ومن منطلق المسؤولية، تؤكد اللجنة العليا للاتصال والتنسيق، وتعلن المسائل والمواقف التالية باسم الحزب الاشتراكي اليمني:

1 ـ يؤكد الحزب الاشتراكي اليمني ادانته لاعلان الانفصال، كعمل غير وطني وغير دستوري من ناحية، ويخالف برنامج الحزب وتوجهاته ونشاته الوحدوية ودوره الوطني من ناحية ثانية.

ويؤكد الحزب الاشتراكي اليمني أن هيئاته الشرعية لم تتورط في اقرار الانفصال، او تسويغ مبرراته. وانه لم يعبر الا عن اصحابه بصفاتهم الشخصية، ودونما اية صلة بالحزب أو اي من هيئاته.

2 ـ بالاستناد الى مسؤوليته الوطنية والتاريخية، يدين الحزب الاشتراكي اليمني الحرب المأساوية، التي عصفت بالوطن والشعب لاكثر من شهرين، واهدرت دماء ابنائه، والحقت الدمار بالعديد من القرى والمدن والمنشآت الوطنية. ويستنكر الحزب اعمال النهب والتدمير التي تعرضت لها المنشآت الاقتصادية ومؤسسات الدولة، ومنازل المواطنين وممتلكاتهم، وخاصة في مدينة عدن وغيرها من قرى ومدن المحافظات الجنوبية والشرقية، كاعمال الحقت الضرر بمصالح الناس، وامكانيات البلاد، واساءت الى الوحدة الوطنية في البلاد.

3 ـ يعلن الحزب الاشتراكي اليمني رفضه لاستخدام العنف كوسيلة لمعالجة الخلافات السياسية الداخلية، ويؤكد اهمية الحوار السلمي، ويدعو كافة الاطراف السياسية في البلاد ـ دون استثناء ـ الى الالتزام بالحوار السلمي والديمقراطي، واتخاذه نهجا ثابتا للبحث في جميع القضايا المختلف عليها، وعلى ذلك يرى الحزب الاشتراكي اليمني أن الحرب لم تلغ اسباب الازمات والتوترات الداخلية، التي لا يمكن تصفيتها الا بتحقيق تسوية سياسية فعالة، ومصالحة وطنية شاملة، تأخذ بعين الاعتبار مصالح جميع الاطراف، ومطالبها المشروعة في اطار وحدة البلاد، واحترام حقوق المواطنة المتساوية لكافة ابنائها، وكفالة الممارسات الديمقراطية ونزاهتها.

ويدعو الحزب كافة القوى السياسية للمباشرة الفورية ببدء الحوار الوطني من اجل معالجة قضايا الوطن، التي سبق الاتفاق عليها في «وثيقة العهد والاتفاق»، والأخذ بعين الاعتبار الظروف المستجدة، وكذا معالجة آثار الحرب على الوطن والوحدة الوطنية للشعب اليمني.

4 ـ يؤكد الحزب الاشتراكي اليمني احترامه للشرعية الدستورية، وتقيده بنتائج انتخابات 27 أبريل (نيسان) 1993، ويجدد تمسكه بالدستور والقوانين النافذة في البلاد، ويؤكد ضبط ممارساته في الحياة السياسية وفقا لنصوص قانون الاحزاب والتنظيمات السياسية، ويتطلع الى ان تبادر كافة الاحزاب والتنظيمات السياسية الى اعلان موافقتها والتزامها بوثيقة الشرف للعمل السياسي، التي سبق أن وقعها مع المؤتمر الشعبي العام، ويدعو الحزب بقية القوى السياسية اليمنية، ذات النفوذ في البلاد، الى اتخاذ مواقف جدية تقوم على التمسك بالدستور والقوانين، وتجنب اية اعمال تنحرف بتطبيقاتها، او تتلاعب بنصوصها.

5 ـ دعوة مجلس النواب الى مضاعفة جهوده والاضطلاع بمسؤولياته في ازالة آثار الحرب، وتطبيع الحياة السياسية والديمقراطية في البلاد، والتوجه نحو بناء دولة النظام والقانون، ومكافحة الفساد في مختلف الاجهزة، والاسراع في سن التشريعات القانونية على طريق تنفيذ «وثيقة العهد والاتفاق».

6 ـ يعلن الحزب الاشتراكي اليمني رفضه لاية صيغة تدعو لقيام معارضة سياسية تتخذ من الخارج مركزا لها، او ممولا لنشاطاتها، ويرى ان مثل هذه الصيغة ستشكل ارتهانا لقوى اجنبية، ويشكل القبول بها تفريطا وتهاونا في حقوق السيادة الوطنية لليمن، واضرارا بمصالحها العليا.

ويطالب الحزب الجهات ذات النفوذ على القرار في الدولة ومؤسساتها، ان تتخذ السياسات والاجراءات التي لا تسمح بنشوء اساس موضوعي لقيام معارضة من الخارج، وذلك من خلال التقيد بالحقوق الديمقراطية للجميع، وعدم الانزلاق الى اية ممارسات من شأنها تعريض ذوي الآراء والمواقف المخالفة للقمع وكبت الرأي والحجر على حرية العمل السياسي، ومن خلال انتهاج سياسات حازمة تصون حقوق الانسان، وحقوق المواطنة المتساوية، وتوسيع نطاق المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية، عبر ايجاد حكم محلي حقيقي، وضمان نزاهة الممارسات الديمقراطية، التي تستند الى التعددية الحزبية، والتداول السلمي للسلطة، وعدم السماح باستغلال السلطة، وتسخير المال العام لاغراض حزبية وفئوية.

7 ـ بغض النظر عن الحرب والنتائج المأساوية التي تمخضت عنها، فان الحزب الاشتراكي اليمني يرى أن «وثيقة العهد والاتفاق» لا تزال تحتفظ بجوهرها الصحيح، الملائم لحل مشاكل البلاد وازماتها، وانها تشكل الاساس البرنامجي المشترك، الذي يضمن خلق وحدة وطنية متينة، وتصحيح المسار السياسي للدولة، وايجاد الشروط الواقعية لوضع حد للفساد المستشري، وتجاوز آثاره التي تسببت في كل ما تعانيه البلاد من تشوهات واختلالات واخفاقات.

8 ـ يدعو الحزب الاشتراكي اليمني الحكومة الى الوفاء بالتزاماتها للشعب، الممثلة بقرارات مجلس الرئاسة، ورسالة مجلس الوزراء الى الامم المتحدة، ويلفت نظر الحكومة الى ان الاجراءات التي تتخذ ضد الموظفين في الاجهزة الحكومية في المحافظات



المصدر : الشرق الاوسط

التاريخ : ٤ اغسطس ١٩٩٤

الجنوبية والشرقية، لاسباب حزبية، لا تتفق مع هذه الالتزامات، ولا تؤكد وفاءها بما تعهدت به في قرار العفو العام، كما يطالب الحزب بالغاء الاجراءات الاستثنائية المتخذة اثناء اعلان حالة الطوارئ، والتي جمدت اموال الحزب الاشتراكي، وحجزت على ممتلكاته، واغلقت صحفه ومقراته المركزية، ومقار منظماته.

ويناشد الحزب الحكومة وضع حد لاعمال النهب التي استهدفت وتستهدف منازل اعضاء الحزب، وبسط اليد عليها، ونهب محتوياتها، ويطالب برد هذه الممتلكات، وتعويض الاشخاص والجهات التي نهبت ممتلكاتها، او تضررت من جراء المعارك الحربية.

اما على صعيد الحياة الحزبية الداخلية، فان «سكرتارية اللجنة العليا للحزب الاشتراكي اليمني للاتصال والتنسيق» قد اقرت ما يلي:

1 ـ العمل على تهيئة الظروف لعودة اعضاء الحزب الموجودين في الخارج، ليواصلوا ادوارهم في خدمة قضايا الشعب، وكفاح الحزب من اجلها.

2 ـ دعوة الهيئات القيادية في منظمات الحزب في المحافظات والمديريات، لمواصلة نشاطها الحزبي والسياسي والجماهيري، والمساهمة في السعي لتطبيع الاوضاع السياسية في البلاد.

3 ـ التحضير لانعقاد دورة للجنة المركزية للحزب في اقرب وقت ممكن، في العاصمة صنعاء، تكون مهامها ما يلي:

ا ـ استعادة النشاط الطبيعي لهيئات الحزب القيادية.

ب ـ النظر في الوضع القيادي للحزب، واعادة ترتيبه في ضوء الاوضاع الجديدة.

جـ ـ اقرار الرؤية السياسية للحزب للفترة الراهنة.

د ـ بحث التحضير لانعقاد المؤتمر العام الرابع للحزب، واتخاذ الترتيبات والاجراءات اللازمة لذلك.

ويتوجه الحزب الاشتراكي اليمني الى اعضائه واصدقائه لمواصلة النضال من اجل ترسيخ وحدة الوطن والشعب، والدفاع عن الحريات الديمقراطية والتعددية السياسية، وحرية الرأي والدفاع عن حقوق الانسان، بالعمل المشترك مع كافة القوى الوطنية، التي يهمها بناء اليمن الحديث.

صادر في صنعاء بتاريخ 1994/8/2

تصريح صادر عن مصدر مسؤول في الأمانة العامة للاشتراكي

يصرح مصدر مسؤول في الامانة العامة للحزب الاشتراكي اليمني بالآتي:

اولا: ان مشاورات متواصلة تجري الآن لعقد اجتماع استثنائي لقيادة الحزب في الخارج، المكونة من:

- 18 عضواً في المكتب السياسي.
- 46 عضواً في اللجنة المركزية.

بالاضافة الى عدد من الوزراء واعضاء مجلس النواب، وعشرات الكوادر القيادية من المدنيين والعسكريين، وهذه هي القيادات الشرعية للحزب، وممثلوه في اجهزة الدولة.

ثانيا: ما يصدر من بيانات او تصريحات من اشخاص في صنعاء او في الخارج، ليس له اي صلة بقيادة الحزب او ممثليه في اجهزة الدولة، ولا يعبر عن وجهة نظرها، بعد ان اجبرتها ظروف نتائج الحرب الخاسرة في اليمن على الانسحاب القاهر الى عدد من البلدان العربية.

ثالثا: لا تمتلك مجموعة او فرد حق اتخاذ القرارات المصيرية، التي هي من حق هذه الهيئات وحدها.

رابعا: ان القيادة - رغم ظروف الحرب وقساوتها - موحدة تماما، ومطلوب منها في الوقت الراهن الاسهام مع القوى السياسية الاخرى - الموجودة في الخارج - في:

- لملمة اوضاع المشردين والنازحين والاسرى والمفقودين، ومواساة أسر الشهداء، والمنهوبة ممتلكاتهم ومنازلهم، والموقوفين عن اعمالهم، وتخفيف معاناتهم، رغم بشاعة النتائج التي فرضتها الحرب المرفوضة سلفا نتائجها.
- مقاومة الاوضاع العسكرية والاحتلال العسكري، وكافة الاجراءات والخيارات العسكرية، التي استخدمت وتستخدم ضد عدن والمكلا وبقية مناطق الجنوب، وعمليات النهب والسرقة، واستحلال الاعراض والممتلكات الخاصة والعامة.
- مواصلة العمل لفرض منطق الحوار بهدف تحقيق مصالحة وطنية، تعترف بحق كل طرف، لاخراج اليمن من ازمته السياسية والاقتصادية والاجتماعية الدائمة والطاحنة على اساس تطبيق قراري مجلس الامن 924 و931 و«وثيقة العهد والاتفاق»، وخلق علاقات مثلى مع دول الجوار، بعيدا عن سياسة العداء الحالية، التي ينتهجها النظام العسكري، المستند الى التكتلات الاقليمية الضيقة، التي عفى عليها الزمن، ودفعت اليمن ثمنا باهظا، عمره عقود من زمن الضياع والتخلف والمعاناة.

صادر في 1994/8/3م الموافق 1415/2/26هـ



في وثيقة توقع فيها الحرب اليمنية

جارالله عمر طالب الاشتراكي بقرارات تجنبه "مجابهة نهائية"

□ صنعاء، دمشق - من سليمان نمر:

■ وصف السيد جارالله عمر عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني، احد اهم منظريه وقادته التاريخيين الأزمة اليمنية بانها «اخطر ازمة والخطا فيها في مستوى الاخطاء التاريخية الكبرى على مستوى مصير الوطن والحزب واستمراره». وحذرت وثيقة اعدها جارالله عمر تحت عنوان «ابعاد الأزمة اليمنية الراهنة ومصير الوطن» وارسلها الى الأمين العام للحزب ومساعده ورئيس هيئة الامانة العامة وجميع اعضاء المكتب السياسي للحزب في ٣٠ آذار الماضي من «إقدام المؤتمر الشعبي على مغامرة عسكرية تتبع الحرب النفسية التي يشنها على الحزب».

ودعا جارالله عمر في الوثيقة التي حصلت عليها «الحياة» الى «تصويب الرؤية السياسية للحزب (الاشتراكي) بعد التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق، من خلال الاستماع الى الراي الآخر داخل الحزب، للخروج بقرارات تجنب الحزب الانجرار الى المجابهة النهائية بشروط الطرف الآخر».

وشددت الوثيقة على ان اسلوب بعض قادة الحزب في ادارة الأزمة يساعد صنعاء في سعيها الى الحل العسكري. وتبرز اهمية الوثيقة في انها توقعت الحرب في اليمن ووضعت برنامجاً لانقاذ الحزب الاشتراكي وحل المشكلة اليمنية. وفي عرض الوثيقة «تطورات الأزمة والابعاد التي وصلتها» يرى جارالله ان الأزمة مرت بالمراحل الآتية:

١- مرحلة طرح النقاط الـ ١٨ التي وحدت الموقف القيادي ورصت صفوف القاعدة وتجاوب الناس معها كتعبير عن مصالحهم المفتقدة.

٢- مرحلة التحرر من عقدة نتائج انتخابات ٢٧ نيسان (ابريل) والخوف من ان يقصى الحزب عن المشاركة في الائتلاف، إذ شارك الحزب «وفتح الباب امام نشوء شرعية سياسية وشعبية، شكلت ثقلاً امام «استخدام» العددية «البرلمانية التي يمكن ان تحد من نفوذ الحزب» بما له من نسبة تقل عن المؤتمر والاصلاح.

٣- وفرت هذه المعطيات الوصول الى (المحطة الثالثة) المهمة وهي صياغة وثيقة العهد والاتفاق، «في ظروف اكثر توازنا ومؤاتاة للحوار الموضوعي».

ويقول جارالله ان وثيقة العهد والاتفاق «كانت تستهدف حل المشاكل والتناقضات بطريقة سلمية وبالتدرج». ويحدد جارالله في وثيقته المشاكل والتناقضات المطلوب حلها:

١- مشكلة «المركزية واللامركزية».

٢- مشكلة «عدم تحقيق اندماج وطني حقيقي وسوق وطنية موحدة» ما جعل «المناطقية والقبلية والمذهبية هي عوامل التجميع السائدة» في اليمن، ويعزو اسباب ذلك الى «فقدان سياسة إصلاح جذرية في ميادين التنمية والثقافة توفر الفرص المتكافئة للجميع» ما يولد «تناقضات كثيرة».

٣- مشكلة «التناقض الناشئ عن العلاقة بين السلطة والثروة (...) الذي ازداد حدة وتفاقماً بسبب تحول السلطة الى معبر سهل للحصول على الثروة» ما ادى الى «تمايز حاد بين ثروة من هم في الدولة وفقر غالبية الشعب اضافة الى اقصاء الآخرين عن مناصب الدولة». ويدعو لذلك الى الفصل بين الثروة والسلطة من خلال اتباع «سلسلة اجراءات قانونية ودستورية تحد من هذا التناقض».

٤- مشكلة «الارتباط بين السلطة والعصبية والعشائرية او المذهبية او الجغرافية». وتدعو وثيقة جار الله الى «فك هذا الارتباط» من خلال تغيير «الشروط غير المكتوبة» لشغل مناصب الدولة «وفق الكفاءة والشعبية».

٥- مشكلة «التناقض الديموغرافي» وتقصد الوثيقة التوزيع السكاني غير المتوازن «كمياً والتصاقياً» والحد من هجرة الريف الى المدينة.

وبعد هذا التعداد لأهم المشاكل والتناقضات التي كان يتعين على اتفاق عمان حلها ينتقل جار الله الى الحديث عن مرحلة ما بعد عمان واصفاً وثيقة عمان بانها «مثلت نجاحاً كبيراً للحزب» لأنها «نقلت الخلاف من إطاره الثنائي الذي كان يبدو كما لو انه مجرد نزاع بين الحزب والمؤتمر على نسب النفوذ في السلطة الى الشارع السياسي والجماهيري بوصفه خلافاً على برنامج بين من يريدون بناء الدولة والرافضين له». ويعترف بانها «المرة الاولى منذ امد بعيد التي يتمكن فيها الحزب من خلق حالة من التطابق الموضوعي بين الشعارات التي يرفعها وبين المصالح العليا لغالبية الشعب» معتبراً وثيقة «العهد والاتفاق» «وثيقة التاسيس الأولى للمجتمع الجديد ولدولة حديثة وديموقراطية» في اليمن. ويدعو الى التطبيق العملي للوثيقة ولو بصورة جزئية من خلال «توفير الشروط السلمية للحل، وتجنب مخاطر الحرب او مراوحة الازمة مكانها».

ويعترف جارالله بان «الحزب وبقية اطراف لجنة حوار القوى السياسية» لم يفلحوا في «تفعيل عمل اللجنة» وجعلها «محور القرار السياسي». ولتحقيق ذلك يدعو الى «استغلال وتنظيم ومتابعة الحركة الجماهيرية المتنامية ممثلة بعمليات الاعتصام الشعبي» والى «البدء بتطبيق الحل الذي تمثله وثيقة العهد والاتفاق» بعد ان حققت في رأيه «الالتفاف الشعبي الواسع حولها» ونالت «التاييد

العربي والدولي»، مؤكداً الحرص على التحرك في «نطاق شرعية الوثيقة وعدم الابتعاد عنها».

ولكنه يعود ويستذكر بدايات الحوار والاسباب «التي كانت وراء تعثر لقاء عمان» قبل التوصل الى صيغة العهد والاتفاق فيقول: «إن جملة الاسباب التي وقفت خلف ذلك آنذاك لا تتعلق بطرف بعينه، بل تشترك فيها كل الأطراف خصوصاً المؤتمر والحزب اللذين ذهبا الى عمان في رحلة يغلب عليها الطابع الدعائي والرغبة في تسجيل المواقف السياسية كل ضد الآخر كامتداد للصراع الذي كان يجري طوال الاشهر الستة الماضية من دون ان يكون اي منهما سلح نفسه بموقف تفاوضي محدد».

ويعزو ذلك الى جهل الطرفين بـ «موازين القوى السائدة على الأرض» وما سبق التوقيع «من مناخات متوترة وتفاقم أزمة الثقة التي بلغت درجة القطيعة لولا بقاء شعرة معاوية المتمثلة بلجنة الحوار والوساطات الخارجية».

وينتقد جارالله عمر حزبه اثناء حوار عمان قائلاً: «انني أعتقد ان دراية المؤتمر وإدراكه لموقفه كان على درجة من الوضوح افضل مما هو الحال لدى قيادة الحزب الاشتراكي». فموقف المؤتمر كان «يتلخص في القبول التكتيكي للوثيقة على امل إحداث انفراج سياسي جزئي للتخلص من الضغوط الداخلية والخارجية» وكسب «مجال اوسع للمناورة والبحث عن ذرائع للامتناع عن تطبيق الوثيقة فيما بعد من دون تحمل المسؤولية». وزاد «كما انه كان يراهن على ان تقادم الازمة من دون حل يسبب مللاً في الشارع اليمني ورغبة في الخروج من الازمة باي صورة او نسيانها كلياً، فضلاً عن التراجع المتوقع للاهتمام الخارجي بها». وتضيف الوثيقة جارالله «وعلى رغم ان وفد الحزب كان يحمل مشروعاً يتضمن آراء واقتراحات لما بعد التوقيع إلا انه جاء متاخراً ولم نحسن التمهيد له، كما لم نمتلك بدائل اخرى في حالة الرفض المتوقع بعد ان استقر في الاذهان تفرد الحزب في التقدم باقتراحات مكتوبة. إن اجواء الاستعجال المنفعل والحماس غير المدرك للتوقيع على الوثيقة والاتهامات المتبادلة بعدم الرغبة في التوقيع عليها والضغط الشعبي والوهم الذي ساد حتى لدى بعض القادة السياسيين بان مجرد التوقيع سيشكل شفاء لكل جوانب الأزمة قد جعل لجنة الحوار تستعجل في تحديد المواعيد للتوقيع اكثر من مرة من دون ان تكون انجزت المهام التي كان يجب البت فيها لضمان مباشرة التنفيذ بعد التوقيع. بل وصل الامر الى وضع طرف مطالب بالتحضير الجيد للتوقيع موضع الشك في موقفه من الوثيقة بكاملها. وكاد موقف الحزب الاشتراكي ان يتاثر سلباً امام الشعب وفي الخارج لو انه استمر في المطالبة باستكمال التحضير قبل التوقيع وخصوصاً في ظل المتابعة الدولية لموعد التوقيع او المصالحة اليمنية كما عبرت عنها وسائل الاعلام».

ويتطرق جارالله في وثيقته الى مسؤولية الجانب الأردني في ما انتهى اليه لقاء عمان، فيقول: «ان عدم إدراك الجانب الاردني لطبيعة وخلفيات المشكلة في اليمن بصورة عميقة اثر سلباً على النتائج التي اسفرت عنها لقاءات عمان ولا سيما مراهنته اكثر مما ينبغي على ما بدا وكانه ثقة مشتركة من الأطراف اليمنية في الملك وان النتائج مضمونة مئة في المئة».

وتستنتج الوثيقة ان الحزب الاشتراكي «وان كان لم يخسر كثيراً على الصعيد العربي الا ان وضع الرئيس علي عبدالله صالح تحسن نوعاً ما، اذ فتحت امامه ابواب كانت موصدة، ولعل هذا ما دفع وزير الخارجية (محمد سالم) باسندوة الى الطلب من السفراء في صنعاء عدم التعامل مع الحزب الاشتراكي إلا عبر وزارة الخارجية».

وعلى المستوى الدولي تحلل الوثيقة المواقف ملخصة الموقف الاميركي - الاوروبي بعد التوقيع على «وثيقة العهد والاتفاق» وظهور مؤشرات احتمال الصدام العسكري في نقاط عدة على النحو الآتي:

١ - «بقاء الاساسيات في الموقف السياسي السابق المعلن مع تبديل الاولويات من خلال التركيز على منع الصدام المسلح».

٢ - «التعبير» عن موقف اميركي - اوروبي يؤكد ان موقف الحزب اضحى «اقل مرونة واميل الى التشدد في المضمار السياسي لرفضه غير المعلل بما يكفي لاجتماع الهيئات وبالمقابل يرون ان المؤتمر الشعبي اميل الى الرغبة في الصدام المسلح».

٣ - «يلاحظ ان الديبلوماسية الاوروبية - الاميركية - والاخيرة خصوصاً - عملت بشكل منسق على تكثيف الاتصالات مع الحزب والمؤتمر لمنع نشوب الحرب ومارست ضغوطاً لضبط النفس عن طريق التبصير بمخاطر الحرب». ونقل عن السفير الاميركي «اذا نشبت الحرب فقد تستمر عشر سنوات او اكثر وستكون على شكل حرب خنادق تشبه حال الحرب العالمية الاولى».

ويكشف جار الله في وثيقته ان السفير الاميركي «رفض إثر احداث ٢١ شباط (فبراير) ١٩٩٤ في محافظة ابين طلب الرئيس علي عبدالله صالح ادانة الحزب الاشتراكي باعتباره المتسبب في إثارة التوتر العسكري لانه يرى ان هذا سيحول دون مواصلة الاتصال بالطرفين، ولان كل طرف ساهم عمداً في الفعل ورد الفعل الذي اوصل الازمة الى حافة الحرب. وعبر (السفير الاميركي) صراحة امامنا عن انه لم تكن هناك حاجة لتحريك لواء الوحدة وارسال المدرعات (...) وحرص بالمقابل - كما اكدت مصادر موثوقة - على ابلاغ الرئيس بان عدم تنفيذ اقتراحات اللجنة العسكرية المشتركة، كما وعد الرئيس نفسه، يطرح تساؤلاً مهماً في شان الصدقية، او ان هناك مراكز قوى في الجيش لا تأتمر باوامره وتفعل ما تريد».

وتوجز وثيقة جارالله الموقف الاميركي في انه «كان يتسم بالحياد الفعال وان كان تاثر بحقائق الوضع العسكري والسياسي الذي نشأ اثناء وبعد التوقيع على الوثيقة في عمان». وتضيف الوثيقة «ان المصالح املت على الجانب الاوروبي - الاميركي القيام بمزيد من التحرك، والاتصال بالاطراف، والضغط لوقف التصعيد وعدم المبادأة بالقيام باعمال عسكرية، لكن (الجانب الاوروبي - الاميركي) لم يصل الى درجة تقديم الضمانات للطرف الذي ياخذ موقفاً دفاعياً او الانذار من اتخاذ اجراءات عقابية في حق الطرف الذي يثبت انه المعتدي باستثناء تلميح السفير الاميركي الى ان حكومته تفكر في السبل التي من شانها وقف توريد الاسلحة الى اليمن من بلدان اوروبا الشرقية بالذات».

المصدر : .... الحيـاة ....

التاريخ : .... ٤ .... ١٩٩٤ ....



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وبعد عرض سريع لتجارب التدخل الاميركي في بعض الصراعات الاقليمية يقول جار الله «لا بد ان نعي ان الغرب الذي يعبر عن قلقه من تاثير الحالة الامنية المتردية في اليمن على الامن الاقليمي والعربي يتفهم الصعوبات الاجتماعية والسياسية للاوضاع في بعض المحافظات الشمالية التي سمحت بانتشار ظاهرة السلاح بصورة علنية، وحاجة الرئيس علي عبدالله صالح لتاييد بعض مراكز التاثير في اوساط القبائل والجيش اضافة الى ما يجري في الجزائر ومصر من صراع بين الدولة والاصوليين الامر الذي يدفع الغرب الى توخي الحذر في الضغط على الرئيس لاتخاذ اجراءات صارمة ضد المتطرفين، بل والتعبير عن الرضا تجاه السياسة العملية التي يتبعها الرئيس تجاه ظاهرة الاصولية واشراك المعتدلين منهم في الحكم بدلاً من اضافة دولة عربية اخرى الى بؤر التوتر القائمة حالياً في الشرق الاوسط». وتدرس وثيقة جار الله ما يمكن ان يكون عليه موقف الغرب امام احتمالات الحرب والانفصال فتؤكد ان «الموقف الغربي الراهن الذي يتسم بتفهم جانب من مطالب كل طرف والحياد المتوازن لن يظل من دون حدود وغير مشروط ففي حالة اقدام اي من طرفي الازمة على المجازفة باتباع سياسات تؤدي الى التصادم مع الحقائق التي بنى عليها الغرب موقفه كالدعوة للحرب او الانفصال او اعتماد سياسة تفاوضية متصلبة فان هذا الموقف قابل للتغيير». وتضيف الوثيقة «ان موقف الغرب العام من الازمة تعبير عن التقاء مصالحه مع طرفي الازمة عند نقطة معينة. واذا ما حدث فراق بين مصالح الغرب وموقف اي من طرفي الازمة فانه سيتخلى عن موقف الحياد المتوازن ويقف في مواجهة الطرف الذي يرى في سياسته سلوكاً مناهضاً للاستقرار الذي يهدد مصالحه على الصعيدين المحلي والاقليمي».

وبعد ان تحلل الوثيقة الاوضاع الحزبية والشعبية بعد «وثيقة العهد والاتفاق» تخلص الى الحديث عن الدعوة الى الفيديرالية وتقول: «ان اعادة طرح فكرة الفيديرالية مجدداً من جانب طرف اساسي موقع على وثيقة العهد والاتفاق يسقط الوثيقة نهائياً من دون ان يكون ثمة بديل لها، ويؤدي الى تحقيق حلم الطرف الآخر في فض لجنة الحوار عملياً (...) كما ان ذلك سيؤدي الى تشوش جماهير الحزب». وزادت «بل هو في احسن الاحوال تخلٍ عنهم». وتدافع وثيقة جار الله في هذا السياق عن استمرار الوحدة «بوصفها قضية لا يمكن العودة عنها (...) وان الصبر على المكارة وتحمل المشاق والمعاناة في ظل الوحدة ايسر بكثير ما قد يحدث في ظل التشرذم والانقسام (...) فيوم واحد من القطيعة بين شمال الوطن وجنوبه يكفي لالحاق الضرر بمصالح عشرات الآلاف من الناس». وتنتهي الوثيقة الى خلاصات وآراء تجملها على النحو الآتي:

اولاً: فشل القيادة في اليمن في ادراك المعطيات التي افرزتها عملية التوحيد في ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠ وعجزها عن التصدي للتحديات ما يجعل جميع الاحتمالات في المستقبل قائمة.

ثانياً: نجحت لجنة الحوار من خلال وثيقة العهد والاتفاق في تشخيص المعضلات اليمنية.

ثالثاً: اظهرت الازمة ان الدولة اليمنية الموحدة حقيقة وطنية سياسية وجغرافية واقتصادية قائمة، وعامل استقرار اقليمي يصعب تغييره لان من شان ذلك الاضرار بمصالح جميع الاطراف داخلياً وخارجياً وان عودة اليمن الى حالة الشطرين مسالة تنعدم شروطها ان لم تكن غير ممكنة.

رابعاً: ضرورة الخروج من وضع ما قبل التوحيد ادارياً ومؤسسياً.

خامساً: ان استمرار تطورات الازمة يمكن ان يخرجها من نطاق السيطرة وفي وضع يتجاوز الحدود التي كان الحل عندها ممكناً».

سادساً: بلغت الازمة ذروتها ولم يبق سوى الحل، او الانتقال الى مرحلة التفجر. وتدعو الوثيقة الى «ان يبادر الحزب بالتقدم بخطوات فعلية سياسية واجرائية ودعوة الآخرين لفعل الشيء ذاته على قاعدة وثيقة العهد والاتفاق والتنازلات المتبادلة، وليس امامنا سوى العمل بسياسة خذ وطالب».

سابعاً: احرز الحزب «نجاحات طيبة منذ البداية». وعليه المحافظة عليها.

ثامناً: ان عملية التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق «شكلت حداً فاصلاً بين مرحلتين بالنسبة لسياسة الحزب اتسمت الاولى بالنجاح وبشّرت الثانية بداية الاخفاق والتراجع (...) والتعامل مع المسائل ببرود الفعل والضبابية».

تاسعاً: ان جملة من المؤشرات توحي بان نسبة كبيرة من سكان البلاد تكاد تجمع على تاييد القضايا التالية: رفض الحرب وتاييد الوحدة ورفض الانفصال وضرورة توفير الامن والاستقرار واعتبار «وثيقة العهد والاتفاق» المخرج الوحيد.

عاشراً: ضرورة ان تراجع قيادة الحزب الموقف السياسي بكل تفاصيله، وان سياسة القيادة حتى ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٩٠ ادت دورها بنجاح ولكنها لم تعد صالحة للمرحلة الجديدة وينبغي الاخذ باستراتيجية اخرى مختلفة.

حادي عشر: «ازدياد ضيق طرف الازمة الآخر، والرغبة في الخروج منه باي ثمن ولو بالاقدام على خوض معركة عسكرية واسعة او محدودة ما يدعو الحزب الى عمل شيء لمنع قيام الحرب مهما كانت محدودة خصوصاً ان الجناح العسكري المتطرف في المؤتمر الشعبي نجح في فرض سيطرته على القرار السياسي، وهو بنجاحه يعطي الذرائع لجر البلاد باسرها الى حرب لا تبقي ولا تذر. واذا افلح في تحقيق مسعاه فان طبيعة الازمة بكاملها ستتبدل بصورة جذرية وتخلف جملة من الحقائق التي تؤثر على مختلف المواقف وتقلبها رأساً على عقب بما في ذلك المنطق التفاوضي وموضوعات التفاوض ذاتها. فبدلاً من الحوار الجاري حالياً في شان بناء دولة الوحدة والشروط اللازمة لشراكة متكافئة نوعاً ما، فان الواقع الناشئ عبر الصدام المسلح سيفرض نفسه على الطاولة والانصراف الى ترتيب هدنة مؤقتة وربما الاتفاق على قطيعة امنة ومضمونة لبعض الوقت وهو امر ضعيف الاحتمال. ذلك ان الحرب ستجعل العودة الى وحدة حقيقية ومقبولة امراً عسير المنال في حين سيؤدي الانفصال حتى وان كان سلمياً ومغطى بمظلة دولية وعربية الى عدم الاستقرار الدائم ان لم يكن يشكل مدخلاً الى سلسلة حروب استنزاف صغيرة وكبيرة بين الشطرين وفي كل شطر على حده. ومن الافضل لنا ولليمن التفاوض على تنازلات متبادلة قبل الحرب وليس بعدها كما حال الاخوة في الصومال».



ثاني عشر: «ان اشارة السفير الاميركي الى طبيعة الحرب التي قد تنشب في اليمن، وغير ذلك من الاسباب «تحمل المرء على الاعتقاد ان الحرب قد تنشب بالصدفة بتنامي الفعل ورد الفعل (...) وهذه الحرب مرشحة للبقاء فترة زمنية اطول من سائر الحروب التي شهدتها اليمن. وهي حرب بلا مجد مثل كل الحروب العشائرية. وستؤدي الى تفتيت الوطن الى مجموعة من الكيانات والسلطنات الصغيرة وعلى الحزب العمل على ان لا تحدث ويعزز قراره السلمي باتباع اجراءات وتحركات سياسية لاقناع الطرف الآخر بعدم جدوى الحرب وأستحالة كسبها من اي طرف».

ثالث عشر: «ظهور مؤشرات لبداية تراجع في صدقية الحزب عند الآخرين خصوصاً الراي العام اليمني».

رابع عشر: «الاوضاع الناجمة عن التعبئة الخاطئة للحزب. ويتعين علينا ان نضمن الخطاب التعبوي الداخلي ما يبرر وجود الحزب كقوة للتوحيد والتحديث والاندماج الاجتماعي. ويجب ان نعمل كل شيء لكي لا ندفع الى خطا تاريخي لا يمكن تداركه ويكون له ما بعده».

وينهي جار الله عمر وثيقته بتقديم اقتراحات تدعو الى القيام بسلسلة اجراءات تنظيمية حزبية وقبول اقتراحات الحل الوسط التي تتقدم بها المعارضة (...) واخراج قضية الوحدة ووثيقة العهد والاتفاق من منطقة الخلاف بين الحزب والمؤتمر، وحصر المعركة السياسية في القضايا الاجرائية المتعلقة بتنفيذ الوثيقة، والقبول موقتاً بخطوات التنفيذ الجزئي، والانتباه الى خطوات «الطرف الآخر في التشويش على عملية تنفيذ الوثيقة (...) والتنسيق مع المعارضة...». وتدعو الاقتراحات الى «التعاطي مع اي مبادرات قد يلوح بها المؤتمر للحوار الثنائي بشرط ان لا تكون بديلاً للحوار الموسع».

ويطالب جار الله عمرفي وثيقته عدداً من اعضاء المكتب السياسي وقيادة الحزب «ان توقف من جانبها إتخاذ مزيد من الاجراءات الادارية التي قد تضاعف من حالة القطيعة الراهنة بين الطرفين، وعلى المستوى الشعبي وأن تجري في المقابل مسحاً شاملاً لكل ما اقدم عليه الطرف الآخر من تعيينات او اجراءات اخرى... وتبادر الى الاحتجاج على ذلك».

كما يدعو جار الله الى «اتباع الحزب سياسة النفس الطويل والمرونة في ما يتعلق بالقضية الامنية، والعودة المتدرجة لكوادر الحزب الى صنعاء والمشاركة في الاجتماعات الهيئيات، ووضع قائمة من المطالب التي يتعين الحصول عليهامن الطرف الآخر بما في ذلك استصدار قرار جمهوري يجعل عدن عاصمة شتوية».

وتؤيد الوثيقة قرار الحزب «إعادة بعض اعضاءه القياديين السابقين» ويقصد بذلك مجموعة الرئيس السابق علي ناصر محمد ورأى في هذا القرار «مساهمة في تعزيز وحدة الحزب وزيادة فاعليته». ودعا الى «استمرار مثل هذا التوجه حتى لا يبدو انه كرد فعل للخلاف مع المؤتمر الشعبي»، ودعا المكتب السياسي الى تقديم اقتراح الى اللجنة المركزية «بالغاء قرارات الفصل والطرد السابقة (التي جاءت بعد احداث كانون الثاني/ يناير1986)، وان يظل الباب مفتوحاً لكل من يريد استعادة وضعه السابق بصورة طوعية»، كما دعا «الى حل مسالتي افتقار الحزب الى برنامج سياسي مجاز وتاجيل عقد المؤتمر اكثر من مرة خلال الاشهر القليلة القادمة، والعمل فوراً على اعداد برنامج سياسي مركز ومختصر يعتمد على تنفيذ ما ورد في وثيقة العهد والاتفاق». وطالب في نهاية اقتراحاته بـ «دعوة اللجنة المركزية والهيئة البرلمانية وسكرتاريات منظمات الحزب لعقد دورة استثنائية لمناقشة الاوضاع الراهنة». ويختتم جار الله عمر وثيقته بمخاطبة اعضاء المكتب السياسي للحزب قائلاً «حاولت هذه الرسالة قراءة الأوضاع السياسية الراهنة بصورة مجردة والناي عن لغة الهجاء والمدح (...) فمن دون ان يكون لليمنيين وطن موحد وديموقراطي لا يبقى ثمة مجال للحديث عن بناء دولة المؤسسات والنظام والقانون ولا عن الازدهار والتحديث فبالوطن الموحد تحفظ الكرامة».



اتهامات اشتراكية بمحاولة انشقاقية في بيان «القيادة المؤقتة»

صالح اعلن عدن عاصمة شتوية وامر بتجريدها من السلاح

دمشق - الياس مسوح:
عدن - وكالات:

حمل الرئيس اليمني علي عبدالله صالح بعنف على الحزب الاشتراكي اليمني الذي غادر معظم قادته البلاد بعدما هزمت قواتهم في حرب مع الشماليين استمرت قرابة شهرين وقال في خطاب القاه في مدينة عدن التي دخلها صباحا ان «المشروع الحضاري الذي كان يتحدث عنه الحزب الاشتراكي تبين انه الانفصال» ووصف الحزب بانه «ماكر وغادر لا يؤمن له دخل الوحدة ليتامر عليها».

ويأتي هذا الهجوم على الحزب الاشتراكي في وقت يستعد فيه عدد من القيادات الاشتراكية لعقد اجتماع في دمشق لبحث «التحرك السياسي المقبل للحزب».

كذلك ياتي هذا الموقف غداة اعلان قياديين اشتراكيين متواجدين في صنعاء عزمهم على اعادة ترتيب اوضاع الحزب «في ضوء التطورات الجديدة» في اليمن وادانتهم قرار الانفصال الذي اعلن في ٢١ مايو معتبرين انه «اتخذ بصفة شخصية».

واعتبرت مصادر يمنية قريبة من الحزب الاشتراكي متواجدة في العاصمة السورية ان البيان الصادر عن «القيادة المؤقتة» للحزب في الداخل (اليمن) خطوة للضغط على اجتماع دمشق وتمهيدا لانشقاق يراد له ان يقع بين الداخل والخارج.

واتهم صالح «الاشتراكي» بفرض وصايته على عدن وقال «ليس من حق احد بعد اليوم فرض الوصاية او التحدث باسم عدن البطلة فهي مدينة كل اليمنيين من صعدة الى المهرة، وستكون عاصمة شتوية للجمهورية اليمنية والعاصمة الثانية للبلاد ومنطقة تجارية حرة» حيث تنتقل اليها جميع مؤسسات الحكومة.

وقام صالح بعد انتهاء خطابه مع الجمهور بتدمير جزء من سجن الفتح الذي كان تابعا للحزب الاشتراكي والذي وصفه بانه «باستيل اليمن».

وقال مخاطبا المحتشدين «لن يكون هناك في اليمن سجن استثنائي مخالف للدستور والقانون فنحن في عهد الديمقراطية والتعددية.. الاشتراكي لم يحتمل النقد فبنى هذا السجن اما نحن فعلينا ان نحتمل النقد والراي الاخر» معلنا انه سيحول السجن الى حديقة للاطفال.

ومن جهة ثانية، امرت صنعاء مؤيدي الحزب الاشتراكي بتسليم اسلحتهم خلال اسبوع او مواجهة العواقب.

وخاطب البيان الصادر عن وزارة الدفاع رجال القبائل والاعيان والمواطنين في انحاء المحافظات الذين حصلوا على اسلحة وذخيرة ومعدات عسكرية من الحزب الاشتراكي اليمني او قيادته.

وقال البيان ان الوزارة ستضطر الى اتخاذ جميع الاجراءات القضائية اللازمة لاستعادة الاسلحة والمعدات اذا تقاعسوا عن الاستجابة.

وقال صالح لمستقبليه ان الحرب الاهلية كلفت البلاد اربعة مليارات دولار فضلا عما قيمته ٣,٥ مليارات دولار من الاضرار التي لحقت بالبنية الاساسية والخدمات.

وهذه اول مرة يزور فيها صالح معقل منافسه الجنوبي منذ قرابة العام ونصف العام وهي فترة شابها صراع على المشاركة في السلطة.

وقال صالح انه يريد عودة الحياة الطبيعية الى عدن وجعلها «نموذجا لكل اليمن».

ومضى قائلا «اننا سنولي عدن كل الاهتمام لانتشالها من هذه الصعوبات... ان عدن منطقة حرة نموذجية للتجارة الدولية ويجب ان تعود اليها الحياة التجارية النشيطة».

ولا يزال اهل عدن البالغ عددهم ٣٥٠ الف شخص يعانون من نقص حاد في الغذاء والماء، وادى انهيار الخدمات الاساسية في المدينة كالرعاية الصحية الى تفشي الكوليرا.

العفو.. وتاهيل الجنوب

وعلى جانب اخر اوضح مجلس الوزراء اليمني ان قرار العفو العام الذي اصدره صالح في ٢٤ مايو الماضي لا يشمل ستة عشر شخصية من مسؤولي «جمهورية اليمن الديمقراطية» مطلوبين للقضاء وان صنعاء ستطالب الدول التي لجاوا اليها بتسليمهم.

واقرت الحكومة من جهة اخرى «التدابير



المصدر : القبس

التاريخ : ٤/٨/١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اللازمة لتسريع عملية اعادة المواد المنهوبة من سيارات وغيرها التي حجزتها قوات الامن وتسليمها لاصحابها من اجهزة ومؤسسات الدولة او الافراد ومنع محاولات التعدي على البيوت في عدن من قبل اي كان والعمل على اخراج اولئك الذي يحتلون البيوت في المدينة».

وناقش المجلس موضوع تهم الجنوب ومواطنيه منها «بدء الاصلاحات في بعض المرافق من مياه شرب وصرف صحي واصلاح بعض الطرق».

كما تطرق المجلس الى الحالة الامنية للجنوب وخاصة بعد انتشار حوادث السرقة والنهب بالاضافة الى الحالة الصحية والاستعدادات التي تقدمها المستشفيات للمواطنين.

ويذكر ان مجلس النواب اليمني سيستانف جلساته يوم السبت المقبل برئاسة الشيخ عبدالله الاحمر رئيس المجلس لمناقشة عدة مواضيع تتعلق بالوضع في اليمن بعد انتهاء الحرب الاهلية.

لانهاء الدور الدولي

في اديس ابابا ذكرت صحيفة «اثيوبيان هيرالد» الاثيوبية ان صنعاء تسعى بشدة لانهاء اشتراك الامم المتحدة في جهود المصالحة اليمنية في فترة ما بعد الحرب الاهلية اليمنية.. وان اليمن التي قبلت على مضض وساطة الامم المتحدة في الحرب الاهلية

التي دامت شهرين تسعى الان بكل قوة لانهاء هذه الوساطة.

واشارت الصحيفة الى ان صنعاء تستند في سعيها لانهاء دور الامم المتحدة في اليمن الى انتهاء الحرب والتي هي مسائل داخلية بالنسبة لها وبالتالي ليس هناك ما يبرر استمرار الحوار خارج الاراضي اليمنية مثلما حدث في محادثات جنيف مؤخرا.. وانها ترى ان اي اشتراك من جانب الامم المتحدة في المستقبل من شانه ان يزيد تعقيد جهود المصالحة.

وقالت الصحيفة ان رفض صنعاء لوساطة الامم المتحدة الان في جهود المصالحة ياتي لخشيتها من ان وجود هذا الدور الان يؤكد فكرة المباحثات بين الشمال والجنوب وهو الامر الذي ترفضه.

«الاشتراكي».. الداخل والخارج

في دمشق اعتبرت مصادر يمنية على صلة بقيادات الحزب الاشتراكي اليمني الموجودة في دمشق، استعدادا لاجتماع ينتظر انعقاده خلال الساعات المقبلة، ان البيان الذي صدر عن «القيادة المؤقتة» الموجودة في صنعاء وتضمن ادانة صريحة لاعلان الانفصال، ما يعني ادانة لقيادة علي سالم البيض، خطوة للضغط على اجتماع دمشق، وتمهيدا لانشقاق يراد له ان يقع في هذا الحزب، ما بين الداخل والخارج.

واضافت هذه المصادر ان البيان هدف الى وضع اجتماع دمشق امام امر واقع، فاما ان ياخذ بمضمون البيان، فياخذ بالتالي بقرار صنعاء اعتبار مجموعة البيض - الجفري - العطاس الاصنج - سالم صالح، خارج الحزب، ومطلوبة للقضاء اليمني بتهمة الخيانة، او انه سينظم اليها، ويبقى في الخارج، متخذا، بالتالي، سبيلا للمعارضة بوسائل مختلفة، سياسية، وغيرها.

الا ان مصادر يمنية اخرى قالت ان ذلك البيان، هو مشروع للدراسة وضعته بعض اطراف القيادة المؤقتة، على ان تجري دراسته ومناقشته في اجتماع دمشق، وتتخذ بشانه التعديلات او الاضافات، التي تقرر اعتمادها القيادة الخارجية، وهي القيادة الاصلية والشرعية. واشارت هذه المصادر الى ان العملية لا تتعدى عملية تسريب مقصودة للضغط على اجتماع دمشق والقياديين المعتدلين.

اتصالات حثيثة

وامتنعت المصادر عن تحديد موعد قاطع للاجتماع، لكنها قالت ان اتصالات حثيثة تجري مع الاطراف الحزبية في صنعاء لمعرفة حقيقة ما يجري، والعوامل التي طرات بعد قدوم وزير الثروة السمكية اليمني، وهو قيادي اشتراكي، من صنعاء الى دمشق، حاملا وجهات نظر رفاقه، ومنهم علي صالح عباد (مقبل) الذي يعتبر ابرز الكوادر القيادية التي بقيت في صنعاء.



المصدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ....٤........١٩٩٤........

عاد الى عدن وحكومته اعلنت ان العفو لا يشمل الـ١٦

علي صالح يهاجم الاشتراكي ويؤكد وضعه تحت الرقابة

□ عدن -
من إقبال علي عبدالله:

■ عاد الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة اليمني صباح امس الى عدن بعد يوم واحد من زيارته الخاطفة لعدد من المعسكرات في المدينة وفي محافظتي لحج وأبين. وهذه المرة الثانية التي يأتي علي صالح الى عدن منذ انتهاء الحرب. والتقى الرئيس اليمني عدداً من الشخصيات الاجتماعية والمسؤولين في المحافظة، واعلن ان «مجلس الرئاسة قرر اعتبار عدن العاصمة الشتوية للجمهورية اليمنية». ودعا في محاولته طمأنة سكان المدينة الى «ضرورة ان تحتل عدن موقعها المتميز في اليمن بخاصة بعد دحر عصابة التمرد والانفصال في قيادة الحزب الاشتراكي».

وفي وقت اكد مجلس الوزراء اليمني ان العفو العام لا يشمل الشخصيات الـ ١٦ التي كانت صدرت في حقها مذكرات توقيف على راسها السيد علي سالم البيض الأمين العام للحزب الاشتراكي، حمل علي صالح بعنف على الحزب وقال «انه حزب ماكر وغادر لا يؤمن له دخل الوحدة ليتامر عليها، مضيفاً ان «المشروع الحضاري الذي كان الحزب الاشتراكي يتحدث عنه كان الانفصال».

ووصف قادة الحزب الاشتراكي بأنهم «كاذبون وعملاء» واكد انهم «تلقوا اموالاً من الخارج» مشيراً الى ان «أياً من قادته لم يدن الانفصال». لكنه أضاف «لسنا ضد الاشتراكي كحزب وعلى كل اشتراكي ان يعمل كمواطن شريف ولكن لن نقبل به متامراً».

واتهم علي صالح الاشتراكي بفرض وصايته على عدن وقال «ليس من حق احد بعد اليوم فرض الوصاية او التحدث باسم عدن البطلة فهي مدينة كل اليمنيين من صعدة الى المهرة، وستكون عاصمة شتوية للجمهورية اليمنية والعاصمة الثانية للبلاد ومنطقة تجارية حرة».

ومن الاتهامات التي وجهها الرئيس اليمني الى الاشتراكي انه «رفع الشعارات البراقة الكاذبة ودخل الوحدة من اجل التامر عليها لان المنظومة الاشتراكية انهارت وهو حاول الخلاص بواسطة الوحدة». وقال «ان على الاعضاء العاديين في الاشتراكي العمل من اجل الوحدة وسيراقب سلوكهم للتاكد من عدم تامرهم على الوحدة». واضاف: «لدينا تسجيلات بالصوت تؤكد ان قيادة الاشتراكي امرت بتدمير عدن ونهبها قبل هروبها عند دخول قوات الوحدة...» مؤكداً ان «الجميع في عدن شارك في هذه الاعمال التخريبية».

ولقي علي صالح استقبالاً شعبياً لدى وصوله الى المدينة وتفقده بعض المواقع المتضررة من جراء الحرب.

ويذكر انه استقبل بشكل سيء في اخر زيارة تفقدية له لعدن في شباط (فبراير) ١٩٩٣ ومعه علي سالم البيض بوصفه نائباً للرئيس. وكان الاستقبال الاسوأ في المناطق الشعبية التي تضررت آنذاك من السيول والأمطار الشديدة التي هطلت على المدينة. وعزا عدد من القياديين في المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه علي صالح الاستقبال السيء الى ضغط مارسته عناصر الحزب الاشتراكي في المدينة على السكان لاجبارهم على تمزيق صور الرئيس ورفع صور البيض أمام موكبه.

وتوجه علي صالح بعد انتهاء خطابه مع الجمهور الذي استمع اليه الى مدينة التواهي (شمال عدن) حيث اعتلى جرافة وسط صيحات «الله ...

اكبر، و«انتصر الحق وزهق الباطل، ودمر جزءاً من سجن الفتح الذي كان تابعاً للحزب الاشتراكي والذي وصفه بانه «باستيل اليمن».

وقال مخاطباً المحتشدين «لن يكون هناك في اليمن سجن استثنائي مخالف للدستور والقانون فنحن في عهد الديموقراطية والتعددية... الاشتراكي لم يحتمل النقد فبنى هذا السجن اما نحن فعلينا ان نحتمل النقد والراي الآخر» معلناً انه سيحول السجن الى حديقة للاطفال.

وفي صنعاء (ا ف ب، رويتر) اوضح مجلس الوزراء اليمني امس ان قرار العفو العام الذي اصدره علي عبدالله صالح في ٢٤ ايار (مايو) الماضي لا يشمل الـ ١٦ من مسؤولي «جمهورية اليمن الديموقراطية» مطلوبين للقضاء وان صنعاء ستطالب الدول التي لجأوا اليها بتسليمهم.

وذكرت وكالة الانباء اليمنية (سبا) ان مجلس الوزراء الذي انعقد في صنعاء «يود ان يوضح ان قرار العفو العام لا يسري مطلقاً على من صدر في حقهم امر القبض القهري من النائب العام وان على الجهات المختصة اجراء الاتصالات اللازمة مع الدول التي لجأوا اليها من اجل تسليمهم الينا لمحاكمتهم».

وكانت تصريحات متضاربة لمسؤولين يمنيين اثارت لغطاً حول هذه المسالة.

وسبق للرئيس اليمني ان اعلن الاحد الماضي ان اليمن «بصدد مطالبة الجهات المعنية في الخارج بتسليمها عدداً من المجرمين الفارين لمحاكمتهم داخل الوطن كمجرمي حرب» وخص بالذكر «رئيس جمهورية اليمن الديموقراطية» علي سالم البيض و«نائب الرئيس» عبدالرحمن الجفري و«رئيس الوزراء» حيدر ابو بكر العطاس و«وزير الدفاع» العميد هيثم قاسم طاهر.

الى ذلك امرت الحكومة مؤيدي الحزب الاشتراكي بتسليم اسلحتهم خلال اسبوع او مواجهة العواقب.

ونشر بيان صادر عن وزارة الدفاع في صحيفة «الثورة» الحكومية وجه الى رجال القبائل والاعيان والمواطنين في انحاء المحافظات الذين حصلوا على اسلحة وذخيرة ومعدات عسكرية من الحزب الاشتراكي اليمني او قيادته «الانفصالية» وقال البيان ان الوزارة ستضطر الى اتخاذ كل الاجراءات القضائية اللازمة لاستعادة الاسلحة والمعدات اذا تقاعسوا عن الاستجابة.



المصدر : الشرق الاوسط

اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤ اغسطس ١٩٩٤

الشرق الاوسط تنشر النص الكامل لبياني

قيادات الاشتراكي في الداخل والخارج

نعمان ينفي وجود قيادة بديلة في صنعاء ووزارة الدفاع تواصل الضغط على قواعد الحزب

لندن: من عبد الله حموده

طرحت الدوائر السياسية اليمنية خلال اليومين الماضيين عدة تساؤلات حول مستقبل الحزب الاشتراكي اليمني، ودوره في الساحة السياسية خلال الفترة المقبلة، في ضوء البيان الذي اصدرته «لجنة التنسيق المؤقتة» في صنعاء اول من امس، والتصريح الذي اصدرته الامانة العامة للحزب في الخارج، واكدت فيه ان القيادة الشرعية ليست موجودة في صنعاء حاليا. وتنشر «الشرق الاوسط» نص البيانين مع هذا الخبر.

ويرجع الجدل حول مواقف الحزب الاشتراكي - كما تقول مصادر متعددة - الى انشغال قيادة الخارج بقضايا عديدة، من بينها ترتيب أوضاع أكثر من 15 الف نازح، اضافة الى الصعوبات التي تكتنف عملية عقد اجتماع في الخارج، وعدم توفر التسهيلات اللازمة لذلك. في الوقت الذي تعرضت فيه قيادات الداخل في صنعاء لضغوط من اجل تحديد موقف، وإن نفى علي صالح عباد «مقبل» ذلك في تصريح هاتفي لـ«الشرق الاوسط».

ويشير بيان الامانة العامة للحزب الى ان بيان «لجنة التنسيق المؤقتة» صدر دون تشاور مع قيادات الخارج، وإن نص البيان الصادر في صنعاء على ذلك، فقد اكد مصدر رفيع المستوى في الحزب لـ«الشرق الاوسط» قوله «تسلمت نسخة منه، وتحدثنا عن بعض الملاحظات، ولكنه كان قد صدر بالفعل». وفسر الدكتور ياسين سعيد نعمان - رئيس هيئة السكرتارية للحزب الاشتراكي - اسباب التضارب في المواقف حاليا بقوله «لقد تاخر اجتماع القيادات الموجودة في الخارج، بينما كان الاخوة في الداخل مطالبين بموقف». ثم اضاف ان اسباب تاخر الاجتماع في الخارج «تتمثل في توزع القيادات على عواصم دول عدة، وعدم توفر جوازات السفر او حتى تكاليف السفر الى مكان عقد الاجتماع بالنسبة لبعضهم على الاقل».

واستبعد الدكتور نعمان ان يكون صدور بيان لجنة التنسيق في صنعاء نذيرا بحدوث انشقاق في الحزب، وقال «لقد صدر عن السكرتارية العليا للجنة التنسيق والاتصالات، التي شكلت اثناء الحرب، وليس عن قيادة بديلة».

ثم اضاف انه «لا يلغي ذلك ان للحزب موقفاً من خلال اجتماع اللجنة المركزية، الذي سينعقد خلال اليومين المقبلين، وستكون للقضايا التي اوردها بيان لجنة التنسيق وزنها، باعتبارها قضايا بلورها الاخوة الموجودون في الداخل، وسنحرص على ان يكون هذا الموقف او الراي هو راي الجميع، حتى نحافظ على وحدة الحزب ازاء القضايا المصيرية التي يواجهها اليمن».

وبينما يستمر الحديث عن اجتماع قيادات الحزب الاشتراكي في الخارج، تواصل القيادة اليمنية في صنعاء الضغط على قواعده الموجودة

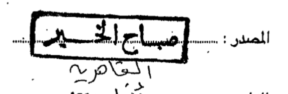
المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٤ اغسطس ١٩٩٤

في الداخل، وتطالبها بتسليم ما لديها من اسلحة خلال اسبوع واحد، وإلا تعرضت للمساءلة القانونية والعقاب.

وفي حين ترددت انباء عن ان عناصر من الحزب الاشتراكي في لبعوس بيافع قد سلمت اسلحة ثقيلة الى القيادات العسكرية، تناقلت دوائر انباء اخرى عن رفض المتطوعين التابعين للتجمع اليمني للاصلاح، ووحدات تابعة للرئيس الجنوبي السابق علي ناصر محمد، تسليم اسلحتها لأنهم شركاء في النصر. وقال بعضهم انه سلاحه الشخصي الذي خاض به الحرب.



المصدر : صباح الخير القاهرة

التاريخ : ٤ أغسطس ١٩٩٤
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نهاية اليمن السعيد

فى نهاية الاسبوع الاول من شهر يوليو الماضى، احرز الشمال اليمنى «الوحدوى» على الجنوب «الانفصالى» نصرا لم يكلف الشمال على حد زعم الرئيس «الموحد» على عبد الله صالح «إلا» ستمائة قتيل وبضع عشرات من الجرحى.

فى حين أن معظم التقديرات تقول أن عدد القتلى بلغ سبعة آلاف قتيل. على نفس المنوال قال الشماليون، عندما اندلعت الحرب اليمنية، أن سقوط عدن مسألة «ساعات» ولكن الحرب استمرت ٦٦ يوما من القتال الضارى.

وهناك من يؤيد وحدة اليمن بالقوة مثلما أيد غزو العراق للكويت. إلا أنه بعيدا عن هذا «الحول السياسى»، فإن من ينظر إلى واقع يمن مابعد الحرب، سوف يرى بوضوح أن هناك نارا «تحت الرماد».. وأن اليمن مقبلة إن عاجلا أو آجلا على مرحلة أخطر من مرحلة الحرب..

ليس هذا من باب التخمين أو الرجم بالغيب. ففى اجتماع «الإخوة الأعداء» الذى تم فى جنيف يوم الخميس الماضى (٢٨/٧) اعترف الطرفان المتنازعان بوجود أزمة عميقة.. وبأن حلها يحتاج إلى حوار سياسى فى العمق. أى بكلمات أخرى بعيدا عن المصالحات العربية على طريقة «تبويس اللحى».

والأمر الخطير الذى يجرى فى صنعاء حاليا ويهدد بانفجار الموقف هو أن حلفاء الأمس يتحولون بسرعة إلى أعداء اليوم فى صراعهم على اقتسام المغانم ونصيب كل منهم فى «كعكة النصر».

فالجيش الذى تحمل العبء الأساسى فى الحرب يطمع فى الحصول على الثمن وعلى مناصب قيادية وتنفيذية فى الدولة الجديدة فضلاً عن طموحه فى إتمام الدمج السريع بين الجيشين (الشمالى والجنوبى) حتى لا تتكرر المأساة. وإعادة تسليحه، وكلها أمور تتطلب أموالاً طائلة.

ولا يمكن أيضا إسقاط جيش على ناصر محمد من هذه الحسبة. فهذا الجيش يعتبر نفسه عاملا رئيسيا من عوامل الانتصار «الشمالى» ويطالب أيضا بحصته فى كعكة «اليمن الموحد».

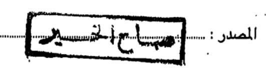
أما حزب التجمع اليمنى للإصلاح الذى يتزعمه الشيخ عبد الله حسين الأحمر شيخ مشايخ قبائل حاشد ورئيس البرلمان.. والذى يعتبر نفسه شريكا لحزب المؤتمر الشعبى ـ حزب الرئيس على عبد الله صالح ـ سواء فى السلطة أو فى الحرب، فهو يطالب بإقصاء الحزب الاشتراكى تماما من الائتلاف الحاكم الجديد.. ومحاكمة قادته بتهمة التآمر على الوحدة.. كما أنه لا يرحب بعودة الرئيس الجنوبى السابق على ناصر محمد. ومن المعروف أن «التجمع للإصلاح» كانت له خلافات عميقة وتحفظات كثيرة على الحزب الاشتراكى قبل أن تندلع الحرب. ولهذا رحبت قياداته، بل وشاركت فى دفع الأحداث باتجاه خيار الحرب.

ومن الجدير بالذكر هنا أيضا، أن حزب التجمع يعتبر بمثابة التنظيم السياسى لتحالف قبائل حاشد، وأنه الإطار العام الذى يجمع معظم فصائل وفاعليات التيارات الإسلامية ورجال الدين فى اليمن. وأن علماء الدين بمشاركة دعم «التجمع اليمنى للإصلاح»، عقدوا مؤخرا مؤتمرا أطلقوا عليه اسم «مؤتمر النصر»، طالبوا فى نهايته بتعديل الدستور بحيث ينص على أن الشريعة الإسلامية هى المصدر الوحيد للقوانين. وأيضا تعديل السياسات التعليمية والإعلامية بحيث تتمشى وتتفق


● على عبد الله صالح ●

محمد قناوى



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ أغسطس ١٩٩٤

والشريعة . ولم ينسوا أخيرا المطالبة بعدم السماح للحزب الاشتراكى بالمشاركة فى السلطة .

وموقف حزب « التجمع اليمنى للإصلاح » الرافض للدخول فى حوار جاد وموضوعى مع قيادات الحزب الاشتراكى لا يمكن وصفه إلا بأنه هروب من الواقع ومحاولة للمغالطة ، وذر الرماد فى العيون . فلا يمكن لليمن أن تعود لوحدة حقيقية دون مراعاة لقضايا رئيسية أهمها أن شمال اليمن وجنوبه لم يكونا فى يوم من الأيام دولة واحدة أبدا . وأن الوحدة التى تحققت فى مايو ١٩٩٠ كانت بين نظامين وحزبين حاكمين ، ويتطلب الأمر جهودا جبارة لجعلها وحدة راسخة متينة البنيان وطويلة العمر .

كما أن فرض الأمر الواقع على الجنوبيين لا يمكن بأى حال من الأحوال أن يكفل استقرار الأمور ، وهدوء الناس إلى أجل غير مسمى ، لأن الأوضاع حتى لو هدأت نسبيا ، واستطاع الناس أن يتقبلوا الهزيمة مؤقتا ، فإن المؤكد أن إحساسهم بالغبن أو بالظلم سيظهر لاحقا . وسيبدأون فى التفكير مجددا فى الطريقة التى يمكن أن تخلصهم من العناء وتضمن لهم المواطنة المتساوية مع أبناء الشمال . وهو الأمر الذى تتجاهله قيادات التجمع اليمنى للإصلاح طالما أن السيطرة قد تمت !

إن النصر العسكرى الذى تحقق على عدن والمكلا وأجزاء كبيرة من الجنوب اليمنى لا يعنى أنه لم تعد هناك جدوى من مواصلة الحوار . وأن هناك إمكانية كبيرة للقضاء على أية معارضة « جنوبية » قد تظهر . العكس هو الصحيح . فمن المتوقع أن يستجمع « المهزوم » الجنوبى قواه . وينظم معارضة مسلحة ضد « الاحتلال » الشمالى لأراضيه .

إن موقف « التجمع اليمنى للإصلاح » من الحزب الاشتراكى ، يضمر فى الحقيقة رغبة غير معلنة فى الانفراد بالسلطة ، ولفضلاً عن كل ماسبق ، فإن أشياع التجمع اليمنى للإصلاح من « الأفغان » يريدون تحويل اليمن إلى جمهورية ثانية فى « الأممية الإسلامية » بعد السودان . وخلاصة القول أن كل الطرق فى اليمن تقود إلى انفجارات جديدة سواء بين « الإخوة الأعداء » أو بين « حلفاء الأمس » .

أما دعاة الوحدة بالقوة فهم أناس فقدوا بوصلة التوجه السياسى الصحيح منذ أن أطلقوا على هزيمة يونيو ١٩٦٧ التى مازالت تداعياتها تفعل فعلها فى العالم العربى ، تعبير النكسة .

«الاشتراكى اليمنى».. على أعتاب انشقاق عميق

□ صنعاء - «العالم اليوم»:

مثل بيان قياديي الحزب الاشتراكى اليمنى الموجودين فى صنعاء بداية مرحلة جديدة فى الانشقاق داخل الحزب.

ورغم أن الحزب لم يدل بأية تصريحات رسمية عقب اندلاع الحرب فى 4 مايو الماضى إلا أن البيان المذكور وصف من قبل العديد من القيادات السياسية المستقلة فى اليمن بانه بمثابة انشقاق داخل الحزب بين قياداته الموجودة فى صنعاء وقياداته التى فرت عقب الهزيمة التى منى بها الحزب.

وقد أكد بيان الحزب الصادر فى صنعاء انه سيقوم بإعادة ترتيب أوضاعه الجديدة ورفضه لإعلان الانفصال الذى أعلن فى 21 ايار مايو الماضى وانه قرار شخصى يتحمل تبعاته على سالم البيض.. والجديد فى الأمر انها المرة الأولى التى يعلن فيها بعض قيادات الحزب عن موقفهم من الاحداث رغم ان أولئك القادة كانوا موجودين فى العاصمة اليمنية صنعاء منذ بدء المعارك ولكنهم لم يتخذوا واي موقف تجاه ذلك ويفسر بعض المستقلين أن صدور ذلك الاعلان قد يكون سببه الضغوط التى يواجهها أعضاء المكتب السياسى للحزب داخل صنعاء من قبل قيادات منافسية فى المؤتمر الشعبى العام والاصلاح. ومع أن البيان المذكور قد لقى صدى واسعا لدى قواعد الحزب التى تعانى من اضطهاد واضح من قبل خصومه، إلا أنه فى ذات الوقت لم يغفل أن يشير إلى أن الحرب لم تلغ أسباب الازمة والتوترات الداخلية التى لا يمكن تصفيتها إلا بتخفيف المساواة السياسية الفعالية والمصالحة الوطنية الشاملة والاخذ بعين الاعتبار مصالح جميع الاطراف فى إطار وحدة البلاد دون وثيقة العهد والاتفاق التي لاتزال تحتفظ بجوهرها الصحيح والملائم لحل مشكلات البلاد وأزماتها.

وبهذا يتضح أن هناك نقاط التقاء بين ما طرحه بيان صنعاء مع طرح الرئيس الجنوبى السابق على ناصر محمد والذى يتخذ من العاصمة السورية دمشق مقرا له. فقد أكد الرئيس الجنوبى السابق على إجراء حوار وطنى ومصالحة شاملة لتطبيع الاوضاع فى اليمن وحل كافة الخلافات بل أن الرئيس على ناصر اعتبر ان الانتصار العسكرى الذى حققته قوات الرئيس على عبد الله صالح لن يحسم المشكلة الاساسية فى اليمن، وهى المصالحة ومشاركة كافة القوى والاحزاب على الساحة اليمنية وكذلك عودة أكثر من خمسة عشر ألف شخص كانوا قد فروا من اليمن.

وأوضح الزعيم اليمنى الجنوبى السابق إن المشاكل التى تعرض لها اليمن خلال الفترة الماضية ترجع إلى أن الوحدة التى قامت عام 1990 لم تتم على أساس جبهة وطنية متماسكة.

وتزامنت تلك التصريحات مع قرب انعقاد اجتماع لقيادات الحزب الاشتراكى فى العاصمة السورية دمشق وسيحضره 16 من اعضاء المكتب السياسى الذى يضم 26 عضوا ولن يحضر الزعيم الاشتراكى على سالم البيض أمين عام الحزب ذلك الاجتماع.

إلا أن مصادر من الحزب قالت لـ «العالم اليوم» ان هناك نية لدى الحزب فى الابقاء على علي سالم البيض كأمين عام للحزب والاصرار على اعتماد وثيقة العهد والاتفاق أساسا للمصالحة الوطنية والتأكيد على بقاء التحالف مع رابطة ابناء اليمن برئاسة عبد الرحمن الجعفرى، مع إعطاء دور مهم وكبير للرئيس الجنوبى السابق على ناصر محمد، واتاحة الفرصة لقيادات جيدة لتولى قيادة الحزب الاشتراكى اليمنى فى ضوء نتائج الحرب.

وقدقام الرئيس على صالح للمرة الاولى بزيارة عدن - عاصمة الجنوب سابقا - كما تم الإعلان عن ذلك فى 21 مايو الماضى وتفقد صالح خلال الزيارة بعض احياء تلك المدينة كنوع من التاكيد على ان قواته تسيطر على الوضع فى عدن، وقلل من حجم الخسائر التي تعرضت لها تلك المدينة وأكد ان كل ما أعلن من خسائر كان مبالغا فيه من قبل خصومه السياسيين.

وجدد الرئيس اليمنى دعوته إلى الذين فروا من البلاد أثناء الحرب إلى العودة والاستفادة من العفو العام قبل انقضاء فترة العفو العام التى حددت بخمسة عشر يوما اعتبارا من أول الشهر الجارى. وقال إن الرافضين لذلك سيعرضون أنفسهم للإجراءات القانونية إلا أنه استثنى من ذلك الذين كانوا على رأس وظائف قيادية قبل الازمة وانخرطوا فى الحرب. وقال الرئيس صالح بهذا الخصوص. وإنه من الصعب على من حارب الوحدة أن يعود إلى موقعه السابق، سواء كان وزيرا أو وكيل وزارة أو مديرا عاما، وما فسره المراقبون ابانه تراجع عن تطبيق قانون العفو العام علي أسس سليمة.

وفى هذه الاثناء عاد إلى اليمن سبعة الاف مقاتل كانوا موجودين فى سلطنة عمان من أجل الاستفادة من قانون العفو إلا أنه يخشى من عدم عودتهم إلى أعمالهم السابقة فى ظل التشدد الذى يبديه التجمع اليمن للإصلاح تجاه مشاركة الحزب الاشتراكى فى الحياة السياسية القادمة فى اليمن.

ويوجد بداخل اليمن أربعة اعضاء من المكتب السياسى هم «على صالح عباد، فضل محسن عبد الله، يحيى الشامى، عبد الواحد المرادى» بينما يوجد اكثر من 21 عضوا خارج اليمن.

ويؤكد كثير من المراقبين الساسيين ان اجتماع دمشق لاعضاء المكتب السياسى للحزب يمثل الفرصة الاخيرة للعودة إلى الساحة السياسية وعودة التئام صفوف الحزب فى مواجهة التحديات القادمة فهل سينجح فى ذلك؟

هذا هو السؤال الذى ستجيب عنه تطورات احداث اليمن فى الفترة القريبة المقبلة.



«الشرق الأوسط» تحاور قادة التحالف اليمني الجنوبي حول واقع الأزمة ومستقبلها

العطاس: صنعاء لن تجد «عبده جندي» في الاشتراكي الخيار العسكري مطروح إذا فشلت المفاوضات

لندن: من عبد الله حموده

يبدو ان المهندس حيدر ابو بكر العطاس ـ رئيس الوزراء اليمني الجنوبي وعضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي ـ يحتاج ويستفيد من هدوئه المعهود الآن اكثر من اي مرحلة مضت، فهو يضطلع بدور مهم في تحقيق التواصل بين القيادات المتوزعة على عواصم عربية عديدة، ويشارك في وضع ملامح خطة عمل للمرحلة المقبلة.

فهو يرفض الهزيمة، وان اعترف بخسارة الحرب التي انتهت بدخول القوات الشمالية الى عدن والمكلا، ويؤكد على عزم التحالف الجنوبي على متابعة العمل من خلال كل الخيارات المتاحة، لاستعادة الحقوق التي سلبت منهم، ووضع اساس صحيح لمستقبل اليمن واستقرار الاوضاع في الجزيرة العربية.

وفي ما بين جنيف وباريس ولندن، كان هذا الحوار:

● ما هو تقييمكم للموقف الحالي في الازمة اليمنية، بعد توقف القتال بين القوات الشمالية والقوات الجنوبية؟

ـ بعد انتهاء الأعمال القتالية في اليمن، والتي بدات بقرار الحرب الذي اعلنته صنعاء ضد الجنوب، في خطاب علي عبد الله صالح في ميدان السبعين يوم 27 ابريل (نيسان) الماضي، وتمكن قوات صنعاء من احتلال الجنوب، فإن القيادة في الجنوب ـ بما فيها قيادة الحزب الاشتراكي اليمني، الشريك الأساسي في التحالف الجنوبي، في مواجهة الحرب التي فرضت على شعبنا في الجنوب ـ تقف الآن امام ظروف غاية في التعقيد والصعوبة.

ولكن جميع عناصر القيادة واثقون تماماً من ان هذه الظروف الصعبة التي يواجهونها الآن ـ والنتائج التي اسفرت عنها الحرب، لا بد وان تكون عاملاً مساعداً لاصلاح الاوضاع على الساحة اليمنية.

وفي نفس الوقت اعتقد ان هناك قيادات وطنية في الشمال تؤمن بنفس الشيء، ولا ترى ان في الحرب منتصراً ومهزوماً، ولكن القيادة القبلية العسكرية المتعصبة في صنعاء هي التي تقف الآن لتضع العراقيل أمام معالجة الوضع. ولن تترك هذا الموقف، لانه ينسجم مع موقفها في اعلان الحرب يوم 27 ابريل.

● هل يمكن تحديد العراقيل التي تضعها قيادة صنعاء في طريق البحث عن حل؟

ـ هي ترفض ـ في الوقت الراهن ـ اجراء الحوار، والتفاوض السياسي حول مستقبل اليمن، وهي قضية مطروحة منذ ما قبل الحرب، وجرت حوارات واسعة على الصعيد الوطني، توصلت الى «وثيقة العهد والاتفاق» التي وقعتها هذه



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

القيادة، ليس بقناعة، وَلكنّ في اطار الابتزاز، ويهَدفَ احتواء الوثيقة، وافراغ مضمونها.

لكن عندما تبين ان هذه الوثيقة حظيت بتاييد اجماع وطني، لم تجد امامها سوى شن الحرب، وهي تقف الآن ايضاً لعرقلة الجهود المحلية والاقليمية والعربية والدولية، التي تهدف الى الحوار السياسي الواضح بين اطراف الازمة، لاخراج اليمن من المازق الذي يعيشه اليوم، والوصول الى حلول عاجلة تكفل الحقوق المتساوية للمواطنين، وتؤمن طريق المستقبل.

قيادة الاشتراكي

● دعنا ننتقل الى مناقشة الموقف الحالي للحزب الاشتراكي، لان البعض يقول ان عدم تحديد موقف معين - في اجتماع لقيادة الحزب - يشكل إحدى الصعوبات امام حل الأزمة، لان صنعاء، تهدف الى معرفة موقف الحزب الاشتراكي حتى تتعامل معه، بينما انتم تتهمونها بانها تحاول شق الحزب. ولنبدأ بنقطة تتعلق بما يشاع عن اجتماع لقيادة الحزب، ينعقد في احدى العواصم العربية، وما إذا كان سينعقد او لا ينعقد، كيف تفسرون هذه النقطة؟

- اولاً قيادة الحزب الاشتراكي اليمني - رغم حالة الشتات التي تعيشها الآن - لديها موقف واضح من قضية الحوار والتفاوض. والظروف التي تلت الحرب اوجدت عناصر القيادة في اكثر من بلد. ولكن هذا الشتات لا يعني ان التواصل منقطع بين القيادة، وان تبادل الراي معدوم بينها. هذه هي النقطة الاساسية.

- اما الاجتماع في لقاء مباشر للجميع - مع اهميته - فإنه مسالة شكلية.. مثلاً اعدت ورقة، وهي خلاصة لعدة اراء وافكار، جرى تبادلها، وكذلك اعدت عدة اوراق اخرى بواسطة القيادات الموجودة في هذا البلد او ذاك. واجمعت كل القيادات - من خلال الاتصالات - على ورقة عمل خاصة باتجاهات الحوار والتفاوض، حول الازمة السياسية في اليمن.

ولكن صنعاء تهدف الى شيء آخر - من خلال متابعتها والحاحها على اجتماع قيادة الاشتراكي في اليمن - وهذا لا يعبر عن حرص من جانب صنعاء على اوضاع الحزب الاشتراكي اليمني وقيادته، بل العكس تماماً، فمنذ الوحدة كانت قيادة صنعاء تعمل دائماً على ضرب الحزب الاشتراكي، في الوقت الذي كان فيه يتقدم نحو ايجاد مستوى عال من التنسيق والتعاون بين شريكي الحكم في اليمن بعد الوحدة (الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام).

لا يمكن ان تكون صنعاء حريصة على الحزب وعلى قيادته، ولكنها تريد من هذا الصراخ والعويل تحقيق هدفين؛ الاول: هو اعفاء نفسها من خوض الحوار، استناداً إلى قراري مجلس الامن رقم 924 و931، حتى - كما تعتقد - تستطيع ان ترتب اوضاعها في الداخل. وهي بهذا الموقف تريد ان تكسب الوقت، بسبب وهم يسود بين كثير من عناصرها القيادية، من ان القادرين على ترتيب الأوضاع الداخلية لا يحتاجون الى هذا الحوار، وبدون حاجة الى المصالحة.

والهدف الثاني: هو انها تامل - في محاولة اخرى - لايجاد شروخ وانقسامات في اطار الحزب الاشتراكي. وأنا استغرب من هذا اللهث اليائس، الذي استمر الى اليوم، ومنذ اعلان الوحدة في 22 مايو (ايار) عام 1990، وما قبل ذلك، لشق صفوف الحزب الاشتراكي اليمني.

وليس الحزب الاشتراكي اليمني هو الوحيد الذي يتعرض لهذه الاعمال اللاديمقراطية من جانب قيادة صنعاء، ولكن كثيراً من الاحزاب والتنظيمات السياسية الاخرى تواجه نفس الموقف، وهو يتعاكس تماماً مع الديمقراطية، ومع التعددية السياسية والحزبية، ويعبر فقط عن مفهوم وهمي، هو مفهوم الهيمنة والتسلط وجعل الجميع يدورون في فلك واحد.

هذا الموقف - حقيقة - من جانب قيادة صنعاء، يعني اضاعة الوقت الطويل، ومعه فرصة عقد حوار جاد لاخراج اليمن من عنق الزجاجة.

● قد يرى البعض ان هناك تناقضاً بين القول بأن صنعاء تريد شق الحزب الاشتراكي، وانها تريد عقد اجتماع لقيادة الحزب - حتى ولو كان شكلياً - كما تضمن كلامك. فهل يعني ذلك انها تريد عقد الاجتماع لكي يحدث هذا الشق، أو انه ينعقد لكي يخرج بموقف موحد تستطيع صنعاء ان تتعامل معه؟

- صنعاء لا تريد موقفاً موحداً وقوياً وواضحاً للحزب الاشتراكي اليمني، هي تريد إما ان تحصل من بطن الحزب الاشتراكي اليمني على عبده جندي جديد (كما تم في ظروف شق التنظيمات الناصرية اليمنية)، وعلى تنظيم جديد يدور في فلك الامن الوطني، تنصب عليه بعض الشخصيات، او ان تحدث شقاقاً لا يجعل الحزب قادراً على ان يرسم سياسة، ويواجه اوضاع الهيمنة في اليمن.

وكلا الهدفين مطلوب، وان كانت تفضل الاول، أي ان تحصل على عبده جندي وتتعامل معه، او - على الاقل - ان تشرذم الحزب وتبطل فعاليته، ولكن أستطيع ان اقول انها لن تجد عبده جندي في الحزب الاشتراكي اليمني.

وأيضاً علمتنا التجارب ان الحزب الاشتراكي اليمني قادر على ان يلملم شتاته، وان يقف موحداً من جديد لمواجهة المخاطر التي تواجهه.



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٥ [illegible] ١٩٩٤

مخاطر الانقسام

● لو انتقلنا الى نقطة وجود قيادات من الحزب في الداخل، وقيادات أخرى في الخارج خلال الفترة الحالية، والقيادات الموجودة في الداخل تقول انها تتحدث باسم الحزب كله في هذه المرحلة المؤقتة والمعقدة، الا تخشون أن يكون من بين قيادات الداخل عبده جندي جديد؟

- لا نخشى ابداً، لان صنعاء حتى وان فرضت على اي عنصر قيادي ان ينتحل شخصية عبده جندي، ويدرج على قائمة مرتبات الأمن الوطني - كعبده جندي وغيره - لن يطول الامر لمثل هذه العناصر في اليمن، ولن يغير ذلك من الوضع شيئاً، فستظل الازمة قائمة، وسيظل البحث عن مخرج حقيقي لها قائماً.

ولا بد ان تفرض هذا المخرج اما القيادات الحالية للحزب الاشتراكي اليمني، والقوى الوطنية المتحالفة معه، في صد الهجمة العسكرية التي قامت بها صنعاء ضد الجنوب، أو ان ابناء الجنوب - الذين قاسوا من هذه الحرب - سيفرزون قيادات وقوى جديدة، لن تسكت - وان طال بها الزمن - على اثار هذه الحرب، ليس في ما واجهوه اثناء الحرب وبعدها من مآس ونهب وسلب، ولكن ايضا على ما يمكن ان يواجهوه في المستقبل من تسلط وهيمنة من جانب القيادات القبلية والعسكرية.

● المتسلط يبحث عن أدوات الإرهاب، والديمقراطي ينشد الأمن والاستقرار

● بدأت سؤالي بشأن وضع قيادة الحزب الاشتراكي في الداخل، فاذا بك ترد عليّ بالحديث عن قيادة جنوبية، هل هذا له مغزى معين؟

- اولاً التحالف الذي واجه الحرب - التي شنت ضد المحافظات الجنوبية تحت شعار الوحدة - هو الذي سيفرز هذه القيادة التي اشير اليها، وهذا التحالف يأتي في مقدمته الحزب الاشتراكي اليمني، ورابطة ابناء اليمن، والتجمع اليمني، اضافة الى القوى اليمنية الأخرى والمستقلين. هذه هي القيادة التي اشير اليها، وليس الحزب وحده هو الذي قاوم الهجمة العسكرية التي شنتها صنعاء.

وقيادة هذا التحالف هي التي يقع عليها عبء النهوض بالمواجهة السلمية اولاً، للوصول الى حلول ومعالجات بالطريقة السلمية، ولكن معالجات واقعية تنسجم مع متطلبات الجميع.

● هناك نقطتان اخريان بالنسبة للوضع في الداخل، الاولى: ان مجموعة من القيادات الموجودة في الداخل تقول انها تعمل في اطار لجنة تنسيق، بسبب غيبة القيادات العليا للحزب في الخارج، فما هي درجة صحة هذا الكلام؟

- اولاً: للتدليل على اننا لم نفكر في الحرب ولم نخطط لها - لا في الحزب ولا في الجنوب - فإن الحرب اعلنت من جانب صنعاء، وقد كان كثير من القيادات وكثير من الكوادر موجودين في صنعاء، ولو كان الحزب والقوى الوطنية في الجنوب تخطط للحرب، لكانت استدعت كل قياداتها وكوادرها، مثلما عملت صنعاء، حين استدعت - قبل الحرب - جميع قياداتها وكوادرها التي كانت موجودة في عدن.

وعندما شنت الحرب، اغلقت كل الممرات، وكل واحد وجد نفسه في موقع، وهذا الموقع جعل كل واحد يواجه الحرب حسب الظروف التي يعيشها. وبالطبع اعلنت حالة الطوارئ في صنعاء، فارغمت كثيراً من القيادات والكوادر على تبني مواقف معينة.

وشكلت لجنة تنسيق لاجراء اتصالات - ومهمتها هي في هذه الحدود - لكي تتقصى آراء قيادات الحزب، سواء اثناء المعركة او بعد انتهائها، وما زالت هذه اللجنة موجودة، ولكن حدود صلاحياتها هي في اجراء الاتصالات وتنسيق المواقف، ولكنها لا تستطيع التفاوض على اي مشروع مستقبلي.

● النقطة الاخرى تتعلق بقواعد الحزب والمواطنين الموجودين في اليمن حالياً، ويشعرون ان القيادة خرجت وتركتهم، والبعض يقول ان القيادة تخلت عنهم، وهناك من يحاول الاستفادة من ذلك، فما رأيكم؟



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ مارس ١٩٩٤

● الجنوب سيفرز قيادات وقوى جديدة لمواجهة الهيمنة والتسلط ● البيض لم يعتزل وإصدار بيان نفي لما تردد يتعلق بظروفه ● الأخ علي ناصر لديه تجربة تمكنه من تمييز اتصالات صنعاء

- بكل تاكيد لم تتخل قيادة الحزب عن قواعدها او كوادرها، كما لم تتخل قيادة التحالف - قيادة جمهورية اليمن الديمقراطية التي اعلنت في ظروف الحرب - عن قواعدها وكوادرها في الداخل، فستكون وفية لها، وستستعيد علاقاتها واتصالاتها بها، لان المرحلة المقبلة اصعب - في مهامها ووسائلها - من المرحلة التي مررنا بها.

● النقطة التالية في اطار مناقشة موقف الحزب، هي تلك التي تتعلق بما قيل او اشيع - ثم نفي في ما بعد - عن اعتزال الامين العام للحزب الاشتراكي علي سالم البيض للعمل السياسي، فهل هو حقا اعتزل ثم تراجع؟ ام ان الانباء التي قيلت عن ذلك غير صحيحة؟ ام انه مريض واشيع ذلك اثناء مرضه؟ ولماذا لم يصدر بيان صريح ومحدد لتحديد الموقف تجاه تلك القضية على الفور؟

- من آخر اتصال لي مع الاخ علي قبل ليلتين، فإنه يؤكد مرة اخرى انه لم يقرر الاعتزال، ولم يعتزل. ولكن اصدار نفي لما تردد يتعلق بظروفه هو.

صنعاء وعلي ناصر

● ماذا تقولون عن ما يتردد بشان ان هناك اتصالاً بين الرئيس السابق علي ناصر محمد وصنعاء - من جانب الطرفين - لمحاولة التنسيق، وترشيحه لمنصب، أو الاستفادة منه كقيادة جنوبية بديلة، لتحقيق الوحدة على النحو الذي تراه صنعاء؟

- اعتقد ان الاخ علي ناصر محمد لديه من التجربة والممارسة مع قيادة صنعاء ما يمكنه من التمييز بين انواع الاتصالات التي يتلقاها منهم، والاهداف التي تطمع فيها من وراء هذه الاتصالات.

ونحن نرى في شخص الاخ علي ناصر محمد احد الشخصيات الوطنية، التي يمكن ان تسهم بدور، في اطار المصالحة الوطنية الشاملة والحقيقية، التي تستند إلى حقائق وظروف الحرب وما تلاها.

● ولكن بعض الناس يقولون ان الاتصالات بين قيادة صنعاء وعلي ناصر حالياً، ترجع الى رغبة لدى الطرفين لاعطاء كل ذي حق حقه، بالنسبة لمن اسهموا في الحرب الى جانب صنعاء، فهل في ذلك جزء من الصحة؟

- اعتقد ان علي ناصر لا يطلب هذا الشيء، وان ساهمت بعض العناصر المحسوبة على علي ناصر في الحرب ضد اخوانهم في الجنوب، فإنني واثق تماما انهم الآن نادمون على هذا العمل، وقد ندموا اثناء الحرب، ولكنهم يندمون الآن اكثر. ولا شك انهم بصدد تصحيح موقفهم.

وبلغني من احد القادة العسكريين المحسوبين على علي ناصر انه لم يكن يريد هذه النهاية للمعارك العسكرية، لأنه راى «بها» نهاية له، وللمجموعات التي ينتمي اليها.. وهذا يعطينا الامل في استعادة وحدة الناس الذين واجهوا الحرب التي اعلنتها صنعاء، واولئك الذين غرر بهم في الاشتراك مع القيادات العسكرية والقبلية. وانا اتكلم في كل ما اشير اليه عن القبلية - عن قبيلة حاشد، فقد غرر بهم للاشتراك معها في الحرب ضد اخوانهم.

ونامل ان يكون هذا وما يتلوه من عمل - معتمدا في ذلك على الاتصالات التي تجري الآن - ان يستعيد ابناء الجنوب وحدتهم، ليواجهوا ما يمكن ان يفرض عليهم في المستقبل من ظروف اسوأ، مما يمكن ان يشبه بالاحتلال.

● تردد بعض الدوائر انباء عن استبعاد بعض قيادات الحزب الاشتراكي من مركز القرار في المرحلة الحالية، وتذكر بعض الاسماء في هذا الشان، فالبعض يقول ان من بين تلك الاسماء الدكتور ياسين سعيد نعمان، وآخرون يقولون جار الله عمر، وغيرهم يقول محمد سعيد عبد الله (محسن). فهل هذا الكلام صحيح؟ وإذا كان غير صحيح...

- (مقاطعا) هذا غير صحيح على الاطلاق، ولم يحدث في اي مرحلة من مراحل حياة الحزب. وعلى العكس يمكن ان اقول ان بعض من اشرت اليهم لهم مواقع مؤثرة ومشاركة بشكل كبير في نشاط الحزب، وفي كل القرارات التي اتخذها الحزب قبل الحرب، واثناء الحرب، والآن. وهذا تعبير عن وحدة الحزب.

صحيح انه في اطار أي تنظيم يكون هناك تباين في الآراء، ولكن هذا التباين يقود بعد ذلك الى قرار. يمكن ان تكون عندنا ثغرة، وهي ان المناقشات تطول كثيراً في الحزب قبل اتخاذ القرار، واحياناً تخرج المناقشات خارج اطار الحزب،



المصدر : ......الشرق الأوسط......

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ......٥......نوفمبر ١٩٩٤......

ولكن هذا ايضا تعبير، وتأكيد مرة اخرى. على ان هذه المناقشات تعني ان الجميع يشاركون، ويدلون بارائهم، ويتاخر اتخاذ القرار حتى يتم استيعاب كافة الآراء.

اما إذا كانت هناك قيادات تقصى، او قيادات لا يؤخذ رايها في اي قضية من القضايا، ما كان للقرارات ان تتاخر، وما كان للمناقشات ان تطول في اطار قيادة الحزب. وهذه من الظواهر التي تدحض مثل هذه الاقاويل، ولا اعتقد ان احداً من قيادات الحزب الاشتراكي يحاول ان يخلص نفسه بطريقة لا يرتضيها.

● ولكن. في اطار الكلام عن هذه الخلافات والاستبعادات. يقول بعض الناس ان قرار البيض بالاعتزال او التوقف عن العمل بالسياسة اثار خلافاً من نوع آخر بين الأمين العام المساعد سالم صالح محمد، والدكتور ياسين نعمان رئيس هيئة السكرتارية، فهل هذا صحيح؟

ـ حسب معلوماتي واتصالي مع الزميلين سالم صالح والدكتور ياسين، لا اساس لهذا الكلام من الصحة، وكنت اليوم في اتصال مع الاثنين، وهما على اتصال مع بعضهما البعض، ولكن الناس تتمنى ان يكون ذلك، وتستغل بعض التباين في الآراء بين الزملاء.

● في ضوء نتيجة الحرب، وانها تمخضت عن ضرب القوة العسكرية للحزب الاشتراكي، كيف ترى مستقبل الحزب الاشتراكي بدون قوته العسكرية؟

ـ انا لا اريد ان اتحدث عن الحزب الاشتراكي وكانه كان هو وحده المسلح، فقد كان في الجنوب قوات مسلحة، استهدفت منذ عشية الوحدة، وهي قوات جمهورية اليمن الديمقراطية، ورفضت صنعاء دمج القوتين اللتين كانتا تنتميان الى صنعاء وعدن.

لا شك ان هذه القوات ضربت، كما ضربت ايضا قوات صنعاء.. الحزب وكل القوى الوطنية في الجنوب تستعيد الآن كل قواها السياسية والعسكرية والامنية، بما يمكنها من استخدام هذه الوسائل بطريقة اكثر فعالية، لارغام القيادة العسكرية والقبلية المتنفذة في صنعاء على قبول حلول واقعية لمستقبل النظام السياسي في اليمن.

الخيار العسكري

● هل افهم من هذا ان هناك عسكريين في الداخل، واتجاها لشن عمليات عسكرية ضد القوات الشمالية؟

ـ هناك عسكريون في الداخل. سواء من الذين وقفوا ضد الهجمة العسكرية على الجنوب، او من الذين شاركوا ايضا في الهجمة العسكرية ضد الجنوب، وهم جميعا يتلمسون طريقهم للعمل معا، من اجل مواجهة الواقع الحالي.

● وهل يعني ذلك انك ترى احتمالات قوية لشن عمليات عسكرية ضد قيادة صنعاء؟

ـ اذا لم تكن هناك حلول سياسية، لان خيار قيادة الجنوب هو الوصول الى حلول سياسية، كان هذا هو اسلوبنا وطريقنا منذ بداية الأزمة السياسية. ولن نحيد عن هذا الطريق، الا إذا ارغمنا على ذلك، كما ارغمنا على الدفاع عن انفسنا، عندما شنت الحرب ضد الجنوب.

● الحديث عن البحث عن حل سياسي او عسكري يقود الى نقطة خطة العمل في المستقبل، وتقوم خطة المستقبل على اساس ان هناك تحالفا بين قوى الجنوب، لكي تضع وتنفذ هذه الخطة. فما هو شكل هذا التحالف، وكيف تتصورونه؟

ـ المهمة الاولى امامنا هي استعادة وحدة ابناء الجنوب، واستعادة وحدة قياداته، وتنسيق نشاطها مع القوى الوطنية في الشمال، بهدف تفعيل هذه القوى لاسقاط النظام العسكري في صنعاء، ولازالة الاحتلال عن الجنوب. وفي تقديرنا ان ابناء الجنوب الآن هم اكثر استعدادا وحماسا لتعزيز وحدتهم الوطنية، وهدفها هو استعادة حقوقهم، وازالة كل ما لحق بابناء الجنوب من اضرار.

● اذا كانت العناصر المتحالفة في القيادة الجنوبية تتضمن الحزب الاشتراكي، ورابطة ابناء اليمن، والتجمع اليمني، وبعض المستقلين والقوى الاخرى، فما هو شكل التوازنات داخل هذا التحالف في المرحلة الحالية؟ والا يمكن اعتبار ان الموقف بعد الحرب اسهم في تغيير التوازنات التي كانت موجودة قبلها؟

ـ اعتقد ان هذه المسالة بحاجة الى نظر، من خلال التفكير في اعادة تشكيل القيادة المرتكزة ايضا على استعادة وحدة ابناء الجنوب، وهذا لا بد وان يحدث وحدة حقيقية، تقوم على اساس دور كل فصيل، وقوته في الفعل والحركة، وعلى اساس نتائج الظرف الواقع حاليا.

● خطة المستقبل تتضمن ايضا نوعا من تنسيق المواقف مع الدول الخليجية، لدعم تنفيذ هذه الخطة، فما هي اهمية هذا الدور بالنسبة لكم؟ والى اي حد يوجد تنسيق لكسب تاييد هذه الدول؟

ـ اولا لضمان ديمومة واستقرار مصالح حقيقية في اليمن، يتم على اساسها تحديد شكل النظام السياسي، لا بد من ان يرافق هذا تنسيق تام وكبير مع دول الجوار، لانها تؤثر وتتاثر بما يجري في اليمن. ولعلنا نطمح في ان تساعد هذه الاوضاع ـ التي نشأت بسبب الحرب ـ في الوصول الى اوضاع افضل في اليمن



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ [illegible] ١٩٩٤

وفي المنطقة كلها، وازالة كل عوامل التوتر وبؤر الارهاب والتسلط لان التسلط يكمن تحت مظلة الارهاب، فكل متسلط لا بد أن يبحث عن ادوات ارهاب للابقاء على تسلطه وهيمنته، أما الديمقراطي، الذي ينشد الامن والاستقرار والتطور، فليس بحاجة الى وسائل الارهاب والقمع. لذلك فتقديرنا هو ان اليمن لا بد وان يشهد مصالحة، وشجاعة لتحقيقها، لازالة نتيجة هذه الحرب.

مشكلة النازحين

● لا يكتمل الحديث من تقييم المرحلة التي بدأت بانتهاء الحرب، دون الحديث عن موقف النازحين من الجنوب الى الدول المجاورة، فما هي الاجراءات التي تتخذونها لرعايتهم، لان كثيرين منهم يشكون في مناطق مختلفة من انهم لم يتلقوا معونات؟ هل يمكن ان تقدموا فكرة عن اعدادهم واماكن وجودهم، وطبيعة المشاكل التي تعالجونها؟

ـ الحدث ـ بالطبع ـ كبير، والمشكلة كبيرة، والانسان بطبيعته متعجل، وكل يريد الحل اليوم وليس غداً. المهمة الاولى التي تواجهها القيادة هي ترتيب اوضاع الناس، من هم في الدخل ومن هم في الخارج. وفي الخارج توجد اعداد في عُمان، واعداد في الامارات، وفي المملكة العربية السعودية وفي جيبوتي وفي مصر وفي سورية.

ويجري ترتيب اوضاعهم جميعا بحسب الاولوية، وحسب الاهمية. واقصد بالاهمية، ازالة الظروف الصعبة، ومعالجة اوضاع النازحين الذين يواجهون ظروفا أصعب من غيرهم. وقد مرت ايام فقط منذ انتهاء المعارك.. وفي مقارنة مع الحدث وما تم، اعتقد ان ما تم من معالجات حتى الآن معقول. فليس هناك اي انسان جائع او بدون مأوى. وهي مهمة كبيرة لا يلحظها الكثيرون.

حتى الناس الذي يعانون المشكلة، ربما كانوا سيعيشون في ظروف اقسى من تلك التي عاشوها، اذا لم تكن المعالجة على المستوى الذي حدث. ولكن لان المهمة كبيرة والعمل كبير لمواجهة هذا الحدث الكبير، فقد حدثت معالجات حقيقية، وما زالت مستمرة لترتيب اوضاع الناس، لكي تمكنهم ليس من الاسترخاء، ولكن من الرحيل.

الرئيس والزنداني

● لو انتقلنا الى جزء آخر من هذه المقابلة، يتعلق بتقييمكم للموقف في صنعاء. قلتم ان القيادة في صنعاء تحاول عرقلة التفاوض او المماطلة فيه، بهدف إحداث شرخ في الحزب الاشتراكي او في القيادة الجنوبية، ولكن هناك أنباء تقول بوجود خلاف بين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح ـ وهما الشريكان الشماليان في الحرب ضد الجنوب، فهل تدرسون امكانية الاستفادة من هذا الخلاف لصالحكم؟ ام انه امر لا يعنيكم؟

ـ لا يوجد اي خلاف، فالاصلاح هو المؤتمر، والمؤتمر هو الاصلاح، باستثناء بعض عناصر وطنية في المؤتمر، ودليلي على ذلك ان نفس المواقف التي تقفها الآن القيادة في صنعاء ـ ممثلة في تجمع الاصلاح وفي المؤتمر ـ هي نفس المواقف التي كانت تقفها عندما كنا معا في الائتلاف الثلاثي.. الموقف الذي لا يريد المؤتمر ان يتخذه، يترك الاصلاح يتخذه، والموقف الذي لا يريد الاصلاح ان يتخذه يتركه للمؤتمر. ولكن، كلاهما وجهان لعملة واحدة، وستثبت الايام ذلك.

ولكن اقول ان ما اقصده في المؤتمر هو القيادة العسكرية القبلية، التي تتطابق تماما مع الاصلاح، لانها تنطلق من نقطة واحدة، وان كان بمفاهيم مختلفة، ولاهداف مختلفة ولكنها متكاملة، وهي نقطة الهيمنة والتسلط ولا تؤمن بالديمقراطية.

● هل يعني ذلك ان تنفي الانباء التي تتردد عن وجود خلاف بين الرئيس علي عبد الله صالح والشيخ عبد المجيد الزنداني؟

ـ انا انفي وجود خلاف بين المؤتمر والاصلاح، وان كانت هناك تباينات في الآراء. وانا اعرف الشيخ عبد المجيد، وان له آراء يعتز بها في بعض الاحيان، وذكرتني بهذا السؤال بلقاء في دار الرئاسة اثناء الازمة، حضره الشيخ عبد المجيد والشيخ عبد الله بن حسين الاحمر، وعلي عبد الله صالح، وسالم صالح محمد، وانا، وعبد الكريم الارياني، وعبد الوهاب الانسي، وعبد العزيز عبد الغني، ومجموعة من الاخوان من الحزب والمؤتمر.

كان الموضوع المثار في النقاش هو الثأر. وطرح الاخ سالم صالح انه لا بد من معالجة قضية الثأر، لانها تنخر في المجتمع اليمني. فقال علي عبد الله صالح ان «هذه قضية شرعية لا يمكن معالجتها». فانبرى الشيخ عبد المجيد الزنداني ـ وهو محق في ما قال ـ قائلا: «انها ليست شرعية، والرسول صلى الله عليه وسلم ضد الثأر»، فرد كل من علي عبد الله صالح والشيخ عبد الله الاحمر وعبد الوهاب الانسي ـ في صوت واحد ـ لمواجهة عبد المجيد الزنداني، وتدخلت لادرك هذا الشيخ واؤيده حتى يقول رايه، فلم يعد احد يقول رايه.

وارجو ان يبقى الشيخ عبد المجيد الزنداني يقول رايه الذي يعتد به، ويرى انه صحيح. وكل منا له رأيه، وربما يصيب او يخطئ في ما يقول، ولكن يجب ان يتمسك الانسان برايه حتى يقتنع ان رايه غير صحيح.

● ولكن يبدو ان الرئيس علي عبد الله صالح ـ كما يقول البعض ـ يتبنى درجة من المرونة تجاه الحزب الاشتراكي، بينما الشيخ عبد المجيد الزنداني يرفض التعامل مع



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ نوفمبر ١٩٩٤

الاشتراكي، في ما عدا المجموعة التي تنتمي الى الرئيس علي ناصر، ويقول انهم «تابوا». فما هو تقييمك لذلك؟

ـ تقييمي يعود الى خطاب علي عبد الله صالح في تعز، فان كان هذا الخطاب يعبر عن المرونة فتلك هي الكارثة.

● اذن هل ترى ان ما يقال عن خلاف بين المؤتمر والاصلاح هو فخ ينصب لكم؟

ـ بكل تاكيد، لان هذا هو الموقف الذي اعتدناه خلال السنوات الاربع الماضية، وكنا في فترة من الفترات طرحنا على علي عبد الله صالح ان يوحد الحزب والمؤتمر في تنظيم واحد، لان كليهما جاء يمثل نظام دولة، ولكنهم لم يكونوا يريدون هذه الوحدة، وانما انهاء الحزب، وانهاء كل صاحب راي.

خيارات الحل

● ننتقل اذن الى نقطة المفاوضات للبحث عن حل سياسي، والتي كانت اخر حلقاتها في جنيف يوم 28 يوليو (تموز) الماضي. ماذا كان موقف الدكتور عبد الكريم الارياني ـ ممثل قيادة صنعاء في المفاوضات ـ من اقتراحكم بجدول اعمال من 3 نقاط؟

ـ عبد الكريم لم يقبل مناقشة اي مقترحات بحجة انه ليست لديه صلاحيات، ولكن في الاخير اتفقنا على عدد من النقاط افضل ان لا اتحدث عنها الآن، لاننا اتفقنا ان لا نتحدث عنها، وننتظر رد صنعاء ـ بشان ما تم الاتفاق عليه ـ خلال الايام المقبلة. وآمل ان تتغلب المصلحة الوطنية العليا، في ما ستتخذه صنعاء حيال القضايا التي تم الاتفاق عليها في جنيف في حضور الاخضر الابراهيمي.

● يقال ان هناك ورقة خارجية للضغط على صنعاء، وان هذه الورقة هي في يدكم، وانها تتعلق بفتح صفحة جديدة مع دول الخليج، فهل هذا صحيح؟ واذا كان صحيحا، فكيف تستفيدون من هذه الورقة، والى اي حد؟

ـ ليس مع دول الخليج فقط.

● هل يمكن ان تجيب على السؤال بشكل كامل؟

ـ يكفي هذا، ولكن هناك كثيرا من الدول العربية والصديقة التي تتعاطف مع قضية اليمن، ومع قضية الجنوب، ولذلك ستجد صنعاء صعوبة في التعامل معها قبل ان تصل الازمة السياسية في اليمن الى حلول واقعية مرضية للشعب، ومطمئنة للمنطقة من حيث امنها واستقرارها. ومطمئنة ايضا للعالم الذي يهتم باليمن، لما تحتله من موقع.

● أتمنى أن يبقى الزنداني يقول رأيه الذي يعتد به ويرى أنه صحيح

● لماذا لم يتحول هذا التعاطف الى اعتراف بدولة الجنوب؟

ـ لذلك اسباب عديدة، لا مجال للتطرق اليها الآن. وستاتي الايام لتكشف عن اسرار هذه الحرب، واسرار الازمة التي مرت بها البلاد.

● ما هي اساليب الضغط على صنعاء لدفعها الى التحرك نحو التفاوض؟

ـ عديدة..

● مثل؟

ـ اول عامل ضغط هو جماهير شعبنا بقواها الحية والوطنية، التي رفضت في الماضي اسلوب صنعاء في الحكم، واقرت وثيقة العهد والاتفاق لتبني نظاما سياسيا جديدا. وثاني هذه العوامل هو الراي العام العربي والدولي، الذي كان همه الاول وقف الحرب، لتقليل الدمار والخراب ومنع انتشارها. ولكن همه الاساسي هو الوصول الى حلول سياسية تؤمن وضعا مستقرا في اليمن والمنطقة.

● ارى انكم لم تتطرقوا الى خيار عسكري؟

ـ اعتقد ان ما قلته يكفي.

● هل تعتقدون ان القيادة الجنوبية حاليا تعتبر قيادة مهزومة؟ او تتصرف كقيادة مهزومة؟

ـ (مقاطعا) لا. واذا كانت كذلك، فما كنت تجدني اتحدث معك الآن.

● ما هي توقعاتكم بالنسبة للمستقبل؟

ـ اثق تماما في ان المستقبل سيحمل تغييرات كبيرة، وسترسو الامور على وضع اكثر استقرارا، ينهي عقلية الهيمنة والتسلط.

● في المدى القصير او المتوسط او الطويل؟

ـ اسسه وبداياته ستكون في المدى القصير، ونتائجه ستتم في المدى المتوسط.

المكتب السياسي للاشتراكي اليمني قد يجتمع... وقد لا يجتمع

العطاس يقود تياراً يريد «قيادة جنوبية» في الخارج

□ دمشق - من سليمان نمر:
□ عدن -
من إقبال علي عبدالله:

■ بدا امس ان الحزب الاشتراكي اليمني يعيش حالة ارتباك وتخبط تمنعه حتى الآن من الاتفاق على عقد اجتماع لمكتبه السياسي في دمشق كما كان اقترح بعض اعضائه.

ووصل الى دمشق امس رئيس هيئة سكرتارية الحزب الدكتور ياسين سعيد نعمان للمشاركة في الاتصالات التي يجريها عدد من قادة الحزب تمهيداً لعقد الاجتماع المقترح الذي كان مقرراً عقده امس لكنه تاجل الى حين اكتمال حضور آخرين من القادة الاشتراكيين الذين لا يبدو ان هناك سبباً مقنعاً لعدم حضورهم الى العاصمة السورية حتى الآن. وكان متوقعاً ان يصل على الطائرة التي اقلت الدكتور ياسين نعمان عدد آخر من قادة الحزب مثل العميد هيثم قاسم طاهر وزير الدفاع السابق والسيد محمد سعيد عبدالله (محسن) والدكتور عبدالعزيز الدالي والسيد انيس يحيى والسيد محمد علي احمد وغيرهم. كما كان متوقعاً ان يصل الى دمشق امس عدد آخر من أعضاء المكتب السياسي مثل الأمين العام المساعد للحزب السيد سالم صالح محمد الموجود في جدة والمهندس حيدر ابو بكر العطاس والسيد احمد السلامي والدكتور سيف صايل والسيد محمد قاسم الثور. ويذكر انه يوجد في دمشق حالياً كل من السادة جارالله عمر وابو بكر باذيب وفضل محسن اعضاء المكتب السياسي وعدد آخر من اعضاء اللجنة المركزية.

ويبدو ان ياسين نعمان وصل الى دمشق قبل نظرائه الآخرين من قادة الحزب المفروض ان يصلوا اليوم او غداً لمعرفة التوجهات التي سيعقد الاجتماع على اساسها. وكشفت مصادر سياسية يمنية ان العطاس يقود توجهاً متشدداً في قيادة الحزب لا يرى ضرورة لعقد اجتماع للمكتب السياسي حالياً على ان تشكل قيادة يمنية جنوبية تتولى معارضة العودة الى صنعاء والاستمرار في التعامل مع صنعاء على اساس وجود دولتين في اليمن جنوبية وشمالية. ومن هنا تتوقع هذه المصادر عدم حضور العطاس اجتماعات دمشق التي يبدو انها ستعقد يومي السبت والأحد المقبلين على ان تحضرها الاغلبية العددية. وإذا حضر العطاس من المتوقع ان يدفع المكتب السياسي الى اتخاذ مواقف متشددة تمنع عودته الى صنعاء. وقالت هذه المصادر انه حتى اذا انتصر التيار الذي يمثله الدكتور ياسين سعيد نعمان الذي يرى ضرورة العودة الى صنعاء وفق شروط تحفظ ماء الوجه، فإن العطاس سيتفق مع حزب «رابطة ابناء اليمن» برئاسة السيد عبدالرحمن الجفري ومع «التجمع اليمني» - الجبهة الوطنية بقيادة السيدين عبدالقوي مكاوي وعبدالله الاصنج على اقامة قيادة للمعارضة في الخارج تمثل «جنوب اليمن».

ومعروف ان العطاس موجود حالياً في لندن مع السيد الاصنج ومع السيد محسن ابو بكر بن فريد العولقي الأمين العام لحزب الرابطة نائب رئيس الوزراء في «اليمن الديموقراطية». واضافة الى ازمة انعقاد المكتب السياسي تواجه قيادة الحزب الاشتراكي مسألة موقف كوادر الحزب وبعض قيادييه في داخل اليمن الذين صدر عنهم بيان في صنعاء الاثنين الماضي يدين الانفصال ويدعو الى عودة القيادة في الخارج. وعلمت «الحياة» ان البيان الذي صدر في صنعاء كان مشروعاً



اعد لعرضه على اجتماع المكتب السياسي في دمشق. وبالفعل كان مقرراً الاتفاق على اصدار مثل هذا البيان بعد ادخال تعديلات عليه، لكن قيادة الحزب فوجئت بصدور البيان وكانه بيان منفصل عن القيادة في الداخل. وترى بعض الاوساط القيادية في الحزب ان البيان وصل الى حزب المؤتمر الحاكم الذي سربه الى الصحف من اجل خلق ازمة خلاف داخل الحزب الاشتراكي. وترى هذه الاوساط ان بعض الاوساط الحاكمة في صنعاء تسعى الى شق الحزب الاشتراكي، ومن هنا تسعى القيادات الموجودة في دمشق حالياً الى الاسراع بعقد اجتماع للمكتب السياسي لتقويم الاوضاع ووضع خطة عمل للمرحلة المقبلة.

من جهة اخرى توقفت قيادات الحزب الاشتراكي امام تصريحات الرئيس اليمني علي عبدالله صالح في عدن والتي هاجم فيها الحزب وقيادته بشدة، ورأت بعض الاوساط ان هذه التصريحات جاءت رداً على الحالة المتدهورة التي تعيش عدن في ظلها وأراد بذلك ان يبرر من خلال تصريحاته ما حدث لعدن من مآس. لكن اوساطاً اخرى ترى ان هذه التصريحات لا تعني موقفاً متشدداً للرئيس من الحزب الاشتراكي بقدر ما هي رد فعل موقت. وكشفت ان الرئيس اليمني اتصل اول امس بعدد من قادة الحزب الاشتراكي الموجودين في الخارج بينهم الدكتور ياسين سعيد نعمان في ابو ظبي وجارالله عمر في دمشق ومحمد حيدره مسدوس في صلالة قبل توجهه الى ابو ظبي استعداداً للسفر الى دمشق، وقالت هذه الاوساط ان علي صالح تحدث مع هؤلاء عن المصالحة الوطنية الشاملة.

وفي عدن، اثار حديث رئيس مجلس الرئاسة اليمني امام الشخصيات السياسية والاجتماعية والمسؤولين في عدن أول من امس عدم الإرتياح لدى اعضاء الحزب الاشتراكي اليمني الموجودين في صنعاء وعدن وكوادره خصوصاً لقوله ان «كل اعضاء الحزب ايدوا الانفصال وصفقوا له». وفي اول رد على علي صالح قال عدد من كوادر الحزب الاشتراكي في عدن امس لـ «الحياة»: «لم نتوقع من الرئيس اتهامنا بتأييد الانفصال واننا سنكون تحت الرقابة لمعرفة صدقيتنا في المستقبل».

واضاف هؤلاء ان: «الرئيس علي عبدالله صالح يدرك ان الحزب الاشتراكي بكل اعضائه وكوادره مد اليه يد الوحدة في ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠ وما حدث في ٢١ ايار الماضي من اعلان الانفصال وقيام (جمهورية اليمن الديموقراطية) هو قرار غير مسؤول اتخذته بعض قيادات الحزب بخاصة علي سالم البيض الامين العام للحزب وليس قرار الحزب بهيئاته المختلفة».



المصدر : الرأي العام
الأردنية
التاريخ : ٥ / ٨ / ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كلمة الرأي العام

اليمن ومتطلبات المرحلة المقبلة

أشاد عدد من المراقبين السياسيين بالمنهج الوطني والأسلوب الواقعي الذي تضمنه خطاب الرئيس اليمني علي عبدالله صالح إلى شعبه خلال زيارته عدن أمس الأول.

فقد حمل الخطاب كل مشاعر القائد الواعد بالعطاء لأبناء الشعب الواحد دون تمييز بين شماله وجنوبه وقد كانت كلماته معبرة عندما أكد انه ليس من حق أحد بعد اليوم فرض الوصاية أو التحدث باسم عدن البطلة فهي مدينة كل اليمنيين من صعدة إلى المهرة وستكون عاصمة شتوية للجمهورية اليمنية والعاصمة الثانية للبلاد ومنطقة تجارية حرة..

وهذه إشارة إلى [illegible] واعدة لتطوير ونمو البلاد وإعطاء كامل الضوء للشعب اليمني لمرحلة جديدة من العمل.

كما ان قيام الرجل الأول في اليمن باعتلاء الجرافة وتدمير جزء من سجن الفتح التابع للحزب الاشتراكي دلالة على التمسك بالديمقراطية والتعددية على عكس «الاشتراكي» الذي لم يحتمل النقد فاقام ذلك السجن، وقد أمر الرئيس اليمني بتحويل «باستيل اليمن» إلى حديقة للأطفال.

وبعد أن عادت المياه إلى مجاريها، واستنشق أبناء اليمن نسمات الحرية من جديد وانهوا تلك الفترة من التمرد والانفصال، فالشهادة لله وكلمة حق تقال: ان علي ناصر وجماعته كان لهم رأي واضح منذ البداية ضد الانفصال، وضد المواجهة بين أبناء الشعب اليمني الواحد.

فقد كان علي الدوام رافضا للمبادىء الماركسية والأيديولوجيات الاشتراكية وكان على خلاف دائم مع البيض وجماعته.



المصدر : الرأي العام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥/ ٨/ ١٩٩٤

ويتسم علي ناصر بالاتزان والعقلانية في تناوله للأمور والقضايا، خاصة قضايا الوطن والمواطنين لما يملكه من عناصر الحنكة والتروّي والاعتدال والرؤية الصادقة.. وقد رفض وبإصرار المشاركة في أي حكومة ظهرت خلال الفترة السابقة حيث أعلن رأيه ووجهة نظره بصراحة تامة بعيداً عن مصالحه الشخصية أو مصلحة أي من الأطراف، فكان يدعو باستمرار إلى الحوار والتشاور ونبذ لغة الحرب والمواجهة وما يفرزه القتال من تدمير لطاقات الوطن وزرع بذور الفتنة بين المواطنين..

إن المرحلة المقبلة تستوجب من المسؤولين اليمنيين فرز العناصر بكل أمانة وإخلاص، بعيداً عن الأهواء والعلاقات الشخصية، وإنما ضمن إطار مصلحة الوطن والمواطنين، وتحقيقاً للأهداف العليا التي يسعى إليها المخلصون الذين يضعون نصب أعينهم مستقبل اليمن وحضاراته، وتراثه، ومستقبل الأجيال القادمة.

كما أن هذه المرحلة تتطلب تكريس كافة الجهود وتعزيز مختلف الطاقات لوضع بنية يمنية جديدة تتوافق ومصالحها مع جيرانها دول مجلس التعاون الخليجي فمثل هذا التعاون يحقق المزيد من الأمن والأمان والرخاء لأبناء اليمن، وهذه مسؤولية كبرى تقع على عاتق الرئيس اليمني، والحكومة اليمنية حتى يتمكن أهل اليمن من بناء دولتهم العصرية المتطورة، ويساهموا في دفع عجلة التطور للمنطقة بشكل عام.

فالجولات الرسمية اليمنية المقبلة ستعزز أواصر الأخوة والتعاون، وتؤكد النوايا الطيبة بما يعود بالخير على الجميع.

«الرأي العام»





ازمة الحزب الاشتراكي اليمني:

تراجع «يساري» جديد امام... التقدم الأصولي

خروج الحزب الاشتراكي اليمني من السلطة، بالحرب، حدث سياسي عربي او، على الاقل، حدث مهم لليسار العربي. لقد قاد الحزب المذكور التجربة الوحيدة لسلطة «ماركسية» في المنطقة. عرف تحولات عديدة واكبت ما استجد في اجواء اليسار بعد هزيمة العرب في عدوان ١٩٦٧: من ادعاء تجاوز الناصرية ببعض الطلاسم الى تلقف اثار بيريسترويكا. في غضون ذلك كان الانتقال داخل الحزب يوازي الانشقاقات في الاحزاب الشقيقة، وكان الخطاب، في غالب الاحيان، محلقا فوق الواقع وعصبوياً ومصراً على دمج مهمتين تاريخيتين: الخروج من التخلف وتامين العدالة. ولعب الحزب الاشتراكي اليمني دورا محورياً، مع احزاب لبنانية وفلسطينية، من اجل انشاء جبهة يسارية تقدم حلا وسطا بين التطرف اللفظي لـ «اليسار الجديد» و«الواقعية» على طريقة خالد بكداش. ولا شك في ان وجود الحزب في السلطة، مع ما يعنيه ذلك من مسؤوليات مباشرة واضطرار الى تعاط من نوع اخر مع «التحريفية السوفياتية»، ادى الى انتاج هذا الخط الذي يحاول الجمع بين «ثورية» الاحزاب اليسارية الموجودة في المعارضة (او بعضها على الاقل) والتحاق تلك المشاركة في «جبهات وطنية» حاكمة.

لقد استقبل الحزب الاشتراكي تطورات الاتحاد السوفياتي بالاقتتال الشهير الذي اندلع في «الجمهورية الديموقراطية» عام ١٩٨٦ وانتهى بإبعاد علي ناصر محمد وافتتاح مرحلة جديدة تحاول التأقلم مع الظروف العربية والدولية بالتركيز على ضرورة ممارسة قدر من الانفتاح الاقتصادي والتسامح مع حد ادنى من التعددية السياسية. لم يتح لهذه التجربة ان تعمر طويلاً لأن الدخول في الوحدة عام ١٩٩٠ «رفع» النقاش اي طمسه بمعنى ما، وفرض جدول اعمال من نوع آخر تماما. تقضي الحقيقة القول ان الحزب الاشتراكي ضغط من اجل فرض التعددية ضمن دولة الوحدة ولم يتحدث منذ ايار (مايو) ١٩٩٠ الا عن «بناء الدولة الحديثة» محتفظا بهذا العنصر من منظومته الفكرية السابقة ومعتبرا، بسذاجة احيانا، ان هذا تراجع كبير عن مهمة بناء الإشتراكية نحو مطلب ابسط بكثير ويكاد يكون في متناول اليد. واين؟ في اليمن!

يمكن اعتبار العام ١٩٩٠ عاما مفصليا في حياة العرب: انهيار المعسكر الاشتراكي وحرب الخليج. ولكن، في سياق الحديث عن اليسار العربي، يجب تسجيل الملاحظة التالية: الحزب الاشتراكي يشارك في السلطة في دولة لا تمثل، ولا باي شكل، اي عداء للغرب. انها دولة، جل طموحها، استدعاء شركات



المصدر : [illegible]

التاريخ : ٥ اغسطس ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

النفط «الاستعمارية». الحزب الشيوعي العراقي، وهو اكبر الاحزاب الشيوعية العربية، ينشط ضد نظام الحكم في اطار معارضة يمكن امتداحها بالقول انها «متحالفة» مع الغرب. وينطبق الامر نفسه، الى حد بعيد، على الحزب الشيوعي السوداني. صحيح ان ثمة خصوصية لكل حالة ولكن، «في التحليل الاخير»، كما يقال، يمكن الافتراض ان هذه القوى اليسارية غادرت، كل واحدة لأسبابها، مواقع العداء للغرب سياسيا بما يجعلها محتفظة بعناصر تقارب معه، ثقافياً.

يندرج هذا القبول في المواقع في اطار حركة ثقافية – سياسية اكثر اتساعا. فمنذ سنوات والتيارات الاصولية ترث مواقع الحركة القومية واليسار. الامثلة على ذلك عديدة. لقد انتصرت «الجبهة الاسلامية للانقاذ» على «جبهة التحرير الوطني» في الجزائر. وحملت قوى «الجهاد» رايات المعارضة في مصر بدل الناصريين وحزب «التجمع». ونجح «حزب الله» في تهميش مواقع اليسار اللبناني وانتزاع «ورقة» المقاومة من يده. واثبت اصوليو الاردن انهم اقوى من قوميه ويسارييه. وصعدت حركة «حماس» في فلسطين المحتلة على حساب منظمة التحرير الفلسطينية. لا مجال، هنا، لتقديم وجهة نظر حول اسباب ذلك، ولكن، في المقابل، يجب تقديم ملاحظتين: الاولى ان هذه «الوراثة» لم تتم بالعنف او بالعنف فقط وانما عبر «مباراة» اثبتت فيها قوى انها اقدر، في هذا الظرف المحدد، على تقديم لغة احتجاجية بالقياس الى قوى اخرى بدت مترهلة. الثانية ان تنظيمات يسارية انحازت الى السلطة الحاكمة، المتحالفة سياسيا مع الغرب، وذلك في وجه ما يسمى «الارهاب الاصولي». هذه هي حال مصر مثلاً، وهذه هي، تحديداً حال، الجزائر حيث يستحيل التمييز بين التيار الفرانكوفوني الشيوعي وبين الدعاة الاكثر تطرفا الى قمع الحركة الاسلامية في تياراتها كلها ورفض اي شكل من اشكال الحوار معها.

ان شيئا من هذا القبيل حصل في اليمن مع فارق ان الحزب الاشتراكي هو حزب تدل الانتخابات الاخيرة على تمتعه بقاعدة شعبية في جنوب البلاد وبنفوذ في شمالها، وهو امر لا يستطيع ادعاءه شيوعيو مصر او سورية او الاردن. ومع ذلك فان شعبيته ومشاركته في السلطة لم تمنعا التحالف القبلي – الاسلامي من الصعود ومن تهديد مواقع الحزب. صحيح ان المواجهة حسمت بالسلاح غير انه حسم لم يات من فراغ. وقد وجد الحزب الاشتراكي نفسه عشية الحرب وفي اثنائها في وضعية من يحاول استدراج الغرب الى تاييده او الى مخاصمة خصمه، تماماً مثلما يفعل الشيوعيون السودانيون والعراقيون، وتماماً مثلما يدعي الخصوم الاصوليون للحكم العراقي الذين يردون على شبهة التقائهم مع الغرب ضده بـ «فبركة» مؤامرة مؤداها ان صدام حسين اذا كان باقيا في السلطة فلأن الولايات المتحدة الاميركية تفعل المستحيل في سبيل ذلك!

لا شك في ان المواجهة اليمنية ادت الى اكتساب الاصوليين موقعا جديداً على حساب يسار يمني يشترك مع غيره (السودان والعراق) في العداء لنظام «مركب» يسيطر عليه الاسلاميون وحدهم او يشتركون في حكمه مع غيرهم او يخضع لهيمنة بقايا الحركة القومية في شقها الرث، اي البعثي!

يواجه الحزب الاشتراكي اليمني مصيراً مجهولاً هذه الايام. الاحتمالات كلها واردة والاكثر سوءاً هو المرجح. ويحصل ذلك في حين فقد الحزب هويته وشخصيته بحكم تارجحه بين الحكم والمعارضة، بين الوحدة والانفصال، بين الماضي «الدوغمائي» والمستقبل «البراغماتي»، بين الجنوب والشمال، الخ... وهو، بعد خسارة الهوية، قد يخسر وحدته التنظيمية (وهذه ضربة للوحدة الشعبية اليمنية نفسه)، وجانباً من نفوذه الشعبي. هذا فراغ اضافي على يسار الحياة السياسية العربية المتراجع اصلاً والهجين جداً، وهو فراغ سيجد من يملاه حتماً.

جوزيف سماحة



رجال الأعمال العرب يناقشون مستقبل الاستثمار فى اليمن

□ كتب - مجدى الدقاق :

بدعوة من الدكتور عبد الرحمن البيضانى نائب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء اليمنى السابق عقدت جمعية رجال الاعمال المصريين والعرب بالخارج لقاء موسعا مع الدكتور البيضانى باعتباره احد رجال الاعمال العرب البارزين حول مستقبل الاستثمار فى اليمن.

اللقاء الذى تم بحضور العديد من رجال الاعمال والسياسيين المصريين والعرب ناقش آفاق الاستثمار فى اليمن بعد تجربة الحرب المريرة التى شهدتها اليمن منذ شهر مضى والصعوبات التى تواجهها مشاريع التنمية والاستثمار فى البلاد ومحاولات الحكومة اليمنية لتحسين مناخ الاستثمار العربى والاجنبى عبر تشجيع رجال الاعمال ورأس المال العربى والدولى للدخول فى مشاريع الاستثمار فى البلاد.

الدكتور البيضانى أوضح ان فرص الاستثمار فى اليمن هائلة وان اليمن تسعى للخروج من ازمتها السياسية وتجاوز مرحلة مابعد القتال للبدء فى اعادة الإعمار مشيرا الى ان فرص الاستثمار فى اليمن مقرونة بتحسين علاقات اليمن العربية والدولية واستعادة الامن والاستقرار فى البلاد.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر: الوطن العربي اللبنانية
التاريخ: ٥ أغسطس ١٩٩٤

الرئيس اليمني يستقوي بـ «اعدائه» الاشتراكيين ضد «حلفائه» الاصوليين

صنعاء: قصة المشادة العنيفة بين صالح والزنداني

التيار الإسلامي يطالب بحكم «المناصفة» بين الإصلاح والمؤتمر الشعبي

التحالف بين الرئيس علي عبد الله صالح والتيار الاصولي بزعامة عبد المجيد الزنداني يسير نحو الانفراط والخلاف على توزيع الغنائم. انفجر بمشادة عنيفة بين صالح والزنداني تنذر بتطورات خطيرة على صعيد الوضع اليمني. وفيما يطالب التيار الاصولي باقتسام السلطة مناصفة مع المؤتمر الشعبي يتعرض الرئيس اليمني الى ضغوط اميركية وغربية واقليمية لقطع الطريق امام الاصوليين حتى لو اقتضى الأمر تحالفا ما مع الحزب الاشتراكي. وفي الوقت نفسه يدور على نطاق واسع في السودان سؤال حول مصير الاسلحة التي كان يملكها الجيش الجنوبي. وتؤكد المصادر انها صارت في حوزة حركة الاصلاح ورجال القبائل، وعرف كثير منها طريقه إلى الاصوليين في السودان والصومال.

واشنطن تضغط على صالح لابعاده عن الدخول في حلف ايران - السودان - العراق



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ [illegible] ١٩٩٤

هكذا نجا علي سالم البيض من الموت

منذ فترة طويلة، كانت أجهزة المخابرات الغربية وخصوصاً وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية، تراقب عن كثب وباهتمام شديد تطور وتوسع التيار الأصولي اليمني. وخلال حرب الشهرين إزداد هذا الاهتمام، لوجود قناعة لدى الدوائر الغربية المختصة أن الحرب ستفرز معادلة جديدة في صنعاء، وأن التيار الاصولي، الذي دفع بقوات كبيرة في المعركة، سيفرض توازناً جديداً وأن الخلافات التي كانت تتفاعل على نار هادئة ستنفجر عندما تبدو ساعة الحسابات السياسية وتقاسم الغنائم، فلكل طرف حساباته ورؤيته الخاصة لموقعه، وبالتالي لحجم غنائمه.

وبالفعل انفجر الخلاف بين التيار الاصولي والرئيس اليمني علي عبد الله صالح، فور انتهاء الحرب وسيطرة القوات الشمالية المشكلة من الجيش والميليشيات القبائلية المنتظمة مباشرة في إطار الوية الأصوليين. ظاهرياً انطلق الخلاف عقب ابداء الرئيس اليمني رغبته في فتح الحوار مجدداً مع قيادات في الحزب الاشتراكي، واعلان عفو عام، وذلك في إطار البحث، حسب رأي وزير التخطيط عبد الكريم الارياني، المخطط السياسي للرئيس عبد الله صالح، في موضوع مستقبل الحياة السياسية في اليمن. وأعلن عبد المجيد الزنداني، زعيم التيار الأصولي، وعضو مجلس الرئاسة، والرجل القوي في حزب تجمع الاصلاح عن تحفظاته لعودة الاشتراكي إلى المشاركة في السلطة. فالواقع الجديد الذي فرضته الحرب، أنهى حسب رأيه المعادلة القديمة، والتحالف الثلاثي في السلطة الذي دام مدة أعوام الوحدة قبل الحرب.

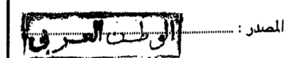
وظهرت هذه التحفظات إثر الكشف عن وجود اتصالات جدية لبحث موضوع الحوار مع الاشتراكي، بين علي عبد الله صالح وقياديين في الاشتراكي. وتؤكد مصادر اشتراكية أن الاتصالات تمت مع فضل محسن عبد الله، وزير الثروة السمكية ويحيى الشامي، وهما عضوان في المكتب السياسي وقد تم تكليفهما بإجراء الاتصال، علماً بأنه لم يعرف من كلفهما بذلك.

خلاف صالح والزنداني

عقب الكشف عن هذه الاتصالات، وبدء العمل على تنظيم لقاءات خارج اليمن وخصوصاً في سلطنة عمان، والامارات العربية المتحدة، حصلت مشادة عاصفة بين الرئيس اليمني، والشيخ الزنداني، يقال بأنها كانت حادة وكشف خلالها كل طرف اوراقه ومطامحه. وتؤكد مصادر دبلوماسية غربية أن الزنداني هدد صالح وتوعده وخرج من الاجتماع غاضباً ليعقد مؤتمراً صحافياً في مكتبه، في رئاسة الجمهورية، أعلن فيه شروطه وبشكل دبلوماسي ولكن يدل فيه على نية في ضرب أي حوار مع الاشتراكي. وقال «ان على الحزب الاشتراكي الآن ان يصحح أوضاعه حتى يكون حزباً مقبولاً من الناحية القانونية والدستورية».



المصدر : ....



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : .... ٥ .... ١٩٩٤

المخابرات الاميركية ابلغت علي صالح عن هجوم الاصوليين «المبكر» على المكلا

ودعا الى «معاقبة القيادة المتمردة في الحزب الاشتراكي لأنها مطلوبة للمثول امام القضاء»

واستخلص من هذا التصريح أن الشيخ الزنداني ومعه قياديون في تجمع الاصلاح وفي المؤتمر الشعبي ممن يعتبرن مقربين من التيار الأصولي، يطالب بحل الحزب الاشتراكي وإعادة موضوع قانون الانتخاب الى طاولة المفاوضات مع حزب المؤتمر الشعبي. وفهم أيضاً بأن الزنداني يطالب بتطبيق القانون بحق قيادة الحزب الاشتراكي كرد على قرار العفو الذي أعلنه الرئيس علي عبد الله صالح.

ولكن الخلفيات السياسية الحقيقية لهذا الخلاف شبه العلني أخذت تتوضح بفضل الاحاديث الخاصة المغلقة ومن خلال التسريبات المفتعلة من جانب كل طرف. وقد ساهمت أيضاً في كشفها أنباء عن وجود ضغوط شديدة من قبل واشنطن على صنعاء للتسريع في فتح الحوار مع الاشتراكي خوفاً من تعاظم تأثير التيار الاصولي.

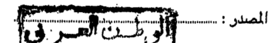
وتؤكد مصادر في الخارجية الاميركية أن واشنطن قلقة جداً من الوضع المستجد في اليمن وترغب في أن يتم الاسراع في الحوار السياسي قبل أن يتمكن التيار الاصولي في فرض شروطه على الأرض. وفي هذا السياق تكشف المصادر ذاتها أن التيار الاصولي طلب فعلاً إعادة تشكيل السلطة السياسية على أساس ثنائي بين حزب تجمع الاصلاح وحزب المؤتمر الشعبي على أن يتم تقاسم المواقع الحساسة على أساس مناصفة.

وتشير هذه المصادر الى أن علي عبد الله صالح يريد فعلاً استعجال الحوار مع الاشتراكي ليخرج من محنة المواجهة مع الاصوليين. وهو أدرك خلال الحرب أن الصراع كان على درجة عالية في الحدة مع الاصوليين لاسيما وأن هؤلاء أبدوا جهداً ضخماً للحصول، على أرض المعركة، على أكبر دور لهم وحصة تكون بمثابة ورقة للتفاوض في ما بعد على تقاسم السلطة.

وتؤكد مصادر غربية بأن القوات الاصولية التي كانت مجهزة بأفضل الاسلحة وبلغت حوالي ٧٠ ألف عنصر لعبت الدور الاساسي في تسريع نهاية الحرب. وبرغم الغموض الكبير والاسئلة الكثيرة حول الاسباب التي استعجلت نهاية الحرب وسقوط مدينة المكلا بالسرعة التي حصلت فهناك دلائل لدى المخابرات الاميركية والفرنسية على أنه لم يكن من الممكن اسقاط عدن لولا لم تسقط المكلا قبل يومين من دخول القوات الشمالية الى عاصمة الجنوب. ولم تسقط هذه الأخيرة قبل المكلا كما هو معروف. وقد سقطت المكلا في البداية على أيدي جماعات أصولية قبل أن يدخلها الجيش النظامي الشمالي وحصلت اختراقات كادت تؤدي إلى مقتل علي سالم البيض. وتذكر الاجهزة الغربية أن القوات الأصولية التي حشدت لدخول عدن قبل الجيش النظامي دفعت علي عبد الله صالح الى اعادة تنظيم قواته في اليومين الأخيرين في المعارك لأخذ المبادرة في عدن غافلاً ما يدور قرب المكلا. إلا أنه في اللحظة الأخيرة لعبت واشنطن دوراً أساسياً في اعلام صنعاء بما يدور هناك وسهلت إعطاء معلومات حول الدفاعات الجنوبية قرب المكلا للسماح للجيش باختراق سريع حتى المدينة. وتقول الأنباء أن مجموعات اصولية كان استبقت الجيش وراحت تشن هجومات

٠٣٠١٤٦



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ آب ١٩٩٤

في مناطق عدة بحثاً عن القياديين الجنوبيين لاغتيالهم ونجحت في مقتل وزير النفط أبو بكر بن حسينون في حين نجا من الكمين الذي نصبته الجماعة الأصولية على أبواب مدينة المكلا. ويذكر أن بن حسينون قتل في ٥ تموز (يوليو) قبل يومين من دخول قوات الشمال الى عدن، وهو كان لتوه خارجاً من اجتماع للقيادة العسكرية بحضور علي سالم البيض.

تغلغل أصولي في الجنوب

الصراع بين التيار الاصولي وعلي عبد الله صالح هو اليوم على اشده حول من يسيطر على الأرض في الجنوب. فالرهان هناك كبير ومن شأنه ان يحدد موازين القوى في السلطة في صنعاء ومن الواضح أن قوات الزنداني فرضت الى حد بعيد وجودها في عاصمة الجنوب حيث استولت على جميع مكاتب الحزب الاشتراكي وعلى مراكز الشرطة بعدما نظمت عمليات النهب، وفرضت على قيادة صنعاء تكوين مجموعات أمنية جديدة مشتركة بعد سحب الجيش وفرض حالة الطوارىء التي يبدو أنها كانت تستهدف في الحقيقة تفتيش المنازل وملاحقة أعضاء الحزب الاشتراكي. ويستهدف من هذا العمل أيضاً قطع الطريق على محافظ عدن الجديد طه حامد غانم الذي هو من انصار الرئيس اليمني الجنوبي السابق علي ناصر محمد ومن مهامه الاساسية التي اوكلها إليه الرئيس صالح فتح الحوار مع الاشتراكيين في مدينة عدن ولعب دور في اعادة مشاركة انصار علي ناصر في الحكم او على الأقل عودتهم الى أجهزة الدولة في الجنوب..

هذا التسابق على السيطرة في الجنوب بدا واضحاً من خلال السرعة التي اتخذ فيها الشيخ الزنداني قرار القيام بجولة في الجنوب، في منطقتي إبين وحضرموت، ليلتقي القوات الشمالية وكتائب المجاهدين؛ ويذكر أن الزنداني قام قبل الحرب بجولات من هذا النوع إلى المعسكرات في مناطق الوسط مما يدل على مدى قوته وتأثيره. ويهدف الزنداني من هذه الجولة استباق اي تحرك سياسي للرئيس عبد الله صالح الذي أخر جولته على عدن لأسباب أمنية في حين يبدو أن الزنداني اقل اكتراثاً بهذه الأسباب.

وفي إطار هذا الصراع فجر علي عبد الله صالح ملف التبرعات لمتضرري الحرب. وتم إتهام الزنداني بتبديد أموال اللجنة التي كانت كونت لهذا الغرض ويترأسها هو بنفسه. وتشير هذه الاتهامات الى هيمنة تجمع الاصلاح على اللجنة وتجيير كل اعمالها وأموالها لأغراض سياسية. ويتحدث هذا الاتهام عن اختلاس ٤٨٠ مليون ريال يقال أن الزنداني وظفها في دفع مرتبات الويته وذهب قسم منها الى قبائل حاشد وبعض قبائل مأرب الى جانب بعض أطراف القبائل الجنوبية لا سيما في منطقة المكلا.

أسلحة الجيش الجنوبي ذهبت الى رجال القبائل و «الاصلاح» والاصوليين في السودان والصومال

اهتمام اميركي

ويحاول علي عبد الله صالح تطويق الزنداني من خلال فتح الحوار مع الاشتراكي والاسراع في إيجاد تحالف داخلي لمواجهة توسع نفوذ التيار الأصولي كما انه بدا بالتحرك في اتجاه الدول العربية لتطويق العلاقات الخارجية القائمة بين التيار الأصولي وايران والسودان. وفي رأي مصدر دبلوماسي غربي أن احتمال اجتماع الاشتراكيين في دمشق يرجع أيضاً الى رغبة سورية في تطويق الدور العراقي الذي كبر وتنامى في صنعاء. ويقال في هذا الصدد أن علي عبد الله صالح يعارض ذلك لأنه يشكل الى حد ما مفتاحاً



لتحسين علاقاته مع بلدان الجوار. وهناك قناعة بأن علي عبد الله صالح يرغب في التعاون الكامل مع واشنطن كي يبدد كل القلق لدى الادارة الاميركية حول تحالفه مع الأصوليين. ويعتقد دبلوماسي عربي في باريس أن الرئيس اليمني يشعر بأن موقعه سيتعزز بعد الاتفاق الأردني الاسرائيلي حيث انه يبحث عن وساطة لفتح خط مع تل ابيب التي حاولت في الماضي الاتصال به عبر شركات نفطية للحصول على صفقة من الغاز اليمني وكان وزير النفط بن حسينون كشف ذلك وأوقف عقد الصفقة في اللحظة الأخيرة.

ومن المؤكد أن واشنطن التي دعمت انتصار صنعاء داخل أروقة الأمم المتحدة وخارجها وضغطت بكل ثقلها لمنع الاعتراف بجمهورية اليمن ا لديمقراطي ستجهد لتطويق التيار الأصولي. ويأتي تعيين سفير اميركي جديد هو دافيد جورج نيوتن بمثابة دليل واضح على الاهتمام الكبير الذي توليه الولايات المتحدة لليمن. فالسفير الجديد يتكلم العربية بطلاقة وكان شغل منصب سفير في بغداد في الفترة بين ١٩٨٤ و ١٩٨٨ خلال الحرب العراقية الايرانية. ويأتي هذا التعيين في الوقت المناسب لأميركا بهدف ملاحقة اوضاع اليمن في الوقت الذي يجري تحديد مستقبله السياسي وبهدف الضغط على عبد الله صالح لئلا يصبح جزءاً من حلف واسع اطرافه الخارجية ايران والعراق والسودان والداخلية التيار الأصولي.

أين ذهبت الأسلحة الجنوبية

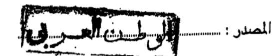
وثمة سؤال مطروح في صنعاء حاليا وهو اين ذهبت الأسلحة التي استولت عليها القوات اليمنية الشمالية من مخازن الجيش الجنوبي؟ ولا يدرك قيمة هذا السؤال إلا من كان على معرفة بحجم الأسلحة في الترسانة الجنوبية، والتي غنمها الشماليون.

وتذهب تقديرات هيئة أركان الحرب في صنعاء الى ان الجيش الجنوبي كان يمتلك أسلحة جوية وبحرية وبرية، فضلاً عن الصواريخ تساوي عشرة مليارات دولار، تم حشدها وتحديثها في أعقاب سيطرة الجناح المناوىء للرئيس الجنوبي السابق علي ناصر محمد في أحداث ١٣ كانون الثاني «يناير» ١٩٨٦. وإذا كانت هيئة الأركان خصصت لجنة عسكرية برئاسة عقيد حسين الاكوع قائد اللواء الأول مشاه (صهر الرئيس علي عبد الله صالح) لجمع وفرز الأسلحة الجنوبية التي إستولت عليها القوات الشمالية، فإن مصادر عسكرية مطلعة قالت لـ «الوطن العربي» ان مهمة هذه اللجنة اقتصرت في الواقع على الأسلحة البرية الثقيلة (المدافع والدبابات واطقم الصواريخ) والأسلحة الجوية والدفاع الجوي والبحرية، اما أسلحة قوات المشاه، والكتائب المعاونة لألوية المشاه فقد اختفت تماماً من مسرح المعركة، كما اختفت معها كميات هائلة من الذخيرة الحية، ثم عادت وظهرت في السوق السوداء.

من الذين غنموا هذه الأسلحة.. ومن الذي يتاجر فيها ولمصلحة من؟

في اعقاب دخول القوات الشمالية الى عدن ظهرت اربع بؤر «علنية» لبيع مخلفات الحرب اليمنية هي كريتر والمكلا وابين والضالع. إذ كان العسكريون الشماليون يبيعون الأسلحة الى شيوخ القبائل التي تقطن هذه القرى، وهي على صلة وثيقة بالسلطان طارق الفضلي أمير الجهاد



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ آب ١٩٩٤

اتهام تجمع الاصلاح باختلاس مساعدات متضرري الحرب وتوزيعها على «المجاهدين» والقبائل المؤيدة له

المتطرف في الجنوب، وتقول مصادر يمنية أن تحالف نجوم الأصولية في اليمن الشيخ عبد المجيد الزنداني واسامة بن لادن وطارق الفضلي وجد فرصة سانحة في غنائم الجيش الجنوبي لتحقيق هدفين:

الأول هو شراء كميات كبيرة من الأسلحة التي حصلت عليها القبائل الجنوبية ايام القتال واخفتها حتى تحين لحظة المقايضة، ومن شان حصول التحالف الاصولي على كميات كبيرة من السلاح، لا سيما قطع المدفعية المضادة للطائرات (١٤,٥ بوصة) والهاونات، ان تكون جبهة الأصوليين في اليمن في موقف يسمح لها بالدخول في اللعبة السياسية والعسكرية في آن، وتقول المصادر ان محور الضالع الذي جرت فيه معارك عنيفة للغاية كان فيه ٣٢٠ مدفعاً مضادا للطائرات، واكثر من ٤٠٠ قطعة مدفعية عدا مافي المخازن التابعة للجيش الجنوبي، واحد هذه المخازن كان موجوداً في مرتفعات الضالع ويقال ان مساحته هي ٣٠ × ٣٠٠ متراً، وان القوات الشمالية وجدت فيه ماتبقى من ذخيرة، اذ كان رجال القبائل قد سطوا على المخزن قبل وصول القوات الشمالية بساعات.

ويتردد في صنعاء ان اسامة بن لادن وهو ممول الجماعات الاصولية في غير بلد عربي قدم الى الشيخ الزنداني ٢٠٠ مليون دولار لشراء هذه الاسلحة المعروضة حالياً في السوق السوداء.

وفي هذا الاطار جاءت جولة الزنداني في الجنوب وشملت محافظتي حضرموت وابين بهدف تحقيق التأييد السياسي لطروحات التجمع اليمني للإصلاح، والحصول على مباركة القبائل الجنوبية بشأن استبعاد الحزب الاشتراكي من الائتلاف الحاكم، مستغلاً العداء التاريخي بين هذه القبائل والحزب الاشتراكي، والى ذلك فإن الزنداني حث زعماء القبائل على بيع المدافع والرشاشات الاتوماتيكية التي في حوزتهم مقابل سيارات ووعود بتنشيط حركة التجارة بين الشمال والجنوب والتي يحتكرها ٢٢ تاجراً شمالياً، من بينهم ١٤ تاجراً من نوع «الديناصورات» ينتمون لقبيلة (حاشد) والاخوان المسلمين.

اسلحة للسودان والصومال

ويطمح التحالف الأصولي اليمني الى امداد الأصوليين العرب بالأسلحة ضمن تصور شامل حول تحريك «الأفغان العرب» واعادة انتشارهم في الرقعة الجغرافية العربية.

ووفقاً لمصادر مقربة من التجمع اليمني للإصلاح فإن اسامة بن لادن كان نقل رغبة حسن الترابي الزعيم الاصولي السوداني بالحصول على كمية من الأسلحة الجنوبية لدعم مليشيات الترابي (١٨٠ الف مقاتل) والتي تشارك

وحدات منها في القتال الى جانب الجيش الحكومي في الجنوب. وعرض اسامة بن لادن ايضاً رغبة حزب «الاتحاد الاسلامي الصومالي» وهو اقوى حزب اصولي يتخذ من الجانب الغربي لمقديشيو نقطة إنطلاق، ويحتاج إلى أسلحة لتقوية موقفه في مواجهة أكثر من ١١ حزباً علمانياً ابرزها التحالف الصومالي الموحد الذي يتزعمه محمد فارح عيديد.

ولوحظ أن كميات كبيرة من الأسلحة وصلت الى منطقة صعدة، وقرية حجة اللتين تقعان في دائرة نفوذ قبيلة (حاشد) حيث جرى تجهيز ١٤ عنبراً لتخزين الأسلحة في أربع مزارع يمتلكها الشيخ صادق بن عبد الله بن حسين الأحمر، الابن الأكبر لرئيس مجلس النواب، يحرسها ١١٣ رجلاً مسلحاً، وكانت سيارات تابعة للتجمع اليمني للإصلاح بدأت عمليات نقل الأسلحة من الجنوب منذ منتصف تموز «يوليو» الماضي بعيدة عن النقاط الحدودية التي يرابط فيها جنود الجيش، وقدر باحث يمني محايد هو حسن النعمان قيمة الأسلحة الخفيفة المنهوبة من معسكرات الجيش الجنوبي بملياري دولار، فيما قدر المسروقات المدنية بما في ذلك اقتحام حوالي ٤٠ بنكاً في اليمن بملياري دولار.

الكولونيل الأحمر

في الوقت نفسه استمرت عمليات تدريب الميليشيات الأصولية في ٧ معسكرات تقع في دائرة الفرقة الأولى المدرعة التي يقودها العقيد اركان حرب علي محسن الأحمر، وهو كولونيل اصولي كانت ظهرت عليه علامات «الدروشة» منذ آب «اغسطس» ٩٢ متزامناً مع اعتكاف علي سالم البيض، وكان الكولونيل الأحمر يحضر الاجتماعات التنظيمية لجماعة الاخوان المسلمين على رغم قرار منع العمل السياسي في المؤسسة العسكرية اليمنية، وكان الاحمر يتندر في الجلسات على هذا القرار مشيراً الى ان وزير الدفاع السابق العميد هيثم قاسم عضو في المكتب السياسي للحزب الاشتراكي، وتشير مصادر مطلعة الى ان ١٣ الف شخص هم الذين تلقوا تدريبات عسكرية في معسكرات الفرقة الأولى المدرعة، وهم من الموالين للاخوان المسلمين ، وكان لافتا للنظر ان يقوم العقيد الأحمر بزيارة لعاصمة عربية خليجية ضمن وفد سياسي شمالي يترأسه عبد العزيز عبد الغني عضو مجلس الرئاسة، وفسرت الدوائر السياسية في صنعاء وجود الكولونيل الأحمر ضمن الوفد بأنه محاولة لإقناع حوالي ٥ آلاف ضابط وجندي جنوبي بالعودة الى اليمن في حصانته وعلى ضمانته.

وإذا كان الشيخ عبد المجيد الزنداني (عضو مجلس الرئاسة) برز اثناء الحرب كوجه سياسي وإعلامي مع انه كان في الظل في وقت سابق، فإن الكولونيل الأحمر برز كوجه عسكري بعد ان نجحت قواته في اقتحام جبهتي الضالع وأبين من دون خسائر كبيرة في الأرواح وقد رشحه كثيرون لكي يدخل عضواً في مجلس الرئاسة، وقد لاقى هذا الترشيح معارضة في اوساط المؤتمر الشعبي خشية اختلال التوازن لصالح الاصوليين وفي غياب أقطاب «علمانيين» هم قيادات الحزب الإشتراكي.



المصدر : الوطن العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ اغسطس ١٩٩٤

تعويضات الحرب

ويبدو ان الأصوليين لن يتركوا فرصة تمر من دون استثمارها في تحقيق هدف السيطرة على مراكز القرار في المؤسستين العسكرية والسياسية بعد ان تمت عملية تأمين القبائل الجنوبية برشوتها من خلال صندوق التعويضات الذي يشرف عليه - شخصياً - عبد المجيد الزنداني، وهنا تبدو المفارقة واضحة للعيان، فالزنداني تسلم ٦٠ مليون ريال يمني لبناء شقق جديدة للمواطنين الذين أصيبت بيوتهم او تهدمت، في ابين والضالع وزنجبار ودار سعد ، غير أن هذه الأموال سلمت الى زعماء القبائل الجنوبية، علماً بأن هذا المبلغ هو جزء من مخصصات الصندوق التي بلغت ٩٨٠ مليون ريال يمني ذهبت منها ٢٤٠ مليون ريال الى قبائل لحج وشبوة التي سهلت دخول القوات الشمالية وسيطرتها على الأرض بدون معارك تذكر.

وتشير مصادر شمالية الى ان الاخوان المسلمين اتخذوا لهم مقراً جديداً في ميدان التحرير بوسط العاصمة صنعاء، وهو مقر مستقل عن التجمع اليمني للإصلاح، في إشارة ذات دلالة على رغبة الاخوان في التحرك بأكبر قدر من الإستقلالية، واعتماداً على القدرات الذاتية ، وفق مخطط لعبور الحدود اليمنية.

باريس - سعيد القيسي



المصــدر الشعب
القاهرة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريـــخ ٥ أغسطس ١٩٩٤

الرئيس اليمنى فى أول زيارة تفقدية لعدن يعلن:

عدن عاصمة شتوية وخالية من المعسكرات

صنعاء -خاص لـ«الشعب»::

فى أول زيارة تفقدية يقوم بها الرئيس اليمنى على عبد الله صالح لمدينة عدن بعد انتهاء الازمة أعلن عن جعل عدن العاصمة الشتوية لدولة الوحدة.. إضافة إلى انها العاصمة الاقتصادية والتجارية، وقال إن كل القيادات السياسية ستتحول اجتماعاتها فى الشتاء إلى عدن، كما أعلن أيضا أن عدن ستصبح مدينة خالية من المعسكرات وإلى الابد، وأن عدن ستعود إلى سالف مجدها ميناء تجارى ومدينة حرة.

وفى اثناء زيارته لمدينة عدن قام الرئيس صالح بجولة فى الاحياء السكنية بالمدينة، وفى خطوة رمزية بالغة الدلالة وتعبيرا عن إشاعة مناخات الحرية والديمقراطية قاد الرئيس اليمنى عملية دك معاقل سجن الفتح الشهير بمدينة عدن، والذى كان يستخدم كوكر للتعذيب والبطش وانتهاك حرية الإنسان وآدميته من قبل قيادات الحزب الاشتراكى مع معارضيهم، وقد أعلن الرئيس اليمنى انه لا مكان للسجون السياسية فى عهد الديمقراطية والتعددية السياسية، وأمر بتحويل مقر السجن إلى حديقة وملاعب اطفال.

هذا وكان الرئيس اليمنى قد قام خلال هذا الاسبوع بزيارة تفقدية للمعسكرات الموجودة فى محافظات لحج وعدن وأبين، وشملت زيارته كلا من معسكرات: قاعدة العند- لواء الاحتياط- اللواء الثانى مدرع -اللواء الثالث مدعم- اللواء ١٢٠- ثم اخيرا معسكر لواء العمالقة بمحافظة ابين. وكان الرئيس اليمنى قد أعلن عن مبادرة العفو العام عن اليمنيين الذين فروا إلى الخارج وطالبهم بضرورة العودة إلى أرض الوطن خلال ١٥ يوما تبدأ من يوم الاحد الماضى وتنتهى بعد اسبوعين، وفى هذا الإطار فقد عاد



مساء أمس إلى اليمن حوالى خمسة آلاف وخمسمائة من الذين فروا خلال الازمة مستفيدين من قرار العفو العام.

وعلى صعيد استقرار الأوضاع الاقتصادية فقد وصلت هذا الأسبوع أول باخرة تجارية إلى ميناء عدن بعد استقرار الاوضاع فى المدينة وعودة الحياة الطبيعية إلى الميناء، ووصلت أيضا إلى ميناء الحديدة باخرة تحمل ١٤ الف طن من السكر لسد العجز بالسوق.. علماً بأن هناك ٤ بواخر أخرى ستصل خلال الأسبوع القادم.. هذا ما صرح به مسئول بوزارة التموين والتجارة.

هذا وكان القائم بأعمال مجلس الوزراء قد عقد ندوة إعلامية حدد فيها المهام الاولية لمعالجة آثار الفتنة، وشرح الجهود التى تبذلها الحكومة لإزالة الاضرار الجسيمة التى سببتها عصابة الانفصال، وقال إن التقرير الاولى للاضرار المباشرة يقدرها بأكثر من ٣ مليارات دولار بالإضافة إلى خسائر التنمية الاقتصادية والنشاط الانتاجى، وأكد العطار ضرورة ربط الأحزمة وترشيد الإنفاق فى المرحلة الراهنة حتى نتجاوز الوضع الحالى. يذكر أن سعر صرف الدولار

يذكر أن سعر صرف الدولار فى الأسواق اليمنية وصل إلى ٧٠ ريالا أى بما يعادل نصف السعر الذى وصل إليه الدولار خلال الأزمة.

وعلى صعيد المبادرات السياسية مع دول الجوار، فقد وصلت من دولة الإمارات إحدى الطائرات التابعة لشركة (طيران اليمن اليمدا) طيران الجنوب سابقا إلى صنعاء، وهى من طراز بوينج ٧٣٧ ،وسوف تصل الأسبوع القادم طائرتان أخريان من طراز إيرباص وبوينج ٧٣٧.

وعلى صعيد آخر فقد صرح مصدر مسئول بأن الاضرار التى لحقت بمصفاة عدن من جراء الازمة قد قدرت بحوالى ٤٥ مليون دولار.



المصدر : الرأي العام الأردنية
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات . التاريخ : ٥ / ٨ / ١٩٩٤

قــــادة «الاشتراكـي» اليمنـي يـدينـون الانفصـال ويـدعـون لإجـراء مصـالحة وطنيـة

دمشق ـ رويتر: اعرب اعضاء قياديون في الحزب الاشتراكي اليمني امس الخميس عن ادانة الحرب والانفصال والاستعداد لاجراء مصالحة وطنية لمعالجة الآثار المدمرة للحرب الأهلية التي دارت بين شطري اليمن الشمالي والجنوبي والتي انتهت الشهر الماضي.

وقال محمد عبده شطفة سفير اليمن السابق لدى سوريا الذي عزلته حكومة صنعاء عقب تفجر الأزمة العسكرية في اليمن ان اعضاء قيادة الحزب الاشتراكي سيبدأون مناقشات في دمشق اليوم الجمعة لبحث خطط الحزب المستقبلية.

وقال في حديث لرويتر ان اغلب اعضاء اللجنة المركزية سيحضرون الاجتماعات التي ستعقد في منزله في دمشق إلا أن رئيس الحزب علي سالم البيض الذي قاد المحاولة الانفصالية والذي فر الى سلطنة عمان بعد استيلاء قوات الرئيس علي عبدالله صالح على عدن في السابع من يوليو الماضي لن يحضر هذه الاجتماعات.

وقال شطفة الذي تولى التحضير لهذه الاجتماعات والاتصالات مع اعضاء قيادة الحزب ان الحكومة السورية باركت هذه اللقاءات.

واشار شطفة الى ان اغلب أعضاء قيادة الحزب الاشتراكي قد وصلوا الى دمشق أمس الأول ومنهم عضو اللجنة المركزية فضل الله محسن عبدالله الذي لا يزال يحتفظ بمركزه كوزير للثروة السمكية في حكومة الوحدة ويحمل تفويض خمسة أعضاء من اللجنة المركزية للحزب مازالوا يتواجدون في صنعاء كما يحمل وجهة نظر الرئيس علي عبدالله صالح.

وقال انه يتوقع ان يصل لاحقا كل من ياسين سعيد نعمان رئيس سكرتارية الحزب الاشتراكي وهيثم طاهر وزير الدفاع السابق وعبدالعزيز الدالي وزير الدولة للشؤون الخارجية السابق من ابو ظبي وسالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة اليمني من جدة وحيدر أبو بكر العطاس رئيس الوزراء السابق من أوروبا.

وقال شطفة فيما بدا انها لهجة تصالحية انه يرحب بالبيان الذي صدر عن اعضاء الحزب الاشتراكي الموجودين في اليمن والذي ادان الحرب والانفصال. وقال «ان هذا ينسجم ويتناغم مع ما تفكر به قيادة



الحزب ومع استراتيجية الحزب التي بنيت على أساس تحقيق الوحدة وليس الانفصال»...

وردا على سؤال حول امكانية انتخاب قيادة جديدة للحزب لتتولى المسؤولية في المرحلة القادمة قال شطفة انه لا توجد خطط محددة في هذا الصدد الا ان هذا الموضوع وغيره يمكن ان يبحث خلال اجتماعات دمشق.

- واوضح شطفة ردا على سؤال حول رؤية الحزب لاجراء المصالحة ان وثيقة العهد والاتفاق التي وقع عليها البيض وصالح في العاصمة الاردنية في شهر فبراير الماضي تشكل قاعدة جيدة لاجراء الحوار ومعالجة الاوضاع القائمة على الساحة اليمنية.

واكد «هناك ثوابت وطنية على الجميع التمسك بها بالوحدة وهي بناء الدولة الحديثة وصيانة حقوق المواطن المتبادلة وضمان التعددية الحزبية والسياسية والتمسك بالخيار الديمقراطي وقيام علاقات متكافئة مع دول الجوار».

واشار «نحن متفائلون برؤية موحدة يستعيد اليمن فيها عافيته وفق مبدا التداول السلمي للسلطة ونبذ العنف والخيار العسكري ونامل أن تكون هذه آخر دورة عنف في اليمن لأن اليمن يتسع للجميع على قاعدة احترام الثوابت وعدم الغاء الآخرين».



المصدر : الأيام
الأردنية
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات · التاريخ : ٥ / ٨ / ١٩٩٤

عشية اجتماع قيادة الحزب في دمشق

قياديون في الاشتراكي اليمني يدينون الحرب والانفصال

دمشق - رويتر:

اعرب اعضاء قياديون فى الحزب الاشتراكى اليمني الجنوبى أمس الخميس عن ادانة الحرب والانفصال والاستعداد لاجراء مصالحة وطنية لمعالجة الاثار المدمرة للحرب الاهلية التى دارت بين شطرى اليمن الشمالى والجنوبى والتي انتهت الشهر الماضي.

وقال محمد عبده شطفة سفير اليمن السابق لدى سوريا الذى عزلته حكومة صنعاء عقب تفجر الازمة العسكرية فى اليمن ان اعضاء قيادة الحزب الاشتراكي سيبداون مناقشات فى دمشق اليوم الجمعة لبحث خطط الحزب المستقبلية.

وقال فى حديث لرويتر ان اغلب اعضاء اللجنة المركزية سيحضرون الاجتماعات التى ستعقد فى منزله فى دمشق الا أن رئيس الحزب على سالم البيض الذى قاد المحاولة الانفصالية والذى فر الى سلطنة عمان بعد استيلاء قوات الرئيس على عبدالله صالح على عدن فى السابع من يوليو الماضى لن يحضر هذه الاجتماعات.

وقال شطفة الذى تولى التحضير لهذه الاجتماعات والاتصالات مع اعضاء قيادة الحزب ان الحكومة السورية باركت هذه اللقاءات.

وقال شطفة انه لم يتم الاتصال مع البيض الذى ياتى على رأس قائمة تضم 16 من الزعماء الجنوبيين قالت صنعاء انها ستطالب بتسلمهم من الدول التى تاويهم لمحاكمتهم.

واشار شطفة الى ان اغلب اعضاء قيادة الحزب الاشتراكي قد وصلوا الى دمشق ومنهم عضو اللجنة المركزية فضل الله محسن عبدالله الذى لا يزال يحتفظ بمركزه كوزير للثروة السمكية فى حكومة الوحدة ويحمل تفويض خمسة اعضاء من اللجنة المركزية للحزب لا زالوا يتواجدون فى صنعاء كما يحمل وجهة نظر الرئيس على عبدالله صالح.

وقال انه يتوقع ان يصل اليوم (امس) اليوم كل من ياسين سعيد نعمان رئيس سكرتارية الحزب الاشتراكي وهيثم طاهر وزير الدفاع السابق وعبدالعزيز الدالى وزير الدولة للشئون الخارجية السابق من ابو ظبى وسالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة اليمنى من جدة وحيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء السابق من اوروبا.

وقال شطفة فيما بدى انها لهجة تصالحية انه يرحب بالبيان الذى صدر عن اعضاء الحزب الاشتراكى الموجودين فى اليمن والذى ادان الحرب والانفصال. وقال «ان هذا ينسجم ويتناغم مع ما تفكر به قيادة الحزب ومع استراتيجية الحزب التى بنيت على اساس تحقيق الوحدة وليس الانفصال...».

وكانت حكومة صنعاء قد قالت انها لن تتحاور مع اعضاء الحزب الذين لا يدينون الانفصال علنا.

وردا على سؤال حول امكانية انتخاب قيادة جديدة للحزب لتتولى المسئولية فى المرحلة القادمة قال شطفة انه لا توجد خطط محددة فى هذه الصدد الا ان هذا الموضوع وغيره يمكن ان يبحث خلال اجتماعات دمشق.



العطاس لـ الشرق الاوسط

لا استبعاد ولا منافسة في صفوف «الاشتراكي»

لندن: من عبد الله حموده

نفى المهندس حيدر ابو بكر العطاس ـ رئيس الوزراء اليمني الجنوبي، وعضو المكتب السياسي للحزب الإشتراكي ـ الانباء التي ترددت عن استبعاد شخصيات قيادية واعضاء في المكتب السياسي للحزب من مركز القرار، وخاصة كلاً من جار الله عمر، ومحمد سعيد عبد الله (محسن)، والدكتور ياسين سعيد نعمان ـ رئيس هيئة السكرتارية.

وقال ـ في مقابلة مع «الشرق الأوسط» ـ ان «لهم مواقع مؤثرة ومشاركة بشكل كبير في نشاط الحزب، وفي كل القرارات التي اتخذها الحزب قبل الحرب وبعدها، وهذا تعبير عن وحدة الحزب».

واستبعد العطاس وجود منافسة بين كل من سالم صالح محمد ـ الامين العام المساعد للحزب ـ والدكتور نعمان على خلافة علي سالم البيض في منصب الامين العام، وقال «حسب معلوماتي واتصالي مع الزميلين سالم صالح والدكتور ياسين، لا اساس لهذا الكلام من الصحة»، واضاف «انا على اتصال مع الاثنين، وهما على اتصال مع بعضهما البعض، ولكن الناس تتمنى ان يكون هناك خلاف، ويستغلون التباين في الآراء». وفي تعقيب على الانباء التي ترددت عن اعتزال البيض، قال العطاس «في اخر اتصال لي مع الاخ علي قبل ليلتين، اكد لي مرة اخرى انه لم يقرر الاعتزال، ولم يعتزل».

ماذا تريد أميركا لليمن؟

■ في عددي «الحياة» (١١٤٧٠ و١١٤٧١) كتب السيد عرفان نظام الدين والسيدة راغدة درغام مقالين حول الموقف الاميركي في حرب اليمن الاخيرة، واتفقا على ان واشنطن قد وقفت الى جانب صنعاء في حربها على عدن بشكل او باخر، حينما تركت الآلة العسكرية الشمالية تحاصر عدن وتقطع عنها الماء والكهرباء والغذاء والدواء بشكل لا يتماشى مع ما تنادي به واشنطن ليل نهار في مجالي حقوق الانسان وحق الشعب في تقرير مصيره، مكتفية بإصدار بعض البيانات التي اعربت فيها عن القلق حيال الحالة الانسانية في المدينة والمماطلة في تنفيذ قراري مجلس الامن ٩٢٤ و٩٣١. إلا ان الكاتبين اختلفا تماماً في تفسير العوامل والاهداف التي بنت عليها واشنطن موقفها هذا.

ففي وجهة نظر نظام الدين ان ما حصل في اليمن يدخل في اطار لعبة الامم واستراتيجية تحالفات الأضداد وسياسة «فرّق تسد» التي يمارسها اركان الصهيونية العالمية. هذه السياسة التي تسعى الى زرع المنطقة بحقول الالغام وتفعيل مبدا «فرّق تسد» الاستعماري الشهير وصولاً الى زرع شوكة في خاصرة الدول العربية لا سيما دول الخليج حتى تظل في حالة قلق وخوف من المجهول ومن اعداء يتم تحريضهم بين الآونة والاخرى (بالرموت كونترول) حينما تحين لحظة قرار او تشتد الحاجة لإبتزاز جديد.

في حين ترى الكاتبة راغدة درغام ان الموقف الاميركي في اليمن المؤيد لصنعاء جاء لان واشنطن لا تريد قطباً يمنياً على نسق القطب الايراني او العراقي. فالاعتبار الاهم في الحسابات الاميركية هو موضوع التطرف الاسلامي، فلم تكن واشنطن تريد تضييق الخناق على الرئيس صالح بدعم الجنوب وعزله لان ذلك سيعزز من نفوذ حزب الاصلاح ويترك له الفرصة مفتوحة لاخذ زمام المبادرة في اليمن. ولذلك قررت واشنطن استيعاب هذا التطرف وليس صده لانه لو خلت له الساحة وبسط نفوذه عليها فإن قطب اليمن لن يكون اقل خطورة من قطب ايران او العراق على منطقة شبه الجزيرة العربية.

من خلال هذا العرض للرايين نجد ان الاختلاف بينهما كبير، ويتضح لنا بشكل اكبر، اذا ما لخصنا الراي الاول، بان الادارة الاميركية ارادت من خلال اليمن اضافة خطر جديد على المنطقة في اطار المبدا الاستعماري «فرّق تسد» وان الحكومة في صنعاء لم تكن الا اداة لهذا الغرض ضمن الادوات الاخرى المزروعة في المنطقة! اما وحدة اليمن ودعم ديموقراطيتها وسلامة اراضيها واستقرارها السياسي فلم تكن في الحسابات الاميركية.

وخلاصة الراي الثاني ان واشنطن ارادت استيعاب الخطر اليمني في المنطقة الذي تراه ماثلاً في التطرف الاسلامي من خلال تحقيق نوع من التوازن السياسي عبر الاحتواء وليس العداء لما في ذلك من استقرار لليمن وللمنطقة ككل.

فاي الرايين اقرب الى الواقعية من الاخر، وايهما الاكثر صموداً امام ما قد يطرح عليه من اسئلة تعزز اجاباتها منه او تضعفه مؤيدة الراي المخالف؟

في رايي المتواضع ان ما ذكره الكاتب نظام الدين هو الاقرب الى الحقيقة من الراي او الطرح الثاني، على اعتبار ان الدافع الاستيعابي للتطرف الاسلامي يتعارض كلية مع الفرز الجديد للقوى السياسية بعد الحرب الذي يشير الى توسع نفوذ الاصلاح بعد خروجه منها منتصراً، واكثر جراة على طرح ما كان يتردد في طرحه امام التحالف القوي السابق بين الاشتراكي والمؤتمر الشعبي. هذا التحالف الذي كان على واشنطن المحافظة عليه لو سلمنا براي الكاتبة درغام وليس تدميره بتحطيم الاشتراكي والغائه من الساحة السياسية بالتيه العسكرية والاعلامية، مما يعني ان رقماً كبيراً قد اختفى من المعادلة السياسية لتختل تبعاً لذلك لصالح الاصلاح الذي سيزداد نفوذه داخل المؤسسات الحكومية صانعة القرار قاطعاً بهذا شوطاً طويلاً من مبتغاه الذي تتوجس منه واشنطن.



فكيف يمكن ان نسلم بان الادارة الاميركية قد ارادت استيعاب التطرف الاسلامي بتحطيم الاشتراكي وتعزيز نفوذ الاصلاح لينفرد بالمؤتمر الشعبي الذي يضم بين صفوفه الكثير من الاعضاء المناصرين لتوجه الاصلاح كرئيس الدائرة السياسية السيد عبدالسلام العنسي على سبيل المثال؟!

كما ان تقرير السفير بدر همام يفيد بتخوف بعض القيادات في صنعاء من دور الاصلاح مستقبلاً بعد الفراغ الذي سيتركه الحزب الاشتراكي.

واذكر ان الاستاذ جهاد الخازن قد كتب ذات مرة ان لديه ما يثبت ان واشنطن تقوم بدعم التطرف الاسلامي بطرق غير مباشرة لتشغل العالم العربي بنصفه الآخر. كل هذا يجعلنا نؤيد رأي الكاتب نظام الدين مع اسفنا الشديد ان نكون نحن العرب ادوات ضد اخوة لنا لا نعرف منهم الا الجميل والعرفان.

مكة المكرمة – أحمد عمر بن فريد



المصدر : .... الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : .... ٥ .... ١٩٩٤

دعا الى استفتاء مؤكداً ان "استمرار القهر سيغير المعادلات"

محسن بن فريد لـ"الحياة": سنجبر صنعاء على التفاوض

□ لندن - من علي الرز:

■ أكد السيد محسن بن فريد الامين العام لحزب «رابطة ابناء اليمن» «نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط في «جمهورية اليمن الديموقراطية» التي اعلنت خلال الحرب ان المخرج الوحيد للأزمة اليمنية هو «الحوار للاتفاق على الصيغة السياسية» مشيراً الى ان استمرار «الشعور بالقهر والغبن في جنوب اليمن سيغير المعادلة في وقت قريب». وشدد على ان الأزمة هي في جوهرها «بين الجنوب والشمال وليس بين الاشتراكيين والشمال كما تحاول الإيحاء بذلك القيادة السياسية في صنعاء».

جاء ذلك في حوار مع «الحياة» في لندن اكد في مستهله بن فريد ان «الخلاف هو بين طرف جنوبي وآخر شمالي، والحزب الاشتراكي عنصر من عناصر الطرف الجنوبي وليس العنصر الرئيسي والوحيد كما كان في السابق، وهذا يجب ان يكون واضحاً للجميع».

واضاف: «الحرب لم تكن بين (الرئيس) علي عبدالله صالح وعلي سالم البيض، او بين الاشتراكي والمؤتمر (الشعبي العام) والاصلاح من جهة اخرى، بل كانت حرباً على الجنوب لانهائه وضرب تأثيره ومشاركته الفعلية في صنع القرار».

وتابع: «إن عقلية السلطة في صنعاء اضرت، للاسف، باهل صنعاء انفسهم، خصوصاً لجهة التمسك بإلغاء الاخرين وتأكيد ان القرار يصنعه شمال الشمال فيما يكون الجنوب واهله وامكاناته من توابع الشمال».

وزاد ان الوحدة «تمت في ظروف نعرفها. المعسكر الاشتراكي ينهار وقادته يواجهون مصيراً ماسوياً، عندها وجد الحزب الاشتراكي ضرورة الهرب الى الوحدة بمقدار ما هرب علي عبدالله صالح اليها لان نظامه يضعف باستمرار. تمت الوحدة في شكل متسرع وغير دقيق، وعلى اسس خاطئة اساسها تقاسم السلطة بين الطرفين، واعطي الاشتراكي نصف السلطة ولو كان طلب اكثر من ذلك لحصل عليه لان صنعاء كانت تخطط لاستيعاب الجنوب كمرحلة اولى، ولان الحزب الذي كان يحكم في الجنوب كان متعطشاً لحياة سياسية مختلفة، ووفرت صنعاء لارباب هذا الحزب المسكن الجميل ووسائل النقل الفاخرة ومداخيل كبيرة لاعتقادها ان ذلك سيؤدي الى التزامهم نهائياً نمط السلطة في صنعاء والتخلي عن الجنوب.

في المقابل، كان مسؤولو الحزب الاشتراكي يريدون طي صفحات من التاريخ الدموي واعتقدوا ان في صنعاء شيئاً من النظام والعدل، لكنهم وجدوها غارقة في الظلم والفساد، عندئذ لم يجدوا مبرراً لخوفهم وتشبثوا بالسلطة ولسان حالهم يقول ان التغييرات الجذرية في اليمن اذا كان لا بد ان تحدث فلتكن في الشمال والجنوب وعلى كل المستويات، خصوصاً لجهة إزالة الظلم والفساد على قدم المساواة وفي كل المستويات. إلا ان صنعاء اصرت على ان التغيير وإزالة الفساد ورفع الظلم يجب أن تتم في الجنوب فقط.. من هنا قويت شوكة الاشتراكي واخذ يتكلم في شكل اقوى في صنعاء لانه خبر مفاسدها ووقف عن قرب على الظلم الموجود».

ورأى ان صنعاء «كانت تعتقد ان مرحلة الترغيب ستؤدي دورها وعندما لم يتم ذلك خططت لعملية الترهيب التي انتهت بقيام الحرب الظالمة على الجنوب، وحاولت تضليل الرأي العام بالقول ان الحرب هي ضد الاشتراكيين المرتدين والكفرة والانفصاليين، بينما المقصود في حقيقة الامر هو الجنوب بكل شخصياته وقياداته وكيانه. صنعاء لم تكن مستعدة ولا راغبة في ان يشارك الجنوب في صناعة القرار في اليمن. كانت تريد ان يكون تابعاً وملحقاً لا غير. وخير دليل على ما اقول اننا نحن حزب رابطة ابناء اليمن لم نوصف بالكفرة لكننا حوربنا ايضاً بالشدة نفسها من قبل المؤتمر والاصلاح. ومن الادلة ايضاً ان صنعاء كانت تقول ان قتلاها شهداء في الجنة وقتلانا في النار... هذه العقلية هي التي انهت الوحدة واضرت بالوحدة واحدثت الشرخ العميق في ما بيننا كيمنيين».

وعن كثرة التركيز على الجنوب بينما حزب الرابطة يضم يمنيين من مختلف المناطق، يقول بن فريد: «نشعر بالأسف والألم عندما تكون نبرة صوتنا جنوبية هذه الايام لان في الحزب قيادات شمالية نعزها ونحترمها كثيراً ولا نريدها ان تشعر لحظة اننا تخلينا عنها. الشعب اليمني كله ضحية لنظام صنعاء، في الشمال والجنوب، ونحن والشمال اخوة نعيش المعاناة ذاتها مع فارق اننا حاولنا ان نخرج عن هذا الطوق، واذا كنا لم نوفق في جولة فالجولات مقبلة لأن اليمن وطن نهائي لنا. لسنا انفصاليين، والانفصاليون هم حكام صنعاء الذين اصروا على احتواء الجنوب وإلغائه ولو بالحرب. فالحرب فرضت علينا وكذلك الانفصال».

وقال: «الشعب في الشمال ضحية كما نحن، ولا نريد من اخوتنا في الشمال ان يشعروا اننا تخلينا عنهم او تقوقعنا الى الذاتية الجنوبية، لكن هذا الامر فرض علينا وسنبقى نناضل من اجل وحدة حقيقية حتى نلتقي مع ابناء الشمال في دولة القانون والحقوق والواجبات، بعيداً من إدعاءات المؤتمر وتسريبات المطبخ الاعلامي في صنعاء».

وعن المخرج الذي يقترحه للازمة يجيب: «ان نجلس الى طاولة الحوار كاخوة من دون عنجهية وسيد ومسود، ونستطيع بذلك ان نصل الى كلمة سواء، فاما ان تقر هذه الوحدة الاندماجية التي ثبت انها غير عملية وإما ان نقر شكلاً جديداً قد يكون الفيديرالية او الكونفيديرالية. وقبل كل شيء، ينبغي ان نعود الى الاصل، الى الشعب، ونستفتيه في رأيه، فإن كنا، نحن قيادات الجنوب، انفصلنا كما يقول نظام صنعاء فالشعب سيثبت ذلك، وان كنا نعبر حقيقة عن اراء الشعب في الجنوب وطموحاته فينبغي ان نحترم هذا الشعب، لكننا لا نسعى ولا نهدف الى تمزيق اواصر القربى والتعاون والتعايش مع اخواننا في الشمال».

المصدر :



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ اغسطس ١٩٩٤

الا يبدو هذا الطرح مثالياً في ظل موازين القوى الحالية؟

يجيب بن فريد: «في المرحلة الراهنة يبدو مثالياً، لكن الذي يعرف الجنوب والاسلوب الذي يعتمد في عدن وحضرموت والمناطق الاخرى، يعرف أن الشعور بالقهر والغبن سيغير المعادلة في المستقبل القريب».

وهل يتوقع خروج الجيش الشمالي من الجنوب؟ يقول: «سيبقى لكن بقاءه سيكون مكلفاً لانه جيش احتلال وليس جيش الشعب اليمني».

وسئل هل يتوقع انتفاضة قريبة فاجاب: «اتوقع ذلك، ولكن قد لا تكون في القريب العاجل، وقد تاخذ بعض الوقت حتى يستعيد الناس وصل ما انقطع بينهم وبين انفسهم، وبينهم وبين القيادات الجنوبية في الداخل والخارج، وعندها نستطيع ان نسمع صوتنا لصنعاء. ونجبرها على الجلوس الى طاولة المفاوضات».

وعما اذا كان الحزب الاشتراكي يتحمل مسؤولية في ما جرى، وعن شكل الحوار المتوقع وحسم مسالة التمثيل يشير بن فريد الى ان «الحزب الاشتراكي هو الذي وقع الوحدة، ومارس السلطة خلال السنوات الاربع الماضية، وهو مسؤول عن الوحدة واختزال اليمن الى تقسيم سلطة بين حزبين، وعن كل الاخطاء التي ارتكبت خلال السنوات الاربع بما فيها الطبخة الانتخابية في ٢٧ نيسان (ابريل) ١٩٩٣.

ولكن الحوار الذي جرى سابقاً شارك فيه الجميع، ووثيقة العهد والاتفاق وقعت عليها الاحزاب كلها، بما فيها الرابطة، وليس الحزب الاشتراكي فحسب، ومع قيام الحرب لم يعد الاشتراكي يقول انه يمثل الجنوب ككل، تشكلت هيئات واجهزة لجمهورية اليمن الديموقراطية بدءاً من مجلس الرئاسة والحكومة والجمعية الوطنية، وهذه الاجهزة تمثل فيها كل القوى السياسية مثل الاشتراكي والرابطة، وجبهة التحرير، والتجمع الوطني والشخصيات المستقلة، ولا يدعي الاشتراكي انه يمثل الجنوب ويصر على انه احد الأطراف الجنوبية».

وعن قضية املاك رئيس حزب الرابطة السيد عبدالرحمن الجفري يوضح بن فريد النقاط الآتية:

«اولاً: الأخ الجفري لا يملك شيئاً لنفسه لكنه كان بمثابة الوسيط بين الكثيرين من رجال الاعمال في المهجر من ابناء اليمن عموماً والجنوب خصوصاً. وبحكم علاقاته العامة وسمعته النزيهة وحسه التجاري استثمر رجال الاعمال في بلادنا في سلسلة مشاريع من خلال الاخ الجنوبي.

ثانياً: تروج صنعاء دائماً مقولة ان الجفري مع الانفصال، والمنطق هنا يقول انه اذا كان الجفري مع الانفصال فيجب ان يكون استثمر في الجنوب، لكنه لم يستثمر ريالاً واحداً او دولاراً واحداً في الجنوب وكل الاستثمارات في الشمال، وهذا دليل مبسط وسهل على اننا لم نكن نخطط للحرب.

ثالثاً: في عرف صنعاء، عندما تحدث اضطرابات سياسية وتتغير هياكل السلطة، لا يلاحق اي شخص سياسي ترك السلطة لا في ماله ولا في استثماراته، لكن حالة الجفري استثنائية لسببين: الاول انه وضع يده على الجرح وكان الصوت الصادق الذي لم تتعود صنعاء على سماعه. والثاني لانه جنوبي تعتبره صنعاء مواطناً من الدرجة الثانية وتصادر امواله. وعلى اي حال، ما جرى اخاف جميع اليمنيين من الداخل والخارج وكشف لهم نيات صنعاء بالنسبة الى دعوة المهاجرين للاستثمار».



المصدر : العرب [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات . التاريخ : ٦/٨/١٩٩٤

الالغام تهدد حياة «١١٠» آلاف شخص باليمن

«الاشتراكي» يؤجل إجتماع قيادته بدمشق

العطاس : البيض لم يعتزل السياسة

عواصم ــ وكالات ــ قال مسؤول في الحزب الاشتراكي اليمني لوكالة فرانس برس امس ان اجتماع قيادة الحزب الذي كان مقررا عقده امس الاول وأمس الجمعة في دمشق قد تاجل بسبب «عدم اكتمال النصاب».

ولم يستبعد قاسم عبد الرب عضو اللجنة المركزية احتمال عقد الاجتماع خلال «الاسبوع المقبل» في العاصمة السورية دائما.

واضاف ان اربعة فقط من اعضاء المكتب السياسي الـ ٢٢ كانوا موجودين في دمشق امس في حين ان النصاب المطلوب لعقد الاجتماع هو ١٢ عضوا.

وكان وزير الثروة السمكية وعضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي فضل محسن عبدالله اعلن امس الاول في دمشق ان الهدف من هذا الاجتماع هو «التشاور مع اعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية خارج الوطن ودعوتهم للعودة». وقال «نحن في الحزب نؤمن بان النضال هو من داخل الوطن. اما من خارجه فلا يجدي». واضاف «سيكون هناك مكان في الوطن لمن يؤمنون بالوحدة والديمقراطية والتعددية».

يذكر ان ستة عشر من اعضاء المكتب السياسي للحزب الاشتراكي الـ ٢٢ لجاوا إلى الخارج بعد نهاية حرب اليمن في ٧ يوليو الماضي وان الرئيس اليمني علي عبدالله صالح اعلن الأحد الماضي ان بلاده بدات اتصالات مع الدول المجاورة لتطلب منها تسليمها ١٦ قياديا جنوبيا، من بينهم رئيس الحزب الاشتراكي علي سالم البيض، لمحاكمتهم.

وقالت مصادر يمنية امس ان ياسين نعمان رئيس سكرتارية الحزب الاشتراكي اليمني وعضو المكتب السياسي وصل إلى دمشق لحضور الاجتماع القيادي للحزب.

ومن جانبه نفى المهندس حيدر ابوبكر العطاس وعضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي الانباء التي ترددت عن استبعاد شخصيات قيادية واعضاء في المكتب السياسي للحزب من مركز القرار وخاصة كل من جارا الله عمر ومحمد سعيد عبدالله محسن والدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس هيئة السكرتارية.

وقال العطاس في تصريحات خاصة لصحيفة سعودية تصدر في لندن ان لهؤلاء الاشخاص مواقع مؤثرة ومشاركة كبيرة في نشاط الحزب وفي كل القرارات التي اتخذها الحزب قبل الحرب وبعدها.

كما استبعد وجوده منافسة بين كل من سالم صالح محمد الامين العام المساعد للحزب والدكتور نعمان علي خلافة السيد علي سالم البيض في منصب الامين العام.

واوضح العطاس ان السيد علي سالم البيض قال خلال اتصال هاتفي اجراه معه انه لم يقرر الاعتزال ولم يعتزل بعد.

ومن جانب اخر ذكرت وزارة الدفاع اليمنية ان اربعة الاف وعشرين جنديا جنوبيا عادوا امس الاول الى اليمن بعد فرارهم الى سلطنة عمان اثر دخول القوات



المصدر : الحرب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات . التاريخ : ١٩٩٤/٨/٦

الحكومية عدن في السادس من الشهر الماضي.

وقال بيان بهذا الصدد اذاعته وسائل الاعلام اليمنية الرسمية ان هذه القوة العسكرية الجنوبية العائدة تقدمها العقيد ركن صالح على قائد المحور الجنوبي في القوات الجنوبية التي كان يقودها وزير الدفاع اليمني الاسبق هيثم قاسم طاهر.

وتاتي عودة الجنود الجنوبيين الى معسكراتهم في اطار قرار العفو العام الذي اصدره الرئيس صالح.

في غضون ذلك قالت الامم المتحدة امس ان ١١٠ الاف شخص في اليمن غير قادرين على العودة الى منازلهم او اعمالهم بسبب الالغام الارضية التي زرعت اثناء الحرب التي استمرت شهرين بين شمال البلاد وجنوبها وانتهت منذ نحو شهر.

وقال نجيب فريجي الناطق باسم الامم المتحدة في صنعاء لرويتر تهدد الالغام الارضية ارواح المدنيين ومعيشتهم والبيئة في الجنوب.

وقال فريجي نقلا عن تقرير لبعثة تابعة للمنظمة الدولية ان الامم المتحدة ستوجه نداء عالميا لتقديم مساعدات طارئة قيمتها ٢٣ مليون دولار لاعادة اعمار ما دمرته الحرب في اليمن بما في ذلك ازالة الالغام.

وقال فريجي تلقت البعثة تقارير مستمرة بان الجيش زرع الالغام حول المواقع الاستراتيجية مثل خطوط الكهرباء وانابيب المياه وبعض المناطق المدنية.

ونقلت بعثة الامم المتحدة التي غادرت في ٣٠ من الشهر الماضي عن محافظ شبوة قوله ان ٢٣ الف لغم زرعت في مناطق اعتبرها الجيش حيوية اضافة الى مناطق سكنية.

ونتيجة لذلك لم يتمكن ٥٠ الف شخص من العودة الى منازلهم.

وقال فريجي انه يعتقد ان الالغام الارضية زرعت في منطقة تمتد ما بين عدن الصغرى الى جعار في محافظة ابين الجنوبية «حيث توجد امدادات المياه الكبرى وشبكات توزيع المياه وخطوط الكهرباء».

وقال ان الالغام تعرقل جهود اعادة امدادات المياه في عدن وابين في الجنوب حيث وقعت المعارك الاخيرة من الحرب.

هذا وعادت الى صنعاء امس طائرتان من طائرات شركة الطيران اليمني «اليمداء» احداهما من طراز ايرباص والثانية بوينج ٧٢٧ قادمتان من دولة الامارات العربية المتحدة.

وقال العقيد محسن اليوسفي رئيس الهيئة العامة للطيران المدني والارصاد الجوية اليمني في تصريح لمراسل وكالة الانباء القطرية في صنعاء لدى استقباله الطائرتين ان طيران اليمدا جزء ممتلكات الدولة وعودتها الى اليمن شيء طبيعي.

●●●

الشرق الاوسط تحاور قادة التحالف اليمني الجنوبي حول واقع الأزمة ومستقبلها

الأصنج: لسنا انفصاليين ولكن يجب إعادة ترتيب البيت اليمني عدم الاعتراف بالجنوب لم يكن سبباً للهزيمة ولكنه القصور

لندن: من عبد الله حموده

على الرغم من ان عبد الله الاصنج - وزير الخارجية اليمني الجنوبي - يؤكد انه لا يمثل تنظيما سياسيا، وان تاثيره يتمثل في قدرته على قول الحق والاقناع، فإن اليمنيين لا يختلفون بشان الوزن السياسي الذي يتمتع به الاصنج على الصعيدين المحلي العربي والدولي، فهو وطني له تاريخ، كان رئيسا لاتحاد العمال في عدن، بينما كان معظم القيادات الحالية طلاباً.

وخبرة الاصنج الواسعة لا تمنعه من نصرة «قضية الجنوب»، رغم معرفته بصعوبة الموقف، لانه يرفض المساومة في القضايا الوطنية، ومن ثم اضافت مشاركته في التحالف الجنوبي الحالي رصيدا كبيرا، في وقت ما زال زملاؤه في اشد الحاجة اليه.

وحول الأزمة اليمنية، واحتمالات تطورها في المستقبل، كان لـ«الشرق الاوسط» معه الحوار التالي:

● ما هو تقييمكم في التجمع اليمني - كعضو في تحالف القيادة اليمنية الجنوبية حاليا - للأزمة والمرحلة الحالية منها؟

- نحن في مرحلة مواجهة ما بعد الانحسار في الجانب العسكري، وكذلك في النشاط السياسي الخارجي نتيجة - كامر طبيعي - للانحسار العسكري. انها تجربة مليئة بالدروس ولا بد من الاستفادة منها. فهناك تجربة الحزب الاشتراكي اليمني في الحكم لفترة طويلة من الزمن والتحالفات التي مر بها منذ تاسيسه، وحين تسلمه للسلطة، وفي ممارساتها، وما تعرض له من مواجهات بين اجنحته المختلفة، والإعداد للمرحلة المقبلة، بحيث يبرز اطار تحالف جديد، يكون اساسه الحزب الاشتراكي اليمني - بعناصره الجنوبية - وتلك التي تلتزم بالخط الجنوبي العام.

فالواقع اليمني الجديد يتطلب معالجة من نوع جديد ايضا ومنطلقات جديدة، لم يعد هناك استعمار، ولم تعد هناك امامة في اليمن، ولم يعد هناك مد قومي بالمعنى الذي كنا نعيشه في فترة من الفترات.

ونحن نواجه اليوم قضية، يمكن ان نقول ان «وثيقة العهد والاتفاق» - التي وقعت في العاصمة الاردنية يوم 20 فبراير (شباط) الماضي، وتميزت بانها حظيت بتاييد اليمنيين جميعا - هي اساس يمكن بناء المرحلة القادمة عليه. فالكل يتوق الى حق اليمنيين في ان تكون لهم تجربة دستورية وتجربة ديمقراطية، يكون اطارها نوعا من التنسيق العام والتعاون والروابط بين شطرين واحد شمالي واخر جنوبي.

وهذا لا يعني توجها انفصاليا، بعد ان كنا ندعو منذ ان اشتغلنا بالسياسة للتوجه الوحدوي، لكن تحتم التجربة بان يعيد الانسان الواعي والمدرك النظر والتفكير في ما هو قائم اليوم في اليمن. فالقائم اليوم في اليمن هو سلطة الجيش والقبيلة، سلطة ينفرد في ممارستها جزء او نسبة صغيرة جدا من ابناء اليمن، ينتمون الى قبيلة حاشد، ومن عداهم خارج اللعبة السياسية اليوم، اضف اليهم في مرحلة ما بعد الانتخابات ومرحلة الحرب التجمع اليمني للاصلاح، الذي هو عبارة عن قطاع قبلي متحالف او خاضع لافكار الحركة الاسلامية المسيسة.

هذه هي تركيبة السلطة اليوم في صنعاء، وما عداها - من مكونات المجتمع اليمني - موجودة خارج اطار السلطة، وفاقدة لحقوقها السياسية، ولفرص ممارسة الديمقراطية. وكل ما يقال ويتردد عن التزام بممارسة الديمقراطية والدستور، والحياة النيابية الصحيحة، وحق التعبير واحترام حقوق الانسان، كل هذا هو مجرد شعارات، واصوات تنطلق للتمويه على حقيقة الوضع المعيش اليوم في يمن الشمال ويمن الجنوب، الذي اصبح منضما بالقهر العسكري، وخاضعا لسيطرة السلطة المركزية في صنعاء.



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٦ أغسطس ١٩٩٤

هوية الجنوب

● انت الآن تركز على الحزب الاشتراكي والعناصر الجنوبية الملتزمة فيه، اي انك تستبعد العناصر الشمالية منه؟

- يمكن ان يكون هناك تعاون مع عناصر شمالية، تسعى هي الاخرى تحت مسمى آخر الى اخراج اليمن الشمالي من قبضة حكم الجيش والقبيلة، وحينما تتفق المواقف والاهداف يمكن ن يصبح هناك تعاون. ولكن التجربة منذ استقلال الجنوب، ومنذ نشأة الجبهة القومية، وحتى قيام الحزب الاشتراكي وحكمه للجنوب، ثم اعلانه الوحدة الاندماجية مع الشمال، ومن ثم المواجهة العسكرية، كل هذا الشريط لو استعدنا فصوله، لوجدنا ان الجنوب دفع ثمنا باهظا من اجل تبني مواقف، ليست - بالضرورة - تشكل قضية مصيرية للمواطنين الجنوبيين.

فقد حصل خلط في الاوراق، واستخدم الجنوب في عملية مناهضة الحكم في الشمال، من منطلقات انفصالية، واصبح الجنوب اليوم متهما بالانفصالية، من اناس مارسوا الانفصالية بصورة او باخرى.

● هل تعتقد ان الابقاء على نوع من العلاقات مع عناصر شمالية، يكفي لدفع تهمة الانفصال عن الجنوبيين؟

- الانفصالية - دفاعا عن حقوق سياسية مكتسبة - ليست عيبا. فانا يمني اؤمن بالوحدة، ولكن ليس على طريقة الضم والالحاق بالقهر العسكري، وان كنت يمنيا اؤمن بحقوق المواطنة المتساوية بين يمني شمالي ويمني جنوبي، يمني من حاشد وآخر من بكيل، ويمني من الحديدة وآخر من حضرموت وعدن وهكذا.

لا يعيب اليمني - في مرحلة من المراحل - ان يدعو الى اعادة نظر في العلاقات بين شمال اليمن وجنوبه، حتى تتاتى الفرصة المواتية لتحقيق وحدة متدرجة، تؤدي الى مساواة في الحقوق والواجبات بين كافة المواطنين اليمنيين، وليش هذا بقائم اليوم، ولن يتحقق من خلال السلطة القائمة.

● لننتقل الى موقف حزب التجمع اليمني، وتاريخه، وظروفه.. ما هي الاسباب التي دعتكم الى العودة الآن؟

- اولا انا تركت التجمع منذ فترة طويلة، ولا يمثل هذا التجمع في التحالف الجديد الا مجموعة تابعة للاخ عبد القوي مكاوي وعبد العزيز البكري والاخ شيخان الحبشي، لم اعد موجودا في هذا التجمع.

● ما هي القوى التي تمثلها إذن؟

- انا لا امثل الا نفسي شخصيا، واتجاها عاما نادى وينادي بوحدة يمنية متكافئة، وبعمل يمني يعيد الحقوق السياسية التي سلبت من ابناء اليمن الجنوبي.

● ما هي ظروف عودتك ومشاركتك؟

- كنت أتلقى مكالمات متكررة، واتصالات من الاخوان في الحزب الاشتراكي، يلحون فيها علي بالتعاون معهم في فترة من الفترات. وحين أعلنت الحرب وبعد مضي عدة ايام على نشوبها، رايت ان من الواجب المساهمة - قدر الامكان - في تعزيز موقف الاخوة في الجنوب، الذين لم يكن توجههم العام انفصاليا، بل من اجل اعادة صياغة وحدة، تمت باسلوب غوغائي، وبسرعة غير متوقعة، وبدونما دراية ودراسة كاملة للواقع اليمني القائم.

● لماذا عدت انت، ولم يفعل شيخان الحبشي الشيء نفسه؟

- لقد عاد شيخان الحبشي، وزار اليمن الجنوبي في موعد سبقني فيه بكثير، وعبد القوي مكاوي عاد.

● ولكنك بقيت وشاركت في العمل..

- ربما لانه لم يكلف بمهام محددة. لكن ما اعتقده هو ان الاخوة الجنوبيين الموجودين خارج اليمن هم اليوم، اكثر حرصا على ان تلتقي جهودهم لتخليص الجنوب من السوء الذي يعانيه. وما وجود الاخ عبد الرحمن الجفري ومحسن بن محمد فريد - من قيادات رابطة ابناء اليمن - ووجود عبد القوي مكاوي واخرين من التجمع، سوى تاكيد على ان الجميع سيجدون انفسهم في الفترة المقبلة ضمن اطار عمل مشترك ومنظم، يدعو لقضية جنوبية عادلة في اليمن وخارجه.

قضية خاسرة

● قد يقول البعض انكم - رغم كل هذه الخبرة في الحياة والسياسة - شاركت في قضية خاسرة في الوقت الخطا، ما هو ردك؟

- لا توجد في قضايا الشعوب قضية خاسرة، لان الامر ليس صفقة تجارية، او عملا موسميا. لو كان الامر في فترة من الفترات يتعلق باخطاء للحزب الاشتراكي، في الدفع باليمن على طريق الهيمنة والسيطرة، واقتضى الموقف ان اقف مع الشمال ضد اخطاء ارتكبها الاشتراكي، لكنت في جانب الشمال، كما كنت في الماضي.

● يمكن ان يعلق البعض على التوقيت الذي عدت فيه، بانك تشارك لايجاد شكل استكمالي، يوحي بوجود تحالف قوي، دون ان تلعب دورا مؤثرا. فما هو ردك؟ .

- لا يدعي الانسان القدرة على التاثير بشكل ليس قائما على حقيقة. انا لست حزباً، ولست تنظيماً. وبالتالي فاسلوبي في التعامل مع الموقف، هو ان اشرح ابعاد المشكلة والازمة، وابعاد الصراع القائم في اليمن، واوضح لمن يثق في كلمة تنسب لعبد الله الاصنج بان خطا ما، يقع في هذا الجانب او ذاك. ولا ادعي ان هناك حزبا او قاعدة جماهيرية منظمة مؤيدة للاصنج.

● ما هو رايك في علاقات القوى داخل التحالف الجنوبي؟

- علاقات القوى لا بد وان تتميز بالوضوح، ولا بد ان يكون هناك برنامج عمل سياسي، يحدد بالضبط ماذا يراد للجنوب اليوم، وماذا يراد له في الغد.. كيف يمكن تخليص الجنوب من حكم الجيش والقبيلة في الشمال، واعادة ترتيب البيت اليمني من داخله بعدئذ.

● لو طلبت منك ان تجيب على الاسئلة التي طرحتها انت نفسك الآن، كيف يكون الجواب؟ وما هي الاساليب التي تقترحها لمعالجة هذه الامور؟

- لا بد من إعداد دراسة عاجلة تستخلص التجربة، والاخطاء والسلبيات التي احاطت بالعمل السياسي اليمني. وكما اشرت في الماضي الى «وثيقة العهد والاتفاق»، فان دراسة هذه الوثيقة، وتبسيط فصول فيها تحدد طبيعة الحكم المنشود في اليمن، الذي يجب ان يقوم على اللامركزية.

ولو قامت اللامركزية في اليمن لما قامت الحرب. ولو تمكنت المحافظات اليمنية في الشمال والجنوب من التمتع بحكم محلي كامل، وان تبقى الوحدة في اطار القضايا السياسية، وتبقى كل الاجهزة الاخرى اجهزة محلية، تخفف من قبضة المركزية غير المحدودة التي اصرت عليها صنعاء، لكان الامر مختلفا تماما، ولما قامت الحرب، ولما كان الانفصال قد اعلن، ولما تحقق للقوى الداعية الى الاحتفاظ بالسلطة المطلقة في اليمن نصر على الجنوب.

لا ننسى ان الجنوب - في فترة من الفترات - وكان يقاوم نوعا من المركزية اقل اثرا من المركزية القائمة اليوم في صنعاء، اكتسح مراكز ومحافظات شمالية كثيرة بالقوة العسكرية ايضا، وكانت جامعة الدول العربية هي التي

تفصل، وتعيد القوات الجنوبية الى مواقعها الاساسية، ولكن تجربة الوحدة الاندماجية التي تمت، وادت الى تشتت المواقف السياسية للاشتراكي، وحروبه الداخلية في ما بين عناصره، ادت بالاشتراكي الى ان يقع - في النهاية - ضحية مواقف سياسية مرت به، بسبب قياداته المتعددة.

● بحكم خبرتك السياسية الطويلة، كيف تفسر عدم تحول التعاطف العربي والدولي الى اعتراف بالدولة الجنوبية؟

- كنت اقول وما زلت، ان عدم الاعتراف بالدولة الجنوبية موضوع يخص كل دولة، من خلال الأسس التي تعتمدها للاعتراف بنظام حكم جديد في اليمن، او كمبدأ عام. لا بد ان شروط الاعتراف تضعها كل دولة نصب اعينها، حين تريد ان تعترف بنظام: ما فائدة الاعتراف؟ ما هي الآثار المترتبة على هذا الاعتراف اقليميا ودوليا، وما هو الضرر او الفائدة التي ستواجهها هذه الدولة التي تقرر الاعتراف من عدمه؟ القصد ان تاخر الاعتراف - وهنا اختلف مع كثيرين في الاشتراكي - لم يكن السبب في الهزيمة العسكرية. واعتقد ان الهزيمة العسكرية كانت نتيجة عدم القدرة على ضبط المواقف السياسية والعسكرية للحزب الاشتراكي.

● اي ان هذا كان سبب الهزيمة؟

- نعم، وعدم الاعتراف لم يكن سببا في إحداث هزيمة، لان اي دولة تعلن عن نفسها، وهي غير واضعة في حساباتها بانه قد يكون هناك اعتراف او قد لا يكون، تكشف عن قصور في العمل السياسي مع الذات ومع الغير.

● هل تعتقد ان التعاطف الذي حظي به الجنوب اثناء الازمة والحرب يمكن ان يستمر؟ وكيف؟

- بالامكان ان يستمر هذا التعاطف، لان النظام الموجود في الشمال هو نظام معاد لكل ما هو حوله.

ولا يمكن ان تتغير هذه الصورة التي رسمها النظام في صنعاء في نفسه بالنسبة لدول المنطقة، لكن كل هذا لا يكفي، ما لم تتحرك القيادة السياسية الجنوبية، في اطار التحالف الجديد، وتحدد هويتها السياسية وبرنامجها السياسي، الذي يشد اليها كل ابناء الجنوب دون استثناء، ويعيد الثقة التي خسرها الاشتراكي والمتحالفون معه.

تحالف ضعيف

● بعض الناس يقول عن تحرك التحالف الجنوبي بانه هش وضعيف، هل هذا صحيح؟

- كل امر يبدا صغيرا ثم ينمو لو كان نموه طبيعيا، وقائما على اسس صحيحة. فللمواطن اليمني في الجنوب قضية عادلة، ولو استطعنا ان ندعو لهذه القضية باسلوب صحيح واستطعنا ان نتكلم عن حقوق مهضومة، وممارسات غير انسانية لا تتفق ما تتطلبه وثيقة حقوق الانسان، او اعلان حقوق الانسان، وما يواجهه اليوم ابناء الجنوب في اليمن من عسف واضطهاد واعتقالات وانتهاك للبيوت، ومصادرات وسلب ونهب.. كل هذه تكوّن في مجملها قضية عادلة، يمكن ان تشد اليها رأياً عاماً في الداخل، وان تجد من يمد لها التعاطف معها في الخارج، لو كانت ادارة هذه الازمة وقيادة العمل السياسي على مستوى من النضوج والمقدرة والوفاق في ما بينها.

● هل افهم من هذا انك توجه نقدا لقيادة الاشتراكي؟

- انا اوجه النقد لكل من يتحمل مسؤولية العمل في الجنوب، سواء كان الاشتراكي او غيره. واوجه نظرنا جميعا - وانا احدهم - الى انه لا بد من بداية صحيحة، لو اردنا لهذه القضية ان تحظى بتأييد مواطنينا في الجنوب، وتاييد وتعاطف من اشقائنا في المنطقة، ومن كل ذوي الضمائر الحية في العالم.

● بعد ان وصلت المرحلة الى خسارة الحرب وخسارة السياسة - كما قلت - هل تعتقد ان الدبلوماسية يمكنها ان تاتي بشيء، اذا لم تكن هناك قوة خارجية تفرض واقعا معينا جديدا تريدونه انتم؟

- ما لم تكن هناك حركة شعبية، تعبر عن رفضها للواقع الجديد، فلا فائدة من اضاعة الوقت، والتعلل بان هناك مجالا لعمل سياسي. فالعمل السياسي والدبلوماسي يعتمد على قاعدة شعبية يعبر عنها، وعن طموحاتها ومطالبها. اما في غياب كل هذا، فلا حاجة الى نشاط سياسي او تحرك دبلوماسي، لانه لن يجد استجابة تذكر في اي مجال من المجالات، او على اي مستوى من المستويات.

● رغم هذا الوضع السيئ وهذا التقييم لواقع مر، هل انت متفائل بحصول اي خطوة تقدم نحو التوصل الى حل للقضية الجنوبية؟

- معرفتي بطبيعة النظام في الشمال، تبرر قدرا كافيا من التفاؤل بان النظام القائم في صنعاء، سيجد نفسه امام مواجهات سياسية على مستوى اليمن نفسه.

فهناك سيطرة لفئة من فئات المجتمع على السلطة المطلقة، كما هو بيّن وواضح: لا دور لمجلس النواب، ولا دور لاحزاب سياسية ولا وجود حقيقي للتعددية الحزبية كما اشيع منذ البداية.

● اذا كان الشيخ عبد الله الاحمر هو رئيس مجلس النواب ورئيس التجمع اليمني للاصلاح الشريك في الحكم، الا يعني ذلك وجود حزبية؟ وكذلك الا تعني رئاسة الشيخ عبد الله للبرلمان ان البرلمان مؤثر؟

- لا توجد اجتهادات سياسية تفرق وتميز بين مواقف سياسية متباعدة او متصادمة بين المؤتمر الشعبي العام والاصلاح، فهما وجهان لعملة واحدة.

● هل ما زلت متفائلا بتحرير الجنوب؟

- قلت، لو احسن قادة المعارضة اليمنية الجنوبية اعادة ترتيب وضعهم السياسي من داخلهم، وتبنوا مواقف محددة لطرح افكارهم وسياستهم، فانهم سيتمكنون من تحقيق هدفهم:

ولكن هناك ايضا عناصر في قيادة الاشتراكي من الاخوة في الشمال: الذين يحاولون اليوم ان يحملوا مسؤولية الهزيمة السياسية والعسكرية لإخوانهم ورفاقهم في الحزب الاشتراكي في الجنوب، على امل ان يحصلوا على فرص افضل للحوار مع صنعاء، ولكن شانهم شان الذين يحرثون في البحر، فلا سبيل لان يجدوا لانفسهم مكانة في توليفة الحكم القائم في صنعاء اليوم، وسيجدون انفسهم خارج اللعبة السياسية في اسرع وقت ممكن.

● بالنسبة للنقطة الثانية، هل تستطيع القيادة الجنوبية ان تفعل شيئا؟

- لو تماسكت القيادة الجنوبية. لان حجم الظلم والخراب والاضطهاد، والخسائر المادية والمعنوية التي الحقتها الحرب بابناء الجنوب، ليست من البساطة بمكان، ولا يمكن ان يسدل عليها ستار من النسيان. سيظل الموقف متفجرا، وبحاجة الى تسوية سياسية عادلة، تحقق لابناء الجنوب قدرا كافيا ومرضيا من المشاركة الفعلية في السلطة، خارج نظرية المواطنة الثانية ومعاملة كل من هو خارج اطار القبيلة والجيش في الشمال معاملة غير متكافئة في الحقوق والواجبات.

لو تحرك الساسة الجنوبيون وانطلقوا من هذا الواقع، بعد ان استوعبوا الدروس، لكان بامكانهم ان يواصلوا النضال السياسي ليحققوا بكل تاكيد استعادة سريعة لما فقدوا.

غداً : حوار مع محسن بن محمد فريد



المصدر : الشرق الأوسط
اللندنية

التاريخ : ٦ أغسطس ١٩٩٤

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نازحون يمنيون وصلوا جيبوتي وتحدثوا لـ الشرق الأوسط

الاضطراب مستمر في عدن وضواحيها والوزير الجفري يتهم صالح بالتناقض

جيبوتي: من لطفي شطاره

كشف مواطنون يمنيون جنوبيون وصلوا الى جيبوتي امس عن اعمال مقاومة في عدن وبعض المناطق الجنوبية الاخرى.

وقال هؤلاء ان طلقات الرصاص تسمع يوميا في بعض احياء عدن، وان عشرة جنود شماليين وجدوا مقتولين في سواحل عدن خلال الايام الثلاثة الماضية. واكدوا ان السلطات واجهزة الامن تحيط هذه المعلومات بكتمان شديد. وكان سبعة مواطنين يمنيين جنوبيين قد وصلوا الى جيبوتي فجر امس على متن قارب خشبي صغير وجرى نقلهم الى موقع تجمع اعداد من العسكريين والاحتياط. واكد بعض هؤلاء النازحين لـ الشرق الاوسط ان الاوضاع في عدن صعبة للغاية منذ دخول القوات الشمالية في 7 يوليو (تموز) الماضي، وان اعدادا كبيرة من المواطنين من الكوادر المؤهلة تستعد لمغادرة المدينة.

وكشف يحيى الجفري وزير الاقتصاد والتجارة في جمهورية اليمن الديمقراطية المعلنة في عدن، ورئيس لجنة اللاجئين الجنوبيين في جيبوتي في حديث لـ الشرق الاوسط ينشر نصه قريبا، ان الحكومة الجيبوتية حددت موقعا لاجراء ترميمه، واصلاح حماماته وتجهيزه ببعض اللوازم الضرورية لنقل جميع الجنوبيين اليه وهم موزعون حاليا على عدد من الفنادق والشقق. واتهم الوزير الجنوبي الرئيس اليمني علي عبد الله صالح بانه رجل تتناقض افعاله مع اقواله، وقال انه في الوقت الذي يدعو فيه علي عبد الله صالح، ويعلن للعالم اجمع انه قرر العفو العام، وحدد مدة 15 يوما للاستفادة منه، فانه قال للشعب في عدن انه لن يسمح بعودة اي من الذين فروا الى الخارج سواء القياديين او العسكريين او حتى الموظفين الى اعمالهم.

ASHARQ AL-AWSAT
(ISSN 0265-5772)
Published daily by Saudi Research & Marketing UK (Ltd), 1331 Pennsylvania Avenue, N.W. Suite 920 Washington, D.C. 20004.
SUBSCRIPTION RATES: One Year $300.00 Six Months $150.00. Second - class postage paid at Washington D.C. and additional mailing offices.
POSTMASTER: Send address changes to Asharq Al-Awsat, C/O Attache Inc.
1331 Pennsylvania, D.C. 20004.

اليمن: خيارات الحزب الاشتراكي

■ من الطبيعي الا يكون الحزب الاشتراكي اليمني قد افاق من الضربة القاسية التي وُجهت اليه. أنه حزب انتقل من حكم الجنوب منفرداً، الى المشاركة في حكم البلاد، وهزم في طريق عودته، أو عودة بعضه، الى الاستقلال في ممارسة السلطة على شطر من اليمن. ولم تفعل نتائج الحرب سوى مفاقمة تمايزات كان يعيشها، تتناول مواقفه من السلطة والوحدة وتتمحور، عملياً، حول الاستمرار في الصيغة السابقة مع بعض المراجعة او الخروج عليها نهائياً باعلان جمهورية جديدة. يقف الحزب الاشتراكي، اليوم، أمام ثلاثة خيارات.

الاول هو الانطلاق من اعلان الانفصال مع ما يعنيه ذلك من تاسيس لاطروحات جرى السجال معها مديداً. ان هذه هي اقصر الطرق الى الانشقاق. يطرد جنوبيو الحزب شماليه ويخرج مع هؤلاء عدد لا بأس به من الاعضاء الجنوبيين الراغبين في استمرار العمل السياسي فوق أرض الوطن. النتيجة الواضحة هي اضعاف الطرفين، فيتحول واحد الى معارض ضعيف لا يامل الا بممارسة تاثير ضئيل على الحياة العامة وذلك سواء بقي خارج السلطة أم شارك فيها. ويتحول الثاني الى معارضة في المنفى، تمثل حساسية جهوية، تضغط من الخارج وتستثير جيوب مقاومة في الداخل وتنخرط في اللعبة السياسية الاقليمية بتحالفاتها ومشاكلها وتقلباتها.

ينطلق الخيار الثاني من اسقاط اعلان الانفصال، كأنه لم يكن، والعودة الى «وثيقة العهد والاتفاق» باعتبارها البرنامج المفقود للحزب والبديل عن المؤتمر الذي وعد بعقده ولم يفعل. ويكون هذا الاسقاط الثمن المدفوع للمشاركة في السلطة من موقع المهزوم الذي يعض على جراحه. وعلى هذا الأساس يتحول الحزب الاشتراكي الى اداة في لعبة التوازن بين «المؤتمر الشعبي» و«تجمع الاصلاح» المتجهين، حسب التقديرات كلها، الى منافسة شديدة يحاول كل طرف فيها تثمير «الانتصار الوحدوي» لصالحه. اسقاط الانفصال قد يعني، ايضاً، اسقاط عدد من المسؤولين عنه وعودة الباقين الى «بيت الطاعة» بعد فقدان عوامل القوة: الشرعية الانتخابية، السيطرة على قسم من الجيش، المشاركة النصفية، التمثيل الشطري، الخ...

الخيار الثالث هو التراجع الفعلي عن قرار الانفصال والسعي الى انقاذ وحدة الحزب عبر السعي الى احتلال موقع قيادي في المعارضة ضمن ارض الجمهورية الموحدة. لا يزال الحزب يملك قوة تجعله قادراً على لعب دور محوري في هذه المعارضة التعددية التي لا تصارع ضد احتكار الحزبين الكبيرين للسلطة بل ضد ادارتهما لها وممارساتهما. المشكلة هنا هي ان الرهان على الديموقراطية واحتمال التداول السلمي للحكم يمكنه أن يقود الى طريق مسدود طالما أنه منطلق من افتراض ساذج. لذلك فإن اللجوء الى موقع المعارضة يستدعي الافتراض ان العمل السياسي سيكون مضنياً وصعباً ومكلفاً وانه يتطلب استعادة نضالية قادرة على التكيف مع الاحتمالات كلها بما في ذلك انتصار «النموذج الجزائري» في اليمن.

الواضح، حتى الآن، ان قيادات الحزب الاشتراكي لم تحسم خيارها. ولعل هذه هي المشكلة التي يعانيها مبعوثوها الى «الحوار» في عواصم العالم مع مندوبي «المؤتمر». ان ترتيب البيت الداخلي له الاولوية اذا شاء الحزب ان يبقى قوة فاعلة، ولو متراجعة التاثير، فوق الساحة اليمنية.

جوزيف سماحة



المصدر : السياسة الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٤/٨/٦

هذا اليوم

حسن نوايا اليمن

يحتاج اليمن الآن الى انتهاج السياسات المتزنة، فليس كل المهنئين يريدون الخير.

واذا كان الواحد لايستطيع رد اي مهنىء بالنصر .. فإن عليه في الوقت نفسه ان يبحث عن مهنئين آخرين!

لقد تضررت علاقات اليمن الخارجية بسبب موضوع واحد لالبس فيه او جدال، وقبل ازمة الانفصال كانت القيادة اليمنية قد وضعت يدها على الجرح-تماما مثل كثيرين آخرين- وبدأت باعلان توجهات جديدة مطلوبة،هدفها ، الطمأنة للجوار والاقليم، ومفادها الرغبة في الانسجام والتفاهم، وحل المشاكل بالود والصراحة والحوار.

وحينذاك وجدنا الاستجابة لدى كل الاطراف المعنية ، فقد استمر تبادل الرسائل الودية، ووضعت مسارات للتفاهم والتوصل الى الحلول، الى ان حدثت ازمة اليمن الداخلية بسبب رغبة البعض بالانفصال، الى اخر القصة المعروفة بانكفاء ذلك، وتبدل الموقف ناحية الاستقرار الداخلي اليمني على قاعدة الوحدة الوطنية، وعدم تضخيم مشاعر بوجود غالب او مغلوب. والتفرغ لبناء البلاد ورفاهية الشعب والنهوض الاقتصادي والاجتماعي.

هذا الوضع يتطلب من صنعاء تجديد «رسائل شوقها» الى طي صفحة الماضي، وتجاوز عثراتها، وسوء الفهم الذي وقع، ونظن ان المبادرة يجب ان تأتي من جانب صنعاء نفسها، وباصرار،الحاح، فليس في ذلك اي مهانة، فالاطراف المعنية ترى انها لم تفعل من اجل اليمن إلا كل خير، كما انها ساعدته وقدمت له كل واجب يمليه عليها الجوار ومنطق الاخوة، والانتماء للاقليم والامة الواحدة، وبالتالي فان من حقها ان تغضب، وان تعتب، وان تتوجس من بعض الاراء والتوجهات والسياسات التي مورست، كما ان من حقها ان تنتظر المبادرة، وربما ان تتلكأ بالرد عليها، والتجاوب معها.. لكن منطق الاخوة يفرض الاستمرار والالحاح.. كما انه سيحتم النتيجة المرجوة وينهي هذه الصفحة الكئيبة دون ادنى شك.

فهذه هي السياسة

يوسف علاونة



المصدر: السياسة الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٤/٨/٦

علي صالح يؤكد عزم اليمن على التخلص من المركزية

صنعاء - دمشق - ا ف ب - رويتر، ذكرت وكالة الانباء اليمنية الرسمية سبأ ان الرئيس علي عبدالله صالح اعلن في خطاب القاه في تعز (٢٥٦ كلم جنوب صنعاء) عزم الحكومة اليمنية على تطبيق نظام الحكم المحلي للتخلص من المركزية الشديدة بانتخاب مسؤولين تنفيذيين في المحافظات والمديريات. واكد الرئيس صالح عزم الدولة على تطبيق نظام الحكم المحلي باعتباره البداية الصحيحة والوسيلة المثلى لبناء الدولة اليمنية الحديثة والتخلص من المركزية الشديدة والبيروقراطية الادارية.

واوضح ان هذا النظام يهدف الى اتاحة المجال امام المواطنين في المحافظات والمديريات لانتخاب المسؤولين التنفيذيين ومحاسبتهم على اي تقصير في اداء واجباتهم ومسؤولياتهم.

واضاف الرئيس اليمني انها ستكون تجربة جديدة سيخوضها الشعب اليمني وسينجح (....) كما برهن على نجاحه في الممارسة الديمقراطية وفي الانتخابات النيابية العامة التي جرت في ابريل ١٩٩٣.

يذكر ان تطبيق اللامركزية في النظام السياسي كان منذ توحيد اليمن في ١٩٩٠ المطلب الرئيسي للحزب الاشتراكي اليمني الجنوبي قبل الحرب الاهلية التي دامت من ٥ مايو الى ٧ يوليو بين الشماليين والجنوبيين وانتهت بانتصار قوات صنعاء الشمالية.

وفي دمشق قالت مصادر يمنية امس ان ياسين نعمان رئيس سكرتارية الحزب الاشتراكي اليمني الجنوبي وعضو المكتب السياسي وصل الى دمشق لحضور اجتماع لقيادة الحزب.

واضافت المصادر ان الاجتماع الذي كان مقررا عقده امس ارجيء حتى اليوم انتظارا لوصول المزيد من اعضاء قيادة الحزب من القاهرة وابوظبي.

ومن المقرر ان يبحث الاجتماع مستقبل عمل الحزب بعد المحاولة [illegible] الامين العام للحزب علي سالم البيض لاقامة دولة [illegible] في اليمن الجنوبي.



الألغام تهدد حياة ١١٠ آلاف شخص في اليمن

قادة «الاشتراكي» يؤجلون اجتماعهم المقرر في دمشق

دمشق ـ صنعاء ـ ا ف ب ـ رويتر. قال مسؤول في الحزب الاشتراكي اليمني امس ان اجتماع قيادة الحزب الذي كان مقررا عقده امس في دمشق قد تأجل بسبب «عدم اكتمال النصاب».

ولم يستبعد قاسم عبدالرب عضو اللجنة المركزية احتمال عقد الاجتماع خلال «الاسبوع المقبل» في العاصمة السورية دائما.

واضاف ان اربعة فقط من اعضاء المكتب السياسي الـ ٢٢ كانوا موجودين في دمشق امس في حين ان النصاب المطلوب لعقد الاجتماع هو ١٢ عضوا.

وكان وزير الثروة السمكية وعضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي فضل محسن عبدالله اعلن اول من أمس في دمشق ان الهدف من هذا الاجتماع هو «التشاور مع اعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية خارج الوطن ودعوتهم للعودة». وقال «نحن في الحزب نؤمن بان النضال هو من داخل الوطن. اما من خارجه فلا يجدي». واضاف «سيكون هناك مكان في الوطن لمن يؤمنون بالوحدة والديمقراطية والتعددية».

ومن ناحية اخرى ذكرت الامم المتحدة امس ان ١١٠ الاف شخص في اليمن غير قادرين على العودة الى منازلهم او اعمالهم بسبب الالغام الارضية التي زرعت اثناء الحرب الاهلية التي استمرت شهرين بين شمال البلاد وجنوبها وانتهت منذ نحو شهر.

وقال نجيب فريجي الناطق باسم الامم المتحدة في صنعاء «تهدد الالغام الارضية ارواح المدنيين ومعيشتهم والبيئة في الجنوب». وقال فريجي نقلا عن تقرير لبعثة تابعة للمنظمة الدولية ان الامم المتحدة ستوجه نداء عالميا لتقديم مساعدات طارئة قيمتها ٢٣ مليون دولار لاعادة اعمار ما دمرته الحرب في اليمن بما في ذلك ازالة الالغام.

وقال فريجي «تلقت البعثة تقارير مستمرة بان الجيش زرع الالغام حول المواقع الاستراتيجية مثل خطوط الكهرباء وانابيب المياه وبعض المناطق المدنية».

ونقلت بعثة الامم المتحدة التي غادرت اليمن في ٣٠ من الشهر الماضي عن محافظ شبوة قوله ان ٢٣ الف لغم زرعت في مناطق اعتبرها الجيش حيوية اضافة الى مناطق سكنية.



المصدر .... الحياة اللندنية
التاريخ : ٦ / ٨ / ١٩٩٤

الحزب الاشتراكي اليمني واخطر ازمة في تاريخه...

قصة قرار الانفصال وموقف قيادات الحزب

□ صنعاء، القاهرة، دمشق - من سليمان نمر:

■ لوحظ انه خلال فترة الحرب التي استمرت حوالي سبعين يوماً في اليمن، وحتى ما قبل اندلاعها، كان قادة الحزب الاشتراكي يتجنبون الحديث او الاشارة الى وجود خلافات داخل الحزب حيال اسلوب ادارة الازمة الذي ادى الى قرار اعلان الانفصال.

والآن وبعد انتهاء الحرب، بدأ الحديث - وبهمس - عن انه كانت هناك خلافات في الراي بين قادة الحزب الاشتراكي بدأت تظهر بعد توقيع وثيقة «العهد والاتفاق» في عمان في شهر شباط (فبراير) الماضي.

وتشير ورقة قدمها الى المكتب السياسي للحزب يوم ٣٠ اذار (مارس) الماضي عضو مكتبه السياسي السيد جارالله عمر الى ان الخلافات حول اسلوب ادارة الازمة ومعالجة الاوضاع، كانت موضع نقاش داخلي بين قادة الحزب الذين دفعتهم «خطورة الهجمة وتداعيات الحرب» الى الوقوف صفاً واحداً دون الاشارة الى اية انتقادات ذاتية داخلية رغم شعور العديد من كوادر الحزب بان هناك تصرفات خاطئة. ويقول يحيى منصور ابو اصبع عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الذي التقته «الحياة» في صنعاء «ان قيادة الحزب تعاملت مع الازمة بنجاح منقطع النظير حتى توقيع وثيقة في عمان، ولكن بعد عمان فشلت قيادة الحزب في الاستمرار بالنهج نفسه



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الحياة اللندنية

التاريخ: ٦ / ٨ / ١٩٩٤

وتمترست وراء شعارات ومطالب متشددة رافضة كل الحلول والمقترحات الوسط التي طرحت من جانب بعض قيادات الحزب ومنها اقتراح عقد اجتماعات لهيئات الحزب». وبذلك يشير يحيى منصور الى مقترحات جارالله عمر التي تضمنتها ورقته التي قدمها بعنوان «ابعاد الازمة الراهنة... ومصير الوطن». (راجع صفحة ٦ في عدد ٣ - ٨ - ٩٤ من «الحياة»)

وينتقد جارالله عمر في ورقته اسلوب معالجة الازمة اليمنية بعد توقيع «وثيقة عمان» ويقول: «لقد شكلت عملية توقيع الوثيقة بلقاء عمان حداً فاصلاً بين مرحلتين بالنسبة الى سياسة الحزب الاشتراكي، اتسمت الاولى بالنجاح شبه التام، ودشنت الثانية بداية الاخفاق والتراجع واخذت مواقفه في نظر الاخرين تتسم بالضبابية واتباع سياسة رد الفعل وليس الفعل الملموس، بينما تحسن وضع الطرف الاخر سياسياً واعلامياً (...)».

ويحذر القيادي الاشتراكي اليمني مراراً في ورقته من انفجار الازمة العسكرية «التي يدفع اليها الطرف الاخر، كما يحذر من الممارسات الادارية ومن الدعوة الى الفيديرالية والكونفيديرالية وكانه يتوقع حصول



ما حصل في اليمن.

«وورقة جارالله عمر» جاءت لتعبر عن راي مجموعة من اعضاء المكتب السياسي وهي المجموعة التي تحفظت فيما بعد عن قرار الانفصال، والتي ضمت الدكتور ياسين سعيد نعمان وجارالله عمر وابو بكر باذيب واحمد علي السلامي ومحمد سعيد عبدالله (محسن) وفضل محسن ويحيى الشامي وغيرهم.

ويؤكد عدد من قادة الحزب الاشتراكي واعضاء مكتبه السياسي التقتهم «الحياة» في صنعاء والقاهرة ودمشق ان قرار «اعلان الدولة في جنوب اليمن» جاء رد فعل على الحرب التي «اعدّ لها الرئيس علي عبدالله صالح» وبسبب التداعيات التي اوجدتها هذه الحرب عسكرياً وسياسياً... لكن بعض قادة الحزب يعترفون بأنه كانت هناك لدى بعض قادة الحزب في الجنوب توجهات «استقلالية» قبل نشوب الحرب خصوصاً بعد اندلاع احداث ابين في شباط (فبراير) الماضي حين حصل اشتباك بين لواء العمالقة ولواء جنوبي في زنجبار. وذكر عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي ابو بكر باذيب في دمشق: «كان هناك شعور لدى قيادة الحزب بان الصيغة الوحدوية التي اتفق عليها عند قيام الوحدة قبل اربع سنوات اصبحت غير صالحة وفي حاجة الى تعديل لكن البعض عمل على ايجاد جهاز حكومي واداري في الجنوب مستقل انما لم تكن هناك اي فكرة مطروحة تتحدث او تشير الى الانفصال. البعض طرح فكرة الصيغة الفيديرالية او الكونفيديرالية كصيغة وحدوية جديدة ولكن كان العديد منا كما تبين من ورقة جارالله عمر يرفض هذه الفكرة ويحذّر منها، ويقول انها خطا تكتيكي سيؤدي الى خيبة امل جماهيرية واسعة بالوحدة وبالحزب ودعونا الى التمسك بوثيقة العهد والاتفاق التي يماطل الطرف الآخر في تنفيذها ودعونا الى ابداء بعض المرونة تجاه الطرف الآخر حتى لا نعطيه مبررات تعطيل تنفيذ الوثيقة وتفجير الازمة عسكرياً... لقد كان هناك شعور بأن السلطة في صنعاء تعد للحرب وللتفجير العسكري وكنا موافقين على الاستعداد لمثل هذه الحرب، الا اننا كنا نرى أنه يجب ان نعالج الامور سياسياً وبالتنسيق مع القوى السياسية المعارضة لكن البعض في الحزب كان يتصرف بطريقة اخرى سواء عبر اتصالاته وزياراته للدول المجاورة ام عبر تكريس استقلالية الاجهزة العسكرية والامنية... لقد كان لدينا انطباع بان لهذا البعض في قيادة الحزب تفكيراً آخر غير التفكير الذي كنا متفقين عليه بضرورة تنفيذ الوثيقة والحفاظ على الوحدة».

ويرى قادة آخرون في الحزب الاشتراكي ان النزعة نحو الاستقلالية الادارية عن صنعاء التي بدات تظهر لدى بعض القيادات في شهر كانون الثاني (يناير) الماضي لم تصل الى حد التفكير بالانفصال خصوصا بعد احداث ابين الى ان جاءت الحرب التي دفعت الى الانفصال.

ملابسات قرار الانفصال

بدا عبر ما شوهد على جبهات الحرب في اليمن خلال معارك شهري ايار (مايو) وحزيران (يونيو) ان القوات الاشتراكية لم تكن لها بالفعل «جاهزية قتالية» لخوض الحرب وهذا ما ظهر في قاعدة العند وفي قاعدة عتق في شبوه، في حين كانت القوات الحكومية مهياة فعلاً ومستعدة للحرب ولخوض المعركة حتى النهاية. ويجمع قادة سياسيون محايدون في صنعاء وفي الخارج على ان الرئيس علي عبدالله صالح كان يستعد للمعركة بالفعل. وذكر احد هؤلاء لـ «الحياة» في دمشق «ان الرئيس اليمني كان يستغل اخطاء قيادة الحزب الاشتراكي للدفع في اتجاه الحسم العسكري وبخاصة الخطا المهم الذي ارتكبه علي سالم البيض بالاعتكاف في عدن خصوصاً بعد توقيع الوثيقة في عمان».

ورغم شعور قيادة الحزب الإشتراكي بان صنعاء تعمل على الأعداد للمعركة ورغم محاولتها استعادة الجاهزية العسكرية والدفاعية لقواتها، الا ان الحرب انفجرت وهذه القوات غير مستعدة للدفاع عن مواقعها فاستطاعت القوات الحكومية ان تحقق انتصارات حاسمة ادت الى تدمير البنية التنظيمية للجيش الاشتراكي خصوصاً بعد سيطرة القوات الحكومية على محور مكيراس، ومحور مكيراس - الرأهدة. وبعد هذه الهزائم بدات القيادات العسكرية ومعها بعض قيادات الحزب الاخرى تدفع نحو اعلان الانفصال، خصوصاً في الاسبوع الثالث للحرب. وكان هذا الاتجاه ضاغطاً بسبب ظروف الحرب وبسبب حاجة العسكريين الى دوافع معنوية للقتال من اجلها اي القتال من اجل كيان او هوية... وعقد في عدن يوم ١٩ ايار (مايو) اي قبل اعلان الانفصال بيوم واحد اجتماع لقيادة الحزب الاشتراكي لمناقشة قرار الانفصال. وكان في الاجتماع تياران تبادلا وجهات النظر. تيار مثله في الاجتماع الدكتور ياسين سعيد نعمان



المصدر : ....الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ....

ومحمد سعيد عبدالله (محسن) وابو بكر باذيب ويحيى الشامي مؤيداً من اعضاء آخرين في المكتب السياسي مثل جارالله عمر واحمد السلامي وسيف صايل وفضل محسن عبدالله... وكان اصحاب هذا التيار معارضين لخطوة اعلان الدولة ويرون انها مغامرة غير مضمونة العواقب اضافة الى انها ضد مبادئ الحزب، في حين كان هناك تيار اخر مثله في الاجتماع صالح منصر السييلي وانيس قاسم يحيى وعبدالواحد المرادي وهيثم قاسم طاهر والقادة العسكريون مثل قاسم عبدرب النبي نائب رئيس الاركان ومثنى عسكر قائد محور عدن وكان هؤلاء يطالبون باعلان قرار الانفصال - بتاييد من قيادات اخرى مثل الامين العام علي سالم البيض وحيدر ابو بكر العطاس وغيرهما - وذلك كمخرج من الهزائم العسكرية التي لحقت بالقوات الاشتراكية. وطرح البعض ان ذلك القرار سيحظى بتاييد دولي واقليمي». ويقول ابو بكر باذيب «نحن حذرنا من الاقدام على اي خطوة تؤدي الى اعلان دولة في الجنوب ولكن الطرف الاخر كان يستند الى ان هناك حالة شعبية في الجنوب تريد الانفصال بسبب معاناة الحرب». ويؤكد باذيب انه واعضاء مجموعته فوجئوا في اليوم التالي بقرار «اعلان الدولة» الذي لم يصدر عن المكتب السياسي بل صدر عن «الجمعية الوطنية».

ويضيف: «وقد ساهمت الحرب الشرسة وضراوة المعركة التي شنت على مواطني عدن والمحافظات الجنوبية بان يلاقي هذا القرار تاييداً جماهيرياً واسعاً. ورغم ظروف القصف والحرب، شاهدنا جماهير عدن تخرج في تظاهرة كبيرة فور اعلان الدولة مؤيدة القرار».

ولكن لماذا لم يتصد المتحفظون عن الانفصال للقرار؟ ولماذا لم يعلنوا معارضتهم؟

يقول جارالله عمر وابو بكر باذيب «رغم تحفظنا عن قرار اعلان الدولة الا انه وجدنا من الخطورة التصدي لمثل هذا القرار لان القيادة العسكرية كانت تريد هذا القرار باي ثمن ومستعدة لمواجهة من يعترضه اضافة الى ان الطرف الاخر إستمر في حربه بل صعد حربه واعتداءاته على المواطنين في الجنوب. ان الحرب اوجدت نفسية جديدة ومشاعر جديدة لدى الناس ولدى بعض قادة الحزب، فماذا تريد من مواطن يرى ان الجيش في الشمال يقصف بيته ويقطع عنه الماء والغذاء. لقد كان صوتنا ضعيفا امام معاناة المواطنين والبشر الذين نراهم يقتلون كل يوم. كنا نريد التصدي للعدوان والهجوم العسكري دون اعلان قرار الانفصال حتى ولو ادى الامر الى دخول القوات الحكومية الى عدن ولكن بماذا سيقتنع الناس حتى نحضهم على التصدي.

كان ذلك المنطق السائد... لقد اوجدت الحرب قيادة اخرى للمعركة خارج المكتب السياسي من بعض اعضائه وبعض اعضاء اللجنة المركزية والعسكريين الذين التقوا مع توجهات حزب الرابطة والجبهة القومية الانفصالية. وهذه القيادة رات ان اعلان الدولة قد يكون هو المخرج والمنقذ من هذه التداعيات. ولكن بعد هذا الاعلان لم نر الخارج يعترف بنا، كما كان البعض يصوّر لنا، فازداد الاحباط والياس عند المقاتلين وعند الناس وخسرنا المعركة».

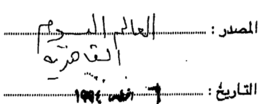
اضافة الى ذلك ليس هناك شك في ان القيادة في صنعاء لم تعمل على مساعدة رافضي قرار الانفصال لقيادة تيار قوي داخل الحزب يتصدى لاصحاب القرار رغم الاتصالات التي كانت تجري بين صنعاء وبين بعض المتحفظين عن قرار الانفصال عبر مجاهد ابو شوارب وغيره. وبدا ان موضوع الاتصالات هذه والحديث الذي كانت صنعاء تسربه عنها كان جزءا من الخطة السياسية والعسكرية التي وضعت من اجل كسب المعركة وكسب الوقت.

ولا شك في ان قيادة الحزب الاشتراكي خسرت المعركة العسكرية والسياسية لاسباب عدة تحتاج الى مؤتمر للحزب من اجل البحث فيها والاستفادة من دروسها. واهم هذه الاسباب في راي المراقبين هو الاستعجال في اعلان الانفصال الذي كان سلاحاً قاتلاً في المعركة جيّره الرئيس علي عبدالله صالح لمصلحته وجعل الحزب الوحدوي يبدو وكان هناك نقطة سوداء في تاريخه وهي الانفصال. وهنا بدات كوادر الحزب الاشتراكي وبعض قيادييه يتحدثون بصوت عال عن مسؤولية قرار الانفصال. واذا كان بعض قادة الحزب الاشتراكي ومسؤوليه يتجنبون تحميل مسؤولية قرار الانفصال لاشخاص معينين الا ان قادة آخرين التقتهم «الحياة» مثل يحيى منصور ابو اصبع عضو اللجنة المركزية وفضل محسن حملوا المسؤولية المباشرة للامين العام للحزب علي سالم البيض ولمساعده في هذه الازمة حيدر ابو بكر العطاس. ويقول ابو اصبع «ان المكتب السياسي للحزب لا يتحمل مسؤولية قرار الانفصال لان القرار لم يصدر عنه ويتحمل مسؤولية هذا القرار من اعلنه واقصد علي سالم البيض الامين العام للحزب وآخرين وبخاصة القيادات العسكرية» كذلك حمل فضل

محسن المسؤولية للامين العام للحزب ولكنه يضيف: «ان المسؤولية يجب أن تحددها الاطر والهيئات الحزبية بعد اجراء عملية نقد ذاتي شامل تحدد مسؤوليتنا جميعاً حيال ما حصل».

ومن خلال لقاءات مع كوادر الحزب الاشتراكي في عدن وصنعاء بدا ان هذه الكوادر تريد الآن وقبل كل شيء عقد اجتماع عاجل للجنة المركزية للحزب بعد عودة قياداته من الخارج للاعداد لعقد المؤتمر العام الرابع «وفي هذه الاجتماعات سيتحدد كل شيء... او يفترض ذلك».



المصدر : 

التاريخ : ٦ أغس ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هذا الزمان



مسلسل اليمن

انتهى مسلسل اليمن.. وحملت اجهزة الاعلام أدواتها ورحلت لكي تسجل مأساة أخرى.. في مكان آخر.. ربما بعد شهور أو سنوات أو ايام.. المهم أن حرب اليمن شغلت العالم بكل اعلامه ومؤسساته فترة طويله.. ثم انتهى كل شيء مع سقوط آخر عمود كهرباء.. وآخر طريق مرصوف بين صنعاء وعدن.. وآخر محطة مياه يشرب منها الفقراء والبسطاء من ابناء الشعب اليمني.

ادت الحرب دورها في اجهاض كل شيء في اليمن وكسر كل حصون المستقبل فيه.. وتابعت كاميرات التليفزيون العالمية المأساة كلها دقيقة بدقيقة وساعة بساعة ورصدت كل شيء فيها ومع آخر محطات السقوط حملت الطائرات الصحفيين والمعلقين والمصورين لعلها تبدأ رحلة أخرى مع شعب آخر ينتظر نفس المصير.

وكان من الممكن جدا أن يتجنب اليمن كل ما حدث له.. بشيء من العقل والحكمة وتدبير الامور.

ولكن لأن هناك نصا مكتوبا.. وممثلين جاهزين.. ومسرحا واسعا كبيرا.. وفرقا كبيرة للموسيقى والعزف.. والرقص.. كان لابد أن يبدأ العرض وتدور احداث المسرحية.. ولو أن انسانا عاقلا وقف من البداية وقال إن المسرحية مكررة والادوار معروفة ولابد أن نمنع الكارثة.. لو أن هذا حدث لاختلفت النتائج.. وبقيت الطرق اليمنية مرصوفة.. واعمدة الكهرباء متألقة.. وبقيت قوات الجيش اليمني بكل اسلحتها وعتادها حصنا يحميه وزادا له في رحلته مع المستقبل..

كان من الممكن جدا أن توقف احداث المسرحية المؤلمة على أرض اليمن السعيد.. ولكن سوء التقدير واخطاء الحسابات دفعت بالاحداث إلى هذا الطريق المظلم الكئيب.

وعلى الشعب اليمني الآن أن يدفع ثمن هذه المسرحية المؤلمة..

فبجانب ما دفع اليمنيون من ارواح الشهداء الابرياء.. ومن بيوتهم المخربة ومدنهم المنهارة.. سوف يدفعون فاتورة اعادة البناء.. وأصحاب البيت خاسرون في البداية وفي النهاية.. وقل على الأرض السلام.

فاروق جويدة



مصير الحزب الاشتراكي... ومستقبل الديموقراطية في اليمن

وحيد عبد المجيد *

■ لم يبق ثمة مجال لإسداء مزيد من النصح بشان مستقبل اليمن. فما قدم منه يكفي، وزيادة، بدءا من استيعاب دروس الأزمة - الحرب، وعدم التعامل مع الجنوب من منظور منتصر ومهزوم، وصولا إلى تحقيق مصالحة وطنية شاملة. والمفترض ان القيادة اليمنية تعرف ما ينبغي عمله. وقد تحدثت عن الكثير منه، والزمت نفسها بتعهدات مسجلة في وثائق رسمية ثلاث على الأقل: بيان مجلس الرئاسة في ٧ تموز (يوليو)، ورسالة القائم باعمال رئيس الوزراء للامين العام للامم المتحدة، وخطاب الرئيس علي صالح في ٩ تموز. ففي هذه الوثائق تعهدات واضحة بإلتزام الديموقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الانسان، واعتماد الحوار لحل اي خلافات، وتوسيع المشاركة الشعبية في السلطة.

لكن على رغم ان هذه التعهدات قد تبعث على الطمانينة بدرجة ما، فالواضح انها تنصب على مبادئ عامة من دون تبيان الاجراءات التي تكفل وضعها موضع التنفيذ. وما لم يتم تحديد هذه الاجراءات بوضوح كاف، سيظل القلق قائما بشان المستقبل، وسيكون من الصعب تجنب مخاوف من نوع ان تكرار تلك المبادئ ينطوي في المقام الاول على رسالة الى «من يعنيهم الامر» في المجتمع الدولي، وكفى.

لذلك فربما يكون احد اهم المحكات العملية الكاشفة لصدقية تلك المبادئ هو مستقبل الحزب الاشتراكي، وكيفية تصرف القيادة اليمنية وانصارها به. فهذا الحزب - الذي يمر بحال من الفوضى، الآن بعد الحرب - كان الممثل السياسي غير المنازع لغالبية اليمنيين في المحافظات الجنوبية والشرقية، وفقا لنتائج انتخابات نيسان (ابريل) ١٩٩٣ التي اعتبرها الجميع حرة الى حد كبير. وليس ثمة دليل حتى الآن على ان الناخبين الذين اعطوه اصواتهم في هذه الانتخابات قد غيروا موقفهم منه، وحتى يثبت عكس ذلك، يظل اسلوب تعامل القيادة اليمنية والقوى المؤيدة لها مع هذا الحزب معيارا ملائما لمدى التزامها الفعلي بالمبادئ التي تعهدت بها. فليست تصفية الحزب الاشتراكي هي التي تعد فقط خروجا على هذه المبادئ، لكن كذلك الهيمنة عليه او تحويله الى دُمية او «ديكور» سياسي. فكل هذا يعني في الواقع إخلالا بالديموقراطية، وانتهاكا لحقوق قطاع من الشعب اليمني اختار هذا الحزب في اول انتخابات نيابية بدولة الوحدة، وهو القطاع الذي تشتد الحاجة الآن الى طمانته وتاكيد انه لن يكون في مرتبة ادنى.

صحيح ان نمط التصويت «المناطقي» الذي ساد تلك الانتخابات لا ينسجم مع متطلبات التطور الديموقراطي. وصحيح ايضا ان فريقا في قيادة الحزب الاشتراكي اخطا في اسلوب ادارته للازمة، ثم في إعلانه الانفصال.

لكن لا هذا ولا ذاك يكفي كمبرر للتعسف في معاملة هذا الحزب الان وحرمانه من تقرير مصيره بحرية. فالمدخل الذي يفيد في معالجة الاستقطاب «المناطقي» الذي اظهرته الانتخابات، واصلاح الاخطاء التي ارتكبها الجميع بدرجات متفاوتة واوصلت للحرب، هو تدعيم العملية الديموقراطية التي لا تستقيم من دون اتاحة الفرصة للحزب الاشتراكي ليعيد بناء نفسه بارادة حرة.

ولا يبدو ان الطروحات، التي صدرت عن القيادة اليمنية وقوى مؤيدة لها في الايام الماضية، تساعد على التفاؤل في هذا المجال. وفي الامكان تصنيف تلك الطروحات في مجموعتين رئيسيتين:

إحداهما تنحو الى إحداث تغيير جوهري في طبيعة الحزب الاشتراكي وتوجهاته، تحت شعار «تصحيح اوضاعه»، بما في ذلك اعادة تشكيله باسم جديد. وربما يود بعض اصحابها ان يستيقظوا ذات صباح ليجدوا هذا الحزب وقد اختفى من الوجود.

والاخرى تركز على الاسراع بسد الفراغ القيادي فيه. وتختلط لدى أصحابها دوافع الحفاظ على مكانه في الائتلاف الحكومي في سياق جديد، مع بواعث تحويله الى دُمية سياسية. لذلك يشدد هؤلاء على دور من يطلق عليهم «الشخصيات الوحدوية» من قادته، ويعطون بالتالي لانفسهم حق الفرز واختيار العناصر «المؤهلة»، واستبعاد غيرها.

وهكذا فإن مجمل الطروحات المتعلقة بمصير هذا الحزب لا تبدو مبشرة باحترام حق اعضائه في تقرير مصيره بانفسهم، على رغم انها ليست من جنس واحد. فالواضح ان تيارا رئيسيا في القيادة اليمنية وحزب «المؤتمر الشعبي» يبدي موقفا اكثر مرونة نسبيا - بالمقارنة مع المتشددين في التيار الاصولي - لاعتبارات تتعلق بمستقبل التوازن السياسي.

لكن هذا القدر من المرونة لا يكفي للتوصل الى نوع من التوازن السياسي الحزبي، بمجرد الحفاظ على الحزب الاشتراكي بشكل ما بعد تدجينه، ولا يتيح الحد من الخلل الناجم عن تزايد النفوذ الاصولي، ولا يضمن تطوير العملية الديموقراطية. وقد بدات اولى نتائج ذلك الخلل في الظهور، عبر الضغوط التي يمارسها اصوليون متشددون للتعجيل باجراء تعديلات دستورية معينة. ولا سبيل لايجاد توازن سياسي غير تمكين الحزب الاشتراكي من اعادة بناء نفسه، على ان يواكب ذلك اشراك احزاب وقوى المعارضة في رسم مستقبل اليمن.

واذا استخلصت القيادة اليمنية دروس الازمة - الحرب جيدا، ستجد ان تحقيق توازن سياسي فعال هو امر وثيق الصلة بايجاد نوع من التوازن «المناطقي». ومن هنا اهمية احياء وثيقة «العهد والاتفاق» بما تتضمنه من صيغة لحكم محلي واسع النطاق. وهي صيغة تكاد تقترب فعليا من «الخيار الفيديرالي». فالحرب لم تؤد الى انهاء اهم جوانب الازمة، وهو شعور اليمنيين في بعض المناطق بالغبن نتيجة التنظيم المركزي الشديد لدولة الوحدة. ولا يقتصر هذا الشعور في الواقع على ابناء المحافظات الجنوبية والشرقية

فحسب، وإنما يمتد كذلك الى محافظات شمالية. وازالة هذا الغبن شرط لازم لبناء دولة الوحدة على اسس ديموقراطية، وتصليب عودها. ومن دون حل جدي لاختلال التوازن على الصعيد «المناطقي» يصعب الحديث عن تجاوز الازمة التي يُخشى في هذه الحال ان تصبح مزمنة، ومن ثم تتكرر مأساة السودان مع جنوبه والعراق مع شماله بشكل آخر. فليست التباينات العرقية او الدينية او اللغوية وحدها هي التي تهدد تكامل الدول، وانما التباينات «المناطقية» او الاقليمية او الجهوية (بالتعبير المغاربي) ايضا.

وكما ان اتاحة الفرصة لاعادة بناء الحزب الاشتراكي بارادة حرة مطلوبة لايجاد توازن سياسي، فهي كذلك ضرورية تمهيدا للتوافق على صيغة توفر التوازن «المناطقي». وقد يكون هناك تخوف من ان يقود هذا الارتباط بين حزب معين ومناطق محددة الى تكريس الاستقطاب الذي برز في انتخابات ١٩٩٣. لكن تقدم العملية الديموقراطية هو الكفيل بمعالجة هذا الاستقطاب بشكل طبيعي غير مصطنع. كما ان اظهار حسن النوايا تجاه الحزب الاشتراكي سيكون مؤشرا على جدية الاتجاه نحو اقرار المساواة بين جميع المناطق، ومن ثم الى تحقيق توازن بينها.

وحتى اذا كانت لقيادة الدولة و«المؤتمر الشعبي» تحفظات عن مسألة التوازن المناطقي او بعض الصيغ المتعلقة بها مثل الصيغة «الفيديرالية» او «شبه الفيديرالية»، تظل لها مصلحة حقيقية في استعادة التوازن السياسي. وهذا وحده كاف لاعتماد منهج ديموقراطي تجاه مستقبل الحزب الاشتراكي، فضلا عما يتيحه لها ذلك من اضفاء صدقية على تعهداتها المعلنة عقب توقف القتال. لكن كيف السبيل لاعادة بناء هذا الحزب في ظل الفوضى التي تدب في صفوفه الآن؟ الواقع انه اذا كنا نتحدث عن عملية اعادة بناء تتسم بالديموقراطية، فلا بديل عن محاولة الجمع بين ممثلي فرق هذا الحزب المبعثرين بين عدن وصنعاء والخارج.

وهناك اربع فرق رئيسية على الاقل، على رغم وجود تباينات داخل كل منها: فريق خصوم القيادة اليمنية، وعلى رأسه الـ ١٦ المغضوب عليهم، والفريق القريب نسبيا من هذه القيادة التي تطلق على عناصره «الشخصيات الوحدوية»، وفريق الـ «بين بين»، واخيرا فريق علي ناصر محمد الذي شاركت مجموعة منه (عسكريا اساسا) في المعارك مع القوات الحكومية.

ولا يصح تقرير مستقبل الحزب الاشتراكي في غياب اي من هذه الفرق، الامر الذي يقتضي توفير المناخ المناسب لاجراء مفاوضات بينها قبل عقد اي اجتماع «تنظيمي». وعبر هذه المفاوضات، سيتضح ما اذا كانت هناك فرصة لتحقيق مصالحة بينها والتوافق على طريقة اعادة بناء الحزب. ولعل اصعب حلقات هذه المصالحة يكمن في العلاقة العدائية بين فريقي علي سالم البيض وعلي ناصر محمد، والتي تحتاج معالجتها الى جهود هائلة من الفريقين الاخيرين ما لم تكن لهما - او لاحدهما - تفضيلات اخرى. كما ان ثمة دورا قد لا يقل اهمية لبعض احزاب المعارضة، في السعي لهذه المصالحة، انطلاقا من مصلحتها في استعادة التوازن السياسي. ويُستدل من اعمال الندوة التي نظمتها جريدة «يمن تايمز» في منتصف تموز (يوليو) بمشاركة عناصر من بعض احزاب المعارضة، على وجود وعي بان اعادة بناء الحزب الاشتراكي على اسس سليمة تمثل ضرورة لمستقبل الديموقراطية في اليمن.

أما اذا تعذرت المصالحة بين كل او بعض فرق هذا الحزب، يصبح الحل هو التوافق على فكه بالحسنى الى حزبين او اكثر حسبما يقتضي الامر. وأيا كان الخيار، فالمهم ان يصدر عن ارادة مستقلة، ولا امتثالا لضغوط من قوى اخرى. وعندئذ يمكن التطلع لان يكون تقرير مصير هذا الحزب بشكل ديموقراطي نموذجا للحل السياسي السلمي لمختلف الخلافات المتعلقة بمستقبل اليمن.

* كاتب وباحث مصري.

نقابيون يمنيون جنوبيون يرفضون قرار فصلهم من الاتحاد النقابي

عدن —
من إقبال علي عبدالله:

■ وجهت القيادة النقابية الجنوبية في اليمن اول من امس بياناً دانت فيه عملية فصلها من الاتحاد العام للنقابات بتهمة المشاركة والتاييد للانفصال.

وقال البيان: «في مساء الاول من اب (اغسطس) الجاري، اعلن بعض اعضاء المكتب التنفيذي لاتحاد النقابات في صنعاء، الغاء التاريخ والرصيد النضالي لمعظم القيادات النقابية في مختلف هيئات الاتحاد العام والنقابات العامة، من خلال ما سموه بقرار فصل وإعفاء وسحب الثقة من الانفصاليين في جنوب الوطن، وهو قرار يعني في ما يعني حل النقابات والغاءها».

واضاف بيان القيادات النقابية الجنوبية وفي مقدمها رئيس الاتحاد راجح صالح ناجي ومحمد عبدالله النهاري السكرتير العام للاتحاد وعبده فارع نعمان رئيس تحرير جريدة «صوت العمال» ان «هذا القرار يعتبر خرقاً فظيعاً للشرعية النقابية وخرقاً صارخاً لقرار العفو العام وبيان مجلس الرئاسة وتجاوزاً سافراً لكل المواثيق والعهود والوعود التي تتضمنتها تصريحات المسؤولين في مجلسي الرئاسة والوزراء والمتعلقة بتطبيع الاوضاع في عدن والمحافظات الجنوبية والشرقية التي تتطلب تضافر كل الجهود لاعادة المياه الى مجاريها الطبيعية من اجل ترسيخ دعائم الوحدة الوطنية واحترام الحريات العامة والنقابية التي لم تحترم حتى الآن، وتطبيق مبادئ واهداف الديموقراطية والتعددية والرأي والرأي الآخر». واكد البيان ان «الملموس على ارض الواقع شيء آخر يتنافى تماماً مع ابسط قواعد الاخلاق والاعراف الشوروية والديموقراطية ولا يعكس الا روح الحقد والانتقام».

وقال البيان: «نحن القادة النقابيين الذين يطاولهم قرار الفصل الباطل وغير الشرعي الذي نرفضه بشدة جملة وتفصيلاً، ولا نقبل اية جهة ان تاتي لتحدد الانفصالي من الوحدوي، ياتي رفضنا من الحيثيات التالية:

١ - عدم شرعية القرار لانه لم يستند الى وثائق الحركة النقابية اليمنية وتقاليدها.

٢ - الحفاظ على وحدة الحركة العمالية والنقابية والضمان الفعلي لحرية النشاط النقابي.

٣ - الالتزام الصارم بقرار العفو العام الصادر عن رئيس مجلس الرئاسة والبيان الصادر عن مجلس الرئاسة.

٤ - تفعيل نشاط الهيئات واتاحة الفرصة لها لمزاولة مهماتها دون غيرها او سلب اختصاصاتها.

٥ - الاعداد لاجراء انتخابات ديموقراطية وحرة من القاعدة الى القمة كبديل للاجراءات القسرية وغير الديموقراطية وكبديل للمماحكات والصراعات التي لا تخدم احداً في الظروف الراهنة وكحل شامل ودائم لازمة الحركة العمالية والنقابية في اليمن».



المصدر : الشرق الأوسط

الشرقيه

التاريخ : ٦ تموز ١٩٩٤

الأصنج

لـ الشرق الأوسط

وثيقة العهد أساس بناء المرحلة المقبلة

لندن: من عبد الله حموده

اعلن عبد الله الاصنج وزير الخارجية في الحكومة التي اعلنت في جنوب اليمن ان المرحلة الحالية في اليمن هي مرحلة مواجهة ما بعد الانحسار في الجانب العسكري، واكد ان وثيقة العهد والاتفاق هي اساس يمكن بناء المرحلة المقبلة عليه.

وقال الاصنج، الذي كان يتحدث لـ الشرق الأوسط، ان المرحلة الحالية مليئة بالدروس وهي تجربة يجب الاستفادة منها، والواقع الجديد يتطلب معالجة من نوع جديد ايضا ومنطلقات جديدة.

وتناول في حديثه عددا من القضايا التي تشغل اليمنيين حاليا، وقال ان الكل يتوق الى حق اليمنيين في ان تكون لهم تجربة دستورية وتجربة ديمقراطية، يكون اطارها نوعاً من التنسيق العام والتعاون والروابط بين شطرين واحد شمالي واخر جنوبي.



المصدر : العالم اليوم القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ أغسطس ١٩٩٤

«الاشتراكى اليمنى» أول من يدفع فاتورة الحرب

□ كتب ـ مجدى الدقاق:

بات من المؤكد أن اليمن كله بأحزابه واقتصاده ـ رغم انتهاء القتال فيه ـ قد انتقل إلى نوع آخر من أزماته وأنه بدأ بالفعل فى تسديد فاتورة الحرب الباهظة.

لكن يبدو أن الحزب الاشتراكى اليمنى يقف الآن فى مقدمة الصفوف المنتظرة ليكون أول المسددين لتلك الفاتورة.

«الاشتراكى اليمنى» ـ الذى قاد جناح فيه قرار الانفصال وإعلان دولة الجنوب لتعاون مع تيار داخل حزب رابطة أبناء اليمن يعانى الآن من أزمة شديدة تكاد تهدد وجوده ذاته.

فالحزب بشكل عام يتحمل الآن ـ بعد هزيمة قرارى الانفصال والدولة الجنوبية ـ أخطاء قياداته التى اقدمت على هذين القرارين فضلا عن أنه يداوى جراح الانقسامات القديمة التى حدثت داخل صفوفه والتى بدأت عقب إعلان الاستقلال عام 1967 وحتى يناير عام 1986.

والآن وبعد الهزيمة المروعة لتيار داخل الحزب افرزت نتائج الحرب 3 اتجاهات رئيسية داخله:

الأول ـ هو التيار الذى يقوده الآن حيدر أبو بكر العطاس والذى ينادى باستمرار «دولة الجنوب» وهو التيار الذى كان يسيطر على القرار السياسى داخل الحزب بقيادة على سالم البيض والمجموعة المحيطة به والتى تحالفت بشكل واضح مع عدد من قيادات حزب رابطة أبناء اليمن.

والثانى: هو التيار الوحدوى الذى يمثله د. ياسين سعيد نعمان وجار الله عمر وأحمد السلامى وسالم صالح محمد وهو التيار الذى أعلن رفضه لقرار الانفصال والحرب فى نفس الوقت والذى يطلق عليه الآن اسم قيادات الخارج نظرا للجوء عناصره إلى عواصم العالم اثناء القتال.

أما التيار الثالث: فيطلق عليه «تيار الداخل» ـ والذى بقى سواء فى العاصمة صنعاء أو فى عدن ـ وقام بالاتصال بقيادات حزب المؤتمر الشعبى العام وادان بشدة التيار الأول ودعا إلى عودة التيار الثانى إلى العاصمة وعقد اجتماعات الحزب فيها لبدء صفحة جديدة فى تاريخ الحزب وتجاوز آثار الحرب والمشاركة فى إعادة إعمار البلاد وتحمل المسئولية كشريك فى الحكم.

ويبدو أن ثمة صراعا سياسيا خفيا يدور الآن بين التيارات الثلاثة إلا أن مصادر حزبية داخل الاشتراكى أكدت لـ «العالم اليوم» أن التيار الثانى والثالث أى ـ التيارات الوحدوية فى الداخل والخارج هما أقرب تيارين لبعضهما وإن هناك وحدة فى الرؤى بينهما وإن اختلفت بعض التفاصيل.

وتقول هذه المصادر أن هذين التيارين حريصان على وحدة الحزب وعودته إلى العمل السياسى داخل اليمن وترفض بشدة رؤية التيار الأول الداعى لتصعيد الخلاف أو التلميح ببدء عمليات عسكرية ضد الدولة.

ولهذا ـ تقول المصادر ـ إن التيار الأول قد هزم تماما وخصوصا بعد إعلان اعتزال على سالم البيض العمل السياسى ـ ولمحت هذه المصادر إلى أن البيان الذى صدر عن مجموعة الخارج وتحدث بلهجة غير ودية تجاه اطراف الداخل لايعبر عن التيار الوحدوى وقيادته فى الخارج بل حاول الوقيعة بين القيادات التى تسعى لجمع شمل الحزب وعقد اجتماع له لطرح رؤية جديدة وفقا للمستجدات التى برزت على الساحة اليمنية.

وأوضح قيادى يمنى داخل الحزب الاشتراكى أنه بات من الضرورى الإسراع بعقد اجتماع تمهيدى لقادة الحزب لمناقشة دعوة المؤتمر للعودة إلى صنعاء فى إطار الدستور القائم ودولة الوحدة مشيرا إلى أن الحزب ينظر بعين الاعتبار لتلك القوى التى تستهدف استبعاد الحزب عن العمل السياسى أو توريطه فى مزيد من العداء مع القيادة السياسية فى البلاد.

ومن الواضح أن الحزب الاشتراكى اليمنى يمر الآن بأخطر مرحلة فى مسيرته والتى وصفها البعض بأنها شبيهة بمرحلة يناير 1986 والتى اسفرت عن انشقاق دموى داخل الحزب.

ويبدو أن الحزب يعى تماما تجاربه السابقة وأنه سيسعى ـ حسب قول قيادى بارز داخله ـ لاستبعاد تلك العناصر التى سببت هذه الازمات المتلاحقة والتى تحاول توريطه فى ازمات مشابهة.

اليمن: المؤتمر يتجه الى رفض اي تحالف مع الحزب الاشتراكي

□ عدن -
من إقبال علي عبدالله:
□ دمشق -
من ابراهيم حميدي:

■ قالت مصادر المؤتمر الشعبي العام في صنعاء ان: «الوثائق التي عثر عليها في عدن بعد دخول القوات الحكومية المدينة كشفت ان الانفصاليين في قيادة الحزب الاشتراكي اليمني تلقوا اموالاً كبيرة منذ بدء الأزمة السياسية في آب (اغسطس) العام الماضي وحتى اعلان الانفصال في ٢١ ايار (مايو) الماضي». واعتبر مراقبون إن تسريب هذه المعلومات يعكس رغبة في عدم التحالف مجدداً مع الحزب الاشتراكي او مع اي من اجنحته.

واضافت هذه المصادر التي امكن الاتصال بها امس من عدن ان: «الوثائق الموجودة الآن لدى السلطات السياسية في صنعاء بينت ان مبلغ بليوني دولار دفع لبعض قيادات الانفصال في الاشتراكي بينها ٦٠٠ مليون دولار قيدت في حسابات خاصة باسم عدد من مسؤولي الحزب وذلك لدعم الانفصال في اليمن، اضافة الى تمويل صفقات اسلحة عدة وصلت الجنوب من اوكرانيا وبلغاريا بما في ذلك صفقة طائرات «ميغ ٢٩» ومدافع ذاتية الحركة وراجمات صواريخ وصواريخ اعتراضية حديثة مماثلة لصواريخ «باتريوت» الاميركية. وعثر على كميات من هذه الاسلحة في محافظتي حضرموت والمهرة.



اليمن: المؤتمر يتجه الى رفض اي تحالف مع الحزب الاشتراكي

□ عدن-
من إقبال علي عبدالله:
□ دمشق -
من ابراهيم حميدي:

■ قالت مصادر المؤتمر الشعبي العام في صنعاء ان: «الوثائق التي عثر عليها في عدن بعد دخول القوات الحكومية المدينة كشفت ان الانفصاليين في قيادة الحزب الاشتراكي اليمني تلقوا اموالاً كبيرة منذ بدء الأزمة السياسية في آب (اغسطس) العام الماضي وحتى اعلان الانفصال في ٢١ أيار (مايو) الماضي». واعتبر مراقبون ان تسريب هذه المعلومات يعكس رغبة في عدم التحالف مجدداً مع الحزب الاشتراكي او مع اي من اجنحته.

واضافت هذه المصادر التي امكن الاتصال بها امس من عدن ان: «الوثائق الموجودة الآن لدى السلطات السياسية في صنعاء بينت ان مبلغ بليوني دولار دفع لبعض قيادات الانفصال في الاشتراكي بينها ٦٠٠ مليون دولار قيدت في حسابات خاصة باسم عدد من مسؤولي الحزب وذلك لدعم الانفصال في اليمن، اضافة الى تمويل صفقات اسلحة عدة وصلت الجنوب من اوكرانيا وبلغاريا بما في ذلك صفقة طائرات «ميغ ٢٩» ومدافع ذاتية الحركة وراجمات صواريخ وصواريخ اعتراضية حديثة مماثلة لصواريخ «باتريوت» الاميركية. وعثر على كميات من هذه الاسلحة في محافظتي حضرموت والمهرة.



المصدر : .... [illegible] ...... اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : .... ٢ [illegible] ١٩٩٤ ....

الى ذلك كشفت مصادر قريبة من الحزب الاشتراكي ان «المكتب السياسي للاشتراكي اتخذ قراراً في اثناء الحرب بالانقسام الى مجموعتين احداهما تعلن تاييدها للانفصال فيما تبقى الاخرى صامتة دون تحديد اي موقف وذلك في خطوة تكتيكية تكفل للجناح الصامت الفرصة لمعاودة الاتصال بصنعاء في حال فشل الحصول على اعتراف بالدولة الانفصالية المعلنة (جمهورية اليمن الديموقراطية)».

وقالت المصادر نفسها لـ «الحياة» في عدن: «ان صمت من يسمون الوحدويين داخل قيادة الاشتراكي يفسر بانه كان يمثل تهيئة الاجواء لاجراء الحوارات مع السلطة في صنعاء في الوقت المناسب بعيداً عن الاحساس بالحرج بتاييد الانفصال ولضمان بقاء وجود مؤثر للحزب في السلطة وحمايته من اي محاولة للتفكيك والانهيار».

وأكدت ان «وجود الاشتراكي في السلطة الآن اصبح امراً صعباً بخاصة بعد اكتشاف مزيد من الوثائق في عدن بعد دخول القوات الشمالية وهروب قيادته الى الخارج وهي وثائق تشير الى وجود مخطط لتمزيق اليمن وتفتيت الحزب الاشتراكي شارك في تنفيذه عدد من قيادات الحزب».

ووصل امس الى دمشق ثلاثة من اعضاء المكتب السياسي في «الحزب الاشتراكي» قادمين من القاهرة، للمشاركة في الاجتماع المتوقع لمكتب الحزب في العاصمة السورية والمخصص للبحث في التطورات الاخيرة في اليمن واتخاذ مواقف منها.

وقال وزير الثروة السمكية السيد فضل محسن عبدالله لـ «الحياة» ان السيد سالم جبران والدكتور سيف صائل والسيد احمد السلامي وصلوا من القاهرة لاجراء اتصالات تمهيدية مع اربعة آخرين من اعضاء المكتب السياسي هم السادة جارالله عمر وابو بكر باذيب والدكتور ياسين نعمان وفضل محسن. وتوقع وصول اربعة آخرين من ابو ظبي للالتحاق بزملائهم وهم السادة محمد سعيد عبدالله (محسن) والدكتور عبدالعزيز الدالي والعميد صالح عبيد والسيد محمد علي احمد.

وقال فضل محسن ان «اتصالات تمهيدية» جرت مساء امس في احدى قاعات فندق «شيراتون دمشق» وذلك للترتيب لعقد اللقاء الموسع لاعضاء المكتب السياسي.

وبينما اكد فضل محسن حصول اللقاء، تجنبت مصادر يمنية تاكيد ذلك بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني لاعضاء المكتب الذين يبلغ عددهم ٢٢. واشارت الى ارجاء الاجتماع غير مرة واعطت اسباباً غير منطقية مثل عدم وصول الآخرين لعدم توفر حجز في الطائرات، لكنها تحدث عن دور لكل من السفير محمد عبده شطفة وجارالله عمر في ترتيب عقد اللقاء في دمشق.



اليمن واحتواء تداعيات الحرب

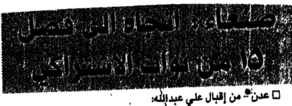
مازالت الساحة الداخلية فى اليمن تعانى من عدد من اثار وانعكاسات الحرب الاهلية الدامية التى شهدتها البلاد، ولعل اخر هذه الاثار الحرب الدعائية او حرب البيانات التى نشبت بين المسئولين اليمنيين ومصادر الحزب الاشتراكى فى الخارج، علاوة على نشوء حالة من اللغط وسوء الفهم بشان قرار العفو العام الذى اصدره الرئيس على صالح فى مايو الماضى، والذى شددت الحكومة اليمنية مجددا على انه لايشمل «المسئولين الانفصاليين» الذين صدر فى حقهم امر القبض من النائب العام فى البلاد. اضف الى ذلك، ان قضية انتشار الاسلحة فى صفوف المواطنين مازالت تطرح نفسها على مسار التفاعلات فى الداخل، حيث مازالت الحكومة اليمنية تسعى الى جمع الاسلحة والذخائر والمعدات العسكرية التى حصل عليها رجال القبائل والاعيان والمواطنون من الحزب الاشتراكى اثناء الحرب او قبلها. والواقع، ان جملة هذه التطورات تدفع حركة التفاعلات السياسية فى اليمن الى حلقة مفرغة لافكاك منها، وذلك ان التطورات المذكورة تندرج فى معظمها فى اطار عملية تسوية الحسابات الضيقة، فى الوقت الذى يفترض فيه ان تركز الحكومة اليمنية على ازالة اثار الحرب وبناء درجة أكبر من التماسك بين الشمال والجنوب والبدء فى اصلاح الأوضاع الاقتصادية، بل والعمل عموما على ازالة كافة المسببات التى افضت الى الكارثة المدمرة التى مرت بها البلاد. واذا كانت هناك فائدة ما قد تحققت من وراء التجربة الاليمة التى شهدها اليمن، فهى تتمثل فقط فى استمرار الوحدة، ولكن الوحدة مازالت فى حاجة الى المزيد من الاستتباب والاستقرار عبر اجراءات حقيقية لتحقيق التوازن بين شطرى البلاد واستكمال مسيرة التطور الديمقراطى اليمنى.



المصدر : .... الحياة ... اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : .... ٧ [illegible] ١٩٩٤ ....



صنعاء: اتجاه الى فصل ١٥ من نواب الاشتراكي

□ عدن - من إقبال علي عبدالله:

■ اكدت مصادر في مجلس النواب اليمني الذي يرأسه الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر زعيم حزب التجمع اليمني للاصلاح امس ان «هناك اتجاهاً لدى بعض اعضاء المجلس لسحب الثقة عن اعضاء كتلة الحزب الاشتراكي الذين كانوا خارج صنعاء خلال فترة الحرب وإعلان الانفصال في ٢١ أيار (مايو) الماضي».

وأضافت هذه المصادر التي جرى الاتصال فيها امس من عدن ان «١٥ عضواً من كتلة الاشتراكي كانوا خارج صنعاء بينهم الامرأتان الوحيدتان في المجلس وهما خولة شرف ومنى باشراحيل وقد عادوا جميعاً الى صنعاء للمشاركة في جلسات المجلس التي تبدأ اليوم (السبت)».

وقالت المصادر ان «هذا الاتجاه المتطرف داخل مجلس النواب والداعي الى

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : ....الحياة اللندنية

التاريخ : .... ٧ تموز ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سحب الثقة من اعضاء الاشتراكي يتنافى تماماً مع قرار العفو العام الذي اصدره الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة وبيان مجلس الوزراء الذي اكد ان قرار العفو يشمل الجميع باستثناء الـ ١٦ المطلوبين من النيابة العامة بتهمة اشعال فتيل الحرب والدعوة للانفصال وتاييده».

وعن الاعضاء الستة في كتلة الاشتراكي الذين وافق المجلس على رفع الحصانة البرلمانية عنهم بناء على طلب من النائب العام، قالت المصادر ان «الستة وهم انيس حسن يحيى وحيدر ابو بكر العطاس وسالم جبران ومحمد علي القيرحي واحمد عبيد بن دغر وقاسم عبدالرب وردت اسماؤهم في قائمة الـ ١٦ وجميعهم خارج البلاد، وينتظر المجلس حالياً قرار المحكمة في شأنهم بعد رفع الحصانة عنهم حتى يقرر مصيرهم في المجلس وانتخاب اعضاء جدد خلفاً لهم».

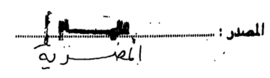
وفي محافظة تعز (٢٠٠ كلم شمال عدن) قال الرئيس علي عبدالله صالح في لقاءه مساء اول من امس مع ممثلين لمديريتي ردفان والصبيحة في محافظة لحج الجنوبية: «لقد فتحت صفحة جديدة وعلينا أن ننهج نهجاً جديداً في سلوكنا وفي تعاملنا مع قضايا الوطن لأن أمامنا الآن مهمات عظيمة، والمرحلة المقبلة هي مرحلة البناء والتنمية والاستقرار والنهوض وهي تتطلب تضافر جهود جميع ابناء الوطن».

وأضاف: «لقد فرض المتمردون على شعبنا الحرب وارادوا فرض الانفصال وهو المستحيل بعينه فاليمن ظل وسيبقى موحداً لاننا شعب واحد وأسرة واحدة. وفي ظل هيمنة حكم الائمة والاستعمار لم تتمزق وحدة الشعب اليمني. وعندما تحققت الوحدة في ٢٢ أيار (مايو) ٩٠، كان الشعب يتطلع بامل كبير الى هذه الوحدة وعلى وجه الخصوص ابناء محافظات عدن وابين وشبوة ولحج وحضرموت والمهرة الذين كانوا يرون في الوحدة انقاذاً من كابوس التسلط الحزبي وانقاذاً من تلك الصراعات التي تتفجر في ظلها حمامات الدم».

وأكد ان «قيادة الحزب الاشتراكي دخلت الوحدة وهي تبيت الاجهاز عليها وعمدت الى جعل كل الامتيازات والأراضي والقصور والسيارات والأموال من نصيب صفوة قيادية في الحزب. اما الشعب فانه يعيش في الحرمان والبؤس ويخدع بالشعارات الفضفاضة التي لا معنى لها». وأضاف أن «الشعب سيحكم هؤلاء الخونة الانفصاليين وستنالهم لعنة التاريخ». وحذر من «الطابور الخامس وكل الذين يحاولون زرع الفتن».

من جانب آخر اوضح مصدر مسؤول في وزارة الدفاع مساء اول من امس ان «عدد العسكريين الذين عادوا مع من عاد من الفارين يقدر باربعة الاف وعشرين شخصاً من بينهم القائد السابق للمحور الشرقي العقيد الركن صالح علي وهيئة اركانه وعدد من قادة الكتائب الذين عادوا مع رجالهم وأسلحتهم وسياراتهم».

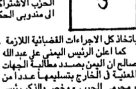


المصدر : 

التاريخ : ٧ [illegible] ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

على صالح يدعو قيادات الاشتراكى للعودة



اصدرت وزارة الدفاع بيانا وجهته الى رجال القبائل والاعيان والمواطنين فى انحاء المحافظات الجنوبية والذين كانوا قد حصلوا على اسلحة وذخيرة ومعدات عسكرية من الحزب الاشتراكى او من قياداته ، بتسليم هذه الاسلحة الى مندوبى الحكومة خلال اسبوع او مواجهة العواقب باتخاذ كل الاجراءات القضائية اللازمة .

كما اعلن الرئيس اليمنى على عبد الله صالح ان اليمن بصدد مطالبة الجهات المعنية فى الخارج بتسليمها عددا من « مجرمى الحرب » وخص بالذكر رئيس جمهورية اليمن الديمقراطية على سالم البيض ونائب الرئيس عبد الرحمن الجفرى ورئيس الوزراء حيدر ابو بكر العطاس ووزير الدفاع العميد هيثم قاسم طاهر .



□ على عبد الله صالح

وكان الفريق على عبد الله صالح قد زار عدن ومدينة التواهى شمال عدن حيث القى خطابا فى الجماهير المحتشدة توجه بعده الى سجن الفتح الذى كان تابعا للحزب الاشتراكى واعتلى جرافة وبدأ فى هدم السجن .

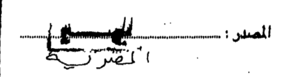
الذى وصفه بانه « باستيل اليمن » وقال مخاطبا الجماهير لن يكون فى اليمن سجن استثنائى مخالف للدستور والقانون فنحن فى عهد الديمقراطية والتعددية واضاف ان الحزب الاشتراكى لم يحتمل النقد والرأى الآخر واعلن انه سوف يحول السجن الى حديقه للاطفال .

من جهة اخرى اصدرت قيادات الحزب الاشتراكى التى فرت الى الخارج بيانا ردا على بيان قيادات الداخل التى ادانت الانفصال جاء فيه ان قيادات الحزب الرئيسية فى الخارج وهى تجرى اجتماعا استثنائيا يضم ١٨ عضوا فى المكتب السياسى و٤٦ عضوا فى اللجنة المركزية بالاضافة الى عدد من الوزراء واعضاء مجلس النواب وعشرات الكوادر القيادية من مدنيين وعسكريين وهذه هى القيادات الشرعية للحزب .

وان مايصدر من بيانات او تصريحات من اشخاص فى صنعاء ليس له اى صلة بقيادة الحزب وممثليه ولا يعبر عن وجهة نظرها وان اى مجموعة او فرد لايملك حق اتخاذ القرارات المصيرية التى هى من حق هيئات الحزب وحدها وان قيادات الحزب التى اجبرتها ظروف نتائج الحرب الخاسرة فى اليمن على الانسحاب القاهر الى عدد من البلدان العربية تعمل على لملمة اوضاع المشردين والنازحين والاسرى والمفقودين ومواساة اسر الشهداء والذين نهبت ممتلكاتهم ومنازلهم والموقوفين عن اعمالهم وتخفيف معاناتهم رغم بشاعة النتائج التى فرضتها الحرب كما انها تدعو الى مواصلة العمل لفرض منطق الحوار لقيام مصالحة وطنية تعترف بحق كل طرف لاخراج اليمن من ازمتها الطاحنة على اساس تطبيق قرارى مجلس الامن ووثيقة العهد والاتفاق وخلق علاقات جيدة مع دول الجوار بعيدا عن سياسة العداء الحالية التى ينتهجها النظام العسكرى المستند الى التكتلات الاقليمية الضيقة التى عفى عليها الزمن ودفعت اليمن ثمنا باهظا عمره عقود من الضياع والتخلف والمعاناة .

من ناحية اخرى اصدر النائب العام فى صنعاء قرارا بالحجز على ممتلكات عبدالرحمن الجفرى (نائب رئيس مجلس الرئاسة فى جمهورية اليمن الديمقراطية) ورئيس حزب الرابطة والمتهم من الحكومة بالمشاركة فى قيادة الانفصال .



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٧ أغسطس ١٩٩٤

ويعزو النائب العام قراره الى ارتكاب الجفرى عددا من الجرائم بينها
السطو على الاموال التى كانت فى البنك الاهلى فى عدن قبل هروبه الى الخارج
الى جانب استيلائه على عدد من الاراضى فى عدن دون سند قانوني والاستيلاء
على عدد من الشحنات التجارية التى تم فتح الاعتماد لها من الاموال العامة
وتشير مصادر فى صنعاء الى ان النيابة العامة لديها وثائق تؤكد قيام
الجفرى بتحويل عدد من البواخر التى كانت محملة بالبضائع والاسلحة
الخاصة بالجمهورية اليمنية لحسابه الشخصى .
وكان النائب العام قد وجه فى وقت سابق تهمة الخيانة العظمى للجفرى
لاصداره الاوامر باطلاق صواريخ « سكود » على المدنيين فى
كما اشارت مصادر مطلعة فى وزارة الخارجية اليمنية الى ان الحكومة
سوف تطالب بتسليم عبدالرحمن الجفرى عن طريق « الانتربول » .
وكان الجفرى قد دعا الى محاكمة الرئيس اليمنى على عبدالله صالح هو
ومن معه بعد كل الذى ارتكبوه فى حق اليمن كله شمالا وجنوبا .
من جهة اخرى قام فضل محسن عبدالله وزير الثروة السمكية اليمنى
وعضو المكتب السياسى للحزب الاشتراكى بزيارة دمشق حيث التقى بعدد من
قادة الحزب الموجودين فى العاصمة السورية وذلك بقرار من قيادة الحزب
الموجودة داخل اليمن وطالبهم بالعودة الى اليمن من اجل اعادة ترتيب
اوضاع الحزب ولم شمله بعد الهزيمة التى تعرض لها بسبب الحرب
والوصول الى الخطوات المطلوبة للاسراع فى عقد المؤتمر الرابع للحزب واكد
ان هذا الرأى يمثل رأى ستة من اعضاء الحزب الاشتراكى و٤١ عضوا فى
اللجنة المركزية الموجودين فى الداخل واشار الى ان معظم كوادر الحزب فى
الداخل يؤيدون الاسراع فى عقد المؤتمر الرابع بحضور جميع القياديين
الموجودين فى الخارج وانهم اذا لم يعودوا فسوف تضطر القيادة فى الداخل
الى عقد المؤتمر بالحاضرين .
وقال ان المطلوب حاليا هو انقاذ الحزب وعودة قوته اليه قبل فوات الاوان
وقال ان هناك قرارا بالعفو العام يجب الاستفادة منه وهناك رغبة من الرئيس
على عبدالله صالح بعودة الذين يشملهم قرار العفو وقال « هذا ما ابلغنى اياه
الرئيس على صالح ويجب على من يستطيع العودة ان يعود حتى ولو ادى ذلك
الى احتجازه .





المصدر : الأهرام
القاهرة
التاريخ : ٤ أغسطس ١٩٩٤

مجلة بريطانية: السودان وإيران والعراق تستغل الوضع الراهن فى اليمن

لندن - من عاطف الغمرى: عن التحديات التى يمثلها الوضع الحالى فى اليمن تجاه الأمن القومى العربى، نشرت مجلة الدراسات العسكرية «انتليجنس ريفيو» التى تصدر فى لندن، تقريرا لوضح ان هناك ثلاث دول ترحب اكثر من غيرها بالوضع الراهن فى اليمن، وهى ايران والسودان والعراق.

وقالت المجلة، ان السودان وايران - اللتين ترتبطان معا بعلاقات وثيقة للغاية - ترحبان بابتعاد الحزب الاشتراكى، الذى كان شريكا فى حكومة الوحدة مع الشمال عن الحكم، كما ترى الدولتان ان التخلص من على سالم البيض وحزبه سوف يتيح مجالا سياسيا أرحب لحزب «الإصلاح» وهو حزب اصولى له جذور فى الشمال، كما انه سيعزز من سيطرة الأصوليين فى الشمال. وقالت ان الرئيس العراقى صدام حسين كان ينتقد بشدة أى مقترحات من جانب مصر أو الدول الأخرى الأعضاء فى الجامعة العربية لأى وساطة فى اليمن والتدخل - فيما يراه - الشئون الداخلية لليمن، لانه كان من مصلحة بغداد أن تظل اليمن ككيولة موحدة تحت حكم على عبدالله صالح - متمتعة باقتصاد بترولى قوى، وبقوات عسكرية كحليف للعراق. والآن فإن الرئيس اليمنى على عبدالله صالح لديه مطلق التصرف فى أن يحكم يمنا موحداً، وان يستغل البترول فى اقليم حضرموت فى الجنوب. ويقول تقرير المجلة ان ايران، التى تريد أن يكون لها دور فى أمن الخليج، يمكن أن تستغل هذا الوضع بأن توحى للدول العربية الخليجية انها تستطيع استخدام نفوذها فى الحد من النشاط الارهابى الذى قد يأتى من خلال العلاقة بين اليمن والسودان.

«الشـرق الأوسط» تحاور قيادات التحالف اليمني الجنوبي حول واقع الأزمة ومستقبلها

محسن فريد يدين الاحتلال ويحذر من الضم وإلغاء الهوية

«الرابطة» مع الوحدة على أسس دستورية واليمن بحاجة للبناء

لا انشقاق داخل حزب الرابطة وهناك اجماع بيننا على الخط السياسي الذي انتهجناه

لندن: من عبد الله خموده

يتميز محسن بن محمد فريد - الامين العام لحزب رابطة ابناء اليمن ونائب رئيس الوزراء الجنوبي - بطلاقة في الحديث، تعبر عن قناعات قوية بمشكلات اليمن، وتصميم على البحث عن حل لها بكل الوسائل، رغم الهزيمة العسكرية التي لحقت بالطرف الذي ينتمي اليه.

ويؤكد ان هدف حزبه من المشاركة في التحالف الجنوبي الحالي هو المشاركة في تحمل اعباء النضال وليس البحث عن المناصب والمكاسب، رغم الخلاف الطويل والمرير بين حزبه - الرابطة - والحزب الاشتراكي اليمني.

وحول الازمة والمخارج المتوقعة لها، كان هذا الحوار مع «الشرق الاوسط».

● ما هو تصور حزب رابطة ابناء اليمن - كاحد اطراف التحالف الجنوبي حاليا - للقضية اليمنية؟

- لا شك اننا نمر هذه الايام بظروف صعبة، بعد ان خرجنا من كارثة حلت بالوطن، ولا اعتقد الآن ان الوقت مناسب للدخول في تفاصيل عن من هو المتسبب في هذه الكارثة. لكن كل من يتابع الشان اليمني يعلم من هو الذي قاد البلاد الى ما وصلت اليه.

في ما يتعلق بحزب الرابطة - كما تعلمون - كنا في صفوف المعارضة حتى ليلة انفجار الحرب، ولم نكن نتخيل ان تجري الامور بهذا الشكل، او انها مخطط لها عسكريا على النحو الذي سارت عليه. وقد بوغتنا بهذا الموقف الصعب، ولم يبق امامنا الا الخيار الذي اتخذناه، وهو



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ اغسطس ١٩٩٤

الوقوف في وجه الآلة العسكرية الشمالية، وفي وجه التيار الذي عشناه ولمسناه طوال الـ4 سنوات الماضية في صنعاء. وهو تيار الإلحاح على الضم وإلحاق الجنوب، والغائه من المشاركة الفعلية في تقرير مصير اليمن. هذه القضية كانت ملموسة، ويبدو ان الحزب الاشتراكي قد لمسها عن قرب خلال فترة الـ4 سنوات التي شارك في السلطة خلالها مع المؤتمر الشعبي العام، ثم بعد الانتخابات مع المؤتمر والتجمع اليمني للاصلاح.

للاسف كانت الفكرة الاساسية لدى صنعاء ان يلغى الجنوب ويضم، وان لا تكون له اي شخصية او وجود في صنع القرار. كان الاخوان في صنعاء مصرين على ان يوظفوا لديهم بعض ابناء الجنوب، سواء كانوا في احزاب او مؤسسات او في الجيش.

وكانوا يعتقدون انهم يستطيعون من خلال اغراء قادة الحزب الاشتراكي بالمال والفيلات ان يهضموهم، ويصبح القرار قرار صنعاء، لكن عندما وصلت صنعاء الى قناعة بان الحزب الاشتراكي لن يهضم، كانت الرغبة في شن الحرب. وعندما جابهنا هذه المسألة الخطيرة، كان علينا ان نتخذ الموقف الذي اتخذناه.

وعندما انفجرت الحرب كان الأخ عبد الرحمن الجفري - رئيس حزب الرابطة - وانا في عدن، وجوبهنا بخيار صعب: كيف ينبغي ان يكون موقفنا من هذه الحرب؟ كانت امامنا 3 خيارات، احدها سهل، وهو ان نقول أن هذه حرب لا علاقة لنا بها، وانها حرب على السلطة بين الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر والاصلاح، وهم خصومنا السياسيون، ومن المصلحة أن يذهبوا الى الجحيم.

ولكن ادراكنا أن الحرب ليست بين علي سالم البيض وعلي عبد الله صالح، وليست بين المؤتمر والاشتراكي، لكنها تدور - حقيقة - حول ان يكون الجنوب او لا يكون، وان يشارك في بناء اليمن او لا يشارك.

وعندما ادركنا حجم الهجمة العسكرية، بينما كانت تدك قرى الضالع، وتشرد مئات العائلات من ابناء الضالع وردفان ولحج، ثم اذا بالمدافع تصل الى عدن،كانت الصورة واضحة لدينا، والمقصود هو ان يهمش الجنوب، ويلغى دوره من صنع القرار السياسي في اليمن، وبالتالي لم يكن بمقدورنا ان نختار الخيار السهل، ونقول ان الصراع بين المؤتمر والاشتراكي، او بين علي وعلي، لكنه يدور حول حقيقة ان يوجد الجنوب او لا يوجد في صنع القرار السياسي.

تهمة الانفصال

● الا تجدون في كلامكم طوال الوقت عن الجنوب، ما يعطي الطرف الاخر ورقة مضمونها أنكم أناس انفصاليون؟

- بالعكس، نحن سعينا الى الوحدة، وكانت الوحدة اليمنية من اهداف الرابطة عند تاسيسها عام 1951، ولكن تحقيق ذلك يتم في حينه. ففي عام 1951 كان في الجنوب 23 سلطنة وامارة، وكانت الإمامة المتوكلية في الشمال.

كانت الرابطة واقعية في طرحها، وهو انه ينبغي اولا توحيد الـ23 سلطنة وامارة في الجنوب، وان يتخلص الشمال من الإمامة، عندئذ ننطلق وندخل في وحدة متكافئة، بناء على قناعة ورضى.. وهكذا فنحن لسنا ضد الوحدة، بل منطلقون في طرحنا، وفي اقتراح آلية للوحدة.

فالوحدة ينبغي ان تاتي في سياقها الطبيعي، وضمن رؤى واقعية، بحيث لا تنتكس كما حدث لها في المرحلة الاخيرة. ولكننا كنا اول من أيد قرار الوحدة، وفرحنا له، عندما اتخذ بقرار فردي بين علي سالم البيض وعلي عبد الله صالح، او بناء على قرار من جانب الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام في مايو (ايار) 1990، لاننا اعتقدنا ان الظرف المحلي والعربي والدولي في عام 1990 كان مهيا لقيام الوحدة اليمنية.



لكنها كانت - للاسف - وحدة لم تقم بناء على قناعات واسس عملية ودستورية، لكي تستمر، بل قامت على مصالح ضيقة، واقتسام للسلطة بين المؤتمر والاشتراكي. كما انها قامت - كما ادركنا في ما بعد - من جانب الاخوة في الشمال، على اساس انه بمضي الوقت سيهمشون الجنوب، ويلغونه من صناعة القرار والمشاركة السياسية في تسيير امور اليمن.

هذا هو الامر الذي ادركناه لاحقا، خلال مسيرة الوحدة منذ بداية الفترة الانتقالية - 3 سنوات - ثم من الترتيبات التي تمت في فترة الانتخابات التي جرت في 27 ابريل (نيسان) عام 1993، وبعدها في التعايش الصعب الذي عاشه المؤتمر الشعبي والتجمع اليمني للاصلاح من جانب، والحزب الاشتراكي من جانب آخر. هذه هي التصرفات التي اضرت بمسيرة الوحدة وافرغتها من مضمونها الحقيقي.

وبالتالي فنحن نعرف الحقيقة الآن، ونقول بصدق وامانة ان الذي افرغ الوحدة من مضمونها هو نظام صنعاء وعقليتها، وهذه هي العقلية الانفصالية، التي ادت الى ما وصلنا اليه اليوم.

● انت الآن تتكلم عن الجنوب، وتتكلم عن إفراغ الوحدة من مضمونها، لكن هناك دولة موحدة حاليا، الا يعتبر كلامك هذا - من وجهة نظر البعض - في غير محله؟

- انا اقول انه لا توجد وحدة، وان وجدت دولة موحدة من الناحية الشكلية، لكن اذهب الى عدن او الى حضرموت والمس مشاعر الناس هناك، او الى شبوة أو المهرة، وهل هم راضون فعلا عن هذه الوحدة؟ وهل هذا هو شكل الوحدة الذي سعينا اليه وناضلنا من اجله؟ الذي نشعر به ويشعر به كل مواطن اليوم في الجنوب، هو انه واقع تحت احتلال، وانها عملية ضم وإلحاق، وليست عملية وحدة، ولا يمكن لهذه الوحدة ان تستمر. ولا يمكن لليمن ان يبنى في ظل هذه الاساليب وهذه العقلية.

الوحدة التي نبتغيها ونسعى اليها، هي ان نبني دولة نظام وقانون، وان نبني دولة الحقوق المتساوية، التي نشارك فيها جميعا في صنع القرار، اما وحدة بهذا الشكل، تفرض بالقوة والسلاح، ويهيمن فيها طرف على الآخر، ويذل طرف فيها الطرف الآخر، فاعتقد انها ليست وحدة.

الرابطة والاشتراكي

● دعنا ننتقل الى نقطة إخرى، فانتم في حزب الرابطة اتهمتم في مرحلة سابقة بانكم دخلتم تحت جناح الحزب الاشتراكي فهل هذا صحيح؟

- نحن لم ندخل تحت جناح الحزب الاشتراكي ولا الاشتراكي دخل تحت جناح الرابطة، نحن نعمل عملا سياسيا، ونعتقد - في العمل السياسي - انه ليست هناك تحالفات دائمة او خصومات دائمة، وانما كل مرحلة تفرض نوعا من العلاقة، ينبغي ان يكون لدى الحزب السياسي نوع من المرونة بحيث يتكيف معه.

وكما تعلمون لنا مع الحزب الاشتراكي تاريخ مرير، ولكن عندما وصلنا الى مرحلة ادركنا فيها أن الحزب الاشتراكي يمثل الشخصية الجنوبية، ويدافع عن الكيان الجنوبي. وايضا عندما لمسنا حدوث تغيير حقيقي في عقلية الحزب الاشتراكي، وتخليه عن النهج الماركسي السابق، وكذلك تغير موقفه بشأن التعامل مع الآخرين والانفتاح عليهم، قررنا ان نفتح صفحة جديدة.

وبالفعل فتحنا صفحة جديدة معه، ولكننا لم نفتحها معه وقت تقسيم المناصب، وانما في فترة كان الحزب الاشتراكي فيها في اضعف مراحله، واسوا الفترات التي مر بها، عندما كان يجابه خصميه العنيدين المؤتمر الشعبي العام، والتجمع اليمني للاصلاح.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ اغسطس ١٩٩٤

ـ نحن نتحالف مع قضية بلادنا، ونعتقد ان المسالة هي قضية الجنوب ككيان. وهل يمكن ان يكون للجنوب باحزابه وشخصياته دور ووزن في ادارة وتحديد مسار البلاد ام لا. والحزب الاشتراكي ـ الى حد كبير ـ بحكم انه حكم الجنوب لما يقرب من ربع قرن، ومعظم قياداته من الجنوب، يمثل هذا التوجه، وبالتالي علاقتنا معه اساسها التوجه السياسي. وليست علاقة تابع ومتبوع، ومن ثم نعتقد ان ما يربطنا بالحزب الاشتراكي، هو فهمنا الحقيقي لطبيعة المشكلة اليمنية.

ففي مواجهة عقلية الهيمنة تقف الرابطة مع الحزب الاشتراكي ومجموعة التحرير وغيره صفا واحدا. اذن هذا هو الذي يجمعنا.

● اذا تطرقنا الى موقف حزب الرابطة نفسه، فقد تردد انه حزب فوقي، بقيادة قوية وقواعد ضعيفة. فهل هذا صحيح؟

ـ كثير من الاقاويل تقال، ولكننا حزب لدينا قيادات فوقية وقيادات وسطية، وقواعد منتشرة في طول البلاد وعرضها، ولكن كثيرا من الدور المعروف تقوم به القيادات العليا، ولذلك يكاد الآخرون لا يلمسون اتساع قاعدة الحزب. لا انكر ان هناك قيادات تقوم بدور كبير، وعلى راس هذه القيادات ـ بطبيعة الحال ـ الاخ عبد الرحمن الجفري رئيس الحزب، ولكن هذا لا يلغي ان لنا قاعدة معقولة سواء في الجنوب او في الشمال.

ولكن في ما يتعلق بالشعبية، انا اريد ان اسال سؤالا، فقد عشنا وهما على اساس ان هناك حوالي 250 الف عضو للحزب الاشتراكي في المنطقة الوسطى والشمال.. هذه القاعدة العريضة التي سمعنا عنها وقرانا عنها لم نجد لها وجودا عندما كان ينبغي ان تظهر في مرحلة الحرب الاخيرة. فالسؤال هو: هل فعلا توجد قاعدة عريضة للحزب الاشتراكي؟

القواعد الحزبية

● هل ينطبق هذا ايضا على المؤتمر الشعبي؟ بمعنى هل توجد له قاعدة عريضة؟

ـ انا اعتقد ان المؤتمر الشعبي حزب سلطة، والى حد بعيد كانت السلطة تغطي كثيرا من النقص والعيوب لدى الحزب الاشتراكي. وعندما مر الحزب الاشتراكي بالتجربة القاسية في الحرب الاخيرة، ظهرت



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات · التاريخ : ٧ أغسطس ١٩٩٢م

حقيقته ككيان هش، والا لكان ينبغي ان يكون لقواعده التي سمعنا عنها صوت، وان تغير مسار الاحداث.

ومن ثم فاذا كان حزب الرابطة مجرد قيادة فوقية كما اشرت، فربما يسري هذا ايضا على بقية الاحزاب، سواء كانت المؤتمر الشعبي العام، او تجمع الاصلاح، او الحزب الاشتراكي.

● الحزب الاشتراكي يعاني مشكلة جمع قياداته في لقاء، فهل لديكم مشكلة مماثلة؟ ام انكم لا تعانون بسببها لان لديكم مركزية القرار في ايدي شخصيات محددة؟

● - عندنا شعور قوي باننا عندما كنا في الجنوب - اثناء الحرب - كنا نلمس لمس اليد ان كل قيادات حزب الرابطة وقواعده كانت بالاجماع مع الخط الذي انتهجناه اثناء الحرب، ونفس الشعور نلمسه من اعضاء الرابطة وقواعدها في المهجر. وهذا ما تبين لنا - الاخ رئيس الرابطة وانا وبعض اعضاء اللجنة التنفيذية.

يبقى عدد اخر من قياداتنا، وهي القيادات الموجودة في صنعاء وفي الشمال، لا شك انهم في موقف صعب، ونحن نعذرهم في اي موقف يتخذونه، لاننا ندرك ظروفهم، ولكن هذا لا يمنع من انه اذا اتيحت لنا الفرصة لان نتداول امورنا معا، سيتم ذلك لكنني لا اعتقد اننا نعاني مشكلة بنفس الحدة التي يعانيها الحزب الاشتراكي.

شق الرابطة

● كانت هناك محاولة في فترة سابقة لشق حزب الرابطة، عندما انتقد عضو معين القيادة وانشق عنها، وأسس تنظيما اسماه «الرابطة الشرعية» فهل يمكن ان



وقفنا معه في تلك المرحلة، لاننا كنا نعتقد ان موقف الحزب الاشتراكي هو الموقف الصحيح، ونحن ما زلنا نسير اليوم ضمن هذه الرؤية.

وبالتالي نحن ـ كما نعتقد ـ لم نستظل بمظلة الاشتراكي، والذي حتم التعاون هو ظروف مرحلة معينة، وهذا هو الذي يحكم مسارنا.

● البعض يقول انكم دخلتم مع الحزب الاشتراكي في هذه المرحلة في محاولة لاستيعابه في لحظة ضعف، ويشيرون ـ في هذا الشأن ـ الى وجود الجفري في عدن، بينما كانت بعض قيادات الاشتراكي في المكلا، والبعض الآخر في الخارج. وكان الامر فرصة سياسية للدخول في الموقف؟

ـ عندما انفجرت الحرب ذهب الاخ عبد الرحمن الجفري وانا الى عدن ضمن لجنة الحوار، وكان في ذهننا ان نمكث في عدن يومين فقط. ولم يكن معنا ملابس سوى ما كنا نلبسه، ونحن عندما نذهب عادة ناخذ معنا ملابس لاسبوع او 10 ايام، ولم يكن في اذهاننا البقاء لاكثر من يومين. نقابل خلالهما علي سالم البيض وقيادات الاشتراكي، لكي ننزع فتيل الحرب والتوتر العسكري بعد الذي صار في عمران.

وفي لقائنا مع الاخ علي عبد الله صالح في دار القيادة بصنعاء ـ قبل ذلك ـ قال لنا ان هناك تطويقا على لواء العمالقة في ابين، وتطويقا على لواء الكبسي في زدفان، وانه ما لم يسحب علي سالم البيض والحزب الاشتراكي عمليات التطويق هذه، فان الحرب قادمة. فتحولنا الى وسطاء بين اطراف السلطة، وذهبنا الى عدن سريعا، لكي ننزع فتيل الحرب.

ذهبنا بهذا المنظور، ولم نذهب ونحن مخططين او عالمين بما سيجري، ولكننا جوبهنا بالحرب وفوجئنا بها، وكان علينا ان نختار: اما ان نقول ـ كما اشرت ـ ان هذه حرب لا علاقة لنا بها وهي بين اطراف السلطة فليذهبوا الى الجحيم، وهذا خيار سهل ولكنه لا يتوافق مع مواقفنا ونضالنا وفهمنا لطبيعة المعركة، ولا مع انتمائنا لمنطقة الجنوب، وهي تذبح وتسحق.

وكان امامنا خيار اخر، وهو ان نذهب الى صنعاء، وكنا متاكدين من

ان كل المناصب الوزارية التي كانت مخصصة للحزب الاشتراكي كانت ستعطى لنا، بما فيها منصب نائب الرئيس كان سيعطى للجفري ايضا، ولكن سيطلب مني علي عبد الله صالح ان اذهب الى شبوة واقاتل، كما ارسل سالم علي قطن او احمد مساعد حسين.

وسيطلب من الجفري ان يذهب الى عدن ويقاتل، وسيقول ان الجنوبيين قاتلوا بعضهم البعض. فلم يكن امامنا سوى الخيار الصعب الثالث، وهو ان نقف الموقف الذي وقفناه مع شعبنا في الجنوب. وضد عقلية الهيمنة والسيطرة الصنعانية، التي كنا نعاني منها في فترة السنوات الاربع الماضية.

مبررات الحرب

● ودعني ادلل لك على تكوين هذه العقلية ومبرراتها للحرب، فالمؤتمر الشعبي وتجمع الاصلاح يقولان ان الاشتراكيين كفرة وملحدون، ماذا ياخذون علينا نحن في الجنوب. نحن حزب معتدل، اسلامي النهج، ولكننا حوربنا من المؤتمر الشعبي والاصلاح بنفس القدر الذي حورب به الاشتراكي.

اذن المسالة ليست مسالة كفر وإلحاد، وليست تخص الحزب الاشتراكي، وانما هي انه لا يراد ان توجد شخصية جنوبية او اي حزب له قوة في المناطق الجنوبية يشارك في صناعة القرار، وهذا هو جوهر المشكلة، واعتقد ان هذا هو الامر الذي يجب ان يكون واضحا لاخواننا خارج اليمن.

فالقضية هي هل يكون للجنوب وجود ومشاركة في صنع القرار في اليمن او لا يكون، سواء في ظل وحدة اندماجية، او فيدرالية، او كونفيدرالية، او اي شكل من اشكال الحكم؟ نحن نقول ان صنعاء متعنتة وتقول انه ليس من حق احد ان يحكم اليمن الا هي.

● تحالفكم مع الحزب الاشتراكي في المرحلة الحالية هو تحالف مع حزب في حالة ضعف بعد الحرب، فهل من الحكمة السياسية ان اتحالف مع حزب في حالة ضعف؟



المصدر : الأهرام

القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ أغسطس ١٩٩٤

وزير داخلية اليمن يزور القاهرة الاسبوع القادم

يصل يحيى المتوكل وزير داخلية اليمن الى القاهرة الاسبوع القادم على راس وفد يضم عددا من المسئولين السياسيين والاقتصاديين.

وصرح عبد الملك سعيد القائم باعمال سفارة اليمن بالقاهرة بان الوفد سوف يشرح للمسئولين المصريين حقائق الوضع الحالى فى اليمن وسيبحث الوفد اوجه التعاون بين مصر واليمن فى المجالات المختلفة وتذليل العقبات فى شئون العمل والتعليم والاتفاقات التجارية.

